حاشية

العلامة ملاعبدالرحمن البينجويني
على
تقريب المرام
للشيخ عبدالقادر السنندجي
شرح
تهذيب الكلام
للعلامة الثاني سعدالدين التفتازاني

الجزء الأول

نسخت سنة 1268 هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد من هدانا الى طريق الاسلام حمدا يوافي نعمه ونشكر الذي وفقنا على تهذيب

الكلام وتقريب المرام شكرا يكافئ مزيده ونصلي صلوة دائمة ما دامت آثار العقائد

الاسلامية باقية على صفحات الايام على سيدنا محمد الذي بعثه الى كافة الانام واصطفاه

لقمع الضلالة ورفع لواء الهدى ووعده مقام الشفاعة يوم الجزاء وعلى اله البررة

الاتقياء واصحابه الكرام الاصفياء وبعد فيقول الفقير الى الطاف ربه الغني عبد القادر

ابن شيخ محمد سعيد المحتى لما كان قسم العقائد من التهذيب من الكلام الذي صنفه قدوة الانام العلامة

الثاني السعد التفتازاني قدس سره مع رشاقته ووجازته مشتملا على عرائس الكلام لم يطمثهن

انس قبلهم ولا جان ونفائس اسرار لم يكشف القناع عن جمال حقائقها الى الآن واني كنت

كنت مشتغلا به في برهة من الزمان وموقعا فيه نظرا آنا بعد آن الى ان اشار الي

من لا يسعني مخالفته ولا يمكنني الامتناع ان اشرح شرحا وافيا بابراز مكنون

نات اسرارهم وكافيا في هدى من يستضيء باضواء انوارهم فشمرت عن ساق

ساق الجد مبادرا الى مقتضى اشارته ساعيا في تبيين معانيه وتوضيح عبارته
مميطا بانامل الافكار اللثام عن وجوه خرائده وكاشفا ببنان البيان الاصداف عن
فرائد فوائده فجاء بحمد الله ذلك كذلك شرحا شارحا لكنوز خبيات فرائده لاكيا
به عن القناع وجوه مخدرات فوائده خاليا عن شوائب الخلل والنقصان عاليا عن ان
يتطرق اليه قلم النسخ والبطلان لئن انكره الجهلة فسوف يدعى به الكملة وان رده
المتعسفون فسيقبله المنصفون وان كنت في ريب من المذكور فانظر ثم ارجع البصر
هل ترى من فطور كل ذلك بيمن نقيبة ابي واستاذي ومن به استنادي شعر لا زال
كاسمه سعيدا ابدا . بجاه سيد البرايا احمدا ولما وفقت بعون الله للاتمام سميته
تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام اسأل الله ان ينتفع به كل ذكي وغبي بحرمة سيدنا
ومقتدانا محمد الهاشمي القرشي صلى الله عليه وسلم وعلى آله
واصحابه كل غداة وعشي هذا اي ما سيتلى عليك قسم الكلام من الكتاب

قسم الكلام المهذب غاية

هذا اي ما سيتلى عليك قسم الكلام من الكتاب المسمى بالتهذيب وعلى الستة وقع

التبويب لان ما يذكر فيه اما ان يجب تقديمه في علم الكلام وهو الباب الاول في المقدمة

اولا وح اما ان يبحث فيه عما لا يختص بواحد من الاقسام الثلثة للموجود وهو الباب

الثاني في الامور العامة او ما يختص بالممكن الذي لا يقوم بنفسه بل بغيره وهو ا

الباب الثالث في الاعراض او بالممكن الذي يقوم بنفسه وهو الباب الرابع في الجواهر

او بالواجب تعالى فاما باعتبار ارساله للرسل وبعثه للانبياء وهو الباب السادس في

قوله قسم الكلام المراد به التصديقات بالمسائل كما يصرح به المص فاضافة القسم اليه اما من اضافة الدال الى
متعلق المدلول ان اريد بالكسر وهو التصديق ان كان المراد بالقسم الالفاظ او من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر
ان كان المراد به المعاني فتامل قوله المسمى قال السادس النوزشي اعترض الفاضل بان التسمية باسم التهذيب لم تقع من المص غاية
الامر انه وصف كتابه في الخطبة بانه مهذب غاية التهذيب فكتب الشارح في الحاشية اي في عرف المحصلين ورضا بذلك ثم
اعترض بان المص كيف علم ان التسمية بذلك الاسم تقع منهم فعدل الشارح الى النسخة البدلية ويمكن ان يقال ان مراد المص
بما في الخطبة وان كان وصف كتابه بذلك الا انه اشار بها الى التسمية ايضا قوله عما لا يختص اي عن احوال ما لا يختص فالموصول
الاول عبارة عن موضوعات مسائل الباب الثاني واما الموصول الثاني فان كان عبارة عما هو موضوع في الابواب الباقية
فيتجه انه ح لا يكون بين المختص والمختص به فرق وان كان عبارة عن الاحوال فيرد انه لا يكون على نهج السابق ينبغي ان يقال
ان تخصيص الاحوال المختصة بالذكر مبني على الاغلب والا فبعض الاحوال مشترك كقبول الفنا والحدوث للجوهر والعرض فانهما
الامور العامة مع انهما محمولان في بابي الجوهر والعرض كقولهم كل جسم قابل للفنا وحادث كل عرض كذلك وقد يقال المراد با
المختص بالنسبة الى بابي الاعراض والجواهر الاقسام وبالمختص به المقسم وان موضوعات مسائل الالهيات صفاته تعالى

الباب الاول في الالهيات وهو الباب الخامس باعتباره اولا في السمعيات

في المقدمة منها ما رأوا تقديمه في كل علم كمعرفة حده وموضوعه وغايته ومنها

ما صدروا به علم الكلام خاصة كمباحث العلم والنظر والدليل لان تحصيل العقائد

بطريق النظر والاستدلال او الرد على منكري حصول العلم مطلقا او استفادته من

النظر مطلقا او في الالهيات خاصة يتوقف على ذلك وبدء بما رأوا تقديمه في

كل علم لذلك ولكونه مقدمة الشروع فقال الكلام هو العلم بالعقائد وهي الاحكام

التي يتعلق الغرض بمجرد اعتقادها واما التي يتعلق الغرض بعملها وان كان الاعتقاد

وموضوعات مسائل السمعيات الاسرار والتعذيب مثلا كقولنا علم الواجب تعالى ثابت وكذا حيوته وقدرته و

كقولنا الاسرار حق والتعذيب حق الى غير ذلك فما الثاني بالنسبة الى البابين الاخيرين عبارة عن تلك الموضوعات لكن ينبغي

ان يقال ان المسائل التي موضوعاتها الواجب تعالى كقولنا واجب الوجود قديم متروكة الذكر لعلها قوله ما رأوا اهل العلم

هو مقدمة العلم خاصة ولست ايضا اي ادراكات لا مدركات بقرينة المثال ثم لا يخفى ان مقدمة الكتاب بمعنى الطائفة

من الكلام النفسي اعم من متعلق مقدمة العلم بمعنى الادراكات مطلقا ومباينة لنفسها فاستعمال لفظ المقدمة في المعنيين

المذكورين من استعمال اللفظ المشترك في المعنيين تامل قوله تقديمه اي تقديم نوعه قوله كمعرفة اي معرفة العلم بحده

او برسمه قوله ومنها هذا القسم هو مقدمة الكتاب لا غير قوله ما صدروا اي لم يقدموا نوعه في كل علم بل قدموا نوعه

في ضمن الفرد في علم الكلام خاصة فافهمه قوله مقدمة الشروع اي على وجه البصيرة او المراد لكونه متضمنا لما هو مقدمة

لاصل الشروع والثاني اولى لئلا يرد ان مقدمة الكتاب ايضا مقدمة الشروع على وجه البصيرة قوله هو العلم اللام

للاستغراق المجموعي قوله بالعقائد للاستغراق الافرادي تامل قوله بالقلب تنصيص على كون المورد القلب قوله بعملها نفسه

بها ايضا مقصود فان العلم بها علم الفقه والمراد بالعقائد الدينية المنسوبة الى دين

نبينا محمد صلى الله عليه وسلم سواء كانت بطريق الجزئية او المبدئية وسواء كانت من

الدين في الواقع ككلام اهل الحق لا ككلام الفرق المبتدعة الضالة كذا في شرح المقاصد

فاذا يكون المراد من العلم مطلق التصديق سواء طابق الواقع او لا ليشمل ادراك المخطئ فلا

يصح قوله عن الادلة اليقينية اي المكتسب ذلك العلم عنها لدلالته على ان المراد من العلم اليقيني

لان الدليل اليقيني ما يفيد اليقين الا ان يقال المراد بالادلة اليقينية بزعم المستدل

ثم انهم عبروا في ادلتها اليقين لانه لا عبرة بالظن في الاعتقاديات بخلاف العمليات

قوله الدينية اي كلها او مجموعها ليناسب قوله الاتي بطريق الجزئية وكتب البعض اي الاحكام ق بعلمها من اضافة

الغاية الى المغيا وقوله المنسوبة اي الاحكام قوله سواء كانت الخ الضمير عائد الى العقائد بحذف المضاف اي نسبة العقائد الى

الدين عائد الى النسبة المفهومة من قوله المنسوبة لئلا يلزم التفكيك تدبر قوله الجزئية مصدر جزء ان كان الدين بمعنى مجموع

النسب التي اخبر بها النبي بعضها ان كان الدين بمعنى ما علم منها شمول الكل الجزئية قوله من الدين اي مرتبطة به باحد الامرين

المذكورين في ككلام اهل الحق استقصائية كالاتية وكتب البعض بمعنى العقائد او المراد كمتعلقة بالفتح وكذا الاتي قوله فاذا

يكون وقد يقال المراد بالعلم المطلق وان لم يكن العقائد اعم لئلا يكون قوله اليقينية مستدركا في الاعتقاديات اي

النسب المنسوبة الى الاعتقاد نسبة المغيا الى الغاية في نحو انما اخرجها بزيادة قيد مخرجي لكون اسماء صفاته تعالى

وصفاته على الاعتقاد توقيفية كاسمائها [illegible] في او المبدئية كالابواب الاربعة الاول نحو الجسم مركب من الجواهر

الفردة وكذا الاتي في الاعتقاديات في البيضاوي في صورة يونس في قوله وما يتبع اكثرهم الا الظن ان الظن لا يغني من الحق

شيئا دليلا على ان تحصيل العلم في الاصول واجب والاكتفاء بالتقليد والظن غير جائز وان قوله ان الله عليم بما يفعلون وعيد

على اتباعهم الظن واعراضهم عن البرهان انتهى وفي شرح جمع الجوامع للجلال المحلي في مسئلة خبر الواحد ان نحو اتباع غير العلم في الذم

على اتباع الظن في قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان يتبعون الا الظن انما هو فيما المطلوب فيه العلم من اصول الدين لما ثبت من

العمل بالظن في الفروع [illegible] الخ نسبة المغيا الى الغاية او من نسبة الظرف الى المظروف فان موضوع الفقه فعل المكلف بخصوص

في العمليات

عن التعريف علم الله وعلم الرسول بالاعتقاديات وكذا اعتقاد المقلد ويدخل

علم الصحابة وانهم لم يسم في ذلك الزمان بالكلام كما ان علمهم بالعمليات فقه

وان لم يسم به وموضوعه المعلوم من حيث يتعلق به ذلك اى بالعقائد الدينية

لانه يبحث فيه عن احوال الصانع من القدم والوحدة وغيرهما وعن احوال الجسم والعرض

من الحدوث والتركب من الجواهر الفردية وقبول الفناء ونحو ذلك وعن احوال الحال والمعدومات

من الانتفاء وعدم التمايز المحتاج اليها في اعتقاد كون صفاته تعالى متعددة موجودة

الى غير ذلك مما هو عقيدة اسلامية او وسيلة اليها والشامل لموضوعات هذه المسائل

قوله المعلوم التصوري ق يتعلق تعلق الطرفية اى الطرف قه لانه يبحث هذه اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية العلم

بها من تعريف مطلق الموضوع لكونها نفس المقدمة المنفية المستفادة منه تقرير القياس هكذا لان ذلك المعلوم يبحث في الكلام عن

تلك الاعراض الذاتية له وكلما يبحث فيه عنها موضوع الكلام فالمعلوم المذكور موضوع الكلام ق فيه اى في الكلام تحرير

ق متعددة اذ تمايزها ينفع حينئذ بعدميتها ازلا وبهذا يتبين وجوبها جليا اى حين عدم تمايز المعدومات

عدميتها بان يقال صفاته تعالى متعددة ومتمايزة والمعدومات ليست كذلك ينتج ان الصفات ليست بمعدومات ثم

هذا انما يفيد احتياج نفي عدمية الصفات الى عدم تمايز المعدومات كتمايز الصفات دون احتياج تعدد الصفات

وتمايزها الى عدم تمايز المعدومات مع انه المطلوب ويمكن ان يقال ان المراد بكون الصفات متعددة كونها غير معدومة

بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم بحيث لا احتياج لتعدد الصفات وتمايزها الى عدم تمايز المعدومات تحرير قوله

موجودة فان من قال بالثبوت الحال قال بكون الصفات منها ولما اثبت التعدد فيها لزم عدم كونها معدومة اذ لا تمايز في

المعدومات عندهم اى عند المعتزلة اى بعضهم بل منهم ثبوتها بل قال بثبوت المعدومات قال بكون الصفات منها تحرير

اى ولما اثبت الوجود فيها لزم عدم كونها احوالا فنفي كلام جنبا لك تحرير قوله الى غير ذلك اى غير الاحوال المذكورة الكن

ذوبها وعلى كلا فالمراد مما هو طرف عقيدة اسلامية اه تحرير

[Marginalia, upper (diagonal):]
نيا على تعريف اى التعريف الاول المائل الى الذي يقول ان موضوعه المعلوم

فتصير غير شامل بحث التصديق ... الشيخ

نيا على ان الغرض الخارجي لهذا الفن ان يكون المعجزة ... وعن قال ... من ... ومن بعضها

عليه لكلام ان المراد به هو الرسالة والكتب المنزلة ... ضرورية قال صحيح ... ما مع الاحتياج

هذان انه مع وجوده فقوله صار عند اهل السنة ومن البعض التي ... بالكلام الموصوف من ... اى بالمعلوم

الى العالم ... علم المعاني من الكلام والفصل ... احكام ... الكلام

بيان علم المعاني غير علم العقل والحد ان شاء الله تعالى بالمعلوم

تحقيق ... اعتقاد بالمدعى

المطالع ... اجزاء ... الوجدان

[Marginalia, left (diagonal):]
الوجه ... المعلوم كالدين بالعقائد المسائل ... كذا ...

تعلق البعض بالكلام ان كان المراد ... التعريف ... ان الى الحكم ...

عنه ... و لو انها في الكلام ... بلا ... المتكلمين ...

لانه المعدومات ... ان التعدد ... الموجود ... متلازم

تعالى متعددة موجودة لا فمن ... ما لا يكون ... للتعدد ...

بحيث في الكلام عليه ... لا لم ... ما كان ...

[Interlinear glosses:]
من حيث الموجود والمعدوم
لان المراد ... بيان ... الموضوع ... التعديل
لا يتعلق ... التصديق ... الموضوع عليها
من ... ثبوت ... الطرف
في قبول عدم ... الطرف
وتمايزها

هو العلوم المتناول للموجود والمعدوم وقد يقال المعلوم من الحيثية المذكورة يتناول

محمولات المسائل ويمكن ان يقال المراد بالعقائد الدينية المحمولات المنتسبة لانها الحظ اللفا

فلا اشكال وفائدته امور وغايته الفوز بسعادة الدارين وكان المص رأى انه من العلوم

التي غاياتها انفسها فاكتفى ببيان حده فيكون ما ذكر غاية الغاية والعلم لا يحد لوضوحه

وختاره الامام الرازي لوجهين الاول ان علم كل احد بانه موجود ضروري وهذا علم خاص

والمطلق جزء منه فيكون هو اولى بان يكون ضروريا والثاني ان غير العلم يعلم بالعلم فلو

علم العلم بغيره لزم الدور وهذا حجة على من يقول انه معلوم لكنه لا بالضرورة واجيب بان

قوله وقد يقال معارضة للدليل المذكور تقريرها دليلكم وان دل على مدعاكم وهو كون المعلوم موضوع الكلام لكن عندنا

ما ينفيه وهو ان المعلوم المذكور يتناول المحمولات وموضوع الكلام لا يتناولها فينتج ان المعلوم المذكور ليس بموضوع الكلام

بل هو خصوص المعلوم قوله المعلوم اه صغرى قوله ويمكن منع لصغرى دليل المعارض قوله محمولات مسائله والموضوع لا

يتناول المحمولات المسائل فينتج من الشكل الثاني المعلوم من تلك الحيثية ليس بموضوع الكلام قوله لا يحد اي لا يقع

تحديده اما لامتناع على القول ببداهة العلم كما هو مختار المص او لتعسره على القول بخفائه ثم قال لوضوحه هذا

في الحقيقة كبرى للدليل الذي جعله الشارح علة لعلية الصغرى المدعى وكتب ايضا اشارة الى مضمون الصغرى والكبرى

مطوية تقريره الحد ليس هكذا لانه واضح وكل واضح لا يحد فالعلم لا يحد قوله الوجهان في الشرح للصغرى قوله جزء منه قد يقال ان

العلم مقول بالتشكيك على افراده وقد تقرر ان المقول بالتشكيك ليس ذاتيا لافراده فلا يلزم من بداهة التصديق الخاص

بداهة المطلق قوله غير العلم اي ماهيته قوله يعلم بتصوره كتب ايضا هذه صغرى والكبرى عني وكل ما يعلم بالعلم لا يعلم

العلم به مطوية وقوله فلو علم العلم اه دليل الكبرى قوله بالعلم اي بالعلم العارض الحاصل فيه فقط ان كان نظريا او لنفسه ان

كان ضروريا قوله فلو علم اي تصور يعني لا يصح ان يعلم بنفسه لامتناع فلو علم بغيره لزم اه قوله بغيره اي بما يغايره بالاعتبار لا بالذات

قوله لكنه اي معلوم بالكسب والنظر

واجيب بان مبنى الوجهين على عدم التفرقة بين تصور العلم وحصوله والضروري

حصول علم جزئي بوجوده وهو غير تصوره وغير العلم انما يعلم بحصول علم جزئي

لا بتصوره والعلم على تقدير اكتسابه يتوقف تصوره على تصور غيره وقيل لا يحد

لخفائه واليه ذهب الغزالي وربما انتصر بالدليل الثاني وطريق معرفته عنده القسمة

والمثال اما القسمة فكقولنا الاعتقاد اما جازم او غير جازم والجازم اما مطابق

للواقع او غير مطابق والمطابق اما ثابت او غير ثابت واما المثال فكان يقال العلم ادراك

البصيرة المشابه لادراك الباصرة او يقال هو كاعتقادنا ان الواحد نصف الاثنين

قوله بين تصور العلم اي ارتسامه ويكتب ايضا اي بين الوجود الظلي للعلم قوله وحصوله اي اتصافه ويكتب

ايضا اي الوجود الاصلي له قوله والضروري حاصل الجواب الاول منع قوله ان علم كل احد بانه موجود ضروري ان كان

المراد انه ضروري التصور وتسليمه وعدم افادته ان كان المراد انه ضروري الحصول لانه غير التصور وحاصل الجواب الثاني منع

الصغرى وتسليم الكبرى ان كان المراد بقوله بالعلم بتصور العلم وبالعكس ان كان المراد به لا التصور الحصول العلم قوله حصول

علم اي اتصافه بتصديق قوله انما يعلم اي يتصور ويرتسم قوله بحصول علم اي باتصاف تصور جزئي قوله وطريق

معرفته اي العلم بمعنى اليقين ان كانت المعرفة بالقسمة او بالمثال بمعنى الجزئي في المثال الآتي او بمعنى مطلق الادراك

ان كانت بالمثال بمعنى المشابه يتسامح فيه لان التعريف بالمثال بمعنى المشابه يفيد اليقين الذي كما يعلم مما ياتي قوله

قوله المشابه كانه احتراز عن الظن والجهل المركب والتقليد والا فلا حاجة الى هذا القيد لكن يدخل فيه التصور المطابق

فلا يكون التعريف المأخوذ من المثال مساويا للمأخوذ من التقسيم الا ان يخصص الادراك بالتصديق يكون

قوله وهو غير تصوره سلمنا ذلك لكن تصوره لازم لحصوله كما في سائر الوجدانيات وذلك يستلزم بداهة تصوره وهو

المطلوب قوله بحصول علم وهو لا يستدعي تصور العلم به فضلا عن البداهة م م

واعلم ان مراد هذا القائل انه لا يحد بعبارة جامعة للجنس والفصل الذاتيين

فان ذلك متعسر في اكثر الاشياء بل في اكثر المدركات الحسية فكيف لا في الادراكات

الخفية والا فالقسمة والمثال ان افادا تميزا صلحا معرفا والا لم يحصل بهما معرفة

هذا واذا علمت ان العلم لا يحد فاعلم ان التفسير له بمثل حصول صورة الشيء في العقل

او الاعتقاد الجازم المطابق الثابت او صفة يتجلى بها اي ينكشف انكشافا تاما

تلك الصفة المذكور اي ما من شانه ان يذكر و بلفظ البداوة ما يمكن ان يعبر عنه

وانما فسرنا التجلي بالانكشاف التام الذي لا يشمل الظن لان العلم عند القائلين بهذا

التفسير مقابل للظن لمن قامت هي اي تلك الصفة به او ادراك المركب او الكلي ويسمى ادراك

قوله بعبارة جامعة لكن يرد انه يلزم استعمال اللفظ الواحد في معنيين حقيقيين او حقيقي ومجازي فان لا يحد بمعنى

لا يعرف على مختار المعنم ويعنى لا يحد بعبارة جامعة او على راي الغزالي ق معرفا الظم معرفين قال او الاعتقاد الجازم

في جمع الجوامع ان هذا التعريف حقيقة العلم عند امام الحرمين والغزالي وحقيقته عند الرازي قوله لا يشمل الظن بالمعنى الاعم

الذي هو مقابل اليقين بل لا علم ما في شرح المواقف قوله مقابل الظن بالمعنى الاعم وشامل لليقين وللتصور المطابق

قال او ادراك المركب بين ادراك المركب وادراك الكلي عموم من وجه مادة الاجتماع ادراك الانسان مادة افتراق

الاول ادراك زيد مادة افتراق الثاني ادراك الجوهر الذي هو جنس عال تحوس ق حصول صورة هذا لم تفسير

للحكماء وتبنا ول الظن والجهل المركب والتقليد والشك والوهم وتسميتها علما يخالف اللغة والعرف والشرع لكنه لا

مناقشة في الاصطلاح بل للحكماء ان يصطلحوا على ما شاؤا الا ان رعاية الموافقة اولى ✓ قوله ان يعبر عنه

اشارة الى انه يجوز ان يكون المذكور من الذكر بالضم او من الذكر بالكسر وهو الظاهر ✓

ادراك البسيط او الجزئي معرفة تنبيه على اختلاف الاصطلاحات وليس شيئ

منها حدا يفيد تصور حقيقة العلم وانما يفيد بيان ما اصطلح عليه فلا ينافي القول بانه

لا يحد وحقيقة النظر حركة النفس من المطلوب المشعور به بوجه في المعقولات المخزونة

عندها الى ان تظفر بمباديه ومنها عودا احترازا عن الحدس لانتفاء حركة العود فيه على

بدء للحركة الاولى لتحصل المطلوب المجهول من حيث انه مجهول فكان الحاصل انه مجموع الحركتين واما

الترتيب الذي ذكروه في تعريفه فهو لازم من لوازمه وكونه اي النظر مفيدا للعلم في الجملة خلافا

لمن قال انه لا يفيده اصلا لان كون النظر مفيدا ان كان ضروريا لم يقع فيه خلاف كقولنا

الواحد نصف الاثنين وان كان نظريا يلزم اثبات افادة النظر بالنظر ولو في الالهيات

خلافا للقائل بانه لا يفيد العلم فيها لان الحقائق الالهية من ذاته وصفاته لا تتصور والتصديق

قال حقيقة النظر النظر من مقولة الفعل ولذا قالوا ان الامر بالايمان الذي هو من مقولة الكيف امر بالنظر احتمالا بموسى

اشارة الى انه يجوز ان يكون الامر بالنظر بالنسبة الى لازم جزئه الثاني اعني الترتيب اللازم للحركة الثانية قال حركة

النفس على صورته قوله من المطلوب بيان لمنه الحركة قال في المعقولات ما فيه قوله عندها الاولى فيها اذ حركتها في المعقولات

المخزونة في الخواص قوله الى ان ما اليه قوله عن الحدس وبعضهم اكتفى في التعريف بالحركة الاولى وقصد اخراج الحدس الى الفعل

المعتبر في الحركة قوله فكان الحاصل كلام المصنف ظاهر في ان النظر هو الحركة الاولى واما الحركة الثانية فمن شرطه وكلام

الشارح ان كان من قبيل تقدم اي عطفه منها الى من المطلوب يجاب الرابطة فصريح في انه مجموع الحركتين والا فلا قال في الجملة اذ ما

قوله خلافا لمن هم السمنية اي الطائفة المنسوبة الى سومنات اسم صنم قوله خلافا للرياضية من المهندسين قوله لان الحقائق تقرير هذا

الدليل لا شيء من الحقائق الالهية بمتصورة بالكنه وكل ما صدق به تصديقا يقينيا متصور بالكنه فلا شيء من الحقائق الالهية

بمصدق به تصديقا يقينيا قوله لا تتصور بالكنه قوله والتصديق اي اليقيني قوله بها اي باحوالها بموسى رحمه الله

عه
كلمة لا لسلب الوقوع لكون انما والسلب الجواز في القضية
سالبة دائمة او ضرورية والاول اعتقاد جمهور المتكلمين
القائلين بالجواز مع انتفاء الوقوع والثاني على رأي
الفلاسفة حيث قالوا التصور الشيء اما بالرسم وهو
لا يفيد الكنه او بالحد وهو متحقق بالتركيب الحقيقي
والواجب ليس كذا او بالماهية وهو منتف فلذلك تعالى
والمنع الاتي موافق هو الرأي كثير المحققين
القائلين بالوقوع وسيأتي ذلك في الالهيات

والتصديق بها فرع التصور وبدون المعلم عطف على الالهيات خلافا لمن قال لابد من

المعلم ليرشدنا الى معرفته ويدفع الشبهات عنا ضروري لا يحتاج الى بيان وما ذكروه

من الشبه مدفوع فان الضروري قد يقع فيه خلاف اما لعناد او لقصور واما لان

الحقائق الالهية لا تتصور بكنهها ولو سلم فيكفي للتصديق التصور بعارض وان ارشاد

المعلم لا يفيد الا بعد العلم بصدقه وصدقه اما ان يعلم بالنظر فيكون النظر كافيا في

في المعرفة او بقول المعلم فيلزم الدور لان اخباره عن كونه صادقا لا يفيد الا بعد العلم بانه

صادق او بقول معلم آخر فيتسلسل والمنكر لها مع معاند لا يسمع دعواه كما ان السوفسطائي

قوله قد يقع فيه خلاف فان الاحكام فيه تختلف وضوحا وخفاء باختلاف عنوان الموضوع

قوله فرع التصور بالكنه قوله خلافا اي خلافا لمن تمسك بدليل الفرقة الثانية وقال لابد من المعلم اه فتقرير الدليل

هكذا لا شيء من الحقائق الالهية بدون المعلم متصورة بالكنه وكل ما صدق به تصديقا يقينيا متصورة بالكنه

فلا شيء منها بدون المعلم مصدق به كذا لا قوله لمن قال الملاحدة قوله الضروري كان قوله الضروري قوله جواب

الدليل الفرقة الاولى باختيار الشق الاول منه ومنع ملازمته والدليل الفرقتين الاخيرتين بالنقض الاجمالي بكونه

مصادما للبديهي قوله ان الحقائق منع للصغرى قوله لا تتصور اما مطلقا او بدون المعلم قوله ولو سلم فيكفي منع

للكبرى قوله وان ارشاد كانه نقض اجمالي لدليل الفرقة الاخيرة باستلزام فساد امر الدور او التسلسل او نقيض

مدعاه ويجوز ان يكون سند المنع الصغرى قوله وصدقه نظري ليس الا فاما قد يقال ان المعلم اذا

اظهر المعجزة يكون صدقه بديهيا لمن شاهدها قوله في المعرفة اي في معرفة صدقه ومعرفة صدقه راجعة الى معرفة

الحقائق الالهية كما لا يخفى قوله لان اخباره هذا حقيقة كبرى قياس المساواة حمل الشارح على التقريب الدور عن

عن صغرى فيدل المساواة التقريب العلم بصدق المعلم موقوف على افادة اخباره بانه صادق في جميع الاقوال

وافادة اخباره بانه صادق او موقوفة على العلم بصدقه في جميع الاقوال صادق في جميع الاقوال

ان كان الدور على مفهومه لغوي توقف الشيء على ما يتوقف عليه
نعم لو كان دورا اشارة الى النتيجة الاولى غير بعض العبارات
وان كان الامر لازما فعلى توقف الشيء على نفسه فذلك
اشارة الى النتيجة الاخيرة نعم

المنكر للحسيات او الاوليات او كليهما معاند غير مسموع كلامه السوفسطائية اليونانية العلم

وسطا بمعنى الغلط اسم طائفة من الحكماء منهم من قدح في الحسيات بان حكم الحس قد يغلط

كثيرا اذ قد يرى الساكن متحركا وبالعكس كما ترى السفينة ساكنة وهي متحركة والشط متحركا و

هو ساكن الى غير ذلك فحكمه في اي جزئي كان في معرض الغلط لا يكون مقبولا والجواب ان البديهة تنفي

احتمال الغلط في بعض المحسوسات والغلط في بعض الصور لا ينافي الجزم المطابق في كثير منها

كما في الحكم بان الشمس مضيئة والنار محرقة الى غير ذلك ومنهم من قدح في الاوليات بان حكم

قوله يكسر اي سابق على المعلم الاول وكذا في المعلم الثاني والثالث وهكذا فلا يتجه ان الفسل في الامطه الغير

المتناهية بمعنى لا تقف عند حد لبيض العدد اعد قوله للحسيات المراد بها ما للحس مدخل فيها فدخل فيها التجربيات والحدسيات

كالمشاهدات والوجدانيات قوله او الاوليات المراد بها ما لا دخل للحس فيه فدخل فيها قضايا قياساتها معها وكذا الحد

سيات ان لم تقل باحتياج الحكم فيها الى المشاهدة وتكررها لجريان الحدس في المفهومات العقلية كما صرح به بعض قوله

بان حكم الحس تقريره الاستدلال هكذا احكام الحس يغلط في بعض المواد ومتى غلط في بعضها ففي اي كان في معرض الغلط وقوله

فكذا نتيجة قوله الساكن في نفس الامر قوله كما ترى نشر على غير ترتيب اللف قوله وهي متحركة في نفس الامر قوله وهو ساكن

في نفس الامر قوله والجواب منع للكبرى المطوية قوله في بعض الصور لاسباب جزئية قال البديهيات البديهيات هنا

ليس بالمعنى المقابل للنظريات والاولى من الطعن في الاوليات الطعن في البديهيات بل هي مرادفة للاوليات فقوله

بان حكم البديهيات من اقامة المظهر مقام المضمر قوله ان البديهة اي بديهة العقل لا الحس حتى لا يرد انه

اثبات لحكم الحس بنفسه

قولنا النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان بمعنى ان الشيء اما ان يكون او لا يكون

قوله بمعنى ان الشيء اي لا بمعنى ادراك الوقوع او اللاوقوع فانهما وان لم يجتمعا لكنهما يرتفعان قوله اما ان يكون او

منفصلة حقيقية بل حملية مرددة المحمول شبيهة بها قوله او لا يكون المراد بالكون واللاكون الوجود في غيره والعدم في غيره

والمراد بالشيء المحمول سواء كان نفس الوجود والعدم او غيرهما فيشمل جميع القضايا سواء كان المحمول فيها الوجود والعدم او لا

وهذا غير موثوق به لان العلم بان هذه القضية حقة يتوقف على تصور الوجود والعدم بمعنى

الكون واللاكون وعلى تحقيق معنى كون الشيء موضوعا وكونه محمولا وذلك انما يتبين بانظار

تتوقف لا محالة على حقية هذه القضية لكونها اجلى البديهيات لتوقف الكل عليها مثلا بلاحظ

في قولنا الكل اعظم من الجزء انه لو لم يكن كذلك لكان الجزء الاخر كاينا وليس بكاين فيلزم الدور

وان بقي شيء منها في حيز الابهام لم يحصل الجزم بالقضية والجواب ان بديهة العقل جازمة بها

من غير نظر واستدلال ومنهم من قدح فيهما جميعا وهو معلوم مما سبق رداو استدلالا وهل هو

اي كون النظر مفيدا للعلم بطريق العادة بناء على ان جميع الممكنات مستندة اليه تعالى عندنا ابتداء

وانه تعالى قادر مختار فلا يجب عليه ولا شيء عليه او بطريق التوليد بناء على انه ليس الكل مستندا

قوله تحقيق معنى ان قيل المراد على التصديق بمعنى هو اتصاف ذات الموضوع بوصف الموضوع الذي يقال له عقد الوضع

واتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول الذي يقال له عقد الحمل وجب ان عقد الحمل عين حكم القضية فيلزم توقف الشيء على نفسه

تامل قوله كون الشيء موضوعا الخ ان تحقيق اثبات الشيء بالدليل وان المراد بالشيء في قوله كون الشيء اه الموضوع والمحمول

اللذان هما من المعقولات الاولى وبالموضوع والمحمول المفهومان اللذان هما من المعقولات الثانية فالمعنى على التصديق

المكتسب عن الدليل بمعنى هو اتصاف ما صدق مفهوم الموضوع بمفهوم والمحمول بمفهوم وبرد عليه منع التوقف على التحقيق

المذكور لان التصديق لا يتوقف الا على تصورات الاطراف والنسبة وهذا ظاهر قوله بانظار اي تصورية لتصورات

الاطراف او تصديقية للاتصاف المذكور قوله تتوقف اي تلك الانظار وفيه ان الانظار التصورية لا تنتهي الى التصديق

بل الى التصورات البديهية وكتب ايضا جزاء ان قيل على حقية لو اقول ان هذا القادح لا ينكر الحسيات فيتوجه المنع

بانه يجوز ان تتوقف الانظار على الحسيات ولا تتوقف على حقية هذه القضية لانها ليست اجلى الحسيات على رايه

والا يلزم من القدح في الاوليات القدح في الحسيات ايضا قوله اجلى البديهيات اي الاوليات كما سبق قوله لكان الجزء

اي ما عدا المقدار عليه قوله كاينا حتى يتحقق الموضوع اعني الطرق وليس بكاين حتى يتحقق السلب قوله من غير نظر اي

تصوري او تصديقي قوله استدلالا عطف الخاص على العام قوله بطريق العادة اي اعادة الالهية قوله مستندة خلافا

الیہ تعالی ابتداء ومعنی التولید هو ان یصدر من الفاعل فعل بواسطة فعل آخر صادر

منه کحرکة الید والمفتاح فان حرکة المفتاح صادرة بسبب حرکة الید وبقابله المباشرة وهی

ان یصدر منه فعل بلا وسطة واعترض بان العلم لیس من مقولة الفعل واجیب بان الفعل

الآخر هنا افادة العلم وهی فعل او بطریق الوجوب بناء علی ان فیضان الحوادث من المبدء

الفیاض عند الاستعداد التام للقابل واجب وهو مبنی علی سلب الاختیار عنه تعالی علوا

کبیرا فیه خلاف بین الاشاعرة والمعتزلة والفلاسفة علی الترتیب المذکور والنظر فی معرفة

اللہ تعالی واجب بالنص ای الکتاب والسنة والاجماع واتفاق الامة علی وجوبه ولکونه

ای النظر امرا مقدورا مقدمة للمعرفة الواجبة عندنا بذلک ای بالنص والاجماع والمقدور

خلافا للمعتزلة اولا یجب عنه صدور شیء خلافا للحکماء ق من الفاعل بطریق الوجوب قوله صادر منه بطریق الاختیار

اولا ق لحرکة الید ای لحرکة الشخص للید والمفتاح فهو مثال لمجموع الفعلین ق فان حرکة ای تحرکه ق صادرة من صاحب

الید ق حرکة الید ای تحریکها قال او الوجوب ای عن اللہ تعالی بالوسطة وعن المبدء الفیاض بلا واسطة قوله من المبدء

وهو العقل العاشر اذ الفلاسفة لا یثبتون له تعالی ابتداء غیر العقل الاول فتأمل قوله سلب الاختیار عنه تعالی وعن المبدء الفیاض

قال فی معرفته ما الیه قال واجب ای وجوب کفایة ان کان المراد بالنظر التفصیلی ای علی طریق المتکلمین او وجوب عین ان

کان المراد به الاجمالی علی طریق العامة قال والاجماع ای بالاجماع منا ومن المعتزلة واما معرفته تعالی فواجبة باتفاق الامة

کذا فی شرح المواقف فقول الشارح باتفاق الامة لیس علی ما ینبغی قوله واتفاق الامة ای امة الاجابة لا امة الدعوة

قال للمعرفة الواجبة المراد بکونه مقدمة المعرفة کونه مقدمة لوجودها فیستغنی بذلک عن اعتبار المقدورية للمقدمة

والمطلقية للواجب لذا ترکهما المصنف فی الصغری کما ان الثانیة تغنی عن الاولی تحویہ ق ابتداء بل النظر مستند

الی العبد بمعنی ان العبد خالق له والعلم متولد منه ق ای لا جل اشارة الی ان ف للتعلیل والمعرفة بمعنی التصدیق الیقینی لان المعرفة

المتعلقة بالجزئیة یتحصل باحساس المستلزم للتصدیق الیقینی بوجوده منه

الفعل الاختیاری یوجب … التولید ای الفعل الآخر ما اراده الشارح بقوله
العلم فلیس المراد بالفعل الآخر فیه ان افادة النظر
للنظر فلیس فی افادة العلم ولو کان التولید بالاحتیاج
تعریف التولید ای فلو کان التولید تولیدا لا یراد بالتعریف
العلم بعین تولیده الجواب ان المراد بالصدر او
الی تولید ثالث وهلم جرا والحاصل بالصدر و
فی تعریف التولید ما هو حاصل بالصدر والحاصل بالمصدر
یکون فی مقولة الکیف کالسخونة والبرودة الحاصلة
بالتسخین والتبرید او الاین کالحرکة الحاصلة بالتحریک
او الوضع کالقیام الحاصل بالاقامة الی غیر ذلک منه

الذي كان مقدمة وموقوفا عليه للواجب المطلق واجب وعند المعتزلة النظر في معرفة الله

واجب لكونه مقدمة للمعرفة الواجبة لكونها دافعة لضرر مظنون هو خوف العقاب فالوجوب

عندنا شرعي وعندهم عقلي قالوا لو لم يجب النظر الا شرعا لما صح للنبي عليه السلام الزام المكلف في المعجزة

وفي جميع ما يتوقف ثبوته على ثبوته من ثبوت الصانع وصفاته فان النبي عليه السلام اذا قال

للمكلف انظر الى معجزتي حتى يظهر لك صدق دعواي فله ان يقول لا انظر ما لم يجب علي لان تركه غير

قوله واجب كلام المصنف صريح في ان طريق معرفة وجوب النظر النص والاجماع عند المعتزلة ايضا كما انه العقل الا انه ترك الثاني

ذكرهما لما في شرح المواقف من ان المعتزلة يتمسكون في اثبات وجوبها بالعقل لا بالاجماع والآيات قال لضرر مظنون لا يخفى

ان الخوف حاصل للعاقل بالفعل لا انه مظنون بل المظنون هو العقاب فالوجه ان يقول الضرر هو خوف العقاب المظنون

الا ان يقال ان قوله مظنون مضاف اليه لا صفة والمعنى لضرر خوف عقاب مظنون لكن لا يخفى ركاكته تحرير قال هو خوف

الذي يحصل بالظن بمجرد الاخبار ... لا يخفى انه ليس المراد بالاخبار اخبار الشارع فان الكلام فيها قبل العلم بالبعثة بل

اخبار الناس وان الظن غير منحصر فيه كما صرح به قدس سره في شرح المواقف قوله فالوجوب اي وجوب النظر لمعرفة قوله

شرعي اي فقط قوله عقلي اي ايضا لنا في انه لا وجوب عقلا قوله تعالى وما كنا معذبين قوله في المعجزة اي قبول النظر في المعجزة عند

النظر في معرفته تعالى ولا يلزم من كون الثاني شرعيا عدم صحة الزام الاول قلنا اخذا من شرح التجريد النظر في المعجزة

نظر في معرفته تعالى من حيث انه مرسل للرسول اقول هذا الجواب مشعر بانه ليس المراد بمعرفته تعالى خصوص معرفة وجوده

وصفاته الحقيقية بل اعم منها ومن معرفة ما يرجع الى احواله وافعاله فيدرج جميع اصول الدين لكن ارجاعه الى احواله تعالى فيه

ان الاجماع منعقد على وجوب النظر في جميعها مع ان كثيرا منهم اوجبوا التقليد في غير معرفته تعالى ولذا قال القاضي في حاشيته

جميع الجوامع محل الخلاف في وجوب النظر في اصول الدين وعدمه النظر في غير معرفة الله واما النظر فيها فواجب اجماعا انتهى قوله

على ثبوته الظاهر عليه قوله ثبوته عبارة شرح المواقف نبوته بالنون ثم الباء قوله الى معجزتي الظاهر في معجزتي لان نظر

لا يستعمل الا في الاعتبار كما سيأتي في مبحث رؤيته تعالى قوله لا انظر هذا نحو صغرى قياس المساواة في قوة وجود النظر

مع موقوف على الوجوب ... لان تركه على الصغرى ... تحرير قوله هو خوف العقاب يعني ان الخوف من العقاب على ترك

معرفة الله ضرر فانه يظن حصول العقاب وبوجود المعرفة ينتفي ذلك الضرر فكانت واجبة قوله للواجب المطلق المراد بالمطلق

ان لا يكون وجوبه مقيدا بما يتوقف عليه كتوقف الزكاة على حصول النصاب منه

لان تركه غير الواجب جائز فلا يجب علي ما لم يثبت الشرع عندي لعدم الوجوب ای وجوب

النظر قبل ثبوت النظر الشرعي ولا يثبت الشرع عندي ما لم انظر لان ثبوته نظري ورد

نقض اجمالي

اولا بانه لو تم دليلكم لدل على نفي ما هو الحق عندكم لان النظر وان كان واجبا عقليا لكن وجوبه

ليس ضروريا بل كان نظريا فللمكلف ان يقول لا انظر ما لم يجب ولا يجب ما لم انظر لان وجوبه نظري

يتوقف على ترتيب المقدمات وتحقيق ان النظر يفيد مطلقا ولو في الالهيات فان قيل هو من

النظريات الجلية يتنبه له العاقل بادنى التفات وصغا والى ما يذكره الشارع قلنا لو سلم فله

ان لا يلتفت ولا يصغي ورد ثانيا بان المتوقف على ثبوت الشرع عند المكلف هو العلم بالوجوب

قوله فلا يجب الاولى ذكر الواو بدل الفاء وكتب ايضا هذا كبرى في قوة وجوب النظر موقوف على ثبوت الشرع عندي قال لعدم

الوجوب علة الكبرى قوله ولا يثبت كبرى ثانية قوله لان ثبوته علة الكبرى قوله نظري فقد توقف كل واحد من وجوب النظر وثبوت

الشرع على الاخر حينئذ ولذا كل من وجود النظر وثبوت الشرع توقف على الاخر وكذا كل من وجود النظر ووجوبه على الاخر يكون

قوله النظري مطلقا لا في المعجزة ولا في غيرها اما رد فان قيل من جانب المعتزلة ردا على الاشاعرة قوله من النظريات اي من

البديهيات الخفية قوله الى ما يذكره اي فليس للمكلف ان يقول لا يجب ما لم انظر قوله فان قيل اي منعا الكبرى قيل المساوات بسنده

من النظريات الجلية الخ قوله لو سلم اي كون وجوب النظر من النظريات الجلية ولا يخفى ان هذا منع للسند مع انه تقرر انه منع السند لمنوع

المنع غير مفيد قوله فله ان لا يلتفت هذا اثبات للمقدمة الممنوعة لانه التفت قلنا ان للمكلف انه يقول لا التفت ما لم يجب ولا

يجب ما لم انظر فقد توقف كل من وجود النظر ووجوبه على الاخر الا انه على هذا يكون الدور مضمرا وعلى تقدير كونه من النظريات

الخفية يكون مصرحا قوله ولا يصغي حتى يجب عليه لا يجب عليه بدون النظر قوله وثانيا وهذا حل قوله عند المكلف لا يتجاوز

للمكلف ان يغير الدليل ويقول لا انظر ما لم يجب علي ولا يجب علي ما لم اعلم وجوبه ولا اعلم وجوبه ما لم يثبت الشرع عندي

ولا يثبت ذلك ما لم انظر فقد توقف كل واحد من العلم بالوجوب وثبوت الشرع بل كل من وجود النظر وثبوت الشرع

على الاخر لانا نقول اخذا من المواقف وشرحه ان وجوب النظر لا يتوقف على العلم به لان العلم به موقوف على الوجوب

اذ العلم بثبوت شيء فرع لثبوته في نفسه فلو توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزم الدور ولزم ايضا ان لا يجب

شيء على الكافر قوله لان وجوبه نظري فقد توقف كل واحد من وجود النظر ووجوبه على الاخر

لان وجوبه ثابت في نفس الامر بالشرع نظر المكلف او لا ثبت الشرع عنده او لا ثم انها اى

اى اول العلم بانا نجب

المعرفة اول الواجبات المقصودة لتوقف البواقي من الواجبات المقصودة عليها والموقوف عليه

اول بالنسبة الى المتوقف والنظر فيها اى في المعرفة وسيلة اليها فيجب النظر لذلك اى لكونه وسيلة

الى الواجب فليس النظر من الواجبات المقصودة فالنزاع في ان اول الواجبات هو النظر او المعرفة

لفظي فان من قال هو المعرفة اراد اول الواجبات المقصودة كما عرفت ومن قال هو النظر اراد اول

الواجبات مط والا فلا نزاع في ان اول الواجبات النظر لتوقف المعرفة عليه بل القصد الى النظر

لتوقف النظر عليه والدليل ما يمكن ان يتوصل بالنظر فيه الى حكم جازم او غير جازم وقد يختص بالحكم

نحو ما قبله فانه اعم مطلقا من الامارة

الجازم فيقابله الامارة لانها ما كان الحكم فيها ظنيا ثم ان توقف جميع مقدماته او بعضها على

نقل وسماع من المخبر الصادق فنقلي والا يتوقف شيء منها عليه فعقلي وقد يستفاد منه اى من

النقل بمعونة القرائن القطع والجزم بالحكم كما في ادلة وجوب الصلوة مثلا فان الصحابة رضي الله

عنهم علموا معانيها المرادة بالقرائن المشاهدة ونحن علمناها بواسطة نقل القرائن الينا

تواترا وقيل لا يفيد الدليل النقلي القطع مطلقا لانتفاء العلم بالمراد منه قلنا يعلم بما ذكرنا

لا لان وجوبه على المكلف ق بالشرع اى ببلوغ الشرع الى المكلف لا ثبوت الشرع في نفس الامر من غير بلوغ الخبر حتى يلزم تكفير

من لم يبلغه الدعوة فلا لتوقف البواقي اى عليها ق والا اى وان لم يكن لفظيا بان كان معنويا فالقول به باطل لانه لا نزاع

الخ فلو وقد يختص بخلاف ما قبله فانه عم مطلقا من الامارة ق وجوب الصلوة بهذه الهيئة المخصوصة ... قوله المشاهدة

... مفهوم الامصار ... ق وقيل لا يفيد وهذا مذهب المعتزلة وجمهور الاشاعرة ق مطلقا لا بالقرائن ولا بغيرها

وبل القصد فان قيل كيف يكون القصد الى شيء واجبا على المكلف والواجب الذي هو مكلف به يجب ان يكون مما)

يتعلق به الكسب المسبوق بالقصد قلنا قد يعرض للنفس ما يصير سببا باعثا على قصد شيء وعزمه فبهذا الاعتبار يصح التكليف به انتهى

وقيل نسبة مطلقا وفي الى الحشوية ولا يثبت ما اى حكم مطلوب استوى طرفاه الثبوت والا

نتفاء عند العقل بحيث لا يجد من نفسه سبيلا الى احدهما الا بالنقل وما يتوقف عليه النقل الا بـ

العقل لئلا يلزم الدور ومن هنا تمت المقدمات التى يتوقف عليها اثبات العقائد واثبات مباحث

اخرى يتوقف عليها العقائد فهذا اوان الشروع فى المقاصد الباب الثانى فى الامور العامة ا

الشاملة للموجودات باسرها من الواجب الجوهر والعرض كالوجود والوحدة فان كل موجود وان

كان كثيرا له وحدة ما باعتبار او لاكثر الموجودات كالامكان الخاص والحدوث والوجوب

بالغير والكثرة والمعلولية وانما قدم الامور العامة على البواقى لانها كالمبادى لها وقدم

البحث عن الوجود لشرفه فقال تصور الوجود ضرورى فان قولنا الشىء اما موجود او معدوم تصديق

ق الحشوية ان كان بشينها مفتوحة فهى منسوبة الى حشا الحلقة لقول الحسن البصرى ردوا هؤلاء الى حشا الحلقة لما وجد كلامهم

ساقطا عن الاعتبار وان ساكنة فهى منسوبة الى الحشو الذى لا معنى له لقولهم بوجوده فى الكتاب العزيز كالحروف المقطعة اوائل السور

قوله تمت المقدمات كان المراد بها مقدمة الكتاب بالمرصد الاول قوله اثبات العقائد اى الشرعية فى اثباتها على وجه البصيرة قوله مباحث

اى مسائل وقوله عليها اى اثباتها قوله العقائد اى اثباتها قوله الموجودات كان المراد بشمولها الموجودات تحققها فى كل من انواع

الموجود وان لم يتحقق فى كل فرد من افراد تلك الانواع وكذا الكلام فى شمولها لاكثر الموجودات فلا يرد ان الحدوث لا يشمل الافلاك

والهيولى مثلا لقدمها على راى الحكيم وان الكثرة لا تتحقق فى الجوهر الفرد على راى المتكلم والجواهر المجردة على راى الحكماء فتامل منه

قوله شرفه الحاصل بسبب عمومه للموجود مطلقا قوله تصور الوجود وكذا العدم كما يؤخذ من الدليل قوله الشىء اما موجود او

اشارة الى الكبرى منه فان كلا منها مشترك بين الجوهر والعرض فلا يكون القدم والوجوب الذاتى والامتناع من الامور

العامة ويكون البحث عنها فيها بالتبعية بالمنع اى مطلقا عند المتكلم والذاتى على مذهب الحكيم تامل منه

ولا يثبت ما اى حكم مطلوب به وجود الصانع وكونه بعد ذلك تعالى منه

ولا يثبت اى اثبات الصانع واثبات النبوة وصدق الانبياء والائمة عليهم السلام منه

ومن هنا اى من اجل الترجيح

بديهي وانه يتوقف على تصور الموجود والمعدوم فيكون بديهيا فان قلت ان زعمت انه

بديهي بجميع اجزائه فمصادرة لان الوجود من جملة اجزائه وان زعمت ان الحكم في هذا

التصديق بعد تصور الطرفين بديهي لم ينفع لجواز ان يكون تصور طرفيه او احدهما الذي

هو الوجود كسبيا قلنا هذا التصديق بديهي مطلقا ولا مصادرة لان بديهيته مطلقا في نفس

الامر يتوقف على بداهة اجزائه في نفس الامر لكن لا يتوقف العلم ببداهته مطلقا على العلم ببداهة

اجزائه اي كل واحد منها مفصلة مثلا اذا علم ان هذا التصديق حاصل لمن لا يتصور منه كسب

كصبيان علم ان كل واحد من اجزائه بديهي هذا ولما كان ههنا مظنة ان يقال اذا كان الوجود ضروري

قوله وانه اشارة الى الصغرى تقريب القياس هكذا تصور الوجود والعدم جزء او شرط هذا التصديق وكل جزء او شرط هذا

التصديق بديهي فتصور الوجود والعدم بديهي قوله يتوقف اي توقف ذي الشرط على الشرط او توقف المشروط على الشرط

قوله بجميع اجزائه او بجميع شرائطه قوله لان الوجود اي تصوره قوله جملة اجزائه او شرائطه قوله بديهي مطلقا اي بجميع اجزائه اجمالا

قوله لان بديهيته اي ثبوت البداهة التي هي الاكبر بجميع اجزائه اجمالا في نفس الامر يتوقف على ثبوت بداهة اجزائه تفصيلا

في نفس الامر وكتب البعض اي كل جزء من اجزائه قوله مطلقا اي بجميع اجزائه اجمالا قوله مفصلة بل يتوقف على امر اخر مجملا

الخ قوله مثلا قال مثلا لان ذلك احد جزئيات ما يفيد العلم الاجمالي بالكبرى قوله اذا علم وبهذا يندفع ما يقال ان بداهة

التصديق انما تستلزم بداهة تصورات الاطراف اذا كانت اجزاء له كما هو مذهب الامام اما اذا كانت شرائط له كما هو مذهب

الحكماء فلا فان بداهة التصديق بمعنى الحكم لا تستلزم بداهة تصور الطرفين وذلك لانه اذا علم ان التصديق بمعنى الحكم

حصل شرائطه من البله والصبيان علم ان كلا منها بديهي بخلاف ما اذا علم حصول الشرائط ممن تتعين منه كسب قوله علم اجمالا

قوله على تصور الموجود فان قيل هذا انما يستلزم بداهة تصور المشتق دون المأخذ الذي كلامنا فيه وهذا على تقدير تمامه غير مراد قلنا

انما المراد في التصديق المذكور المأخذ دون معنى المشتق فاذا كان بديهيا كان بديهيا قوله مطلقا اي لا ببعض اجزائه حتى لا يفيد

بل بكل جزء من اجزائه لكن لا مع التفصيل والتميز بل اجمالا

ضروري التصور كان غنيا عن التعريف فلم عرفوه فقال والتعريف له بالكون والتحقق و

الشيئية لفظي قصد به تفسير مدلول اللفظ والبداهة انما تغني عن التعريف الحقيقي ثم انهم اختلفوا

في ان اشتراك الوجودات في الوجود معنوي او لفظي وانه زائد على الماهية او عينها فاعلم

انه ينبه على اشتراكه معنى ثلثة امور ونبه بقوله ينبه على ان اشتراكه معنى بديهي والامور

المذكورة منبهات تزيل الخفاء الاول صحة التقسيم الى وجود الواجب ووجود غيره ومورد القسمة

مشترك بين جميع اقسامه لان حقيقة التقسيم ضم مختص الى مشترك لا يقال تقسيم الوجود الى

ما ذكرتم للاشتراك اللفظي كما تقسيم العين الى الفوارة والباصرة لكونه مشتركا بينهما لفظا لان قسمة

ق فاعلم الاولى ان يقول الشارح فاعلم ان المصنف اختار الاول في كل منهما فلذا قال ينبه الى قوله اشتراكه معنى اى كون

لفظ الوجود مشتركا فيه قوله ينبه لا يخفى ان هذه الامور انما تقتضي اشتراك الوجود بمعنى مطلق الثبوت بالنسبة الى

الحصص اعني الثبوتات الخاصة واشتراكه بمعنى مطلق مبدء الاثار بالنسبة الى المبدأت والاثار الخاصة واما اشتراكه بالنسبة

اليهما جميعا فلا تاملا قوله صحة التقسيم اشارة الى الصغرى اعني الوجود مورد القسمة لوجود الواجب ووجود غيره لا يقال ان صحة

في كلام المصنف مشعرة بان الصغرى المشار اليها ممكنة مع انه قد تقرر ان شرط انتاج الشكل الاول فعلية الصغرى لانا نقول

ان ذلك مخصوص بما اذا كان صدق وصف الموضوع في الكبرى بحسب الفعل كما هو مذهب الشيخ واما اذا كان بحسب الامكان كما هو

مذهب الفارابي فالقياس منتج وفاقا وانه كان صغراه ممكنة او نقول ان المعنى ليس بمعنى الامكان بل بمعنى الثبوت او الصدق

قوله مشترك معنوي ق ضم مختص اى مع مقابله او المراد بالتقسيم تحصيل قسم فافهم ق مشترك اى معنوي ق لا يقال

منع للكبرى ق لا قسمة الوجود اثبات للمقدمة الممنوعة بان المراد بمورد القسمة مورد القسمة العقلية سكوت

بتحرير المراد من الاورعام

لا يعبأ به يكون ... الى المقدمة ... و ... المذكورة لكنه ... ولا مع ... التقسيم ...

ويمكن فيها العقل الا وعن النقيض والاثبات كليه

الوجود عقلية لا تتوقف على الوضع والعلم به ولذلك لا تختلف باختلاف اللغات

بخلاف التقسيم للاشتراك اللفظي والامر الثاني الجزم به مع التردد في الخصوصية من انواع الاضافية

الموجودات والاشخاص ولو لم يكن الوجود مشتركا معنى بل كان له في كل معنى غير ما له في الاخر

لامتنع الجزم به مع التردد في خصوصيته كون الشيء جوهرا او عرضا او غير ذلك ضرورة

ان الوجود اما نفس الخصوصيات او مختص بها فيزول اعتقاده مع زوال اعتقادها اما

على الاول فلان التردد في الخصوصيات عين التردد في الوجودات واما على الثاني فلان

التردد في شيء يستلزم التردد فيما يختص به قطعا والثالث تمام الحصر في الموجود و

المعدوم ولو لم يكن الوجود مشتركا معنى وكان له في كل معنى جزء لم يتم الحصر في قولنا الا

اما موجود او معدوم اذ معنى الموجود ما اتصف بالوجود فاي معنى من معانيه يراد لا يتم

قوله للاشتراك اللفظي وان اول بالمسمى بذلك اللفظ قوله الجزم به اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية تقريرها

هكذا الوجود مجزوم به مع التردد في الخصوصية وكل مجزوم به مع التردد فهو مشترك معنوي وقول الشارح ولو لم يكن

دليل للكبرى قوله لم يكن الوجود لفظ قوله في كل معنى من انواع الموجود والاشخاص قوله ضرورة بيان الملازمة

قوله لم يتم الحصر اي لم يكن بين الموجود والمعدوم تناقض فلم يتم الحصر قوله يراد الظاهر يرد لانه شرط لاي بحسب

٧ ويجوز ان يكون قول المتن مقدمة رافعة للشرطية التي ذكرها الشارح فيكون المرجح فيما اشتركتا
صح

الحصر لجواز الاتصاف بالوجود بمعنى اخر فلم يكن معدوما ولا موجودا بالمعنى الذي اريد

وقطعا بخلاف ما اذا كان مشتركا معنويا فانه جاء عن الخصوصيات فيمكن الجزم به مع التردد فيها اي في اتصاف الماهية بالا في

وجوده فانه مبني على ان الوجود موجود خارجي وهو ممنوع ق عين التردد في الوجودات اي هي اعيان تلك الخصوصيات منه

اريد وتنبيه على زيادته على الماهية ذهنا بمعنى ان للعقل ان يلاحظ الوجود دون
الماهية والماهية دون الوجود وجوه ثلثة الاول صحة سلبه اي الوجود عنها اي عن
الماهية فلو كان عينها لما جاز ذلك لامتناع سلب الشيء عن نفسه والثاني افادة حمله
عليها ولو كان عينها لما افاد لان حمل الشيء على نفسه غير مفيد ضرورة والثالث اكتساب ثبوته
لها فان ثبوته لها قد يفتقر الى كسب كوجود الجن والشيطان بخلاف ثبوت الماهية وذاتياتها
لها هذا على مذهب جمهور المتكلمين والحكماء على ان حقيقة الواجب وجود خاص فالوجود عندهم

قال على زيادته اي مفهوما وما صدقا ولتنبيهه اي الوجود بمعنى الكون والثبوت لا بمعنى مبدء الاثار يدل على ذلك قوله الاثار
فيما ياتي لكن الوجود عند القائلين بزيادته امر اعتباري والامور المنبهة انما تقتضي زيادة الوجود بهذا المعنى لا زيادته
بمعنى مبدء الاثار كما لا يخفى صحة سلبه لا تناقض في سلبه سواء كان سلبه في هو هو او سلب هو هو لكن امتناع الاول ممنوع لان ايجاب الشيء
لنفسه اشتقاقا كاذب فليكن سلبه صادقا تامل ق فلو كان عينها لم يعقل فلو لم يكن زائدا عنها حتى يعم ما اذا كان عينها او جزءها
لانه لم يقل بالثاني احد قال افادة حمله المراد بالحمل الحمل اشتقاقا لان القائل بالزيادة لا يقول بحمل الوجود مواطاة فحينئذ يرد المنع على
الملازمة بان يقال لا نسلم انه لو كان عينها لما افاد الحمل اشتقاقا وانما لا يفيد اذا كان مواطاة غاية الامر ان يكون قولنا
الوجود ذو وجود كاذبا ولا منافاة بين الافادة والكذب وهو ظاهر [illegible] ق حمل الشيء بهو هو او بذي هو ق غير مفيد
وان كان صحيحا ق فان ثبوته اي اشتقاقا الى كسب نظر تصديقي ق وذاتياتها فانه ضروري لكن اذا كان الماهية
متعقلا بالكنه ق هذا اي كون الوجود زائدا على الماهية مطلقا ق جمهور المتكلمين لا يخفى ان ما يحكم المتكلمون بزيادته على الماهية
هو الوجود بمعنى الكون والثبوت لا بمعنى مبدء الاثار والحكيم لا ينكر زيادة الوجود بالمعنى الاول كما يظهر من قوله الاتي هنا ولكنه
في عادتهم الكون بل زيادة الوجود بالمعنى الثاني ولا بد ان يخفى المفهوم المخالفين فافهم ق وجود خاص ويعبرون عنه بالوجود
البحت وبالوجود بشرط لا شيء بمعنى انه لا يقوم بماهية ولو في العقل محشي

نفس الماهية في الواجب قالوا لو كان الوجود في الواجب زائدا على الماهية قائما بها كان

محتاجا اليها وانها غيره ضرورة والمحتاج الى الغير ممكن فله علة ليست غير الماهية والا لكان الواجب

في وجوده محتاجا الى غيره فلا يكون الواجب واجبا فلا بد ان تكون نفس الماهية والعلة متقدمة

بالوجود على المعلول فيلزم تقدم الماهية بالوجود على الوجود وانه محال واجيب بان العلة متقدمة

واما بالوجود فلا كتقدم ماهية الممكن على وجودها فانها علة قابلة له عندكم وليس ذلك بالوجود

لما ذكرتم بعينه ولهم ان يقولوا ان ما يلزم تقدمه على المعلول بالوجود هو العلة الفاعلية ووجود

الواجب على تقدير امكانه محتاج الى فاعل فيلزم المحال لكن الوجود عند القائلين بزيادته امر اعتباري

زعمنا وعينا لمنيد اى وجوده علة لوجود الغير

لا يحتاج الى موجد فلا اشكال قائم بنفسه مقيم لغيره مخالف لوجود الممكن في حقيقته فلذا اي

لما ذكرنا من المخالفة بين الوجودين في الحقيقة صح تقرره اي وجود الممكن بالقيام بالماهية فلا يرد

ق هذا اي هذا ق قائما اي نقضا ق واجيب منع لقول والعلة متقدمة بالوجود على الوجود ق ولهم اثبات للمقدمة الممنوعة

بتحرير المراد من العلة ق فلا اشكال وفيه ان الامر الاعتباري وان لم يحتج الى موجد لكن اتصاف الماهية به محتاج الى علة فيعود

الاشكال قوله لوجود الممكن يعني مبدء الاثار كما سيظهر ق فلا يرد الايراد معارضة لدليل الحكماء وقول المص مخالف لوجود

الممكن الخ جواب باختيار الشق الاول ومنع ملازمته وما سنذكره على قول الشارح لان ماهية الممكن الخ اه بقولنا ورد بانه ان ...

او جواب باختيار الشق الاول لكن منع بطلان تالي النتيجة محمود

ان تجرد الوجود عن الماهية وقيامه بذاته اما لذاته فيكون كل وجود مجردا لان مقتضى ذات

ق فيكون تالي الشرطية لانه مقتضى دليل الملازمة الصغرى ق فيكون وفيه ان الامر الاعتباري وان لم يحتج

الى موجد لكن اتصاف الماهية به محتاج الى علة فيعود الاشكال محمود

ق تقدم الماهية الواجبة ق واما بالوجود اى ان تقدمها عليه يجب انه يكون ق كتقدم ماهية فان التقدم الثابت
للعلة بالقياس الى المعلول قد يكون بغير الوجود كتقدم اه ق هو العلة الفاعلية دون القابلية بناء على ان قيام الماهية في الكل
انما هو ذهنا لا خارجا كما ياتي

الشيء لا يتخلف عنه فيكون وجود الممكن مجردا ايضا وهو باطل لان ماهية الممكن من حيث

هي تقبل العدم والا لارتفع الامكان عنها واما لغيره فيكون تجرد الواجب لعلة منفصلة فلا يكون

واجبا ولا يرد ان الوجود معلوم بالضرورة وحقيقة الواجب غير معلومة اتفاقا وذلك

لان البحث ليس في الوجود المشترك بل في الوجود الخاص المخالف لسائر الوجودات في الحقيقة

والمجرد هو الثاني والمعلوم ضرورة هو الاول والمراد بقيام الوجود بالماهية في الممكن قيامه

بها ذهنا لا عينا اذ لا يتصور تحقق على حدة في الخارج كبياض الجسم فانه قائم به في الخارج

فلا يرد انه لو قام الوجود بالماهية لكان موجودا ضرورة امتناع وجود ما لا وجود له في نفسه

في المحل فينقل الكلام الى وجوده ويتسلسل لان التقدير ان وجود كل شيء زائد عليه وايضا الماهية

ق فيلزم تالي النتيجة ق وهو باطل مقدمة رافعة خلافا للاشعري حيث ذهب الى ان الوجود بمعنى مبدء الاثار في الممكن

عين الماهية ذهنا وخارجا كالواجب كما سياتي في الشرح ق لان ماهيته دليل للمقدمة الرافعة ق تقبل العدم ورد

بانه ان اريد بقبول ماهية الممكن للعدم اتصافه بالعدم مع كونها ثابتة في الخارج فالصغرى ممنوعة وان اريد به رفعها

بالكلية وكونها نفيا صرفا فالصغرى مسلمة والكبرى ممنوعة ق والا لارتفع دليل الصغرى ق ولا يرد اشارة الى جواب

معارضة اخرى للدليل المذكور للحكماء ق غير معلومة ينتج من الشكل الثاني ليس الوجود حقيقة الواجب ق وذلك حاصله

ان اردتم بالوجود في الصغرى الوجود الخاص فهي ممنوعة او المطلق فمسلمة كالكبرى ولا يلزم النتيجة ق الوجود المشترك

الذي بمعنى الكون والثبوت ق الوجود الخاص الذي هو بمعنى مبدء الاثار ق لا عينا اذ هو عينا قائم بنفسه ان كان جوهرا او

معروض الماهية ان كان عرضا ق بتمام الوجود كما ذهب اليه المعتزلة على ما سياتي في الشرح ق بالماهية عينا ق لكان اي الوجود

اي ماهية موجودا اي متصفا بالوجود الذي هو مبدء الاثار خارجا ق موجودا بوجود نفسه ق ما لا وجود له مبدء اثار ق مجردا ويكون هو نفس الماهية لا قائما بها كما في الواجب ق تقبل العدم ولو كان الوجود هو الماهية لما تقبله لان الوجود

يابى قبول النقيض ق والا لارتفع اي وان لم تقبل العدم ق فلا يكون الواجب الذي هو ذات الوجود المجرد كتبه نور ...

الماهية المعروضة اما معدومة فيثبت التناقض او موجودة فيدور او يتسلسل وذلك لان زيادة

الوجود على الماهية وقيامه بها انما هو بحسب العقل دون الخارج وليس كقيام البياض بالجسم

مشترك اى وجود الواجب له اى لوجود الممكن فى عارض هو مفهوم الكون اى الثبوت وهو الوجود

المشترك المقول على الوجودات الخاصة بالتشكيك لانه فى العلة اقدم منه فى المعلول وفى الجوهر اولى

منه فى العرض وفى القار كالسواد اشد منه فى غير القار كالحركة فيكون عارضا لما صدق عليه اذ الماهية

واجزائها لا تكون مقولة بالتشكيك على افرادها فقوله المقول على الوجودات الخ بمنزلة العلة لكون

الكون عارضا ولا يلزم من ذلك زيادة الوجودات الخاصة لان زيادة العارض لا تستلزم

زيادة المعروض فجاز كون واحد من الوجودات الخاصة قائما بنفسه لكون حقيقة مخالفة لسائر

الوجودات لكن لا يخفى ان الوجود الخاص لكل شيء ان كان عبارة عن ثبوته لزم من القول بعروض الكون عليه

ق شيئ اى ممكن تدبر قوله زائد وقائم بتوجه عليه ذهنا وخارجا ق الماهية المعروضة للوجود بحسب الخارج ق اى وجود الواجب

الذى هو نفس الحقيقة مطلقا ذهنا وعينا ق لوجود الممكن الذى هو زائد على الماهية مطلقا ذهنا لا عينا ق المشترك

المعنوى ق المقول على الوجودات اشارة الى الصغرى ق اقدم اى ذاتا ق اذ الماهية اه اشارة الى الكبرى فعلى هذا يكون القياس من الشكل

الثانى والمراد بالماهية فى النتيجة ماهية الوجودات الخاصة ق من ذلك اى من زيادة نفس الكون على الماهية ق زيادة اى على

الماهية ق زيادة العارض على الماهية ق زيادة المعروض على الماهية ق لكن لا يخفى حاصله انه ان اريد بالوجودات الخاصة

الثبوتات الخاصة فالصغرى مسلمة والكبرى ممنوعة او امور وراء الثبوتات فالصغرى ممنوعة ق الخاص الذى قالوا بانه عين

الواجب ذهنا وخارجا ق لكل شيء لا يخفى ان المراد بعروض الكون فى قوله عارض الكون العروض على وجود الواجب ووجود الممكن

وقوله المقول على الوجودات بمنزلة العلة لذلك العروض كما اعترف به الشارح فلو لم يكن قوله الوجودات بمعنى مبدء الاثار لا

اتحاد العارض والمعروض اذ لا اختلاف ح الا بالاطلاق والتقييد وذلك لا يصحح العروض

وان كان امرا وراء الثبوت لم يصح حمل الكون بمعنى الثبوت عليه بهو هو ومنه يعلم ضعف قولهم

كالنور على الانوار فان نور الشمس ونور القمر ونور السراج مختلفة بالحقيقة مشتركة في عارض

النور المطلق وما يقال انه اى الوجود في الكل من الواجب والممكن نفس الماهية كما نسب الى الشيخ الاشعري

رحمه الله فكانه لهذا قال المعدوم ليس بشيء فان الوجود اذا كان نفس الماهية فاذا ارتفع ارتفعت

فكان المعدوم نفيا صرفا بخلاف ما اذا قيل بانه زائد عليها كما قال به غيره كالمعتزلة فانه بارتفاعه

لا يثبت العروض عليها فظهر انه ذكر هذا الاحتمال لتوسيع الدائرة والا فكلام المصنف صريح في الاحتمال الثاني قوله عن ثبوته الذى

هو حصة من مطلق الكون قوله الكون المطلق قوله عليه اى على الوجود الخاص الذى هو الثبوت الخاص وكتب ايضا القول بانتفاء العروض

حيث يلزم اتحاده قوله اتحاد العارض ذاتا قوله والمعروض مع انهما لا يتحدان قوله لا يصحح العروض اذ مقتضى العروض الاختلاف

الذاتي قوله العروض اى عروض مطلق الكون على الثبوت الخاص قوله امرا وهو مبدء الاثار فيكون قوله الوجودات الخاصة من اقامة

المظهر مقام المضمر فانهم قوله وراء الثبوت كما مذهب الحكماء ومذهب الاشعري على تحقيق الشارح حالي لم يصح حمل الكون اقول ان هذا الا

عتراض بعينه جار في كل مقول بالتشكيك مع القول بانه لا يكون نفس الماهية ولا ذاتيا لها مثلا يقال السواد الخاص للشيء

ان كان عبارة عن حصة من السواد المطلق المعبرة لسيادة خصوص يكون الاختلاف بينهما اعتبارا لا ذاتيا وذلك لا

يصحح العروض وان كان امرا وراء ذلك لا يصح حمل مطلق السواد عليه بهو هو مع انه المشكك لا بد وان يحمل على افراده بهو

هو قوله بهو هو مع انه المشكك لكونه مشتركا معنويا لا بد ان يحمل على افراده بهو هو قوله نفس الماهية اى ذهنا وخارجا كما

يشعر به قوله الاتي فليس المعنى انه المفهوم اه قوله المعدوم في الخارج قوله ليس بشيء في الخارج قوله فان الوجود على العلية وكتب ايضا

اى بمعنى مبدء الاثار كما يفصح عنه قوله الاتي لكن قد عرفت انه القيام اه فان الذى عرف سابقا قيام الوجود بمعنى مبدء الاثار

بالماهية ثم ان الدليل يابى عن حمل كلام الاشعري على ما حمل عليه المصنف كما نبه عليه فكانه انما ذكره توطئة لما حققه فيما سيجيء من قوله اقول

انه لم يرد اه قوله فاذا ارتفع في الخارج قوله نفيا صرفا في الخارج قوله بانه اى الوجود بمعنى مبدء الاثار وكتب ايضا هل المراد

بارتفاعه لا يلزم ارتفاعها فان ارتفاع العارض لا يستلزم ارتفاع المعروض ولذا قالوا بان

المعدوم ثابت فكانهم لما قالوا بالزيادة والقيام بالماهية قالوا بثبوت الماهية ولو كانت معدومة

لاستدعاء القيام ذلك لكن قد عرفت ان القيام انما كان ذهنا وهذا لا يستدعى الا الثبوت فيه فليس

المعنى ان المفهوم من الوجود هو المفهوم من الشيء فان ذلك باطل بل هو بمعنى انه لا ينفرد كل من الوجود

والماهية بتحقق على حدة في الخارج اى ليس للشيء هوية ولعارضه المسمى بالوجود هوية اخرى وليس

المراد ايضا انهما متحققان بتحقق واحد في الخارج اذ لا تحقق للوجود في الخارج مطلقا غاية الامر

انه لا شيء ولا هوية الا اذا كان موجودا فكانه نفسه وانما هو اى الانفراد في العقل كما مر اقول

انه لم يرد بالوجود المعنى النسبي الذى لا تحقق له في الخارج وانما اراد به ما هو مبدء الآثار وهو

الهوية ولا شك انه بهذا المعنى [اى الوجود بمعنى مبدء الآثار بمعنى ... في الخارج مطلقا فالمتحقق هو الموجود لا هو والوجود لا تحققين ولا تحقق واحد]

المراد في الكلام في الممكن فمطلق زائد ذهنا وخارجا قوله بارتفاعه في الخارج قوله لا يستلزم قد يقال ان عدم الالتزام

انما يكون اذا لم يكن العارض لازما لكن المعتزلة ملتزمون لذلك فان الوجود عندهم ليس لازما للثبوت الخارجى قوله بانه المعدوم

في الخارج ثابت في الخارج قوله بالماهية ذهنا وخارجا قوله بثبوت الماهية في الخارج قوله لاستدعاء علة العلية قوله

قد عرفت من بيان مذهب الحكماء قوله بان القيام اى قيام وجود الممكن بالماهية قوله انما كان ذهنا اى لا خارجا الخ ولكن

الغير لا يخفى ان هذا لا يكون نصرة للاشعرى فالوجه تركه قوله ان المفهوم كانه ليس المراد بالمفهوم في الموضعين ما يقابل الذات

بل المراد به اعم منها ومما يقابلها ولذا لم يقل الخ ولا ان الماصدق من الاول هو الماصدق من الثانى تبصر قوله باطل اى بالضرورة

المنبه عليها الامور الثلثة السالفة قوله في الخارج حتى يكون النفى متوجها الى القيد الاخير اعنى على حدة في الخارج بل هو بوجوه

الى الطرف قوله مطلقا اى لا انفرادا ولا تحقق متحدا مع تحقق الماهية قوله ولا شك اشارة الى ان كونه بهذا المعنى عين الماهية ضرورى

ان يلاحظ الماهية بدون الوجود وبالعكس ... ان العقل

اى الماهية الموجودة

نفس الشيء كما لا يخفى ثم الوجود ينقسم الى العيني وهو الوجود المتاصل المتفق عليه الذي به

تحقق ذات الشيء وحقيقته في الخارج بل هو نفس تحققها وهو اعلى الوجودات والى الذهني

الذي هو وجود غير متاصل بمنزلة الظل للجسم يكون المتحقق به الصورة المطابقة للشيء بمعنى

انها لو تحققت في الخارج لكانت ذلك الشيء كما ان ظل الجسم لو تجسم لكان ذلك الجسم حقيقة

بالاضافة الى ذات الشيء وحقيقته وينقسم الى اللفظي والخطي مجازا من حيث الاضافة

الى ذات الشيء وحقيقته اذ ليس الموجود في اللفظ والخط من الانسان مثلا الشخص ولا

الماهية كما انه في الخارج الشخص وفي الذهن الماهية بل الموجود في اللفظ الاسم وفي الخط صورته

لا تنازع عند جمهور المتكلمين فيه فيكون الخلاف بين الاشعري وجمهور المتكلمين لفظيا قوله نفس الشيء حاصل كلام ما ذكر ان

الوجود بمعنى الكون والثبوت زائد ذهنا على الماهية عند كل احد وللتحقق في الخارج وبمعنى مبدء الآثار عين ماهية

الواجب تعالى ذهنا وخارجا وغير ماهية الممكن قائم بها ذهنا وعينها خارجا عند الحكيم وعين الماهية في الكل

ذهنا وخارجا عند الاشعري وغير ماهية الممكن ذهنا وخارجا عند المعتزلة والظاهر ان مذهبهم في الواجب

العينية ذهنا وخارجا والله اعلم قوله نفس تحققها في الخارج وهذا مشعر بان المراد بالوجود العيني الكون في الاعيان

قوله على الوجودات الاربعة العيني والذهني واللفظي والخطي قوله يكون المتحقق اى الذي تحقق بسببه في الذهن الصورة

الخ قوله حقيقته اى ما به الشيء هو هو قوله وينقسم اى وجود كل شيء ثانيا حتى اللفظ والخط قوله الموجود هذا

مشعر بان ضمير ليس عائد الى الموجود المفهوم مما سبق فيتجه ان الضمير العائد في الظرف فالاولى ان يجعل الشخص اسم ليس

في اللفظ خبره قوله الماهية هذا التخصيص مشعر بان الذهن ليس ظرفا للشخص قوله في اللفظ ظرفية العام للخاص

ان بكتبه لكنا لا يلائم ما سبق وكذا الكلام في قوله وفي الخط صورته قوله الاسم الدال عليه اى الموجود قوله صورته الدالة على

الاسم الدال على الموجود نحو به

صورته المرقومة نعم لو ضيف الى اللفظ الموضوع بازائه او النقش الموضوع بازاء ذلك

اللفظ كان وجودا حقيقيا من قبيل الوجود في الاعيان والدليل على الوجود الذهني مع ان

كون العلم سواء بما لا تحقق له في الاعيان او بماله ذلك مقتضيا لثبوت امر في الذهن ظاهر

حتى يجري مجرى الضروريات انا نتعقل ما لا ثبوت له في الخارج اذ نحكم على الممتنعات في الخارج

والحكم على الشيء لا سيما اذا كان حكما ايجابيا كقولنا الممتنع اخص من المعدوم يقتضي تعقله ونجد

العنقاء من المفهومات مفهوما كليا متصفا بالكلية المانعة عن الوجود في الخارج والفهم هو التعقل

ونجد من القضايا قضية حقيقية لا وجود لموضوعها في الخارج اصلا كقولنا كل عنقاء حيوان وعلى

تقدير الوجود لا ينحصر الحكم على الافراد الخارجية كقولنا كل جسم حادث والقضية لا بد فيها من

تصور موضوعها فالتعقل والفهم والتمييز عند العقلاء كان بالحصول للمتعقل في الذهن فذلك

المطلوب والا لكان بحصوله فيه فلا محالة يقتضي التعقل اضافة وتعلقا بين العاقل والمعقول ولا

قوله لو اضيف الوجود اللفظي او الخطي الاول للاول والثاني للثاني قوله والدليل هذا الدليل الحكما بما قال على الممتنعات اقول لو قال

المص اذ نحكم على المعدومات لاستغنى عن قوله الاتي ونجد القضايا حقيقية ولو اراد التنصيص على الممتنع فليقل على المعدومات

ممتنعة اولا قوله والحكم اشارة الى الكبرى دليل الصغرى قوله الممتنع اخص قضية طبيعية قال فلا محالة اي فلا بد من القول

بحصوله فيه لانه لا محالة اه قوله يقتضي لا يقال انه التعقل من الاضافة فالصواب انه يقول فلا محالة هو اضافة بين

اه لانا نقول انه من مقولة الانفعال والاضافة لازم فلا خلل فتدبر بنجوية قوله والدليل لما اختار مذهب الحكماء

من اثبات الوجود الذهني حقيقة كان الحاجب يستدل عليه قوله في الخارج اذ نحكم اثبات للصغرى اي وكل ما نتعقله فهو

موجود قوله فالتعقل اثبات للكبرى المطوية تلخيصه ق امر في الذهن لكن لا يلزم ان يكون هو الوجود الذهني لجواز ان لا

يكون ذلك الامر نفس المعلوم بل مرآة للملاحظة كما هو عند النافين للوجود الذهني ق ايجابا وجه تخصيصه هو الاحتراز

عن ان يتوهم ان الحكم في السلب بل هو سلب الحكم فلا يثبت به تعقل ما لا ثبوت له ~~ثبت~~ وهم جمهور المتكلمين بنجوية

ولا العقل اى لا تتصور الاضافة الى النفى والعدم الصرف فى ذلك الثبوت والوجود للمضاف اليه

فى الخارج كما فى الامثلة المذكورة فكان فى العقل وهو المطلوب والمعنى بالوجود الذهنى وفيه ان

الاضافة انما تتوقف على امتياز المضاف اليه وهو حاصل بمجرد حصول الشبح عند العقل القائل

بماهية الشيء ولا تتوقف على وجوده لا خارجا وهو ظاهر كما فى الصورة المذكورة ولا ذهنا

اذ قد يحصل التميز المطلوب بحصول المثال هذا فان قيل لو كان التعقل بوجود المتعقل فى الذهن

لزم اتصاف الذهن بالاعراض المتصورة حتى المتضادات ولزم وجود الممتنع فى الخارج قلنا وجود

الشيء فى الذهن وجود ظلى له وهو وجود غير متأصل لذلك الشيء لا يقتضى الاتصاف وانما

المقتضى لذلك الاصلى الذى يترتب عليه الآثار كالمؤمن يتصور الكفر فانه لا يتصف بالكفر

بمجرد ذلك فلا يوجب الوجود الذهنى اتصاف الذهن بالاعراض المتصورة حتى يوجب الاتصاف

بالمتضادات الممتنع بداهة كالحرارة والبرودة المتصورتين وقوله ولا وجود الممتنع فى الخارج

فيصح بيان الوجه المقدمة الرابعة للملازمة الثانية لمنوعة

قوله انما تتوقف توقف ذى الطرف على الطرف قوله على امتياز اى على ما يمتاز به المضاف اليه تامل قوله على وجوده وجودا
حقيقيا اصليا قوله وهو ظاهر وسلم عند الخصم قوله فان قيل من جانب القائلين بالشبح والمثال اشارة الى جواب [illegible] لا
جمهور المتكلمين النافين للوجود الذهنى قوله وجود الممتنع وجودا اصليا ولكنه يقتضى قياس المساوات قوله ظلى لا
لا يظهر به عن الموجود به الاحكام ولا يصدر عنه الآثار قوله اتصاف الذهن فى الملازمة الاولى ممنوع عنه قوله بالمتضادات
الباء من الشارح قوله الممتنع اشارة الى مقدمة استثنائية طواها فى السؤال السابق قوله الممتنع فى الخارج اى بوجود
اصلى بل انما يقتضى وجوده بوجود ظلى بمقتضى قياس المساوات وهو غير ممتنع [illegible]

في الخارج يحتمل العطف على قوله اتصاف الذهن بالاعراض والعامل فيه لا يوجب وعلى قوله

الاتصاف والعامل فيه لا يقتضي وقوله لكون الذهن فيه اى في الخارج كالماء في البيت

بواسطة الكوز مثلا فكما ان البيت ظرف الماء لان ظرف الظرف ظرف فكذا الخارج ظرف

الذهني بواسطة الذهن هذا حجة المثبت واما حجة النافي فهو ان الوجود الذهني وجود ظلي

غير اصلي فلا يقاس على الماء الموجود فيه بالوجود الاصلي هذا وعلم انه يشبه الخلاف في الوجود

الذهني بالخلاف اللفظي فانه لم يتفق في الصورة الا ان القائلين بالوجود الذهني

يقولون باتحاد الصورة وذي الصورة ولا اختلاف الا بالمحل والنافين له لا يقولون به

وانما هي عندهم مثال له ثم المعقول من الوجود والشيئية ليس الا الثبوت ضرورة فكل ما هو ثابت

قوله لا يوجب فيكون لا يوجب بالنسبة الى المعطوف عليه تفريعا على سبيل التوزيع الاول على قوله لا يقتضي الاتصاف والثاني على

قوله وجود خر مثلا صادق لكون الذهن اللام داخل على كبرى قياس المساواة وصغراه مطوية قوله كالماء في البيت تنظير

للمنفي اعني وجود الممتنع في الخارج لكون الذهن في الخارج لانه هذا نتيجة قياس المساواة فلا يكون تنظير الكبرى فقط

في الصورة وفي انه تلك الصورة لا يترتب عليها الاثار ولا يقتضي الاتصاف في وذي الصورة فاذا كان ذو الصورة من

اي مقولة كان تلك الصورة من تلك المقولة فمثال فهو معقول الكيف دائما قوله الا الثبوت الاولى والاوفق بقوله

ومن العدم الا النفي انه بقوله ثم المعقول من الثبوت ليس الا الوجود والشيئية بل الاولى انه بقوله ثم الثبوت والشيئية ليس الا الوجود

فان المتنازع فيه هو الثبوت والشيئية والمدعى نفي ما ادعوه منهما وحصر مفهومها في الوجود سمويه

اي النفي مرادف المعدوم ١٢ منه

فان الثابت والموجود مترادفان ١٢ منه

وهو شيئ وموجود وبالعكس والمعقول من العدم ليس الا النفي فكل ما هو معدوم فهو منفي وبا

العكس وكما ان المنفي ليس بشيئ ولا ثابت فكذا المعدوم ليس بشيئ ولا ثابت نعم المعدوم في الخارج

يكون عند الحكماء شيئا في الذهن لانهم قالوا بالوجود الذهني لا عندنا اذ لا نقول به وكما انه

لا واسطة بين المنفي والثابت لا واسطة بينه اي المعدوم وبين الموجود والمنازع مكابر

هذا ما ذهب اليه الحكماء وجمهور المتكلمين ومنهم من اثبتهما بمعنى انه عد المعدوم شيئا وثابتا لا

انه اطلق عليه لفظ الشيئ حقيقة اذ هو بحث لغوي فيرجع فيه الى النقل والاستعمال واثبت الواسطة

جميعا

قوله النفي ضرورة فليس للمعلوم الاقسام ق وكما الظاهر فكما بالفاء حتى يكون فاء فكذا تاكيدا لهذا الفاء كما ان كذا
تاكيدا ومدخول واما الواو فلا وجه له ق ولا ثابت وفاقا ق فكذا المعدوم تفريع على مجموع ما سبق فانه اذا ثبت الترادف
بين امرين فالترادف الوجود والثبوت وكذا بين امرين آخرين كالعدم والنفي وكان بين احدهما من الاولين وواحد من الثانيين
تباين كالنفي والوجود كما هو مسلم الخصم يلزم ان يكون بين الاخرين من كل منهما كالعدم والثبوت تباين ايضا قطعا ونظيره
ما يقال ان بين الاسد والليث ترادفا وكذا بين الانسان والبشر فكما ان الانسان ليس باسد فكذا البشر ليس بليث فاذا
عرفت ذلك علمت ان الاولى ان يقول الش فكما ان المنفي ليس بموجود فكذا ه ق المعدوم ليس بشيئ اي الممكن اذ هو محل النزاع
بل الممكن الغير الخيالي ق ولا ثابت صرح بنفي الشيئية والثبوت عن العدم تصريحا بالمرام وتنبيها على الترادف التام ق عند الحكماء
والمص التابع لهم ق الوجود الذهني حقيقة ق لا نقول به بل بالشبح والمثال ق وثابتا اي في الخارج ق اطلق عليه اي
لم يكن ثابتا في الخارج ق لفظ الشيئ والثابت ق واثبت الواسطة عطف على قوله عد المعدوم فالتقدير بمعنى انه اثبت
الواسطة وتجويز ان يكون المفعول الفعل نظرا الى المعطوف وكونه اثبت في كلام المص بالنظر الى المعدوم بمعنى وبالنظر الى الواسطة
بمعنى اخر كما لا يخفى على من له دراية فالحق ان قال الا جمهور اثبتهما اما ما الى الحكمين لسابقين واثبت بمعنى اذهب وفي المغني ومنهم من قال بكل
الحكمين اي المعدوم شيئ وثابت وبين المعدوم والموجود واسطة قال جمعا فللمعلوم اقسام اربعة منفي ومعدوم وحال وموجود

فقال المعلوم ان لم يتحقق في نفسه فمنفي وان تحقق فان كان مع ذلك له كون في الاعيان فاما بالاستقلال كالاسود والسواد فهو موجود او بالتبعية كالعالمية فواسطة وان لم يكن له كون في الاعيان فمعدوم ممكن وانما قيدنا المعدوم بالممكن لان الممتنع منفي لا تقرر له اتفاقا ومنهم من اثبتها نفرقا فمن اثبت الواسطة فقط قال المعلوم ان لم يكن له ثبوت فمعدوم وان كان له ثبوت فان كان بالاستقلال فموجود او بالتبعية فواسطة ومن عد المعدوم شيئا فقط قال المعلوم ان لم يتحقق فمنفي وان تحقق فثابت وح ان كان له كون في الاعيان فموجود ولا فمعدوم وليس الواسطة بين الموجود والمعدوم حال الاشبهة انه يجب ان يجعل الوجود منها اذ لو وجد لتسلسل الوجودات ولزم اجتماع امور غير متناهية في وجود امر واحد وانه محال ولو عدم لتصف بالنقيض او بما يصدق عليه نقيضه فان العدم على تقدير الواسطة اخص من نقيض الوجود وانما نقيضه اللاوجود وهذا ايضا محال ورد

قوله ان لم يتحقق ولم يثبت ق فمنفي ومعدوم ممتنع ق فواسطة اعلم انه النزاع بيننا وبينهم في الواسطة على ما في شرح المواقف ليس متوجها الى معنى واحد فيكون لفظيا لانا ننفي الواسطة بين الموجود والمعدوم بمعنى الثابت والمنفي وهم يعترفون به وهم يثبتونها بينهما بمعنى آخر ولا نزاع لنا في ذلك ق فمعدوم ممكن اى ممكن عادة فيخرج المركبات الخيالية اذ هي ممتنعة عادة لا تقرر لها وفاقا كما سيأتي قال نفرقا فللمعلوم اقسام ثلثة الا انها على الاول معدوم وحال وموجود وعند الثاني منفي ومعدوم وموجود ق فمعدوم منفي وكتب ايضا ممكن او ممتنع قوله تحقق ولم يثبت ق فثابت الظاهر ان المراد انه تحقق فان كان له كون او حتى لا يلزم اتحاد الشرط والجزاء ق في الاعيان اى بالاستقلال ق والا اى وانه لم يكن له كون في الاعيان بالاستقلال سواء لم يكن له ذلك الكون او كان له ذلك لكن بالتبعية ق امور غير متناهية مترتبة مجتمعة في الوجود سيجيء ق بالنقيض على تقدير عدم الواسطة ق او بما يصدق عليه على تقدير الواسطة غرضه انه لا يجوز ان يكون الموجود معدوما مطلقا بالنقيض ق او بما يصدق عليه الظاهر انه ترك هذا الى آخره لان التقريب انما على مذهب الخصم والمص في شرح المقاصد فسر قوله بالنقيض بما يصدق عليه نقيضه ومنها اشد منافرة مما قال الشارح الاستاذ رحمه الله كما لا يخفى ان لكنه زاد ق وهذا ايضا محال لان اتصاف الوجود بالعدم سواء كان العدم نقيض الوجود او اخص من نقيضه يوجب انتفاء الوجود فلا يكون الموجود موجودا هف وعلى هذا الاثبات لا يرد ما في المتن على ما حرزناه وح ينبغي ان يقرر كلامه بان الاتصاف بالنقيض انما يكون محالا لو لم يكن بطريق الاشتقاق فانه الذي يوجب ان لا يكون الموجود موجودا واما لو كان بطريق الاشتقاق فلا لان الموجودات ربما تتصف بالاوصاف العدمية

بانا نختار انه موجود لكن لا نم لزوم التسلسل لان وجوده عينه فان كل وصف يلحق الغير فهو زائد عليه لكن

اذا ثبت لنفسه فليس امرا زائدا عليه كالقدم والحدوث والوحدة والكثرة الى غير ذلك وقد يجاب باختيار

انه معدوم ولا اتصاف بالنقيض بل بالمعدوم وهو ليس نقيض الوجود لان نقيضه العدم لا المعدوم ولو اريد الاتصاف

بطريق الاشتقاق وذو هو فلا نسلم استحالته فان كل صفة قائمة بشيء فرد من افراد نقيضه كالسواد

القائم بالجسم فانه لا جسم مع اتصاف الجسم به فيصدق ان الجسم ذو لا جسم فلا بعد في ان يصدق

ايضا ان الوجود معدوم وذو لا وجود قالوا اي الذين عدوا المعدوم شيئا وثابتا المعدومات متمايزة بعضها

عن بعض الا ان بعضها متصور فيتميز عن غير المتصور وبعضها مراد فيتميز عن غير المراد ولا يعقل التميز بدون

الثبوت لان التميز لا يتصور الا بالاشارة وهي تقتضي ثبوت المشار اليه لامتناع الاشارة الى النفي الصرف

وايضا قالوا انها ممكنة لان كلامنا في المعدومات الممكنة وكل ممكن ثابت لان الامكان صفة ثبوتية

والا لم يكن الممكن ممكنا لعدم الفرق بين امكانه لا اي امكان منفي ولا امكان له اي سلب نفي الامكان

ولان وجوده اللازم من الشارح ق كل وصف يعني ان قولهم ان كل مشتق يجري على ذات يجب ان يكون مأخذ الاشتقاق امرا زائدا
مختصا بما يجري على الغير هذا ق يلحق الغير اي يجري على ما يخالفه اشتقاقا تامل ق ولا اتصاف في بطريق الحمل هو هو فالملازمة ممنوعة قوله
بالنقيض الذي هو العدم وكتب ايضا حتى يكون محالا ق ليس نقيض الوجود بل هو نقيض الموجود ق فلا نسلم اي فالملازمة مسلمة
لكن لا نم استحالته ق لنفسه كل ما يخالفه سواء كان مماثلا او عينا اذ لم يثبت النفسية بعد تامل ق ولو اريد الاتصاف
اي بالنقيض الذي هو العدم ق فان كل صفة سند المنع ق عدوا المعدوم الممكن قال المعدومات متمايزة وكل متميز ثابت كالو لا يعقل
بيان للكبرى المطوية ق لان التميز كان الاولى ان يقول لان التميز صفة ثبوتية لا بد ان يكون الموصوف بها ثابتا كما في شرح المواقف
ق الا بالاشارة اي بملاحظة كون المتميز مشارا اليه قال لان الامكان وكل وصف ثبوتي يثبت موصوفه ق لم يكن الممكن او لم يكن
الممتنع ممتنعا ثبوتيا ولعدم الفرق حاصله انه لو كان الامكان عدميا لكان [illegible] سلب الامكان عن الشيء كلا امكان له فلا يوجد الممكن فافهم بابي

الامكان عنه لان المنفي في نفسه منفي بالنسبة الى كل شيء وما رأيته في نسخ المتن هكذا

للفرق بين امكانه لا ولا امكانه لا يخفى ان الفرق بين ثبوت الامكان للشيء وان لم يكن موجودا

في نفسه وسلبه عنه ثابت والا لم يكن الممكن ممكنا فلا بد ان يكون الامكان وان كان امرا غير موجود

ثبوتيا اذ لو كان منفيا لم يكن بين ثبوت الامكان للشيء وسلبه عنه فرق لان المنفي في

نفسه منفي بالنسبة الى كل شيء ولا يلزم من كونه غير موجود كونه منفيا فثبت موصوف لان

اتصاف غير الثابت بالثابت محال ضرورة قلنا ان اريد ان التميز يقتضي الثبوت في الخارج

فممنوع وانما يلزم ان لو كان بحسب الخارج وانما هو بحسب العقل والا انتقض بالممتنعات كشريك الباري

واجتماع النقيضين وكون الجسم في آن واحد في حيزين لتمايز بعضها عن البعض وعن الامور الموجودة

ق كل شيء فكما ان الامكان منفي عن الممتنع بالاتفاق كذلك لا بد ان يكون منفيا عن نحو العنقاء ق وان لم يكن موجودا ش اقول

الى ان لا في قوله امكانه لا لنفي الوجود لا الثبوت ق لم يكن الممكن او يكون الممتنع ممكنا ما فرق ق لو كان علة لكونه قوله فلا

بد ان مفرع على الفرق المذكور اي انما كان الفرق المذكور مقتضيا لكون الامكان امرا ثبوتيا ولم يجز من ذلك كونه منفيا اذ

لو كان اه ق لان اتصاف هذا في الحقيقة دليل الكبرى الا انه لما لم تذكر جعله دليلا للنتيجة قال قلنا حاصل هذا الجواب انه

ان اريد بالتميز التميز الخارجي كما اريد بالثبوت الثبوت الخارجي فالكبرى مسلمة والصغرى ممنوعة او التميز عند العقل فبالعكس

فقوله التميز انما هو عند العقل اشارة الى المناقضة وقوله النقض بالممتنعات اشارة الى النقض الاجمالي فالاولى ترك

الا لذلك قوله فممنوع هذا منع للكبرى على تقدير ارادة التميز الذهني من الاوسط قوله ان لو كان لتمايز اشارة الى جريانه الدليل

في الممتنعات مع تخلف المدلول وكتب ايضا اشارة الى منع الصغرى ان اريد بالاوسط التميز الخارجي ق كل شيء

فلزم ان يكون الامكان صفا ثبوتيا فلا بد ان يكون الموصوف به ايضا ثابتا وهو المطلوب نتيجة قياس الخلف الذي

طويت مقدمته الاستثنائية وقوله فلا بد ان نتيجة القياس الذي طويت كبراه وكان قياس الخلف مثبتا لصغراه لكن لا حاجة

الى ذكر هذه النتيجة لتصريح المصنف بها بقوله فثبت موصوف بثبوتي ق كونه منفيا بل فيه اشعار بان الامكان ليس امرا

موجودا في نفسه وان كان ثبوتيا لما كان الفرق ق اذ لو كان منفيا كانه غير موجود

ويجيء ان يكون المراد ان [illegible] هو الفرق بين الامكان و[illegible] نظيره
الا انه وصف الامكان بالنفي بناء على اعتقاد الخصم وكلامه
ان الفرق بين الامكان الذي يعتقدون انه منفي وبين نقيضه
ثابت فلا يكون [illegible] انه منفي [illegible]
مع ثبوت الفرق بينهما بالاتفاق فيكون امرا ثبوتيا لا منفيا
[illegible]

مع انها منتفية قطعا وانتقض ايضا بالمركبات الخيالية فانها متمايزة وممكنة ايضا مع انها
غير ثابتة وفاقا وان اريد في الذهن فلا يفيد وان الفرق بين نفي الامكان عن شيء اي لا امكان
له والامكان المنفي في نفسه اي امكانه لا على تقدير كونه منفيا غير ثابت في الخارج اصلا بل بمجرد اعتبار
العقل ثابت ايضا كالفرق على تقدير كونه ثبوتيا فان معنى امكانه لا انه متصف بصفة غير ثبوتية
هي الامكان ومعنى لا امكان له سلب تلك الصفة عنه فلا يلزم من كونه غير ثبوتي سلب الامكان عن الممكن وقولكم
ثبوت شيء لشيء فرع ثبوته في نفسه فما لا يكون ثابتا في نفسه لا يكون ثابتا لغيره قلنا نعم بمعنى حصوله للشيء
في الخارج كالبياض في الجسم واما بمعنى الحمل على الشيء والصدق عليه كما في قولنا زيد اعمى والعنقاء لا موجود

قوله وممكنة ايضا استطرادي لان الكلام في نقض الدليل الاول الا انه اشار الى ان الدليل الثاني منقوض بالمركبات الخيالية اجمالا
ايضا من غير تغيير قوله وان اريد يمنع لاستلزام الدليل المذكور على ان يراد بالاكثر الثبوت الذهني وكتب ايضا ان التميز يقتضي الثبوت
قوله بين نفي الامكان اي سلب الامكان ولو قال ان الفرق بين لا امكان له وامكانه لا على تقدير كونه منفيا ثابت ايضا لم يتوهم
استدراك قوله على تقدير كونه منفيا قوله على تقدير حصوله ثابت الا ترى قوله ايضا والا انتقض بالامتناع بان يقال الامتناع صفة
ثبوتية والا لم يكن الممتنع ممتنعا لعدم الفرق بين امتناعه ولا امتناع له فيكون الممتنع ثابتا مع انه منفي وفاقا قوله وقولكم
هذا مفهوم من قولهم لما مر لان المنفي في نفسه منفي بالنسبة الى كل شيء لعكس النقيض ولذا قال وقولكم قوله ثبوت شيء لشيء كان المراد با
الثبوت ما هو حصول النسبة الخبرية في الموجبة لا النسبة بين بين اذ الثبوت بهذا المعنى لا يقتضي ثبوت الثابت في نفسه كما في
السالبة قوله فرع ثبوته اي ثبوتا خارجيا قوله ثابتا اي ثبوتا خارجيا قوله قلنا في جوابه قوله بمعنى حصوله اي بمعنى حمله على
الشيء في الخارج قوله واما بمعنى الحمل اه اي مطلقا في الخارج او في الذهن ثم الحمل هنا ليس بمعنى ادراك الوقوع وهو ظاهر
والا لم يكن معنى للثبوت بل بمعنى الوقوع ولا يمتنع ان يكون بمعنى نسبة بين بين في الموجبات قوله وقولكم اللازم
من قولهم ان المنفي في نفسه

ق ان الوجود وزيد في [illegible] من الزمان والظروف [illegible] بالجميع

لاموجود واجتماع النقيضين ممتنع فلا فان الاوصاف الصادقة على الشيء بعضها ثبوتية

وبعضها سلبية ثم كل من الوجود والعدم قد يقع محمولا كقولنا الانسان موجود والعنقاء معدوم

وقد يقع رابطة بين الموضوع والمحمول كقولنا الانسان يوجد كاتبا او يعدم شاعرا ويبين غيرهما كما

في وجود زيد في الزمان او المكان وفي الاعيان او الاذهان ثم الحمل قد يكون ايجابيا وهو الحكم بثبوت

المحمول للموضوع وقد يكون سلبيا وهو الحكم بثبوت المحمول للموضوع بانتفائه عنه ويفتقر الحمل الايجابي الى

اتحاد الطرفين ذاتا وهوية بمعنى ان يكون ما يصدق عليه في الخارج او الذهن عنوان الموضوع هو بعينه

الذي يصدق عليه مفهوم المحمول ليصح الحكم بان هذا ذاك للقطع بان هذا لا يصح في الموجودين المتمايزين

ذاتا والى تغايرهما مفهوما بمعنى ان يكون مفهوم عنوان الموضوع مغايرا لمفهوم المحمول ليفيد فائدة

يعتد بها وهي ان هذين المتغايرين بحسب المفهوم متحدان بحسب الذات للقطع لعدم الفائدة في مثل الارض

قوله فلا اي فلا يكون فرعا لثبوته في نفسه ثبوتا خارجيا بل يكفي ثبوته في الذهن ق الصادقة اي الثابتة للشيء ق ثبوتية

في نفسها ثبوتا خارجيا ق سلبية في نفسها ق يوجد رابطة ايجابية ق يعدم رابطة سلبية ق في وجود زيد

وهذا الوجود من مقولة متى والاين تدبر ق ثم الحمل يعني ادراك الوقوع واللاوقوع قال واختصراه افتقار الحمل الى الجزءان

كان الحمل بمعنى الاتحاد في الهوية والتغاير في المفهوم او افتقار المتعلق بالكسر الى المتعلق بالفتح ان كان بمعنى الايقاع ق بمعنى

ان يكون تفسير لاتحاد الطرفين ذاتا لا لاتحادهما هوية ايضا نعم قوله او الذهن هذا البيان مخصوص بالمعقولات مع ان الكلام

المفيد في مطلق الايجاب ق في الموجودين ذهنا او خارجا ق ان هذين فيه مسامحة فان الحكم بالاتحاد الذاتي للمتغايرين

بحسب المفهوم ذو الفائدة لا نفس الفائدة ق في مثل في مثل الانسان بشر والغضنفر اسد

ارض والسماء سماء ثم اعلم ان الموضوع وان كان لا يخلو عن المحمول ونقيضه لكن لا يلزم ان يعتبر فيه احدهما
فلا يلزم التناقض ولا كون الحمل لغواً هذا ثم الحكم قد يكون صحيحاً اي صادقاً حقاً وقد يكون فاسداً
اي كاذباً باطلاً وليس صدق الحكم وصحته بمطابقته لما في الاعيان اذ قد لا يتحقق طرفاه في الخارج ولا
بمطابقته لما في الذهن لانه قد يرتسم فيه الاحكام الغير المطابقة للواقع بل صدقه يكون بمطابقته
لما في نفس الامر والمراد بالامر الشيء وبالنفس الذات ومعناه ما يفهم من قولنا هذا الامر كذا في نفسه
اي في حد ذاته وبالنظر اليه مع قطع النظر عن حكم الحاكم وادراك المدرك فصل في الماهية جزء مباحثها
عن مباحث الوجود والعدم لان البحث عنها من حيث انها صالحة لمعروضية احدهما وهي بهذا الاعتبار
متاخرة عنهما وهي لفظاً ماخوذة عما هو فان ماهية الشيء ما به يجاب عن السؤال بما هو كما
ان الكمية ما يجاب عن السؤال بكم وهي قد توخذ بشرط شيء اي المقارنة للعوارض فتسمى المخلوطة

ق لكن لا يلزم مثلاً ان زيداً في قولنا زيد قائم وان كان في الواقع لا يخلو عن القيام او عدمه لكن لا يعتبر فيه القيام حتى يلزم
الحمل اللغو ولا العدم حتى يتناقض [illegible] ق اي صادقاً اي باعتبار انه مطابق الواقع ق وحقاً باعتبار ان الواقع مطابقه
ق وقد يكون فاسداً اي منحصر في هذين القسمين فلا وسط خلافاً للجاحظ المتمسك بقوله تعالى افترى على الله
كذباً ام به جنة ق صدق الحكم اللام للاستغراق وليس نفي الايجاب الكلي ق لما في الذهن خلافاً للنظام حيث
قال صدق الحكم مطابقته للاعتقاد متمسكاً بقوله تعالى اذا جاءك المنافقون الى قوله ان المنافقين لكاذبون
ق لا بمطابقته هذا مذهب الجمهور [illegible] لما فيه لا له ولا في الذهن كما هو عند الجاحظ ق ومعناه اي معنى قولنا في نفس الامر
ق ما يفهم من قولنا اي من قولنا في نفسه في قولنا هذا الامر قوله اي في حد ذاته اما تفسير لقوله في نفسه او تفسير لما يفهم [illegible]
الاعتبار اي بحسب الوجود الظلي ق عنهما بحسب وجودهما الظلي [illegible] ق اي المقارنة تفسير شيء واضافة الشرط اليه
بيانية بابا شيخ ق قد توخذ بشرط شيء وانما لم يقل ينقسم الماهية الى هذه لانه يرد عليه ان المقسم يجب ان يكون احداً
من تلك الاقسام فيلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فلا وقد توخذ فانه بيان لاعتبارات الماهية الواحدة

المخلوطة لخلطها مع العوارض ولا خفاء في وجودها فان وجود الاشخاص في الخارج بين

كزيد وعمرو من افراد الانسان وقد تؤخذ بشرط لا شيء اي الخلو عن العوارض واللواحق وتسمى

المجردة لتجردها عنها ولا توجد في الاذهان فضلا عن الاعيان لان الوجود في الذهن سواء

اطلقت العوارض او قيدت بالخارجية من العوارض فان الكون في الذهن من العوارض التي

تحف الصورة الذهنية بحسب الخارج اذ العوارض الذهنية ما جعله الذهن قيدا للشيء بان يعتبر له

عارضا ويلاحظه له والشيء الذي نفرضه موجودا في الذهن عرض له في نفس الامر كونه في الذهن من

غير ان يعتبره الذهن عارضا له واما الحكم عليها باستحالة وجودها ولا حكم على الشيء الا بعد تصوره

فلانك اذا تصورتها كانت من حيث ذاتها مجردة ومقابلة للمخلوطة ومن حيث وجودها في الذهن

قوله ولا توجد في الاذهان اعلم انه في وجود المجردة في الاذهان عند القائل بالوجود الذهني خلافا فقيل وعليه المصنف لا توجد

لان الوجود في الذهن من العوارض بحسب نفس الامر وقيل توجد لاقتدار الذهن تصور كل شيء حتى عدم نفسه ولا حجر في التصورات فلا يمتنع ان

يعقلها الذهن ويعتبرها معراة عن اللواحق الخارجية والذهنية ويلاحظها كذلك وانه كانت بحسب نفس الامر متصفة ببعضها الا يرى

انه يمكنه الحكم على المجردة مطلقا باستحالة الوجود في الخارج وقيل انه بشرط تجردها عن العوارض الخارجية توجد في الذهن او العوا

رض مطلقا فلا توجد كذا في المواقف وشرحه قوله عن العوارض اللام للعهد فهو من اقامة المظهر مقام المضمر قوله من غير ان اه بيان لقوله

في نفس الامر قوله فلانك اذا اه لا يخفى ان هذا التاويل يقتضي ان يكون الخلاف بين القائل بوجود المجردة في الذهن وبين القائل

قوله لان الوجود اعلم انهم قسموا العارض للشيء قسمين احدهما عارض الوجود

لعدم وجودها فيه لفظيا ينصرف [illegible] والاخر عارض الماهية وجعلوا عارض الوجود الذهني قسمين احدهما ما

من اقسام المخلوطة فيصح الحكم عليها باستحالة الوجود من حيث ذاتها وقد تؤخذ لا

يعرض الشيء بشرط الوجود الذهني بحسب نفس الامر كالتسواد للجسم والثاني ما يعرضه وعارض

بشرط الوجود الذهني كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية [illegible] الماهية بالاوزان [illegible] منهما بنوع من الانواع

للرابعة فعلى هذا لا يكون الوجود شيئا من الاقسام [illegible]

الثلاثة لعدم جواز اشتراط الشيء بنفسه وعدم [illegible]

احد الوجودين بل هو حقيقي لا يتم التعليل المذكور فلا بد

ان يعلل بوجه اخر وهو انه لو وجدت باحد الوجودين

لم تخرج عن عارضيها قطعا فافهم ق بان يعتبر كونه [illegible]

المراد من هذا ان العارض ليس عارضا له اصلا وانما هو

يحصل عند اعتبار الذهن وبعد اعتباره عرض لذلك الشيء بالاراد

ان الامر النفسي كان في الذهن بحيث لو لم يلاحظه الذهن

ثابتا ولا حظه ذلك العارض بحصة الذهن ان

ذلك العارض عارض له في الذهن

[illegible] كتبه فوزي

بشرط شيء من مقارنة العوارض والتجرد عنها وهي اعم من المخلوطة والمجردة لصدقها عليهما
ضرورة صدق المطلق على المقيد فتوجد الماهية لا بشرط في الخارج لكونها نفسها اي نفس
المخلوطة في الخارج لا جزءا منها فيه لعدم التمايز بينهما فيه اذ ليس الموجود من الانسان الا
زيدا وعمرا وغيرهما من الافراد وليس في الخارج انسان مطلق وآخر مركب منه ومن الخصوصية التي هي
التشخص والا لما صدق على المطلق لامتناع صدق الجزء الخارجي المغاير بحسب الوجود للكل عليه
وانما ذلك التمايز بين المطلق والمقيد في العقل دون الخارج ثم اذا اعتبرت الماخوذة
لا بشرط شيء معروضة للكلي المنطقي فهو اي المعتبرة كذلك والتذكير باعتبار الخبر وهو
الكلي الطبيعي وانما يوجد منه المعروض يعني الماهية المعروضة للكلي دون الكلي العارض
لها المنافي للتشخص اللازم للوجود الخارجي فان قيل كان ينبغي ان لا يوجد المعروض ايضا لان

قوله لا بشرط شيء وتسمى المطلقة كما في المواقف فالاولى ذكر هذه التسمية ق والمجردة كلام ان رح مبني على تقديم
الربط على العطف والا فلا حاجة الى ما ذكره ق واخرى هي الماهية المخلوطة ق مركب هذا مشعر بان المخلوطة عبارة عن
مجموع الماهية والتشخص وليس كذلك اذ هي عبارة عن الماهية المقيدة والقيد شرط وخارج كما يشعر به قوله الآتي بين المطلق
والمقيد وقول الماتن ضرورة صدق المطلق على المقيد لما صدق لاقتضاء الصدق والحمل الاتحاد بحسب الوجود ق للكلي اي
الجنس المنطقي او النوع كذلك قوله الكلي الطبيعي او الجنس الطبيعي او النوع الطبيعي قوله للتشخص اي تشخص المعروض ق فان قيل
لما افاد القول السابق ان الخارج ليس ظرفا لوجود الكلي المنطقي ولم افاده الطبيعي ليس متصفا به قال فان قيل الخ
ق ضرورة صدق اه فان قيل المشروطة بالشيء واللامشروطة به متنافيان فكيف يتصادقان قلنا التنافي
انما هو بحسب المفهوم وهو لا ينافي الاجتماع في الصدق ق ثم اذا اعتبرت لا يقال الماخوذ لا بشرط شيء يمتنع ان يوجد في الخارج
لانه كلي طبيعي لا بشرط شيء فلم الكلي موجود في الخارج لانا نقول لا نم انه مجرد الماخوذ لا بشرط شيء كلي بل مع اعتبار كونه معروضا للكلية
والماخوذ لا بشرط شيء اعم فانه لم يعتبر معه هذا العارض ولا فلا يمتنع وجوده في الخارج والى هذا اشار بقوله ثم تلميذ

لان الكلي العارض له ينافي ذلك قلنا انما يوجد مجردا عن العوارض المانعة من الكلية والجنسية
والنوعية ونحوها فانها عوارض ذهنية مانعة من الوجود فما اشتهر من ان الكلي الطبيعي
موجود في الخارج معناه ان ما صدق هو عليه وهو المأخوذ لا بشرط شيء موجود فيه ووجوده
فيه انما هو عند عروض التشخص فالموجود حقيقة هي المخلوطة وهي الافراد وتأنيث الضمير اما
باعتبار الخبر او لكون المرجع عبارة عن الماهية واما المأخوذة مع عارض الكلية فلا توجد
كالمجموع المركب منهما اعني الكلي العقلي ثم ما ذكر من معنى الماهية بشرط لا شيء هو المشهور وقد يقال
ابن سينا الماهية بشرط لا شيء بمعنى انه يزيد عليها كل ما يقارنها اي يعتبر الامور المنضمة اليها

قوله الكلي العارض ... اي انه لم يوجد مجردا عن العوارض اي عن الاتصاف بها قوله المانعة من الوجود الخارجي والنوعية المنطقية
فانها عوارض يعني ما يعرض الماهية عند قيامها بالذهن لا بمعنى ما جعله الذهن قيدا لها واعتبر عروضها لها قوله ان ما صدق لان ذلك
الماصدق مع اتصافه بوصف الكلية يعني ان اتصاف ذات الموضوع بوصف الموضوع ليس بمراد وان كان ذلك امرا في اكثر القضايا
قوله هو عليه اي المفهوم الذي يقال له لفظ الكلي الطبيعي قوله موجود فيه علم ان في وجود الكلي الطبيعي اعني الماهية المعروضة للكلية من
حيث هي مع لا بشرط عروض الكلية خلافا فالمشائيون على انها موجودة في الخارج لكن بعين وجود الاشخاص لا بوجود مغاير لها والا
شراقيون كالمتكلمين على انها غير موجودة حتى قال المتأخرون ان الاشخاص هويات بسيطة في الخارج فينتزع العقل منها بحسب

تنبيه

[illegible]

زائدة عليها فتكون بهذا المعنى مادة وجزء الشخص اى المجموع المركب من الماهية وما يقارنها متقدما

عليه فى الوجودين الخارجى والذهنى ضرورة امتناع تحقق الكل بدون الجزء فالمراد بالتقدم هو التقدم

بالطبع ولا يصح حمله على الشخص لانتفاء شرط الحمل وهو الاتحاد فى الوجود مثلا الحيوان اذا اخذناه

بشرط ان لا يكون معه النطق كان جزءا ومادة للمجموع المركب من الحيوان والناطق ولا يحمل عليه واذا

اخذناه بشرط ان يكون معه الناطق كان نوعا واذا اخذناه لا بشرط ان يكون معه شيء كان

لا جنسا اذ يمكن ان يعتبر التغاير بينه وبين ما يقارنه وان يعتبر اتحادهما فالحيوان الاول جزء

الانسان متقدم عليه فى الوجودين ولا يحمل عليه والثانى نفس الماهية والثالث جنس له محمول عليه ثم

الماهية اما بسيطة لا جزء لها كالنقطة واما مركبة تقابلها كالجسم ولا خفاء فى وجود الماهية المركبة

لكنه يلزم منه وجود البسيطة اذ لا بد من انتهائها الى البسيطة لان الواحد مبدء المتعدد

و زائدة وعبر اولا ق شرط الحمل كان المراد بالشرط الركن بناء على ان الحمل هو الاتحاد فى الوجود والتغاير فى المفهوم و

يجوز ان يكون المراد بالحمل ادراك الوقوع فح لا حاجة الى تاويل الشرط بالركن ثم وجه فيه ان التغاير فى المفهوم شرط الافادة لا

لكون الحمل ق وهو الاتحاد اى باعتباره بناء على اعتبار زيادة ما يقارنها والا فالشرط متحقق فى نفس الامر ق بشرط ان لا يكون

اى بشرط ان لا يعتبر اتحاده مع النطق كما سيعلم ق ان يكون معه الناطق اى يعتبر اتحاده معه بقرينة الاتى وان يعتبر اتحادهما

ق كان [illegible] لا بشرط ان يكون معه اى لا بشرط ان يعتبر اتحاده مع شيء ولا تغايره مع شيء ق ما يقارنه فيكون الحيوان الاول

ق اتحادهما فيكون الحيوان الثانى ق لان الواحد اشارة الى الكبرى والصغرى مطوية تقرير القياس كذا لان الماهية المركبة

متعددة بالفعل وكل متعدد كذلك مبدئه الواحد اى امر غير منقسم بالفعل فالماهية المركبة مبدئه الواحد وكتب ايضا ان اراد با

الواحد الواحد الحقيقى فهذه المقدمة ممنوعة لان المتكثر انما يقتضى ان يكون متالفا من الوحدات مطلقا حقيقية او اعتبارية

عم من الحقيقى والاعتبارى فلا يفيد كذا فى شرح التجريد للعلامة ق مبدء المتعدد بالفعل وكتب ايضا اى المتكثر

كما ان الوحدة مبدء التعدد فكما امتنع عدد متناه او غير متناه من غير ان يوجد فيه وحدات

كذلك يمتنع ان يوجد متعدد لا يكون فيه آحاد اي امور غير منقسمة بالفعل سواء كانت قابلة للا

نقسام او لا ثم التركيب قد يكون حقيقيا بان يحصل من عدة اشياء حقيقة واحدة بالذات مختصة

بلوازم وآثار وقد يكون اعتباريا بان يكون هناك عدة يعتبرها العقل امرا واحدا وان لم يكن

واحدا في الحقيقة وربما يوضع بازائه اسم كالعسكر واحتياج بعض الاجزاء الى بعض في المركب الحقيقي

ضروري اذ لو استغنى كل من الاجزاء عن الاخر لم يحصل منها ماهية واحدة وحدة حقيقية ثم الاحتياج

فيما بين الجزئين قد يكون من جانب واحد كالمركب من البسائط العنصرية ومما يقوم بها من الصور المعدنية

او النباتية او الحيوانية اذ الصورة تحتاج الى تلك المواد من غير عكس وقد يكون من الجانبين كما

ق مبدء التعدد عبارة شرح المواقف مبدء العدد وهو اولى ق قابلة للانقسام اي كما هو عند الحكماء النافين للجزء ق او لا اي كما هو عند المتكلمين القائلين بالجزء ثم انه هذا مخصوص بالاجزاء الغير المحمولة تدبر ق بلوازم المراد بها ما لا يكون بعين مجموع آثار تلك الاشياء ولوازمها بل لوازم الوحدة الحاصلة بالتركيب فلا يرد ان المركب الاعتباري كالعسكر مختص بالآثار ولوازم لا توجد لغيره كذا قال الدواني محشي ق وآثار كالمركب من الجنس والفصل الذي هو الانسان قال المصنف تلميذ ق بازائه اسم خاص كالعشرة من الآحاد والعسكر من الافراد وقيل الحقيقي ما اجزائه موجودة كالبيت والاعتباري بخلافه كالمركب من الجنس والفصل ابن الحاجب ق الى بعض قال قدس سره في حواشي شرح الشمسية هذا مسلم في الاجزاء الخارجية المغايرة في الوجود العيني واما في الاجزاء المحمولة فلا لانها اجزاء ذهنية لا تمايز بينها في الوجود الخارجي قطعا ورده الميبذي وقال بعدم الفرق ق المركب الحقيقي اي الخارجي والذهني ق ومما يقوم بها من الصور الناجي ق من الصور يجوز انه يكون المراد بها المزاج الذي هو عرض كما اطلق الصورة على الهيئة فيما يأتي وانه يكون المراد بها الصورة الجوهرية التي تقال لها بحسب الوجود الذهني فصول الاجناس السافلة تأمل بهوتي ق ضروري والامام اطلق القول وقال بالقطع بانه لا يحصل من الحجر الموضوع بجنب الانسان حقيقة واحدة شرح للتلميذ

في الهيولى والصورة فتحتاج الهيولى الى الصورة من حيث ان بقاء الهيولى بالصورة والصورة

الى الهيولى من حيث ان تشخصها بالهيولى كذا قالوا بخلاف اجزاء المركب الاعتباري فان قيل احتياج

الهيئة الاجتماعية الى الاجزاء المادية لازم قطعا قلنا الصورة الاجتماعية في المركبات الاعتبارية

محض اعتبار العقل لا تحقق لها في الخارج اذ ليس من العسكر في الخارج الا تلك الافراد ولو جعلت الهيئة

جزء من العسكر لم يكن العسكر امرا موجودا في الخارج لان ما جزئه عدمي فهو عدمي قطعا وذلك مما لا

يقول به عاقل ثم انهم اختلفوا في الماهيات الممكنة انها بجعل الجاعل ام لا وفي تحرير هذه المسئلة

اقوال وما اختاره المصنف هو ان المراد من المجعولية الاحتياج الى الفاعل ولا خفاء في ان احتياج

ق فتحتاج باعتبار الوجود الخارجي الذهني ق ان بقاؤه اي لا وجوده فان وجوده مقدم على الصورة تقدما ذاتيا لكونه منها ق اجزاء المركب الذهني او الخارجي قوله فان قيل معارضة لقدمية تقريرها ان بعض اجزاء المركب الاعتباري هو الهيئة الاجتماعية كذا ان بعضها الاخر هو الاجزاء المادية والبعض الاول اعني الهيئة محتاج الى البعض الاخر اعني الاجزاء المادية ينتج ان بعض اجزاء المركب الاعتباري محتاج الى بعضها الاخر ق لازم قطعا اشارة الى ان الكبرى ضرورية ق قلنا الصورة منع لصغرى المعارضة ق اعتبار العقل اي ليس جزء من المركب الاعتباري ق في الخارج هذا لا يجري في المركب الاعتباري الذهني ق ليس من العسكر وكذا ليس من السرير الا الخشب قوله من العسكر او السرير ق لم يكن العسكر او السرير ق ثم انهم اي المشائيون والاشراقيون قال فاذا بين المتاخرين فهم المتكلمين جعلها الوجه المراد المثبتين للمجعولية اعني الاشراقيين الاستلزام والاستتباع ومراد النافين تقرير الشيء ثبا والثاني ان مراد الطائفتين الاحتياج الى غير الفاعل ولا خفاء في ان الماهية المركبة محتاجة الى غير الفاعل اعني الجزء دون البسيطة والثالث المختار للمصنف ان مرادهما الاحتياج الى الفاعل في الوجود الخارجي فعلى القول الاول مبنى الخلاف على الخلاف في ان الوجود في الممكنات عين الماهية كما هو عند الاشراقيين والاشعري فيكون الجعل بمعنى الاستلزام والاستتباع او غيرها كما هو عند المشائيين فيكون بمعنى التقرير بخلاف القولين الاخيرين ق وما اي في هذه الاقوال ق اختاره لصاحب المواقف ق في ان اه اشارة الى ان الخلاف لفظي ق لا خفاء وكذا لا اختلاف سحوبي ق اقوال قيل معنى المجعولية كونها اثر الفاعل وقيل معناها احتياجها الى الفاعل في الوجود ومنهم من قال ان المراد من المجعولية ان تكون اثر الاخر وعلى الاول لا يكون الخلاف لفظيا منه

احتياج الممكن الى الفاعل من لوازم الهوية دون الماهية فمن قال بمجعولية الماهية اراد انها

تعرض الماهية في الجملة اعني الماهية بشرط شيئ ومن خالف في مجعولية الماهية وقال انها

ليست بمجعولة اراد انها اي المجعولية من لوازم الوجود وعوارض الهوية كتناهي الاجسام فانه

ليس من لوازم ماهية الجسم حتى لو تصورنا جسما غير متناه كان جسما الا من لوازم الماهية كز

وجية الاربعة فانها من لوازم ماهية الاربعة حتى اذا تصورنا اربعة ليست بزوج لم تكن اربعة

والا يكن مراد المخالف ما ذكر لم يكن للمخالفة وجه فان احتياج الممكن الى العلة ضروري فعلى ما ذكر

يكون الخلاف لفظيا ولما فرغ من مباحث الوجود والماهية شرع في لواحقها فقال فصل

في التعين تعين كل شيئ كما في شرح المقاصد غير ماهيته ووجوده ووحدته لكون كل من هذه الا

مشتركا بينه وبين غيره بخلاف التعين ولذا يصدق قولنا الكلي ماهية وموجود وواحد ولا

ق من لوازم الهوية اي الوجود الخارجي قطعا اي المجعولية ليس من لوازم الماهية بل من لوازم اه ق لوازم الوجود الخارجي ق كتناهي

الاجسام وحدوثها ق غير متناه اوقديما ق للمخالفة اي بعد كون المراد من المجعولية الاحتياج الى الفاعل ق تعين الشيئ باي معنى

من المعاني الاتية سمي كرتشتي ق بمعنى اشتراك الوجود والماهية والوحدة انه كل فرد من افرادها انما يتفرد عن فرد آخر منها بما ينضم

اليها وتضاف هي اليه بخلاف التعين فان كل فرد منه متميز عن غيره بنفسه لا بما ينضم اليه منه ط مسيح كان هذا في الوجود مبني على كونه

متواطئا كما هو عند المتكلمين اجع على ان معنى كونه مشككا كون مطلق الوجود مشككا بالنسبة الى وجود الواجب ووجود الممكن

واما مطلق وجود الممكن بالنسبة الى الوجودات الخاصة فمتواطئ والا فلا فرق بين التعين والوجود وفي حال الوحدة بيخوي

فالتعين المطلق عرضي عام لا ذاتي عوي ق الكلي ماهية اي الكلي الطبيعي كوي ق اي المجعولية بالمعنى المذكور ق من لوازم

الوجود يعني ليس مراد الى القائل ان الصادر عن الفاعل هو الوجود دون الماهية فان الوجود امر اعتباري لا يحتاج الى جاعل بل مراده

ان المجعول هو الماهية بشيئ اعني الماهية المخلوطة فانها التي يحتاج الى فاعل دون الماهية من حيث هي كما انها المرادة عند القائل

بمجعوليتها فيكون النزاع راجعا الى اللفظ منه ط فكل فرد من افراد الوجود مثلا نفس الفرد الاخر وانما يتميز عنه بما ينضاف اليه

فيكون مشتركا بينه وبين غيره بخلاف افراد التعين فانه لا يكون شيئ منها عين الاخر منه

يصدق انه متعين وان كان المتعين او التعين مفهوما كليا صادقا على الكثرة وبين التعين
والتميز عموم من وجه لصدقهما على تشخصات الافراد اذا اعتبر مشاركتها في الماهية مثلا فان
كلا منها متشخص في نفسه ومتميز عن غيره ولصدق التعين بدون التميز حيث لا تعتبر المشاركة
وبالعكس على تميز الكليات كالانواع المعتبر اشتراكها في الجنس هذا ثم اعلم انه اختلف في ان
التعين وجودي او عدمي حقيقي او اعتباري فلا بد في تحقيق انه ما هو من بيان ما هو المراد
من هذه الالفاظ فنقول افراد النوع انما تتمايز بعوارض ربما تنتهي تلك العوارض الى ما

قوله انه متعين قد يقال ان معنى قولهم الكلي موجود ان الكلي الطبيعي بدون اتصافه بوصف الكلية موجود في الخارج فليصدق
قولنا الكلي متعين بمعنى ان الكلي الطبيعي بدون اتصافه بوصف الكلية متعين قوله وان كان المتعين بمعنى ان كون المتعين او
التعين مفهوما كليا لا ينافي صدق قولنا الكلي متعين كما ان الجزئي والجزئية مفهوم كلي مع انه يكذب قولنا الكلي جزئي بنحو به
هذا التشبيه مبني على ان التعين غير الامتناع عن الشركة فتأمل قوله عموم من وجه اي بحسب الحمل كما يشعر به عبارة الشارح بحسب
التحقق كما هو الظاهر لعدم صحة حمل التعين باي معنى من المعاني الآتية على التميز فافهم قوله تشخصات الاول متعين قوله لا تعتبر المشاركة
اي المشاركة في الماهية والا فالمشاركة في عرض ما ثابتة مع انه قال سابقا مثلا قوله في تحقيق اي في تحقيق جواب السؤال بانه ما هو
لكن فيه تأمل لاشعاره بان المفهومات الاربعة تمام الماهية للمتعرف قوله هذه الالفاظ اي الخمسة التي منها لفظ التعين قوله افراد
النوع اي الاضافية تأمل ثم هو كذلك قوله ما يفيد الهذية اي كونه مشارا اليه بهذا اي بسببه يكون الفرد مشارا اليه به وقول
الشارح وامتناع الشركة من قبيل عطف المسبب على السبب بابا شيئ قوله متشخص اي مانع عن الاشتراك ولا يشترط في التميز
ذلك والتشخص والتعين واحد قوله حيث لا تعتبر سواء لم يكن اصلا كما في ذات الواجب او كانت ولم تعتبر كما في ذوات
الممكنات المتشخصة كزيد وعمرو وغيرهما من غير ملاحظة اشتراكهما قوله اي المشاركة في الماهية والا فالمشاركة في الاعراض
ثابتة مع انه قال سابقا مثلا تمت

الى ما يفيد الهذية وامتناع الشركة اذا كانت الافراد من الموجودات الخارجية فبعد

تلخيص ان المراد من التعين والتشخص هو تلك الهذية الحاصلة بالعوارض او ما يفيد ها

اى العوارض نفسها او كون الفرد بحيث لا يقبل الشركة اى ان يشترك فيه او عدم قبوله لها

اى للشركة وبعد تلخيص ان المراد بالعدمى هو المعدوم او العدم المط او المضاف المركب مع وجودى

كعدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا او غير المركب كعدم قبول الشركة او ما يدخل فى مفهومه

العدم لكون الشيء بحيث لا يقبل الشركة وان المراد من الوجودى ما كان بخلافه فهو الموجود

او الوجود المطلق او المضاف او ما لا يدخل فى مفهومه العدم والعبرة بالمعنى حتى ان

العمى عدمى وان اللاعمى وجودى وبعد تلخيص ان المراد من الحقيقى ما له ثبوت فى نفس

الامر اى فى حد ذاته مع عزل نظر عن فرض وتقدير من العقل وان المراد من الاعتبارى ما كان

قال هو تلك الهذية يفيد انه عند انتهاء العوارض الى ما يفيد الهذية وامتناع الشركة امور ثلثة ما يفيد الهذية و

الهذية نفسها وامتناع الشركة فالتعين عند بعض هو الاول وعند بعض آخر هو الثانى وعندنا ثالث هو الثالث و

لما كان امتناع الشركة محتملا لمعنيين احدهما المعنى المصدرى والثانى العدم الخاص اعنى عدم امكان الشركة وقبولها صار

المذاهب اربعة قوله مع وجودى بمعنى الموجود والاقبول الشركة اليغ وجودى بمعنى ما لا يدخل فى مفهومه العدم فى او غير المركب

مع وجودى قال او المضاف اى الى الوجود لا غير فافهم قوله والعبرة الظاهر ان المراد ان العبرة فيما لا يدخل فيه العدم بالمعنى

فيقتضى ان يكون العمى عدميا بالمعنى الاخير للعدم وليس كذلك على ما تقتضيه مقابلة العدم المضاف بما يدخل فى مفهومه العلم

محمد

بخلافه بمعنى ما لا تحقق له لا يجب العقل لا شبهة ان التعين وجودي او عدمي حقيقي او

اعتباري ولا خفاء في ان العوارض وجودية والهذية اعتبارية وكون الفرد بحيث لا

يقبل الشركة او عدم قبولها عدميان واتضح لا شبهة عليك ان التعين لا يحصل بانضمام

الكلي الى الكلي لان كلا من المنضم والمنضم اليه يمكن للعقل فرض صدقه على كثيرين والتعين على كل تقدير لا بد فيه

من كون المفهوم بحيث لا يمكن للعقل ذلك فهو انما يستند الى الفاعل القادر المختار كغيره من

الممكنات على ما هو عندنا من استنادنا الكل اليه تعالى او الى الوجود الخارجي عند بعض من

المتكلمين للقطع بان الماهية اذا تحققت في الخارج لا تقبل الشركة وانما تقبلها في العقل

فان قيل فيلزم ان لا يتعدد التعين لان الوجود امر واحد ومقتضى الواحد لا يكون

الا واحدا اجيب قال لا شبهة ان التعين اي جوابه التعين اه تأمل وكتب ايضا يعني يعلم ان النزاع لفظي

وجودي ان كان هو المشتبه دون التمييز او عدمي ان كان عدم قبوله لذلك او نحوه ابن الحاجب حقيقي او اعتباري ان كان هو

الهذية ابن الحاجب قوله العوارض وجودية اي ان كان الوجودي بالمعنى الاول او الاخير والا فلا وكذا الهذية بالمعنى الاخير

اذ الهذية بمعنى كونها مشارا اليه عدمية قوله وجودية وفي كلام الشيخ صفة الاحتياج تقديره ان العوارض وجودية حقيقية

والهذية وجودية اعتبارية ابن الحاجب قوله عدميان اما الاول فبالمعنى الاول او الاخير للعدمي والا فلا واما الثاني

فبالمعنى الثالث كالاول وقد يقال بالمعنى الرابع ايضا فافهم ولا تكن من القاصرين وكتب ايضا وكذا الهذية بالمعنى الاول للعدمي

وكتب ايضا لا يخفى ان هذا من قبيل تشبيه المشترك اللفظي بما مر قوله ايضا لا شبهة لا يخفى انه لا اثر للتلخيص السابق في عدم

الاشتباه فليس لا شبهة عطفا على لا شبهة السابق فالواو ابتدائية ثم هذا الكلام مجرد دعوى لا دليل عليه فتبصر فلان كلي

تنبيه قوله لا مرية بهذا البيان لا يجري في التعين بمعنى كون الفرد بحيث لا يقبل الشركة قوله كون المفهوم الذي لحقه التعين

قوله ذلك فبانضمام الكلي الى الكلي لا يحصل التعين فلا يستند الى الانضمام قوله فهو اي تعين الممكن لا الواجب ايضا قوله من استناد

الكل استنادنا قوله لا تقبل الشركة اشارة الى ان التعين عنده بمعنى عدم قبول الشركة قوله او الى الوجود الخارجي تعين

اجيب بان الوجود وان كان بحسب المفهوم واحدا لكن يتعدد افراده بحسب الازمنة والامكنة

وسائر الاسباب وبعد اعترض بان الدوران لا يفيد العلية فان قيل نحن نقطع بالتعين

عند الوجود الخارجي مع قطع النظر عن جميع ما عداه قلنا قطع النظر عن الشيء لا يوجب انتفائه

او الى اسباب اخر كما ذهب اليه الفلاسفة من ان التعين يستند الى نفس الماهية فينحصر نوعها

في الشخص الواحد الحاصل من الماهية والتعين الذي علل بها ولم يمكن ان يوجد معها

تعين اخر والا انفك عنها التعين الاول فيتخلف المعلول عن علته هذا اذا كان تعين

الماهية زائدا عليها معللا بها واما اذا كانت الماهية متعينة في ذاتها ممتنعة في نفسها

ق بان الوجود حاصل له لخصوصيات الوجود دخلا في التعين ق واحدا اي بالنوع نحوي قوله بان الدوران فيجوز ان يكون له مامع التعين لا مابه التعين تمهيد ق فان قيل انتقال الى دليل اخر ق كما ذهب الفاضل المحقق ق يستند اي ما استنده ق الى نفس الماهية كما في العقول العشرة ودون الكواكب التي من جملتها الشمس اذ لا فرق بينها وبين الافلاك فافهم ق فينحصر قد يقال فليستند تعين السواد مثلا الى ماهيته التي يتعدد افرادها بحسب الازمنة والامكنة وغيرها كما مر فلا ينحصر نوعه في واحد قوله نوعها الاضافة بيانية وكذا الكلية وكذا اذا استند التعين الى الازمنة ق التعين الاول لانهما متضادان ق ممتنعة تفسير متعينة بنحويه ق فيتخلف المعلول كان المراد بالمعلول ما يفيد الهذية والا لم يكن امر الاحتياج الى العلة قوله تعين الماهية اي ما يفيد الهذية فان ما سواه مما يطلق عليه التعين لا احتياج الى علة غير ذ عليهم ان الماهية ما لم تكن موجودة لا تصلح علة للوجود لو اريد بالتعين كون الفرد بحيث لا يقبل الشركة مثلا فيعني كون الماهية علة له انها متعينة في ذاتها وكانت واجبة لا غير قوله متعينة في ذاتها بمعنى ان يكون ما يفيد الهذية نفس الماهية

عن فرض الاشتراك فيها كالواجب تعالى على رايهم فلا يتصور هناك تعدد اصلا او الى

المادة المتشخصة اما بالذات كهيوليات الافلاك فان هيولى كل فلك متشخصة في نفسها

ومتمايزة عن هيولى فلك آخر واما بما يلحقها من العوارض المتعينة في نفسها اللاحقة بحسب

تعاقب الاستعدادات كهيولى العناصر الاربعة فانها واحدة مشتركة بينها تتشخصها

وتعددها باعراض تلحقها بحسب تعاقب استعدادات مختلفة بحسب القرب والبعد من

الفلك فصل في بيان الوجوب والامتناع والامكان هي من الامور العارضة للماهية

قوله المتشخصة المتعددة اماه قوله بالذات اى بالماهية قوله الافلاك يعني ان ماهية الصورة الجسمية للافلاك متحدة

فلو استند التعين اليها لانحصرت في فرد فلذا استند الى هيولياتها المتعددة وكذا ماهية الكواكب السيارة فانها متحدة

والتعين مستند الى هيولياتها قوله في نفسها اى بالماهية قوله المتعينة اى تعين هذه العوارض مستند الى ماهيتها

فافهم قوله فانها واحدة الحق ان التشخص ليس بمعنى ما يفيد الهذية لان ما يفيد الهذية هي تلك الاعراض فلا تغفل

وكتب ايضا بخلاف هيوليات الافلاك و بخلاف النفوس الانسانية قوله باعراض تلحقها متشخصة بالذات كما سبق

من الشارح آنفا لكن تلك الاعراض كما صرح به في شرح التلخيص كميات وكيفيات واوضاع وغير ذلك وكل منها داخل

تحت جنس من الاجناس العالية فكيف يكون متشخصة بالذات كاتبه ولذا قيل في بعض الحواشي ان علة تشخص الاعراض هي

محلها الا ان يقال الاجناس العالية لتلك الاعراض عرض عام لا ذاتي قوله بحسب القرب كما في كرة النار قوله والبعد كما في

كرة الارض تمت منه قوله فانها واحدة المراد بالوحدة الوحدة النوعية لا الوحدة الحقيقية المقابلة للاشتراك منه

للماهية بالقياس الى الوجود كالقدم والحدوث كما سيجيئ ان شاء الله تعالى وهي معقولات
اي معان عقلية تحصل من نسبة المفهوم الى هلية بسيطة اي وجوده في نفسه كان
يقال هل العنقاء موجود او مركبة اي وجوده لامر كان يقال هل الحركة دائمة قال في شرح المقاصد
ان هل اما بسيطة يطلب بها وجود الشيئ في نفسه او مركبة يطلب بها وجود شيئ لشيئ
فاذا نسب المفهوم الى وجوده في نفسه او وجوده لامر حصل في العقل معان هي الوجوب والا
متناع والامكان لان حمل الوجود على الشيئ او ربط الشيئ بالشيئ بواسطة الوجود اما على
وجه الوجوب كقولنا صانع العالم موجود والاربعة يوجد لها الزوجية او على وجه الامتناع
كقولك شريك الباري موجود والاربعة يوجد لها الفردية واما على وجه الامكان كقولنا
الانسان موجود او يوجد له الكتابة والباء والهاء في هلية كهما في لمية وهذه الامور

قوله الى الوجود اي او العدم كما سيأتي منا قوله تحصل اي للزوم الهليتين الآتيتين قوله نسبة المفهوم موضوعا او محمولا الاول في
البسيطة والثاني في المركبة قوله اي وجوده في نفسه كذا تحصل من نسبة المفهوم الى العدم في نفسه وعدمه لامر والتخصيص با
الوجود تحكم تأمل قوله او مركبة لا يخفى ان تلك المعاني في الصورة الاولى حاصلة من نسبة المفهوم الى هلية مركبة ايضا لانها من
جهات القضايا الدالة المفهوم فيها الوجود فقط لا مفهوم آخر قوله اي وجوده لامر اي وقوع المفهوم الذي هو المحمول وكتب
العيم هو النسبة التامة الخبرية تأمل قوله لامر هو الموضوع للمفهوم قوله هل اي لفظ هل

الثلثة تصورها ضروري لا يحتاج الى تعريف والتعريف بمثل ضرورة الوجود للوجوب

او ضرورة العدم للامتناع او لاضرورتها للامكان لفظي يقصد به تفسير مدلول اللفظ وضرورة

التصور انما تغني عن التعريف المعنوي وينقسم كل من الاولين يعني الوجوب والامتناع دون الاخير

الامكان لانه ذاتي ليس الا والا لكان للشيئ واجبا او ممتنعا اي ضروري الوجود او العدم با

الذات ولاضروري الوجود والعدم بالغير فيرتفع ما بالذات وهذا معنى الانقلاب الى الذاتي

والغيري لان ضرورة وجود الشيئ او لا وجوده في نفسه او ضرورة وجود لشيئ او لا وجوده

لذاته كانت بالنظر الى ذات الموضوع كوجود البارئ وعدم اجتماع النقيضين ووجود الزوجية

للاربعة وعدم الفردية لها فذاتي والا فغيري فالموصوف

ق ولاضروري الوجود عطف على المفرع على التفسير قوله الانقلاب الى قوله وعدم اجتماع قد يقال لا فرق بين هذا

وبين عدم الفردية للاربعة فالاولى التمثيل بعدم شريك البارئ فتامل محمد

فالموصوف بالذاتی من الواجب ای الموصوف بالوجوب الذاتی واجب الوجود لذاته کما اذا اخذ
الوجود محمولا وهو الله تعالی او واجب الوجود لشیء آخر وهو الموضوع کما اذا اخذ رابطة بین المحمول
والموضوع کزوجیة الاربعة فانها لازمة لماهیة الاربعة وواجبة لها بالنظر الی نفسها من غیر
احتیاج الی امر آخر والموصوف بالذاتی من الممتنع ای الموصوف بالامتناع الذاتی هو اما ممتنع الوجود
لذاته کما اذا اخذ الوجود محمولا کشریک الباری او ممتنع الوجود لشیء آخر هو الموضوع کما اذا اخذ
رابطة بین الموضوع والمحمول کفردیة الاربعة والموصوف بالغیر من الواجب کالممکن هو واجب الوجود
حین وجوده ومن الممتنع کالممکن هو ممتنع الوجود حین عدمه ثم الامکان بالمعنی المذکور هو الامکان
الخاص المقابل للوجوب والامتناع بالذات وقد یؤخذ بمعنی سلب ضرورة الوجود مع قطع النظر عن

قوله کما اذا اخذ الوجود الکاف لاستقصائیة ... ولیست اللام هنا وفی قوله لشیء آخر للتعلیل فتکون متعلقة بالامتناع
بل لام الاضافة فتفید اضافة الوجود الی مدخولها ... ای قوله الآتی لا یخفی انه لا فرق بین هاتین وبین اللتین مرتا فلا
وجه للتخصیص ... فالممکن کان الاولی ترک الفرق واجب ... واجب الوجود لذاته او لشیء آخر حین وجوده ای لذاته
او لشیء آخر وکذا الکلام فی قوله الممتنع الوجود حین عدمه فالموصوف بالغیر ایضا اربعة اقسام ... حین عدمه کما فی ولد
بالقوة لزید فانه ممکن فی نفسه لکنه ممتنع بالغیر قوله بمعنی سلب ضرورة اه فیکون الامکان بهذا المعنی جهة السلب او بمعنی سلب
ضرورة العدم فیکون جهة الایجاب ... ضرورة الوجود ای ضرورة ... ولک ان ... الیه لذاته او لشیء آخر ...

عن جانب العدم فبمقابل الوجوب ويلزم الامكان الخاص والامتناع او بمعنى سلب ضرورة العدم مع قطع

النظر عن جانب الوجود فبمقابل الامتناع ويلزم الامكان الخاص والوجوب فيسمى بالامكان العام

لعمومه الخاص ومن ضروريه الطرفين وقد يعتبر الامكان بالنظر الى الاستقبال بمعنى جواز وجود الشيء

في المستقبل من غير نظر الى الماضي والحال وذلك لان الامكان في مقابلة الضرورة وكلما كان الشيء

اخلى من الضرورة كان احق باسم الممكن وذلك في المستقبل اذ لا يعلم حال الشيء من خصوص

الوجود والعدم بخلاف الماضي والحال فانه قد تحقق فيهما احدهما وسمي بالامكان الاستقبالي وقد يعتبر

بمعنى تهيؤ المادة لحصول الشيء من الصورة والصفات والاعراض باعتبار تحقق الشرائط شيئا

فشيئا ولا ينتهي الى حد الوجوب الحاصل عند تمام العلة فيتفاوت شدة وضعفا بحسب القرب من

الحصول والبعد كاستعداد الانسانية الحاصل للنطفة ثم للعلقة ثم للمضغة وهذا الامكان يسمى

ق فبمقابل الوجوب اي وجوب الوجود لذاته او للشيء اخر ق ضرورة العدم لذاته او للشيء آخر ق الامكان اي الامكان

الخاص ق وجود الشيء لذاته او للشيء اخر ق وذلك اي عتبار الامكان بالنظر الى الاستقبال لعدم حصول الماضي او الحال

ق في مقابلة الضرورة اي الذاتية وكذب بعضها اي ضرورة الوجود او العدم ق اخلى اي من العلم بحصول ضرورة لاحد الطرفين اذ لا يعلم

الشيء من الضرورة وكذا من العلم بمطلق الضرورة ولا بعدم الاقطع الاثر اذ لا نعلم حال الشيء او ق احدهما اي العلم بخصوص

احدهما ويجوز ان يكون تحقق بمعنى تعين ق والاعراض اي للنفوس اذا كان المادة هي البدن ق وهذا الامكان

اي الاستعداد يسمى

وموجودات قبل وجودها

للماهية لانه يوجد بعد العدم بحصول بعض الشرائط والاسباب وينعدم بعد الوجود بحصول

الشيء بالفعل فيسمي بالامكان الاستعدادي وهذا المعنى الاخير للامكان مراد من قال كل حادث مفتقر

الى مادة قديمة اذ لو كانت حادثة لاحتاجت الى مادة اخرى وهلم جرا فيتسلسل فتكون تلك

المادة محلا لامكانه فان الحادث قبل وجوده ممكن لامتناع الانقلاب وكل ممكن فله امكان وهو

وجودي وليس بجوهر لكونه اضافيا فيكون عرضا ويستدعي محلا موجودا وليس ذلك الحادث

لامتناع تقدمه على نفسه ولا امرا منفصلا عنه اذ لا معنى لقيام امكان الشيء بالامر المنفصل عنه

بل متعلقا به وهو المعني بالمادة ويفتقر الى صورة سابقة لعدم وجوده بها يكون تعاقب الحوادث

والحادث بمعنى المسبوق بالعدم وهو الحادث بالحدوث الزماني شرح مواقف قوله الى مادة عنوا بالمادة ما يكون موضوعا

للحادث ان كان عرضا او هيولي له ان كان صورة او متعلقا له ان كان نفسا وبالمدة الزمان وبنوا على ذلك ما زعموا من قدم

المادة والزمان وزعموا انه لا بد ان يكون للمركبات عناصر بسيطة قديمة هي المادة للصور والاعراض اذ لو كانت حادثة لاحتاجت الى

مادة اخرى ويتسلسل ابن الحاج قوله قديمة اي نفس المادة نفسها او ما يقوم هو فيه فان البدن الذي هو مادة النفس ليس

بقديم بل القديم هيولاه وكذا الكلام في موضوع بعض الاعراض حيث يكون بعض السبع الاخر لا تعلق للمولدات الحادثة فانها

قديمة بمادتها وصورتها عندهم كما يأتي قوله قديمة اي بالزمان قوله وهو وجوديات التهيؤ يعني قوة حصول الشيء قوله لكونه

ليس المراد انه من المقولات النسبية اذ الامكان الاستعدادي من مقولة الكيف كما سيأتي في مبحثه وصرح به هنا شارح المواقف وهو

قد يعتبر النسبة بالعرض بل متعلقا فاسناد الامكان الى الحادث في قولهم كل حادث ممكن مجاز اي ممكن وجوده قوله بالمادة

يعني ان المراد بالمادة المتعلق حتى يشمل الهيولي للصورة والبدن للنفس والموضوع للعرض قوله بها اي فيها قوله الحوادث

اي الاستعدادات كما في عبارة المواقف وكتب ابن الفنري الحاشية منه

على المادة من الشرائط والاسباب و انما يتم قولهم بهذا الافتقار لو سلم ان كل حادث بهذا

يجوز ان يكون شيء غير لا يكون له تعين

المعنى يعني بالامكان الاستعدادي ممكن لكنه غير مسلم وليس هذا في شيء من الانقلاب لان المقابل

للوجوب والامتناع هو الامكان الذاتي اللازم لماهية الممكن ونحن لا ننفيه عن الحوادث وهو

لا يقتضي محلا موجودا والا لم يكن للممكن حال عدمه فلم يكن لازما لماهية الممكن ثم الحكم باحتياج

الممكن في وجوده وعدمه الى المؤثر ويلزمه الحكم بامتناع ترجيح احد طرفيه اللذين هما متساويان وبان لا

ترجيح لاحدهما على الآخر بلا مرجح من خارج ضروري بعد تصور طرفي الحكم من غير افتقار الى دليل

قال وانما يتم ضعيفه ظاهر فانه لو سلم ان كل حادث ممكن بالامكان الاستعدادي يتم قولهم بالافتقار الى المادة القديمة كما يتم
قولهم بالافتقار الاول وليس كذلك بناء على القول بكون اقسام التقدم ستة لا خمسة كما سيأتي في الخاتمة في فصل القدم و
الحدوث [illegible] كل حادث قبل وجوده ق غير مسلم خلاصة الرد انكم ان اردتم بالامكان في الصغرى الامكان الاستعدادي
فهي ممنوعة والدليل غير مثبت لها او الامكان الذاتي فهي لا الكبرى مسلمة وقولكم وهو اي الامكان وجودي ممنوع على ما يجوز [illegible]
قال ترجيح احدهما اي ترجيح الممكن نفسه احد طرفيه قال المحشي من خواص الممكن انه يحتاج في وجوده وعدمه الى سبب وانه لا يترجح
احد طرفيه الا لمرجح ابن الحاجب ق لا ترجيح لغير متساويان يجوز قال ضروري واما ما ذهب اليه الاكثرون فانه تعالى
خلق العالم في وقت دون سائر الاوقات من غير مرجح وخصص افعال المكلفين باحكام مخصوصة من غير ان يكون فيها ما يقتضي
ذلك وان قدرة الفاعل يتعلق بالفعل والترك من غير مرجح فليس من ترجيح الممكن بلا مرجح بل من ترجيح المختار احد المتساويين
بلا مرجح والى هذا اشار بقوله وهذا اه قال المحشي ونحن لا نقول بامتناعه فضلا عن ان يكون ضروريا والى هذا استند عندنا
حركات الكواكب ومواضعها واوضاعها المعينة ق من غير افتقار تفسير لقوله ضروري كما ان الاعذب غير مفتقر مع ترك
من نحوه

الى دليل فان معنى الممكن ما لا يقتضي لذاته وجوده ولا عدمه ومعنى الاحتياج ان كلا من وجوده
وعدمه لا يكون لذاته بل لامر خارج فان قيل يمكن ان يقال وقوع الممكن لا لذاته ولا لامر خارج
بل بمجرد الاتفاق قلنا بطلانه يظهر بادنى التفات ولهذا يحكم به من لا يتأتى منه النظر وهذا
الترجيح المذكور الذى قلنا بامتناعه غير ترجيح المختار احد المتساويين على الاخر لا لمخصص وداع
بل بمحض الارادة التى شأنها الترجيح والتخصيص كالهارب من السبع يسلك احد الطريقين المتساويين
في الافضاء الى المطلوب الذى هو النجاة وكالجائع يأكل احد الرغيفين المتساويين فنحن لا نقول
بامتناعه فضلا عن كونه ضروريا ولا يلزم من جوازه جواز الترجيح الذى قلنا بامتناعه اذ الفعل
هنا مترجح على الترك فان الهارب بارادته يرجح سلوك احد الطريقين على تركه سلوك الاخر
غاية الامر انه لا يكون الى الفعل داع باعث للفاعل عليه فان قيل لا يخلو اما ان يكون

قوله فان قيل لو كان المعنى وامتناع رجحان احد طرفيه اه لم يكن لهذا السؤال بعد ذلك وجه سمرقندي قوله وهذا جواب شبهة
تذكر من جانب القائلين بالاتفاق وهي انه لو امتنع وقوع الممكن بلا مؤثر والترجيح بلا مرجح لما وقع في مثل العطشان يشرب
احد المائين والجائع يأكل احد الرغيفين تمهيدي اي بان وجود الممكن اتفاقي سمرقندي قوله بلا مخصص اي اتفاقا قوله والتخصيص اي
عندنا قوله اذ الفعل اي السلوك باحد الطريقين قوله مترجح على الترك اي على السلوك المتروك واما اصل الفعل فهو مترجح على
اصل الترك بمصلحة النجاة قوله على تركه سلوك اه اي على السلوك بالطريق الاخر المتروك فلا يتجه ان المتساويين فيما نحن فيه
السلوك لا اصل الفعل والترك وانه لا معنى لترجيح السلوك باحد الطريقين على ترك سلوك الاخر فان ذلك السلوك والترك
متحققان معا فالصواب ان يقول ان الهارب يرجح سلوك احد الطريقين مع ترك سلوك الاخر على سلوك الاخر قوله داع اي
علة غائية وعرض واما النجاة في المثال الاول ودفع الجوع في المثال الثاني فهو علة غائية لاختيار اصل الفعل على اصل الترك
قوله فان قيل من جانب المنكرين لكون الممكن محتاجا الى المؤثر سمرقندي

التأثير حال الوجود او العدم لكن التأثير حال الوجود تحصيل الحاصل وايجاد الموجود وذلك باطل

وكذلك في حال العدم لانه جمع بين النقيضين يعني وجود الشيء وعدمه فامتنع التأثير مطلقا قلنا

نختار ان التأثير والايجاد حال الوجود الحاصل بهذا الايجاد ولا محالة في ايجاد الموجود بوجود

مقارن للايجاد لان حصول الاثر مع التأثير زمانا وهذا تحصيل الحاصل بهذا التحصيل ولا استحالة

فيه وانما الممتنع تحصيل الحاصل بتحصيل اخر غير هذا التحصيل وقد نختار ان التأثير حال العدم ولا

جمع بين النقيضين لان ان الاثر عقيب آن التأثير بناء على ان المؤثر سابق على الاثر بالزمان لبعض

ومعنى امتناع التخلف انه لا يتخلل آن ولو صح ما ذكرتم لزم ان لا للحادث صفة في نفسها اصلا

(اي الوجود والعدم شرح)

كهذه السخونة وهذا الصوت لان حدوثها حال عدمها اجتماع للنقيضين وحال وجودها حصول

قال التأثير اي الايجاد والاعدام وكلام المصنف على الاول قيل لكن التأثير اي في الوجود واما في العدم فهو حال العدم

تحصيل الحاصل وحال الوجود جمع بين النقيضين لعكس التأثير في الوجود قـ وكذلك اي وكان التأثير حال الوجود التأثير في حال

العدم في مجرد البطلان قـ حال الوجود اي كان التأثير والايجاد متقدما على الوجود بالذات قـ ولا محالة اي لا اشكال

الاول ولا استحالة قـ مقارن ومتأخر عنه بالذات ق زمانا بل آنا ق وانما الممتنع منشأ الغلط وتحصيل الحاصل كتوارد

العلتين المستقلتين على اثر واحد شمول ـ قوله وقد نختار والمجوزون للواسطة اجابوا بان التأثير في زمان الخروج

من العدم الى الوجود وليس ذلك زمان الوجود ولا زمان العدم بل زمان الواسطة بينهما شرح مواقف

اي بين زمان الوجود وزمان العدم او بين الموجود والمعدوم لكن يرد على الاخيران الكلام في مطلق التأثير اي سواء كان

في الذوات او في الصفات وعلى الاول يلزم رفع النقيضين بين الاضافة بابانية اولامية شمول ق على ان المؤثر

اي من حيث التأثير او تأثير المؤثر ق بالزمان المناسب ان يقول بالآن ق والتخلف اي تخلف الاثر عن التأثير قـ انه لا

يتخلل اي الفهم ان لا يتخلل بينهما آن قـ ولو صح نقض اجمالي شمول

حصر الحاصل هذا ثم لما ذكر احتياج الممكن الى المؤثر اراد بيان صفته المحوجة فقال والمحوج

هو الامكان او الحدوث فيه خلاف ذهب الى الاول الحكماء وبعض المتكلمين والى الثاني قدماء

المتكلمين ولكل وجهة فللاول انه اذا لاحظ العقل كون الشيء غير مقتض للوجود والعدم بالنظر

الى ذاته حكم بان كلا من وجوده وعدمه لا يكون الا بسبب خارج وهو معنى الاحتياج سواء لاحظ

كونه مسبوقا بالعدم اولا وللثاني ان العقل اذا لاحظ كون الشيء ما يوجد بعد العدم حكم باحتياجه

الى علة تخرجه من العدم الى الوجود وان لم يلاحظ كونه غير ضروري الوجود والعدم ولا يجوز ان يكون

المحوج هو الامكان لانه كيفية لنسبة الوجود الى الماهية والنسبة متاخرة عن المنتسبين فيكون متاخرا

عن الوجود المتاخر عن الاحتياج واجيب بان الامكان متاخر عن الماهية نفسها اي عن مفهوم الوجود

وليس متاخرا عن كون الماهية موجودة ولهذا يوصف الماهية ووجودها بالامكان قبل ان يتصف به

واما الحدوث فلا يتصف به الماهية ولا وجودها الا حال كونها موجودة قال في شرح المقاصد والحق

ان العلية انما هي بحسب العقل بمعنى ان العقل يلاحظ الامكان او الحدوث فيحكم

ق كون الشيء اي جعله حدا اوسط سمرجه ق اذا لاحظ اي جعله حدا اوسط سمرجه ق بالعدم اولا فالحدوث لا مدخل له في ذلك

الاحتياج ابن الحاج ق بنسبة الوجود او العدم تامل ق متاخرا اي في الوجود الظلي ق ووجودها تفسير اي لنسبة وجودها

ق ولا وجودها الاولى تركه لا ق بحسب العقل يعني ان الامكان او الحدوث واسطة في الاثبات سمرجه ق بحسب العقل يرد عليه

انه لو كان كذلك لم يحتج الى بيان المحوج لما مر من ان الحكم باحتياج الممكن الى العلة ضروري والحق ما قررته فتامل حجة

اقول فيه ان القائل بكون الامكان او الحدوث علة التصديق اراد انه علة التصديق بكون الشيء محتاجا لا بكون الممكن

محتاجا كما يظهر من كلام الفريقين في الاثبات من ان الشيء اصغر والامكان او الحدوث اوسط والاحتياج اكبر فافهم

سمرجه ق فيحكم فمعنى العلية هنا هو ان الامكان او الحدوث علة للحكم والاثبات لا علة الثبوت [illegible] ان ظن بيخوي

بالاحتياج لا بسبب الخارج بان يتحقق الامكان او الحدوث فيتحقق الاحتياج وبهذا

يظهر ان كلام الفريقين في الابطال مغالطة واما في الاثبات فكلام القائلين بان المحوج

هو الامكان ظاهر في القبول انتهى وانت خبير بان الاحتياج ثابت للممكن في نفس الامر مع قطع

النظر عن حكم حاكم فلا بد لثبوته في الممكن دون الواجب والممتنع من امر فيه دونهما والظاهر

انه الامكان دون الحدوث لاحتياج الممكن الى مرجح خارج وان فرض قدمه وبهذا

يظهر ان كلام الفريقين مغالطة واما في الابطال فكلام القائلين بان المحوج هو الامكان

اظهر بالقبول عكس ما في شرح المقاصد ثم اعترض بانه لو كان المحوج هو الامكان لاحوج

قوله والاحتياج فعلى هذا معنى قوله والمحوج هو الامكان او الحدوث اه ان الذي يكون باعثا ودليلا للجزم والحكم بان

الاحتياج ثابت للممكن هو الحدوث او الامكان حتى يتم التقريب لكن لا يلائم هذا المعنى قوله الآتي ثم اعترض بانه اه قوله

لا بسبب الخارج حتى يكون الامكان والحدوث واسطة في الثبوت قوله من امر فيه كقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ذلك الامر

نفس الماهية دون الامكان والحدوث كما ان علة الامكان هي الماهية الممكنة والوجوب هي الماهية الواجبة قوله ان

فرض في صفات الباري عند الاشاعرة قوله وان فرض قدمه فمعنى كلام المصنف هو ان ما هو علة في نفس الامر لاحتياج الممكن

الى المؤثر هو الامكان والحدوث وليس المراد ان علة الحكم والتصديق بالاحتياج هو الامكان اه اذ لا تعلق له بهذا المقام فان

المقصود فيه بيان علة الحاجة لا بيان علة التصديق كما لا يخفى قال قدس سره في شرح المواقف قوله مغالطة لانه لا تقريب

الدليل والدعوى ح قوله ثم اعترض هذا الاعتراض شبهة المنكرين لكون الممكن محتاجا الى المؤثر وهي على ما في شرح التجريد

مخصوصة بنفي كون الامكان موجبا فنعود ونكمله قوله لو كان المحوج الى المؤثر في الوجود تأمل بمحوكو قوله هو الامكان

او الحدوث تكملة

(لاحتياج الى الاصح كما سيجيء الشارح محشي)

لاحوج حالة البقاء لدوام المعلول بدوام العلة فالتاثير اما في الوجود وقد

حصل فيلزم تحصيل الحاصل لحصول سابق واما بامر آخر متجدد فهو تاثير في غير الباقي اعني

الممكن فيلزم استغنائه عن المؤثر ولا احوج البتة في عدمه لاستواء نسبة الوجود

والعدم الى ذات الممكن مع انه نفي محض لا يعقل له مؤثر والجواب ان معنى الاحتياج الى

المؤثر اما توقف الوجود او العدم ابتداء او توقف استمرارهما حال البقاء على امر ما من وجود

العلة او انتفائه بمعنى امتناعه بدون ذلك واستمرار الوجود ليس الا الوجود بالاضافة

الى الزمان الثاني والحاصل ان عدم المعلول لعدم العلة والتاثير حال البقاء ليس في الباقي

قوله بدوام العلة اي امكان فعلى هذا قول الش اما في الوجود يعم الوجود الابتدائي وبقائه تدبر ق واما في امر اي في وجود غير اصل الوجود وبقائه بل في وجود ابتدائي وبقائه ق في غير الباقي اي باعتبار اصل الوجود وبقائه ولا يبعد ان يكون مراد الش رح واما في امر غير الوجود مطلقا كالبياض مثلا ق فيلزم استغنائه حال البقاء ق عن المؤثر مع ان الامكان الثابت حال البقاء علة احتياجه الى المؤثر فيلزم الجمع بين النقيضين ق لا يعقل له مؤثر فلا يصلح اثر ق مع انه نفي اشارة الى المقدمة دليل المقدمة الاستثنائية اعني لكون التالي باطلا ق استمرارهما كلام الشارح رح مشعر بان ذكر الوجود الا ابتدائي وذكر استمرار العدم استطرادي بان ق فهو وجود العلة اي وجودها الابتدائي في الوجود ابتداء او دوامها في استمرار الوجود وكذا الكلام في قوله او انتفائه ق او انتفائه الابتدائي في العدم او استمراره ق الى الزمان الثاني وكذا استمرار العدم ليس الا عدمها بالاضافة الى الزمان الثاني ق والحاصل نشر على غير ترتيب اللف قوله لعدم العلة والمؤثر بمعنى الموقوف عليه والاثر بمعنى المتوقف في العدم وان كان نفيا محضا متوقف على المؤثر بذلك المعنى (محشي)

بمعنى جعله موجودا بالوجود الابتدائي حتى يلزم تحصيل الحاصل ولا في امر آخر حتى لا يكون

تاثيرا في الباقي بل التاثير انما هو في الباقي بمعنى انه يديم له الوجود ولنسخة التي بايدينا هنا

هكذا ومعنى الاحتياج حال البقاء اما توقف الوجود او العدم الخ وهو سهو من قلم الناسخ ثم

الجمهور على ان وجود الممكن وعدمه بالنظر الى ذاته سواء ولا يعقل اولوية بالذات لاحد الطرفين

من الوجود والعدم الا بمعنى ان الممكن قد يكون اذا لاحظه العقل وجود ففيه نوع اقتضاء للوجود او

العدم لا الى حد الوجوب والا لزم كونه واجبا او ممتنعا وهي اي الاولوية بهذا المعنى ايضا كالتي

تنتهي الى حد الوجوب منتفية لا تتحقق في الممكن والا لما تحقق الطرف الاخر الذي ليس له الاولوية

في وجود الممكن سواء كان عرضا سيالا اولا قوله ولا يعقل حاصل كلامه ان الاولوية بالذات بمعنى نوع الاقتضاء منصورة

معقولة لكنها في نفس الامر منتفية وانما تصورها العقل وجوزها اولا لان الممكن الخارج من القسمة كما في شرح المواقف هو

لا تقتضي وجوده اقتضاء تاما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه كالواجب بل لا تقتضي ايضا عدمه كالممتنع ولا يلزم من هذا تساوي

طرفيه بل ربما ينتهي فيحتاج الى دليل لاثباته ثم حمل عليه نوع اقتضاء او بان يكون له اذا لاحظه العقل يجده سهل الوجود او اكثر

او اقل شرطا لحميد قوله او العدم اي كان فلا احدهما وهذا هو اللازم للطالب بالبرهان نفيه حتى لا يلزم انسداد باب اثبات الصانع

قوله لا الى حد الوجوب والا بان نوع اقتضاء في حد الوجوب اي وجوب الوجود او وجوب العدم الذي هو الامتناع

قوله منتفية اي في نفس الامر قوله لما تحقق اي لامتنع تحقق الطرف الاخر لكن امتناع تحققه باطل لاستلزامه كون عدم كونه

عموي

ومابالذات لا يزول بالغير

الاولوية كالوجود فثلا لاستلزامه اي تحقق الطرف الاخر انتفاء الاولوية الذاتية من الطرف
الذي له الاولوية وذلك لان وقوع الطرف الآخر اما ان يكون بلا سبب مرجح فيلزم ترجح المرجوح
واما ان يكون لسبب مرجحه فيكون وقوع الطرف الاول متوقفا على عدم ذلك السبب فلا يكون اولى
بالنظر الى ذات الممكن بل مع عدم ذلك السبب والجواب انه لا يلزم من توقف الوقوع على توقف
الاولوية عليه حتى يلزم كونها غير ذاتية لان المراد بها رجحان ما لا الى حد الوجوب وذلك لا يقتضي
وقوع ذلك الطرف البتة حتى ينافيه وقوع الطرف الآخر واقول معنى الاولوية على ما ذكر هو اقتضاء
الذات احد الطرفين دون الآخر والاقتضاء وان لم ينته الى حد الوجوب اذا لم يمنعه مانع خارجي

قال لاستلزامه دليل الملازمة ق بسبب مرجحه اي اقوى من تلك الاولوية نحو ٢ ق غير مرجحه فثبوت الاولوية للطرف الاول الذي
يتوقف على عدم ذلك السبب الذي للطرف الاخر ضرورة اذ مع وجود تلك العلة يكون الطرف الاخر راجحا واولى والا لم تكن
على ما في شرح مواقف لا يخفى ان هذه الاولوية بالغير وهي لا تنافي الاولوية الذاتية للطرف الاول كما ان الوجوب بالغير
لا ينافي الامكان الذاتي للطرف المقابل وعدم الضرورة ممنوعة نحو ٢ ق وقوع الطرف الذي هو مقتضي للاولوية ق ذلك
السبب فاذا توقف المقتضي بالفتح توقف المقتضي بالكسر ق والجواب هذا الجواب ليس في المواقف ولا في شرحه اذ المذكور هناك بدل
قول الشارح فيكون وقوع اه فثبوت الاولوية للطرف الاول يتوقف على عدم ذلك السبب ضرورة ق كتب البعض الظاهر انه مناقضة
وقوله لان المراد سند ق ذلك الطرف الذي له الاولوية ق وقوع الطرف الاخر اي بسبب وقوع الطرف الاخر نامر قوله واقول
هذا كلام على السند وهو جائز اذا كان السند مساويا للمنع وهنا كذلك لجواز تركب الحقيقية من السند والمقدمة الممنوعة بان
يقال اما يلزم من توقف الوقوع على امر توقف الاولوية عليه او لا تقتضي الاولوية وقوع ذلك الطرف ق كتب البعض الظاهر عندي
ان قوله واقول ليس اعتراضا على الجواب بل هو ابطال ثان على انتفاء الاولوية ذكره لكون دليل المص مردودا بما ذكره الشارح
في قوله والجواب ... معنى قوله هو اقتضاء اه هو كونه الاقتضاء ملزوما للوقوع باطل لان المطلوب انه الاقتضاء لم يصل الى
حد الوجوب ق احد الطرفين فاقتضاؤنا ق اذا لم يمنعه طرف يلزم الآخر بنحو يسمى

خارج عن الذات يلزمه وقوع مقتضاه والا لم يكن اقتضاء هف قال لجم لما كان هذا الطرف

راجحا فلو لم يقع بدون سبب لزم ترجيح المرجوح وان وقع لزم ان يكون هذه الاولوية كافية

فيه فكان الوقوع بها لازما لها ح ولا معنى للوجوب الا ذلك هف قال ك ان تقول انه لو كان احد

الطرفين اولوية بالذات فاذا خلي الممكن طبعه لزم وقوع طرفه الاولى بالضرورة فكان الطرف الاولى

واجبا وقد فرض خلافه فالاولوية باطلة مطلقا وقيل العدم اولى بالاعراض السيالة اي غير

القارة كالحركة والزمان والا لجاز بقائها ورد بان الوجود غير البقاء وغير مستلزم له وماهية

قوله يلزمه ممنوع قلنا لم يكن اقتضاء قد نقول ان اراد انه لم يكن اقتضاء تاما فمسلم لكنه غير مفيد او اراد انه لم يكن اقتضاء

لو نا قصا فممنوع قوله بدونه سبب لزم اي لزم وقوع الطرف الآخر لئلا يلزم رفع النقيضين فلزم ترجيح اه قوله وان وقع

بدون سبب قوله فكان الوقوع قد يقال انه في التعريف نظر فان كونه الاولوية كافية لا يستلزم كونه الوقوع بها لازما لجواز

ان تكون تلك الاولوية مصححة للوقوع لا موجبة له الا يرى انه يقع الطرف الآخر اذا وجد له سبب آخر اقوى من تلك الاولوية قوله

هف ونحن نختار انه كان الطرف الراجح هو الوجود فنختار انه لم يقع بدونه سبب قوله يلزم من وقوع العدم ترجيح المرجوح لان علة

العدم عدم علة الوجود عندنا وان كان العدم فنختار انه وقع بالاولوية مع عدم سبب الوجود الذي هو علة العدم كما مر ومرادكم با

لسبب في قولكم بدون السبب غير عدم سبب الوجود والا لكان قولكم وان وقع اه مع قولكم فكان الوقوع بها لازما من البين فوات سجرة

حكم اه مرادكم بالسبب في طرف الوجود والعدم السبب الوجودي لا ما يشمل عدم سبب الوجود حتى لا يصح كلامكم هذا بنا وحينئذ نختار ان

العدم وقع بالاولوية وعدم سبب الوجود فلا يلزم محذور فتأمل قوله لك ان تقول من هنا الى قوله وقيل العدم ليس في النسخة الجديدة

قوله تقول يمكن ان يعارض بان يقال على تقدير استواء طرفي الممكن اذا خلي الممكن وطبعه يلزم رفع النقيضين ان لم يقع شيء

منها او الترجيح بلا مرجح ان وقع قوله بالضرورة والا لزم رفع النقيضين او ترجيح المرجوح قوله ورد بان نا ه حاصله ان عدم جواز

البقاء ليس لكون العدم اولى بالاعراض كما ظنه القائل بل لا قتضاء ماهيتها التجدد فهذا الرد قوله وماهيته السيالة اه وقوله

بان الوجود اه توضيح للرد

السيالة لاقتضائها التجدد ليست قابلة للبقاء مع تساوي نسبتها الى حصول الوجود
والعدم وقيل العدم اولى مطلقا اذ يكفي في العدم انتفاء جزء من العلة ولا يتحقق الوجود
الا بتحقق تمام العلة فالعدم اسهل ورد بان سهولة العدم بالنظر الى الغير لا تقتضي اولويته بالذات
لذاته ثم لا محالة وجود الممكن محفوف بوجوبين كلاهما بالغير الاول سابق على الوجود والثاني
لاحق به اما الاول فلانه وان سلم اولوية لاحد طرفي الممكن لكنه ما لم يجب لم يقبل منه الحد بعض الطرف
الاخر ممتنعا بالغير لم يوجد لامتناع الترجيح بلا مرجح اللازم على تقدير عدم الانتهاء الى حد الوجوب
اما اذا لم يكن لاحد الطرفين اولوية فظاهر انه يلزم الترجيح بلا مرجح واما اذا كانت فلانه لعدم
انتهائها الى حد الوجوب يجوز الوقوع في وقت والعدم في اخر واختصاص احد الوقتين بالوقوع
قال وجود الممكن لنفسه او لغيره وكتب لغيره سواء صدر من المختار او لا سميت كلاهما بالغير لان الاول بالنظر الى الوجود
العلة والثاني بالنظر الى وجود الممكن اخذه منه شرح مواقف وقد يقال الثاني الضرورة بشرط المحمول قد لاحد طرفي وهو
فيما نحن فيه الوجود قد طرفي الممكن اقامة المظهر مقام المضمر لغير نكتة معلومة قد لاحد الطرفين وهو الوجود قد اولوية
اي بالذات او بعلة ناقصة قد بلا مرجح لان المرجح هنا بمعنى المؤثر بخلاف المرجح الاتي فانه بمعنى المخصص اعم من الفرض والا
رادة والمشاورات في الاول الوجود والعدم وفي الثاني الوقتان ولكون المرجح الاتي اعم مما ذكر كان محالا عندنا كما عند غيرنا
تامل قوله اذا كانت اي الاولوية الذاتية او المستندة الى العلة الناقصة قد يجوز مع تلك الاولوية الوقوع قد يقال ان اللازم
من عدم الانتهاء الى حد الوجوب جواز الوقوع في كل وقت والعدم في كلها وهو غير محذور والمحذور ما ذكره الشارح وهو غير
لازم فتامل سمرك

بالوقوع ترجيح بلا مرجح وهو ممتنع واما الثاني فلانه حين الوجود امتنع العدم لا
متناع الجمع بين الوجود والعدم وكذا عدم الممكن محفوف بوجوبين كذلك بمثل ما مر في وجوده
وهذا لا ينافي الاختيار لان الاختيار من تمام العلة فلا يتحقق الوجوب الا بعد تحقق الاختيار
والارادة وكون المعلول واجبا بالاختيار لا ينافي الاختيار بل يحققه والثلثة اى الوجوب
(ان يحمل عليه بالاشتقاق)
والامتناع والامكان بل كل ما اى كل نوع لو اتصف اى فرد لو فرض موجودا منه اى من ذلك النوع
بمفهومه متعلق بيوصف اى بمفهوم ذلك النوع فيوجد ذلك النوع في ذلك الفرد مرتين
مرة على انه حقيقته واخرى على انه صفته كالقدم فانه لو وجد فرد منه لوصف بالقدم والا لكان
حادثا ولا شك ان القدم صفة لازمة لموصوفها فاذا كانت مسبوقة بالعدم كان الموصوف
بها ايضا كذلك فيلزم حدوث القديم وكذا الحدوث فانه لو فرض فرد منه موجودا لحدث والا
لزم قدمه وهذا اى توقف وجود الممكن على الوجوب السابق قال لا ينافي الاختيار لان الاختيار ههنا بمعنى التمكن من الفعل
والترك ردفع لقول الشارح لان الاختيار بمعنى الارادة كما في قوله واجبا بالاختيار قوله والارادة تفسير قال بمفهومه مباينة
وحقيقته فيوجد ذلك النوع بهذا الاعتبار مواطاة وصفته فيحمل بهذا الاعتبار اشتقاقا قوله لو وصف اى لو حمل عليه القدم
اشتقاقا قوله ولا شك الا تمام دليل المقدمة الرافعة مقامها قوله ان القدم اى الذي هو فرد من النوع

والا لكان قديما فالموصوف به اولى بالقدم فيكون الحادث قديما والوحدة فانها لو وجدت

لكانت واحدة والا كانت كثيرة فتنقسم الوحدة والكثرة فانها لو وجدت لكانت كثيرة لا

مركبة من الوحدات والبقاء فانه لو وجد لكان باقيا والا اتصف بالفناء وان كان البقاء

فانه لم يكن الباقي باقيا والتعين فانه لو وجد لكان له تعين آخر والموصوفية لانها لو كانت

موجودة لكانت موصوفة بالوجود فهناك موصوفية اخرى وقس على هذه المذكورات غيرها

فانها اعتبارات عقلية لا وجود لها والا لزم التسلسل في الامور الموجودة فان قيل لم لا يجوز ان

يكون وجوب الوجود مثلا عينه قلنا لو كان كذلك لكان محمولا عليه بالمواطاة ضرورة واللازم باطل

لان وجوب الوجود نسبة بين الوجوب ووجوده فلا يجوز ان يكون نفسه ثم اعترض بانا قاطعون

قوله ولكان قديما اي يوصف بالحدوث قوله فالموصوف دليل المقدمة الرافعة المطوية قوله فينقسم الوحدة فينقسم معروضها قوله لكانت

كثيرة والا لكانت واحدة فلم تكن الكثرة كثرة قوله لانها مركبة لا يخفى ان هذا التعليل انما يفيد حمل الكثرة على ذلك الفرد تواطيا

لا اشتقاقا قوله بالوجود فيه ان المطلوب بيان صدق نوع الموصوفية على فرده اشتقاقا كما يدل عليه الادلة المذكورة للامثلة

السابقة وهذا الدليل لا يفيده بل انما يفيد ان احتمال وجود الموصوفية يستلزم التسلسل في الموصوفيات وهو ليس بمطلوب مع انه

مستغنى عنه بقول المصنف والا لزم التسلسل قوله وغيرها كالوجود واللزوم قوله اعتبارات كونه الامتناع اعتبارا عقليا ظاهر

لانه صفة لما يستحيل وجوده في الخارج فلا يتصور لصفته وجود كذا في شرح المواقف قوله لان وجوب فيه ان جريانه في جريان هذا

التعليل في التعين والموصوفية خفاء قوله نسبة بين اه بل كيفية تلك النسبة تموسى

والا لزم وجود ان التعين لازم للوجود وهو خبر [illegible] والفرق [illegible]
[illegible] والتشخص بوجوده والفناء كالعدم والغيبة [illegible]

بانه تعالى واجب وواحد وقديم في الخارج لا في الذهن فقط بل كل من الوجوب والقدم والوحدة
ثابت له تعالى قبل الاذهان والجواب ان معنى كون الشيء واجبا في الخارج انه في الخارج
بحيث اذا عقل مستندا اي منسوبا الى الوجود لزم في العقل معقول هو الوجوب والحاصل انه
قبل الاذهان كونه بحيث اذا تعقله الذهن حصل فيه معقول هو الوجوب وكذا البواقي فصل
في القدم والحدوث والمتصف بهما حقيقة كما في شرح المقاصد هو الوجود واما الموجود
فباعتباره وقد يتصف بهما العدم القدم اما ذاتي او زماني لانه اما بمعنى عدم المسبوقية
بالغير وهو الذاتي او بمعنى عدم المسبوقية بالعدم وهو الزماني وكذا الحدوث اما ذاتي او زماني
لكنه بخلافه بمعنى المسبوقية بالغير هو الذاتي وبالعدم هو الزماني فيكون الحادث بالمعنى الاول اعم
منه بالمعنى الثاني والمعلول القديم بحسب الزمان ان ثبت كان حادثا بالمعنى الاول لان كل

ق والحاصل الاولى ان يقول هذه الحيثية اعني التي ذكرها المحشي حاصلة قبل الاذهان لئلا يتوهم ان الحيثية التي ذكرها
الشارح مغايرة للتي ذكرها المحشي مع انه لا تغاير بينهما اصلا ق هو الوجود اي في نفسه او في غيره وكتب ايضا بل النسبة
عند التحقيق فهما من جهات النسبة ق واما الوجود وهو المحمول في الوجود الرابطي والموضوع في الوجود المحمولي ق ١٢
اي في نفسه او في غيره ق عم كما ان القديم بالمعنى الثاني اعم منه بالمعنى الاول ق والمعلول اي اذ في القديم كصفاته
تعالى ق ان ثبت كما هو مذهب الاشعري حيث قال انها باقية على الذات وفي ذكر ان ثبت اشارة الى الضعف والميل الى مذهب
المعتزلة القائلين بكونها عين الذات شمس ري

لان كل معلول مسبوق بغيره الذي هو علته سبقا ذاتيا ولا قديم بالذات سوى الله تعالى

ولا بالزمان سوى صفاته واما المعتزلة فانكروا ان يوصف بالقدم ماسوى الله تعالى

انكارا يجب اللفظ لكن قالوا بمعنى فلذا قال ولزم المعتزلة كثير من الاحوال فانهم اثبتوا له تعالى

احوالا اربعة هي العالمية والقادرية والحيية والموجودية وزعموا انها ثابتة في الازل مع الذات

واثبت ابو هاشم حالة خامسة مميزة لذاته تعالى عن سائر الذوات المساوية له في الذاتية هي

الالهية واجيب من جانب المعتزلة بان القديم موجود لا اول له وهذه الامور التي اثبتوها احوال

لا توصف عندهم بالوجود فلا تكون قديمة الا ان يراد بالقديم ثابت لا اول له لكن الكلام في المعنى

المشهور وعند الفلاسفة كثير لانهم زعموا ان العقول والافلاك وغير ذلك على التفصيل الذي ستطلع

ق سبقا ذاتيا دون المعنى الثاني قوله سوى الله تعالى اي وفاقا قوله سوى صفاته اي عند الاشاعرة اي وذاته الخ في بالقدم

اي مطلقا قوله ولزم المعتزلة فيه اشارة الى لزوم تعدد القدماء على المعتزلة القائلين بالحال كثيرة من الاحوال مع

انهم بالغوا في التوحيد ونفوا القدم الزماني عما سوى ذات الله تعالى ولم يقولوا بالصفات الزائدة ابن الحاج قوله اربعة

ولم يثبتوا المريدية ولا السامعية والمبصرية والمتكلمية لان الارادة عندهم لما يا تي اعتقاد النفع والسمع والبصر عبارة

عن العلم بالمسموعات والمبصرات فالثلثة راجعة الى العلم واما الكلام النفسي منهم الكل او وجوده ويكون الكلام اي النزاع

عليه ان شاء الله قدماء ولا يستند القديم الى المختار يعني لا يكون اثرا صادرا

منه لان فعل المختار مسبوق بالقصد والقصد الى الايجاد يقارن العدم اذ القصد

قوله الى المختار اي الى ما هو مختار في ذلك القديم قوله صادرا منه اي بالاختيار

انما يتوجه الى تحصيل ما ليس بحاصل ضرورة ورد بانه لم لا يجوز ان يكون تقدم القصد

على الايجاد كتقدم الايجاد على الوجود في انهما بحسب الذات بل نقول اذا كان القصد كافيا في

وجود المقصود كان مع المقصود زمانا وان لم يكن كافيا فقد يتقدم عليه زمانا كقصدنا الى

افعالنا ولا يمكن عدمه اي عدم القديم لكونه اما واجبا وامتناع عدمه ظاهر او مستندا اليه

اي الى الواجب ايجابا اذ هو ايضا يمتنع عدمه لانه لما كان من مقتضيات الذات ولوازمه لزم من امكان

عدمه امكان عدم الواجب وهو محال خاتمة زعمت الفلاسفة ان كل حادث اي موجود بعد

العدم مسبوق بالزمان وبنوا على ذلك قدم الزمان وبنوه بان سبق عدم الشيء على وجوده لا

في ايجابا وعلى من جوز استناد القديم الى المختار كالآمدي يجوز خلافه قلنا ان كل حادث وان كان اي معدوم

بعد الوجود مسبوق بالزمان وبنوا على ذلك الامر وبنوا ذلك المبني عليه بان تأخر الشيء عن وجوده لا يعقل الا بالزمان وبناء

هذا البيان ابطله على ما ذكره الشارح وكلام لم يتعرض الشارح لهذا لان كلام المصنف في نفي القدم لا في نفي الابدية وعلى ذلك بان

جعلوا نزعمهم كبرى الشكل الثاني هكذا الزمان ليس وجوده مسبوقا بالزمان وكل حادث وجوده مسبوق بالزمان اما الصغرى

فللزوم وجود الشيء حال عدمه واما الكبرى فلما ذكره الشارح بقوله وبنوه بان الخ او مقدمة شرطية في قياس الخلف هكذا الزمان

قديم لانه لو كان حادثا لكان حادثا مسبوقا بالزمان لكن التالي باطل اما الملازمة فلما مر في بيان الكبرى واما بطلان التالي فلما مر

في بيان الصغرى فاما قولهم قدم الزمان على قولهم لو وجوده ولكن الخ اذ لو كان حادثا لكان عدمه متقدما على وجوده تقدما زمانيا

فيلزم وجود الزمان حال عدمه وبنوه المصنف المبني عليه

لا يجعل الا بالزمان وفيها وهذا البيان على ما ذهبوا اليه من اقسام التقدم والتأخر والمعية

منحصرة بحكم الاستقراء في خمسة لانها اما ان تكون بالعلية او بالطبع او بالزمان او الشرف

او الرتبة فالتقدم والتأخر بالعلية كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح وبالطبع هو تقدم المحتاج

اليه على المحتاج لا بطريق العلية والتأثير ويكون بينهما اقتران واجتماع كتقدم الجزء على الكل

وبالزمان كتقدم الاب على ابنه وبالشرف كتقدم المعلم على المتعلم وبالرتبة بان يكون المقدم

اقرب الى مبدء محدود وهي اما الحسية بان يكون الحكم بالترتيب وتقدم البعض على بعض مأخوذا

من الحس لكونه في الامور المحسوسة او العقلية بان يكون ذلك بحكم العقل لكونه في الامور المعقولة

وكل منهما يكون وضعيا كتقدم الامام على المأموم وتقدم بعض مسائل العلم على البعض او طبعيا

قال والمعية وكل منها من مقولة الاضافة ولا يخفى ان ذكر المعية استطرادي تحريره قال بالعلية كسبق الفاعل على المتأخر

بالتأخر وتأخر المعلول عنه ومعية معلولي علة واحدة مستقلة بالتأثير تركيب قال والتأخر بالعلية الاولى ترك ذكر التأخر

هنا او زيادته بعد ذكر التقدم في جميع ما يأتي ايضا قال وبالطبع ذكر صاحب المواقف بدل هذا اللفظ لفظ بالذات ولم يذكر

لا ذاته المتكلمون بكماله قوله لا بطريق العلية اي لا بطريق الفاعلية المستجمعة للشرائط سواء كان بطريق الجزئية او لا ثم هذا

على المشهور والا فالمراد عند صاحب المواقف كونه بطريق الجزئية فرق ويكون بينهما اي لا يمتنع ان يكون بينهما ذلك فلا يرد

انه قد يكون العلل الناقصة غير مقترنة مع المعلول قال على الكل او تأخر الكل عنه ومعية جزئين في الطرف محدود اي لم

يكن المتقدم ذلك المبدء او يكون المتقدم نفس المبدء ان كان قال وضعيا اي جعليا تحريره

كتقدم الراس على الرقبة وتقدم الجنس على النوع وقس على ذلك حال المعية ومعلوم ان تقدم
عدم الحادث على وجوده لعدم الاقتران بينهما ليس الا بالزمان فيلزم قدم الزمان والمتكلمون
منعوا الحصر فقالوا ههنا قسم آخر مغاير للاقسام المتقدمة ذكره بقوله او بالذات كتقدم
اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه كما انه ليس بالعلية والطبع والشرف والرتبة لعدم الاقتران
والاجتماع ليس بالزمان ايضا لان كلا من الامس واليوم زمان لا امر يقع في الزمان فسبق العدم

ق فيلزم قدمه اى فيلزم انه يكون كل حادث مسبوقا بالزمان فيلزم قدم الزمان ق قسم آخر محقق الوجود ق
ليس بالزمان اجاب الحكماء بتجويز المراد بالقسم الثالث وقالوا ان التقدم بالذات مندرج في التقدم بالزمان وليس
فرد غير تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض لان المراد بالتقدم بالزمان التقدم الذي هو بمقتضيه ذات الزمان حيث اخذ في
مفهومه عدم القرار وعرف بانه كم متصل غير قار فان اسند الى الزمان كان يقول موسى متقدم على عيسى عليهما السلام فاسناد
التقدم اليه من اسناد صفة الظرف الى مظروفه وان اسند الى بعض اجزاء الزمان فاسناد التقدم حقيقة كما ان الفسحة الوجهية
اذا اسندت الى محل الكم فاسنادها اليه من اسناد صفة الحال الى المحل واذا اسند الى نفس الكم فالاسناد حقيقة ونتيجة انه كما
ان التقدم بين اجزاء الزمان مقتضى ذاته كذلك التقدم بين اجزاء سائر الاعراض السيالة لعدم القرار والاجتماع
كما بين الوجود والعدم بل بين الضدين المتواردين على محل واحد ق فسبق العدم اى سبق عدم كل حادث

[illegible]

العدم اي عدم الحادث على الحادث بمعنى الموجود بعد العدم لا يلزم ان يكون بالزمان ليلزم قدم

الزمان لجواز ان يكون من قبيل تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض فان قيل التقدم والتاخر داخلان

في مفهوم اجزاء الزمان فان تقدم الامس على الغد ظاهر بالنظر الى نفس مفهومه ولا كذلك حال مفهوم

عدم الحادث بالنسبة الى وجوده قلنا الحادث من حيث الحدوث ايضا كذلك اذ لا معنى له سوى

ما يكون وجوده مسبوقا بالعدم كما لا يلزم ان يكون لزاي الحادث امكان استعدادي ليلزم قدم

قوله اي عدم الحادث وهو الزمان على ما ابنا قبل على الحادث اي على وجوده قوله لا يلزم من تجويز انه يكون بالذات غاية

الامر انه كلا من العدم والوجود فيما عدا الزمان وفيما عدا الحادث قبله مظروفان للزمان فاسنا والتقدم والتاخر اليهما

في الكل حقيقة وليس مسنار صفة الظرف الى المظروف فعلى هذا لا احتاج الى زيادة قسم التقدم الزماني اذ المراد بسبق عدم بعض

الحوادث اعني الزمان والحادث الذي قبله فتدبر قوله ان يكون بالزمان وكذا تاخر العدم اللاحق عن الوجود السابق لا يلزم ان

يكون بالزمان ليلزم ابدية الزمان ايضا قوله فان قيل كان منشاء السؤال ان السائل حمل التقدم والتاخر بالذات على التقدم و

التاخر الذي هو مقتضى الذات والماهية تامل قوله اجزاء الزمان اقول هذه الشبهة ليست بشيء فان التقدم والتاخر من

مقولة الاضافة والزمان من مقولة الكم فكيف يكون احدهما جزءا من الاخر غاية الامر ان لفظ امس ولفظ الغد موضوع لمجموع

امرين كل من مقولة على حدة كلفظ الملون الموضوع لمجموع الجسم الذي من مقولة الجوهر واللون الذي من مقولة الكيف فكما لا يلزم هنا

من ذلك ان يكون احدهما جزء الاخر فكذا لا يلزم فيما نحن فيه قوله الى نفس مفهومه فيقتضي ذات الاول وماهيته التقدم على ا

الثاني وكتب ايضا ولا يجري هذا في نحو الظهر والعصر فافهم قوله ايضا كذلك اي التقدم والتاخر داخلان في مفهومه لكن لا يخفى

انه لا يلزم مما ذكره ان يكون التقدم داخلا في مفهوم العدم والتاخر داخلا في مفهوم الوجود والحاصل دخولهما في مفهوم الحادث

والحوادث الوجود والعدم سواء كان سابقا او لاحقا انما يقتضي تقدم احدهما على الاخر لا باء كل منهما عن الاخر وامتناع الجمع

بينهما لا لان التقدم مثلا جزء مفهوم العدم او لازم له والا لكان العدم اللاحق متقدما وان الزمان انما يقتضي تقدم بعض

اجزائه على الاخر لكونه غير قار وغير مجتمع الاجزاء لا لاباء مفهوم احدهما عن الاخر قوله وجوده مسبوقا اي سوى ما يكون

وجوده متاخرا وعدمه متقدما قوله ان يكون لزاي حمل مفهومها مع كثرة كل عدد شهد من حمله على كثرة ما دونه تامل سمعي

مادة له وقد مرذلك فنذكر فصلاً آخر من الامور العامة العارضة للموجودات الذهنية والخارجية الوحدة والكثرة وهما من المعاني الواضحة البينة للواحد وتفسير الوحدة بعدم الانقسام والكثرة بالانقسام لفظي ومقوليتهما اي حملها على افرادهما بالتشكيك اما الوحدة فلان مفهومها متفاوت بالاولوية اذ الواحد بالشخص اولى بالوحدة من الواحد بالنوع ثم الواحد بالجنس واما الكثرة فلان مفهومها في كل عدد اشد منه في ما دونه وقد يتحد معروضهما بان يكون واحداً من جهة وكثيراً من جهة اخرى فتكون جهة الوحدة هو منه اي الجهة التي بها اتصف الكثير بالوحدة متقومة فتكون لا محالة ذاتية للكثير اي غير خارجة عنه وح اما تمام ماهيته وهو الواحد بالنوع او جزئها فان كان تمام المشترك بين المختلفة الحقائق فهو الواحد الجنسي قريباً كان كالحيوان بالنسبة الى افراده او بعيداً كالجسم النامي والجسم والجوهر والا فهو الواحد بالفصل كالناطق

ق بالانقسام وتفسيرها الوحدة بعدم الانقسام الى امور متشاركة والكثرة بالانقسام اليها تلميذ ق اي حملها مواطاة قوله اذ الواحد بوحدة الواحد ق اولى بالوحدة اي بحمل مطلق الوحدة عليها ق بالنوع ثم الواحد وهو اولى بالوحدة فلا جهة الوحدة اضافة السبب الى المسبب الكثير الحقيقي ق بالوحدة الاعتبارية ق قوله لا محالة فيه ان التفريع بعين المفرع عليه فالصواب ان يقول اي تكون ذاتية للكثير ق اي غير خارجة يعني ان المراد الذاتي بالمعنى الاعم ق وهو الواحد اي ذلك الكثير الواحد بالنوع واما تمام الماهية فهو الواحد النوعي ق فهو الواحد الجنسي اي ذلك الجزء الذي هو تمام المشترك الواحد الجنسي واما الكثير فهو الواحد الجنسي ففي كلام الشارح احتباك ق بالفصل سواء كان بعيداً او قريباً منه

كالناطق مقيسا الى افراده وانما يغاير الواحد بالنوع بحسب الاعتبار دون الذات او عارضها اى يكون جهة الوحدة امرا عارضا للكثرة اى محمولا عليها خارجا عن ماهيتها فتلك الكثرة واحدة بالعرض اما بالموضوع ان كانت جهة الوحدة موضوعة بالطبع لتلك الكثرة كما يقال الكاتب والضاحك واحد فى الانسانية فان الانسان عارض لهما بمعنى انه محمول عليهما خارج عن ماهيتهما وموضوع لهما بالطبع لانه معروضهما عارضهان او بالمحمول ان كانت جهة الوحدة محمولة بالطبع على تلك الكثرة كما يقال القطن والثلج واحد فى البياض فان البياض محمول عليهما طبعا وخارج عنهما او لا تكون جهة الوحدة ذاتية لكثرة ولا امرا عارضا لها بان لا تكون محمولة عليها اصلا فتكون مناسبة كوحدة نسبة النفس الى البدن ولنسبة الملك الى المدينة فى التدبير فان للنفس تعلقا خاصا بالبدن بحسبه تتمكن من تدبيره دون غيره من الابدان وكذلك للملك تعلق خاص بمدينته بحسب ذلك يدبرها.

قوله يغاير الواحد اى الواحد بالفصل قوله بالنوع اى مثلا البشر الواحد بالفصل بالنوع يغاير الجنس بحسب الاعتبار قوله بالموضوع ليس المراد بالموضوع ما هو مصطلح الحكماء اعنى معروض العرض بل المراد به ما هو مصطلح المناطقة اعنى مقابل المحمول قوله فى الانسانية ذكر مبدء المحمول واراد المحمول لان كلامنا فى الخارج المحمول قوله فى البياض من قبيل ذكر المبدء وارادة المشتق قوله فان البياض عبارة شرح المواقف فان الابيض قوله اصلا اى لا طبعا ولا ذكرا ولا متواطئا ولا اشتقاقا قوله مناسبة اى جهة لها نسبة الى الكثرة نسبة مخصوصة قوله كوحدة نسبة النفس كوحدة جار العسكر فى الامير واتحاد الانتقال فى نبيهم ووحدة جماعة فى القرية غلام سمويى

ويتصرف فيها دون غيرها من المدائن فهذان التعلقان نسبتان متحدتان في التدبير

الذي ليس مقوما ولا عارضا لشيء منهما بل هو عارض للنفس والملك واذا اعتبرت الوحدة بين

النفس والملك في التدبير كانت من الاتحاد في العارض المحمول ثم الوحدة تتنوع بحسب ما فيه من

النوع والجنس وغيرهما ولكل نوع منها اسم خاص ويسمى الوحدة في الجنس كوحدة الانسان و

الفرس مجانسة وفي النوع كوحدة زيد وعمرو في الانسان مماثلة فاذا قيل انهما متماثلان

كان معناه انهما متفقان في الماهية النوعية وفي الكم عددا كان او مقدارا مساواة وفي

الكيف كوحدة الجسمين في الكون مشابهة وفي المضاف والشكل كوحدة الماء والهواء في الكرية

ق ولا عارضا اي ولا خارجا محمولا لشيء منهما لا تواطئا ولا اشتقاقا ق بل هو عارض اي خارج محمول اشتقاقا ق في العارض

المحمول كاتحاد القطن والثلج في البياض ق بحسب ما فيه اي بحسب ما هي اي الوحدة فيه فالمستتر في فيه عائد الى الوحدة فالمناسب

ابرازه ق ولكل نوع منها اسم خاص ويسمى الوحدة اي وحدة النوعين فصاعدا او شخصين من نوعين فصاعدا ق مماثلة

هاتان الوحدتان من الوحدة في الجهة المقومة والبواقي كلها من الوحدة في الجهة العارضة المحمولة بالطبع على راي الشارح

حيث فسر النسبة بالاضافة واما على راي التلميذ فالاخيرة من الوحدة في الجهة المنتسبة قال وفي الكم اي في نوع منه ق عددا

مقدارا يعني الكم بقسميه اشارة الى ان الوحدة في الزمان لا تسمى مساواة قال وفي الكيف اي في نوع منه ق في الكون اي في نوع منه

ق والشكل عطف على سبيل التفسير الشيء عليه قوله مشاكلة هذا وان الشكل من مقولة الكيف والمراد بقوله وفي الكيف ما عدا

الشكل تامل يحمرس

في الكرية مشاكلة وفي الاطراف كطاسين يطبق طرف احدهما على طرف الاخر مطابقة وفي

الوضع كسطحي الحدب والمقعر لفلك بالنسبة الى حق ما بينهما موازاة ومحاذاة وفي

النسبة والاضافة كزيد وعمرو اذا تشاركا في بنوة بكر مناسبة ويمتنع اتحاد الاثنين بان

يكون هناك شيئان فيصيرا شيئا واحدا لا بطريق الوحدة الاتصالية كما اذا جمع الماءان

فانا واحدا والاجتماعية كما اذا اجتمع الماء والتراب فصارا طينا او الكون والفساد كصيرورة

الماء هواء فانه جائز بل واقع بل بان يصير احدهما الاخر الصائر بعينه اياه وامتناعه معلوم

ضرورة والاستدلال عليه بان اختلاف الماهيتين او الهويتين ذاتي لا يعقل ان يزول

اذ لكل شيء خصوصية هو بها هو فمتى زالت الخصوصية لم يبق ذلك الشيء ليس الا الاستدلال

باوضح من المدعى والاستدلال بانهما بعد الاتحاد اما موجودان كانا اثنين او معدوم ان

تكرر في الاطراف اي وفي قصر او طول الاطراف في بنوة بكر الابيها قوله ماهيتين لتغايرهما قوله اذ لكل شيء سواء

كان ماهية او شخصا والخصوصية في الاول الصورة النوعية وفي الثاني الشخص وقوله فمتى زالت الخصوصية اي متى اتحد

الخصوصيتان اذ كلامنا انه في الاتحاد لا بطريق الكون والفساد سمي تكرار او وضح ان كان تنبيها اذ ربما يقع الاشتباه

في كونه الاختلاف ذاتيا ممتنع الزوال دون اتحاد الاثنين وان كان استدلالا فهو نقل المتنازع فيه تلميذه رحمه الله

كان فناء او مختلفان كان فناء لاحدهما وبقاء للاخر فعلى كل تقدير لا اتحاد بالمعنى

المتنازع مدفوع هذا الاستدلال بانهما موجودان لكن لا بوجودين حتى يكونا اثنين بل

بوجود واحد وهلم لم يكن هذا كافيا في الدفع لورود ان ذلك اما احد الوجودين الاولين فيكون

فناء لاحدهما وبقاء للاخر او غيرهما فيكون فناء لهما وحدوث ثالث اردفه بقوله

هو نفس الوجودين الصائرين واحدا وامتناع اتحاد الوجودين ليس باوضح من امتناع

اتحاد الاثنين على الاطلاق فلم يكن النقض الا بان الحكم بامتناع اتحاد الاثنين ضروري

واعلم ان للكثرة خواص منها الغيرية وهي نقيض هو هو فان الشيء بالنسبة الى الشيء

قال مدفوع هذا الدفع اذ ان كان المراد بالموجودين الموجودين بوجودين ممتازين فلا نسلم الانحصار في الشقوق

الثلثة او الموجودين مطلقا فلا نسلم كونهما اثنين حتى يلزم عدم الاتحاد لم لا يجوز ان يكونا موجودين بوجود هو

هو نفس الوجودين الصائرين واحدا ق حتى يكونا اثنين اي فيكون الشق الاول ق كافيا في الدفع لاحتمال ان يكون

احد الشقين الاخيرين ق فيكون فناء اي فهو الشق الثالث ق وحدوث ثالث اي فهو الشق الثاني ق وامتناع

كانه قيل فليستدل هكذا انهما اما موجودان بوجودين ممتازين او معدومان او مختلفان او موجودان بوجود واحد

هو نفس الوجودين الصائرين واحدا والاتحاد في الثلثة الاول والاخير ممتنع بداهة ويجعل بداهة امتناع الاخير دليلا

على امتناع اتحاد الاثنين الذي هو المدعى فاجاب بما ترى ق على الاطلاق اي فان الاثنين اعم من الموجودين او الو

جودين ق الاثنين الكائنين شكري

الى الشيئين صدق انه هو فعينيه والا فغيره فان كان بحسب المفهوم فبحسب المفهوم كما في نسبة
الانسان الى البشر والناطق وان كان بحسب الذات فبحسب الذات كما في نسبة الانسان الى
الكاتب والحجر هذا ما عليه الجمهور وقد يخص الغيران بموجودين فيخرج المعدومان وكذا
المعدوم والموجود ومبناه على ان التغاير وجودي لا يتصف به المعدوم وانه لا تمايز
بين الاعدام بجوز انفكاكهما اى انفكاك كل منهما عن الآخر والمراد جواز الانفكاك بحسب التعقل

ق فان كان اى كل من الصدق المذكور واللاصدق ق بحسب المفهوم في الشيئين ق فبحسب المفهوم اى فالعينية والغيرية بحسب
المفهوم في الشيئين ق كما في نسبة الانسان مثال للعين مفهوما ق والناطق مثال للغير مفهوما ق وان كان اى كل من الصدق
واللاصدق ق بحسب الذات في الشيئين ق فبحسب الذات في الشيئين وان كان بحسب المفهوم في احد الشيئين والذات في الآخر فبحسب
ذلك كما في الانسان نوع وبالعكس في الانسان ليس بجنس وبالعكس فلا تكون من القاصرين ق كما في نسبة الانسان الى الكاتب
مثال للعين ذاتا ق والحجر مثال للغير ذاتا ق وانه لا تمايز على مذهب المؤلف خروج الاعدام عن التعريف بقيد الوجود لقوله اذ لا تمايز
فيها وعلى شارحه لقوله لان الغيرية من الصفات الثبوتية فلا يتصف به عدمان ولا عدم ولا وجود ثم قال وهذا اتم مما ذكره
المص لاختصاصه بما يكون طرفاه عدميين وفي هذا الشارح جمع بين قوليهما ق بين الاعدام اى بحسب الصدق والا فهو كائن بينها
تمايز بحسب المفهومات كما مر ق جواز الانفكاك من الجانبين ق بحسب التعقل اى بحسب الوجود الظلي قال استاذي للفرلجي المراد
به بحسب تجويز العقل ثم لا يخفى ان تعقل الصفة كالعلم مثلا وان يستلزم تعقل مطلق الموصوف لكن لا يستلزم تعقل موصوف
مخصوص كذاته تعالى فيجوز الانفكاك من الجانبين بحسب التعقل فيلزم ان يكون الصفة غير ذلك الموصوف وان لم يكن
غير مطلق الموصوف فقد تبدل الاشكال باشكال واما الاعتراض بالصفات بعضها مع بعض فغير وارد كما لا يخفى على
العارف بالغرض من تخصيص الغيرين به وهو ان لا يلزم تعدد قدماء غير الله تعالى مع القول بوجود صفات زائدة له
تعالى فان كونه بعضها مغايرة لبعض لا ينافي ذلك الغرض سكوتي

دون الخارج فلابد ان العالم والصانع متغايران ولا يجوز انفكاكهما لامتناع وجود

العالم بدون الصانع لانه كما يمكن ان يعقل وجود الصانع بدون العالم كذلك يمكن ان يعقل

وجود العالم ولا يعقل وجود الصانع بل يطلب بالبرهان ولعله اورد انه لا انفكاك بين

المتضايفين بحسب التعقل فيلزم ان لا يكونا متغايرين والتزموا ذلك وقالوا انهما من حيث

انهما متضايفان ليسا بموجودين والغيران لابد ان يكونا موجودين فالجزء مع الكل ليس

هو اى عينه وهو ظاهر وهو من تعارة المرفوع للمنصوب ولا غيره لانه وان جاز وجود

الجزء بدون الكل لكنه يمتنع عكسه وكذا الصفة مع الموصوف ليست هو ولا غيره لانه وان

جاز وجود الموصوف مع عدم الصفة لكنه امتنع عكسه ولذا الذى ذكر من عدم كون الجزء

وعدم كون الصفة غير الموصوف يصح ما فى الدار غير زيد وغير عشرة مع ان فيها الاجزاء

ق فلابد اى على جامعية تعريف الغيرين ق انفكاكهما اى انفكاك كل منهما بل يجوز انفكاك الصانع فقط ق اورد

على الجامعية ق بحسب التعقل اى الوجود الظلى كما لا انفكاك بحسب نفس الامر ق انه لا يكونا متغايرين اى مع انهما من

افراد الغيرين ق وهو من فيه لطافة [illegible] فالجزء مع الكل تفريع من قوله وقد يكون آه بالنظر الى المعطوف ظاهر و

اما بالنظر الى المعطوف عليه فلا ق وجود الجزء اى مع قطع النظر عن حيثية الجزئية وكذا الكلام فى قوله وجود الموصوف

وليست ايضا اى فى العقل ق وجود الموصوف اى فى العقل ق يصح ما فى الدار اى لصدق بحسب اللغة والعرف العام سكوتى

الاجزاء والصفات الغير المحمولة فانك اذا قلت ليس في الدار غير زيد وكان زيد القائم

فيها كنت صادقا ولو كانت الصفة غير الموصوف لكنت كاذبا ورد بان المراد غيره من

افراد الانسان والا لزم ان لا يكون ثوب زيد غيره وهو باطل وكذلك في الجزء مع الكل

فانك اذا قلت ليس فيها غير العشرة على تقدير الصدق حكم بثبوت الخمسة فيها ولو كان الجزء

غير الكل لم يكن كذلك ورد بان المراد نفي عدد فوق العشرة وعلم ان مشايخنا لما قالوا الواجب الوجود

صفات قديمة لزمهم القول بتعدد القدماء وباثبات قديم غير الله فحاولوا التفصي عن ذلك

بنفي المغايرة بين الصفة والذات وكذا بين الصفات بعضها مع بعض والظاهر ان هذا

لا يرفع قدم غير الله لا تعدد القدماء وتكثرها لان الذات مع الصفة وكذا الصفات

متكثرة الغير المحمولة صفة للازمة للاجزاء والصفات ق صادقا لغة وعرفا ق من افراد الانسان اي الا من كان ما يصح

سلبه عنه من افراد الانسان فلا طلاق غيره وان تكون كاذبا ق وهو باطل اي وفاقا في غيرية الثوب وعرفا في

كونك كاذبا ق بثبوت الخمسة فيها قد يقال الا ان اراد الخمسة فقط فممنوع او مع تمام احد العشرة فمسلم وغير

مفيد اذ ليس الا هو العشرة ق لم يكن كذلك اي لم يحكم بثبوت الخمسة فيها على تقدير الصدق ق عن ذلك

ان ارادوا انهم حاولوا التفصي عن تعدد القدماء مطلقا فممنوع او تعدد قدماء غيره تعالى فمسلم ولا يرد ما عرفت الا ان

الا ان ق وكذا بين الصفات غيره ناصرها ق وتكثرها في نفسها

بعضها مع بعض وان لم تكن متغايرة لكنها متكثرة قطعا اذ التعدد انما يقابل الوحدة

فليس المعنى لما ذكروه من ان الشيء بالنسبة الى الشيء قد يكون لا عينه ولا غيره انه لا هو

بحسب المفهوم ولا غيره بحسب الوجود كما قال صاحب المواقف لان كلامهم في اجزاء غير محمولة كالواحد

من العشرة وفي صفات مبادي المحمولات كالعلم والقدرة لا في المحمولات كالعالم والقادر كما

يشعر به قوله الغير المحمولة لكن لا يخفى ان في القول بزيادة الصفات على الذات بحسب الوجود

شناعة لا يقبلها العقل السليم اذ يلزم اما كون الواجب موجبا بالنسبة الى الصفات

او تعدد الواجب تعالى عن ذلك فالحق ما قاله صاحب المواقف وان كان الكلام في مبادي المحمولات

لان العلم مثلا مع الذات لا هو بحسب المفهوم فان مفهوم العلم هو مبدء الانكشاف بخلاف

ق متكثرة ومتعددة ق اذ التعدد والتكثر ق يقابل الوحدة اي العينية وليس المعنى اي لا عدم الغيرية بالمعنى

الذي ادعاه المشائخ رحمهم الله ق بحسب الوجود لان هذا انما يصح في الاجزاء والصفات المحمولة لا في غيرها كما سنبين

ق كما قال صاحب المواقف فليس الغيرية الا بمعنى نقيض هو هو فلا يكون واسطة بينها وبين العينية ق كلامهم اي المشائخ

ق في اجزاء اي لا في اجزاء محمولة كالجوهر والجسم والحيوان للانسان ق مبادي المحمولات قديمة او حادثة ق لا في

المحمولات القديمة والحادثة ق اما كون الواجب اذ لا مجال للاختيار للزوم التسلسل في صفاته تعالى وحدوثها لكن

يدفع هذا بما مر من جواز القول بان تقدم القصد على الايجاد ذاتي كتقدم على الوجود ق فالحق ما قاله فعلى هذا

يكون الكلام في الصفة القديمة ولا يكون الغيرية الا بمعنى نقيض هو هو كما مر

بخلاف مفهوم اسم الذات ولا غيره بحسب الوجود فانه في الواجب هو الذات بحسب الوجود وكذا

باقي اسماء الصفات مع الذات وبعضها مع بعض فحرر لا خلاف بين من نفى الصفات

ومن اثبتها الا بحسب اللفظ ولا يرد عليه شيء فتدبر فانه مهم ومنها التماثل وهو الاشتراك

في الصفات النفسية هي الصفات الثبوتية الدالة على نفس الذات دون معنى زائد عليها

ككون الجوهر جوهرا وذاتا وشيئا [وموجودا] ويقابلها الصفات المعنوية وهي الصفات الثبوتية الدالة

على معنى زائد على الذات ككون الجوهر حادثا وقابلا للابعاد ولذا الاشتراك يسد كل منهما

اي من المتماثلين مسد الآخر في الاحكام الجائزة والواجبة والممتنعة واختلف في لزوم تغايرهما

ق الدالة اي والدالة ولذا الكلام في قوله الدالة على معنى زائد فلا يرد ان الكون حادثا والتحيز والحدوث عين المعنى

الزائد والدلالة تقتضي المغايرة بين الدال والمدلول ق على نفس الذات اي على معنى لا يخلو عنه الذات وان كان امرا

عرضيا كالشيئية والموجودية للجوهر فقوله دون معنى زائد عليها اي دون معنى يتصور خلو الذات عنها قوله ولذا اشارة

الى ان تعريف التماثل بقولنا التماثل يسد كل من الاثنين مسد الآخر تعريف باللازم الغير المحمول كما ان تعريف المتماثلين

بقولنا اثنان يسد كل منهما مسد الآخر تعريف بالحاصة ق واختلف الواو ابتدائية وليست للعطف ع يسد

وهو ظاهر تكرر

كان مبنى قول المخالف على تخصيص الغيرين كما مر والا فيرد عليه انه لا تعدد فلا تماثل وفى

امتناع اجتماعهما فى محل واحد اذا كانا من قبيل الاعراض لنا ان العرضين اذا اشتركا فى الماهية

والصفات النفسية لم يتمايزا الا بالمحل لان تشخص العرض بالمحل فلو اتحد المحل ايضا ارتفعت الا

ثنينية فلا تماثل لانه فرع الاثنينية لكن قال فى شرح المقاصد ورد هذا بالمنع لجواز

ان يختص كل بعوارض مستندة الى اسباب مفارقة ومنها التضاد وهو كون المعنيين المراد

بالمعنى ما يقابل العين اى ما لا يكون قائما بنفسه واحترز به عن العينين والعين مع

المعنى والعدميين والعدم مع الوجود وظاهر التعريف يتناول القديم والحادث اذا كانا معنيين

قوله المخالف اى دون قول من قال بلزوم التغاير فيكون الخلاف لفظيا اقول ولا يبعد ان يكون مبنى القولين على

التخصيص فعلى رأى من قال بلزوم التغاير لا يكون بين الجزء والكل تماثل كما بين الصفة والموصوف وعلى رأى المخالف يجوز

ذلك فيكون الخلاف معنويا قوله المخالف للزوم التغاير قوله وفى امتناع والى الامتناع ذهب الشيخ الاشعرى وعلى

الجواز اتفقت المعتزلة الاكثرون منهم قوله لان تشخص هذا الدليل لا يلائم مذهبنا حيث مر فى فصل التعين ان

التعين عندنا مستند الى المختار كغيره قوله كون المعنيين اى المختلفين الماهية وبهذا يندفع الاعتراض الآتى قوله

لو كان هذا مرادا لما احتاج الى قيد لذاتيهما بحوى وهذا مشعر بان علم زيد وعلم الله تعالى متماثلان وهو غير

اى قوله فظاهر التعريف يتناول فلا يكون مانعا قوله القديم فيه ان القديم القائم به تعالى كصفاته لا يسمى عرضا

فيخرج بقيد المعنى بحوى

معنيين كعلم الله وعلم زيد اذ لا اشعار فيه باشتراط التوارد على محل واحد وقد يقال الا انه يعني امتناع الاجتماع انهما يتواردان على محل ولا يكونان معا فيخرج مثل ذلك لان محل القديم قديم فلا يتصف بالحادث وبالعكس ولان القديم لا يتوارد على المحل حتى يرد عليه المغاير وقوله لذاتيهما احتراز عن مثل العلم بحركة الشيء وسكونه في آن واحد بمعنى العلم بانه متحرك والعلم بانه ساكن فانهما لا يجتمعان لكن لا لذاتيهما بل لامتناع اجتماع الحركة والسكون المعلومين وانما قلنا بمعنى العلم

قوله على محل واحد وعندي انهما يخرجان بقوله لذاتيهما ق وامتناع الاجتماع يعني ان الاجتماع عبارة عن وجود كل من العرضين في محل واحد معا والسلب المستفاد من لفظ الامتناع متوجه الى القيد الاخير اعني المعية فيؤول الى التوارد قوله يتواردان على سبيل تجويز العقل باعتبار جميع المحال او بالفعل باعتبار بعضها ق ولان محل القديم صغرى والكبرى يعني ولا شيء من القديم يتصف بالحادث مطوية وهذه الكبرى مسلمة عند المتكلم وممنوعة عند الحكيم لكون الافلاك قديمة مع اتصافها بالحركات الحادثة كالارض المتصف بالاضواء الحادثة ق يتواردان على محل وبهذا القيد خرج القدم والحدوث وكذا الوجود والامكان والامتناع مع كل لا يتعاقبان لانها عدميات فهو خارج بقول المعنيين لا نقول انه التضايف عنده على زعم انه خارج من الاضداد بقرينة قوله احتراز عن خروج مثل الصغر والكبر مع انه عدمي عند المتكلمين فالمراد بالعدميين معنى لا يشملهما ق فلا يتصف نتيجة ق وبالعكس اي محل الحادث حادث فلا يتصف بالقديم ق لا يرد هذا يقتضي ان لا يكون بين القدرة والعجز بالنسبة الى الله تعالى التضاد والحق ما قررته من ان المراد بالتوارد التوارد على سبيل تجويز العقل ق عن مثل الاحتياج الى الاحتراز عن هذين العلمين انما هو اذا كان العلم بمعنى الصورة الحاصلة فانه حينئذ يكونان موجودين ومتضادين بالذات واما اذا كان بمعنى صفة ذات اضافة كما هو عند جماعة من الاشاعرة او مجرد اضافة كما هو مذهب جمهور المتكلمين فلا اما على الاول فلانه حينئذ لا يكونان متضادين الا بالاعتبار واما على الثاني فلانه وان كانا متضادين بالذات لكنهما امران اعتباريان وعلى التقديرين يخرجان بقوله معنيين اذ المعنى مرادف العرض الذي هو قسم الموجود ق بمعنى العلم اي التصديق قطعا لذاتيهما لانهما متماثلان والمتماثلان لا يستحيل امتناع اجتماعهما بالذات ولهم عند القائل بامتناع الاجتماع كما صرح به قدس سره في جواب الاعتراض بالمتماثلين الاتي تذكره

بانه متحرك والعلم بانه ساكن لان تصور حركة الشيء وسكونه ممكن وقوله بحيث يستحيل

اجتماعهما في محل واحد احتراز عن مثل السواد والحلاوة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد وقوله

من جهة واحدة احتراز عن خروج نحو الصغر والكبر والقرب والبعد فانه لا يمتنع اجتماعهما عند

اختلاف الجهة ويمتنع عند اتحاد الجهة كما اذا اعتبر اضافتهما الى معين لكون واحد صغيرا او كبيرا

بالنسبة الى زيد وربما يعترض على تعريف المتضادين بالمتماثلين كالسوادين عند من يقول

بامتناع اجتماعهما ويجاب بان اتحاد المحل شرط في التضاد ولا تماثل الا عند اختلاف المحل

ثم ما ذكر من معنى الغيرية والتماثل والتضاد على اصطلاح المتكلمين وعند الفلاسفة

كل اثنين غيران فان كانت الاثنينية بالحقيقة فبالحقيقة او بالعارض فبالعارض

قوله لان تصور اي لان اجتماع تصور حركة الشيء وتصور سكونه ممكن عند غير الاشعري القائل بامتناع اجتماع المتماثلين ق في محل واحد كما في الدبس ق عن خروج اي عن الاطلاق المخرج لمثل الصفراء او عن التقييد بقيد اخر مخرج لذلك اعني من جهات متعددة تامل ق على تعريف ايهما نعيتم ق بالمتماثلين اي اذا كانا معينين ق عند من كالاشعري ق بان اتحاد المحل اي المحل التوارد على محل واحد بحسب تجويز العقل شرط في التضاد ولكن لتبليغه ليس المراد به الاجتماع في محل واحد وهذا جلي ق ولا تماثل الا عند هذا الحصر ممنوع كيف وتوارد المتماثلين على محل واحد جائز بل واقع كما في الاعراض المتجددة في محل واحد كالحركات ق من معنى الغيرية بالمعنى الثاني تامل ق اصطلاح المتكلمين اي جميعهم في الاخيرين وبعضهم في الاول ⟵ ق مثل الصغر والكبر عرضت هذا الموضوع على الشارح وسألت عنه ان هذا التعريف انما هو على مذهب المتكلمين في الصغر والكبر من الامور الاضافية التي لا وجود لها عندهم فكيف يقال انه احتراز فقال ان هذا القيد مبني على كونهما من افراد المحدود بالفرض ولا يخفى ضعف هذا الجواب

وليس الاشتراك في تمام الماهية تماثل زيد وعمرو انسان ...

او بالاعتبار فبالاعتبار فان تشتركا في تمام الماهية كزيد وعمرو في الانسانية فمثلان

والا فمتخالفان سواء تشتركا او عرضي اولم تشتركا اصلا وهما اي المتخالفان متقابلان

ان امتنع اجتماعهما في محل واحد في جهة واحدة فخرج بالتخالف المثلان وان امتنع

اجتماعهما والتقييد بوحدة المحل لان المتقابلين قد يجتمعان في الوجود كبياض الرومي و

سواد الحبشي واما قيد وحدة الجهة فقد مر انه احتراز عن خروج مثل الصغر والكبر وقد

عرفت معنى امتناع اجتماعهما فيخرج ما ليس كذلك فان كانا وجوديين فان كان

تعقل احدهما بالقياس الى الاخر فمتضايفان كالابوة والبنوة وان لا يكن تعقل احدهما

بالقياس الى الاخر فمتضادان كالسواد والبياض وان لم يكونا وجوديين بل كان احدهما وجوديا

والاخر عدميا فان قيد العدمي بكون الموضوع مستعدا للوجود اما بحسب الشخص كعدم

اللحية عن الامرد او بحسب نوعه كعدمها من المرئة او جنسه القريب كالعمى للعقرب فان البصر

قوله او عرضي اي عرضي موجود والا فلا يتصور الشق الثالث قوله متقابلان وليس للقسم الاخر من المتخالفين اسم موضوع

ولذا لم يذكره قوله المثلان ولذا لم يحتج الى قيد لذا تيها الخرج مثل التصديق بحركة زيد وسكونه قوله قد يجتمعان اي في

محلين باعتبار الوجود فقط في كلامه لاعتبار المدخول قوله فان كانا وجوديين شروع في تقسيم المتقابلين قوله

احدهما اي كل منهما قوله تعقل احدهما اي كل واحد منها فهو رفع للايجاب الكلي قوله اما بحسب الشخص اي الا الوقت قوله

او بحسب نوعه ينبغي ان يقول او بحسب صنفه كعدم اللحية من الكوسج ثم يقول او بحسب نوعه وكتب ايضا اي والوقت ايضا

سوى ... قوله او جنسه القريب كعدمها عن الفرس تلميذ

من شان جنسها القريب اعنى الحيوان او البعيد كعدم الحركة الارادية عن الجبل فان جنسه

البعيد اعنى الجسم الذى فوق الجماد قابل للحركة الارادية فملكة وعدم وان لا تقبل كذلك

فايجاب وسلب كالسواد واللاسواد هذا وقد يشترط فى التضاد غاية الخلاف والبعد كا

لسواد والبياض لتباعدهما فى الغاية دون الحمرة والصفرة اذ ليس بينهما ذلك الخلاف و

تخص التضاد بهذا المعنى باسم الحقيقى وبالمعنى الاول باسم المشهورى وقد يشترط فى الملكة

والعدم الاستعداد للوجود فى ذلك الوقت كعدم اللحية عن الكوسج لا عن الامرد الذى

ليس من شانه اللحية فى ذلك الوقت ويخص بهذا المعنى باسم المشهورى والاول باسم الحقيقى ولا

تقابل بالذات بين الوحدة والكثرة لتغاير موضوعهما لان موضوع الوحدة جزء موضوع

الكثرة كما ان الوحدة جزء الكثرة ويشترط فى التقابل وحدة الموضوع ولتقوم احدهما بالاخر

قال الاستعداد للوجود اى بحسب النوع لا الشخص تامل عن الكوسج وكذا عن المرئية تامل تمهيد ○ قوله ولا تقابل لما

توهم الفلاسفة تقابل التضايف بين الوحدة والكثرة ولا تقابل بينهما استدركه بقوله ولا تقابل الخ تمهيد قال لتغاير اى

لعدم تجويز العقل توار دهما على محل واحد قال موضوعهما فعلى هذا ينبغى ان لا يكون بين الجزئية والكلية وكذا العلية

والمعلولية تقابل مع انهما متضايفان قوله لان موضوع الوحدة اى الحقيقية لا الاعتبارية فانه قد يتحد موضوعها

كما مر قوله وحدة الموضوع اى توار دهما على موضوع واحد بحسب تجويز العقل تمهيد

اى ما متقابلان تقابل العدم والملكة كالعمى والبصر بالنسبة الى ...

بالاخر فان الوحدة علة مقومة للكثرة لكون الكثرة مجتمعة من الوحدات ولا شيء من

المتقابلين كذلك اما فيما يكون احدهما عدم الاخر فظاهر لان العدم لا يكون مقوما

واما في التضايف فلان المقوم للشيء متقدم عليه وجودا وتعقلا والمتضايفان

يكونان معا في التعقل والوجود واما في التضاد فلان المقوم للشيء يجامعه والضد لا

يجامع الضد وانما قلنا بالذات لان بينهما تقابل التضايف بواسطة ما عرض لهما من العلية

والمعلولية لان الوحدة علة مقومة للكثرة فصل في العلة والمعلول ولما كان وصف

العلية والمعلولية من الامور العامة اورد مباحثهما فيها وهما من لواحق الوجود والماهية

وبينهما تقابل التضايف فلا يجتمعان في شيء واحد الا باعتبارين العلة ما يحتاج اليه

ق ولا شيء اه كبرى ق واما في ما اه بيان الكبرى اي اما عدم تقوم احدهما بالاخر فيما اه ق لان العدم تنبيه وكتب

الضم لان كلا من الوجود والعدم اه ق مقوما للآخر ق متقدم تقدما ذاتيا ق يجامعه لا يقال ان اراد المجامعة في

محل واحد فظاهر انه ليس كذلك او في محلين باعتبار الوجود فكذلك المتضادان لانا نقول اراد مجامعة الجزء مع الكل فتامل

ق والمعلولية قد يقال اذا كان ايراد العلة والمعلول في الامور العامة بالتبع يلزم انه يكون ايراد الماهية فيها كذلك

ق تقابل التضايف قد يقال ان كونهما من الامور العامة ينافي كونهما متضايفين لانه الامور العامة عندهم امور اعتبا

رية خارجة عن المقولات كما صرح به شارح المواقف في بحث تقسيم العرض الى المقولات التسع وكونهما متضا

يفين يوجب لاندراجها تحت مقولة الاضافة سمرك

الشيء وهي اما تامة او ناقصة والناقصة اما جزء الشيء وداخلة فيه او امر خارج

عنه فان كانت داخلة فوجوب الشيء معها اما بالفعل كالهيئة للسرير فهي علة صورية

واما بالقوة كالخشب للسرير فهي علة مادية المشهور اعتبار القوة والفعل في الوجود لكنه

اعتبرهما في الوجوب لما قال في شرح المقاصد ان المادة اذا لحقها صورة يكون وجود

المعلول معها بالفعل لا بالقوة فيدخل في تعريف الصورة فلا يكون مانعا ويخرج عن تعريف

المادة فلا يكون جامعا بخلاف الوجوب فانه بالنظر الى المادة لا يكون الا بالقوة الا ان

يقال مرادهم ان الصورة ما يكون وجود الشيء معه بالفعل البتة والمادة ما يكون وجود

الشيء معه بالقوة في الجملة وان كانت خارجة فالشيء اما بها فهي علة فاعلية كالنجار للسرير

او لها اي لاجلها فهي علة غائية كالجلوس عليه ويخص الاوليان اعني الصورية والمادية

قوله وهي اما تامة هذا القسم اعم من المقسم الموقوف من جهة كما سيظهر من الشارح قوله والقوة في الوجود اي الوجود في نفسه او في غيره فعلى هذا التعميم يكون القوة والفعل جهتا النسبة خلافا لما صرح به بعضهم في بحث التناقض من انهما حقيقة فيدل الموجود قوله الا بالقوة يعني بخلاف الوجود فانه بالنظر الى المادة يكون بالفعل ايضا لكنا لا نعلم فرقا بين الوجوب والوجود في ذلك قوله في الجملة اي قبل لحوق الصورة لكنها حينئذ لا تكون جزءا وداخلة بالفعل محمد بيك اي انا ويستاذن القول لمحشيه قوله علة غائية قال المصنف ان هذا وجه ضبط لا حصر عقلي وانه ينتقض جمعا ومنعا بالجزء الغير الاخير من الصورة وان حصر الجزء في المادة والصورة مبني على ان الجنس والفصل ليسا جزئين من النوع قوله قال المصنف في تفسير التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء انه اما الفاعل وحده كالبسيط او مع البواقي كالمركبات لا يتصور تقدمه لان العلة التامة اذا اشتملت على المادة والصورة لو تقدمت لزم تقدم الشيء على نفسه مع الغاية والظاهر شرحه للملاحيدر رحمه الله

لانه ينتهي الوجود بالنظر الى الشيء وجوده بعد المادة لانه ... بالارادة

يرد عليه ان وجود الشيء ... اما تاما او ناقصا انه ...

قوله فان قيل الحصر في الاربع في الاربع غير ظاهر لان الغاية منقوض بارتفاع الموانع كما لا يخفى (رحمه الله)

والمادية باسم علة الماهية لان الشيء يفتقر اليهما في ماهيته لا في وجوده فقط اذ لا يعقل

الا بهما والاخريان اعني الفاعلية والغائية باسم علة الوجود لان الشيء يفتقر اليهما في

الوجود فقط ويعقل بدونهما ومرجع الشرط والآلات الى الفاعل فيندرج في الاقسام

لكونهما داخلة فيما به الشيء وجميع ما يتوقف عليه الشيء بمعنى ما ليس وراءه امر اخر يحتاج اليه

سواء كان ذلك الشيء بسيطا او مركبا لا بمعنى ان يكون مركبا من عدة امور البتة كما يشعر به

عنوان الجمع يسمى علة تامة والناقصة هي بعض ما يتوقف الشيء والتامة قد تكون هي الفاعل

وحده كالبسيط الموجب للبسيط ايجابا وقد تكون هو مع الغاية كالبسيط الموجب للبسيط اختيارا

ق لان الشيء كان هذا علة مصححة لا باعثة واما الباعثة فهي مختصة بهما عن الاخريين ق ويعقل بدونهما علة القوة فقط

ق في الاقسام اي في احد الاقسام الاربعة ق سواء كان ذلك الشيء اي الذي هو العلة لا المعلول فان تركيب المعلول

وان استلزم تركيب العلة لكن بساطته لا تستلزم بساطتها تدبر ق كالبسيط كانه شارة بالكاف الى المركب الموجب

للبسيط ايجابا ق تكون هو فيه استعارة المرفوع للمنصوب ق للبسيط اختيارا واما تعلق الارادة فمن تتمة

الفاعل سموي ق للبسيط ايجابا اذ لم يكن هنا لا شرط يعتبر وجوده ولا مانع يعتبر عدمه واما امكان الصادر فهو

معتبر في جانب المعلول ومن تتمته فانا اذا وجدنا ممكنا طلبنا علته شرح مواقف (قد يقال قد مر انهما راجعان الى

الفاعل والمراد بوحدة الفاعل ان لا يكون مع المادة والصورة والغاية سموي قد يقال فلكيف كالمادة والصورة

فافهم سموي

فان فعل المختار قد يكون لغرض يدعو اليه وقد يكون هو مع المادة والصورة ايضا كالموجد

للمركب منهما مع الغاية او بدونها واذا كانت العلة التامة مشتملة على المادة والصورة يمتنع

تقدمها على المعلول و احتياج المعلول اليها ضرورة لان جميع اجزاء الشيء نفسه وانما التقدم

لكل جزء منها فما يقال من ان العلة يجب تقدمها على المعلول ليس على اطلاقه بل العلة الناقصة

او التامة التي هي الفاعل وحده او مع الغاية ومن هنا يظهر ان المعرف بما يحتاج اليه الشيء ليس

مطلق العلة وعند تمام الفاعل بجميع جهات التاثير من الشرائط والآلات والقابل يجب وجود ا

المعلول لانه لو جاز عدمه لكان وجوده بعد ذلك ترجيحا بلا مرجح لان المفروض حصول

قوله مع الغاية او بدونها الموجد في الاول مختار و في الثاني موجب قوله على المادة كما في القسمين الاخيرين لا الاولين قوله جميع اجزاء

الشيء المادية والصورية قوله نفسه ولا يتصور تقدم الشيء على نفسه وان انضم اليهما امران اخران قوله وانما التقدم

اي التقدم الذاتي فقط للصورة والزماني ايضا لما عداها قوله بل العلة الناقصة مطلقا قوله انما المعرف وكذا المعرف بجميع ما

يتوقف عليه الشيء ليس تعريفا مطلق العلة التامة ولو اريد به لازمه قوله ليس مطلق العلة الا انه يراد به ما يحتاج الى نفسه

او الى كل اجزائه فحينئذ يكون المعرف مطلق العلة قوله وجود المعلول باتفاق المتكلمين والحكماء قوله لانه لو جاز كان حاصل

الدليل انه لو لم يجب وجود المعلول عند تمام الفاعل لوقع عدمه في زمان ثم وجوده في آخر وكلما كان الامر كذلك لزم الترجيح

بلا مرجح ويتجه منع الملازمة المعروفة لجواز ان يقع الوجود دائما مع كون العدم ممكنا من غير ان يخرج من القوة الى الفعل

فلا يلزم ترجيح المرجوح فتامل وكتب ايضا اي جواز وقوعه بقرينة قوله بعد ذلك تامل قوله لكان وجوده لان كلامنا في

الفاعل فلا يرد انه فليكن معدوما ابدا قوله لان المفروض والمدعى مكرر قوله ترجيحا بلا مرجح واما ما ثبت من استناد

الحادث الى القديم فوجود الحادث مشروط بتعلق الارادة المقارن للحادث تلميذ كان له الصواب انه يقول يتعلق

القدرة او انه تعلق الارادة قبل الحادث ينبغي ان يكون جد الله

حصول جميع جهات التاثير من غير ان يبقى شيء يوجب الترجيح وامتناع الترجيح بلا مرجح
ضروري وبالعكس يعني عند المعلول يجب وجود الفاعل لان الاحتياج الى المؤثر من لوازم الا
مكان والامكان من لوازم المعلول فلو لم يجب وجود المؤثر عند وجود المعلول لزم وجود الملزوم
بدون اللازم ولما كان في بعض الصور توهم وجود المعلول بدون العلة استدركه بقوله وجوده
اى المعلول مع انعدامها اى العلة انما يتصور في المعدات لا في العلة المؤثرة الموجدة كالابن بعد
الاب والبناء بعد البناء فان البناء بحركة يده مثلا علة لحركات الآلات من الخشبات و
واللبنات وتلك الحركات معدة لاوضاع مخصوصة بين تلك الآلات وتلك الاوضاع مستندة
الى علة فاعلية غير تلك الحركات لا يتصور وجودها بدونها وانما يتصور بدون تلك الحركات
والمؤثر في الوجود اى ما يفيد وجود الشيء فما يفيد بقائه من غير افتقار الى امر اخر كالشمس

قوله ومنها جميع الحركات المخصوصة للنجار والبناء والاب مثلا ق يجب وجود الفاعل كان المراد بالوجود في الموضعين
اعم من الابتداء والبقاء والقرينة قوله المعلول وجوده معه فتأمل تحرير اشارة الى ان ذلك القول الذي يفهم
البقاء ثم قبح وجود الفاعل مع جميع جهات التاثير بتمهيد هكذا يوخذ من ظاهر المتن ويلزم منه انه يجب وجود الا
لات والتحريكات مثلا ما دام المعلول باقيا وهذا مما لا يقول به احد فافهم تحرير كتبه ان الماخوذ من ظاهر المتن
هو انه عند وجود المعلول يجب تمام الفاعل ولا يلزم من هذا ان يكون الشرائط والمعدات باقية سلمه ق في المعدات التي
هي من جملة العلل الناقصة ق مثلا علة لا معدة لها وفيه اشارة الى ان البناء ليس علة معدة ولا محلا لها بل هو محل لعلة
العلة المعدة واما محل العلة المعدة فهي الخشبات واللبنات ق مستندة باعتبار وجودها الرابطي تامل ق
العلة فاعلية كما هو المبدء الفياض ق يتصور اى وجود تلك الاوضاع تحرير رحمه الله

سواء بنفسه او الوجود ثم سابقية ... الوجود بعين الوجود

تفيد صور المغاير وبقائه وقد يفتقر الى امر آخر فالمؤثر في الوجود قد يغاير المؤثر في البقاء

كمماسة النار تفيد الاشتعال ثم يفتقر بقاء الاشتعال الى استمرار المماسة لتعاقب الاسباب

ووحدة المعلول بالشخص توجب وحدة الفاعل لامتناع توارد العلتين على معلول واحد بالشخص اذ

على تقدير التوارد يلزم احتياجه الى كل من العلتين لكونه علة له واستغنائه عن كل منهما لكون الاخرى

مستقلة بالعلية والاحتياج والاستغناء معا ممتنع ضرورة ولا عكس عندنا يعني وحدة الفاعل

لا توجب وحدة المعلول لاستناد الكل الى الواجب تعالى ابتداء من غير توسط الشيء كما زعم الغير

والاستناد لا على ما عندنا بانه لم يصدر من الواحد الا الواحد فما صدر عن المعلول الاول الا واحد

هو الثاني وعنه واحد وهو الثالث وهلم جرا فاذن لزم اتحاد السلسلة ولزم في كل موجودين

فرضا ان يكون احدهما علة للآخر والآخر معلولا له بواسطة او بدونها فيلزم ثبوت العلية فيما

و وحدة الفاعل بالاتفاق ولو كان ذا جهات و عندنا اي بل عند الفلاسفة حيث قالوا ان وحدة الفاعل من كل

الجهات توجب وحدة المعلول ولا يخفى ان اطلاق العكس عليه مسامحة اذ ليس المراد بالوحدة السابقة الوحدة من كل الجهات

كما هو الظ وان تقولنا لاستناد الكل الخ لا يوافق المتنازع فيه اعني وحدة الفاعل من كل الجهات لا توجب وحدة المعلول

لان الواجب تعالى عند القائلين بالاستناد ليس واحدا من كل الجهات حيث اثبتوا الصفات زائدة قد يمنع قوله

وحدة الفاعل اي من كل الجهات و وحدة المعلول بالذات ولو كان بتكثر الجهات ق فيلزم لا فرق بين المؤثر

والمعلول عليه الا عند الكاذب [illegible] ق الشخص و بالنوع لا توجب ذلك فان نوع الحرارة يقع بعلل مختلفة ذاتا كما

لو فرض [illegible] ق ثبوت العلية اي كون احدهما علة بواسطة الاخر [illegible]

فيما بين كل شيئين حتى بينك وبين هذا الحجر ضعيف لا يصلح للاستدلال لان ذلك انما
(رضا محمد)
يلزم لو لم يكن في المعلول الاول مع وحدته بالذات كثرة بحسب الجهات والاعتبارات على ما ذكروا
انه اذا صدر عن المبدء الاول الذي ليس فيه تكثر الجهات شيء كان ذلك الشيء واحدا بالذات
لكن يعقل له بحسب الاعتبارات المختلفة امور هي الوجود والهوية والامكان والوجوب بالغير فيجوز
ان يصدر عنه بحسب تلك الاعتبارات امور متكثرة تصير ابتداء سلاسل واما لم يجعل الواجب
مبدء الممكنات باعتبار ما له من كثرة السلوب لان السلوب انما تعقل بعد ثبوت الغير فلو علل
شيئان
بها كان دورا فتدبر وتمسك المخالف يعني الفلاسفة بانه لو صدر عنه اي عن الواحد الحقيقي
نفسه
مصدريته لهذا غير مصدريته لذاك لان المفهوم من هذا غيره من ذلك فلا يكونان نفس و
ذلك ظاهر فاما ان يكون شيء منهما داخلا فيه او لا بل كان كلاهما خارجا عنه فان جزء شيء
قوله والاعتبارات على ما اه اي لكن اللازم باطل بناء على ما ذكروا اه قوله تكثر الجهات قد يقال اخذا مما يأتي انه لا يعقل
مبدء الظلم لكن فيه تكثر الجهات اذ يعقل له الوجود والهوية والوجوب الذاتي فليستند اليه سلاسل قوله امور قد يقال
فليستند الى العقل الاول معلومات اربعة بلا واسطة قوله مبدء الممكنات اي بلا واسطة قوله ثبوت الغير اي في الخارج
قوله فلو علل اي ثبوت الغير في الخارج قوله فتدبر كان وجه التدبر ان المتوقف على ثبوت الغير هو تعقل السلوب لا انفسها
وثبوت الغير لا يتوقف على تعقلها بل على نفسها فلا دور قوله مصدريته لذاك لامكان تعقل كل منهما بدون الاخر
قوله غيره من ذلك فاذا ثبت التغاير بينهما ثبت التغاير بينهما وبين الواحد الحقيقي فلا يكونان نفسه قوله وذلك ظاهر ولذا
ترك المصنف التعرض له قوله ان يكون شيء منهما على سبيل منع الخلو بل كان الاولى بان كان اه تدبر
سيد محمد (؟)

منها سواء كان احدهما او كلاهما فيه اى فى الواحد الحقيقى تركب الواحد فقط او تركب

هو تسلسل المصدريات ايضا والا يدخل فيه شيئ منها فيكون له صدور عنه فينتقل

الكلام الى مصدريته ايضا فيلزم تسلسل المصدريات فقط والكل باطل ورد هذا التمسك بانه ان

اريد التغاير بحسب الخارج فممنوع لانها اى المصدرية اعتبار عقلى لا تحقق لها فى الاعيان

او بحسب الذهن فلا محال فى كونها نفسه بحسب الخارج على انها لما كانت من الاعتبارات التى لا وجود

لها فى الخارج كانت غير محتاجة الى علة توجدها فلا يكون الذات مصدرا لها فلا يكون

هناك مصدرية اخرى ليتسلسل ولو سلم انها امر حقيقى رد ايضا بانه يرد على صدور فانها الواحد

لو كانت محققة فى الخارج فالواحد الحقيقى اذا صدر عنه شيئ فقد تحقق هناك مصدرية

فاما تركب شرعا على التقدير يعنى تركب الواحد فقط فى صورة كليهما او مع تسلسل المصدريات والترجيح بلا مرجح

فى صورة دخول احدهما وخروج الاخر عنه يعرف ذلك وفيكون له اى للواحد من الشيئين مصدرية له اى للواحد

من الشيئين الذين هما مصدريتان وان اريد التغاير اى بين المصدريتين المستلزم للتغاير بينهما وبين الواحد

الحقيقى او بحسب الذهن اى فقط فيكون التغاير بين المصدريتين وبين الواحد الحقيقى بحسب الذهن ايضا ولا

محال الخ فلا استحالة فافهم وفى كونها هذا على تسليم كونها امرا حقيقيا ونفسه اى نفس الواحد الحقيقى بحسب الخارج

فنقول كونه مصدرا لاحدى المصدريتين غير كونه مصدرا للاخرى فهذان المفهومان ان دخلا فيه او احدهما لزم التركيب

والا كان مصدرا لهما ايضا فيلزم تسلسل شرح المواقف ولا وجود لها اى بالوجود المحمولى وانه كان لها وجود رابطى

وتوجدها اى بالوجود المحمولى وسلم انها اى ان التغاير بحسب الخارج ويرد نقض اجمالى فى صدور الواحد عن الواحد

الحقيقى منه

مصدريته مغايرة له ضرورة انها نسبة بينه وبين ذلك الشيء فلا تكون نفسه فان خلت
تركب والاتسلسل وقولهم المراد بان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد انه كلما تكثر المعلول
تكثر الفاعل ولو بالحيثية ضرورة ان فاعليته لهذا الشيء غير فاعليته لذلك الشيء واذا
كان تكثر المعلول مستلزما لتكثر الفاعل كان وحدة الفاعل كان مستلزما لوحدة المعلول
بحكم عكس النقيض لا يفيد هذا القول شيئا نافعا وبعيدان يجعل من معارك الآراء ولا يوافق
ايضا ما بنوا اى بنوه عليه اى عليه ان الواحد الحقيقي لا يصدر عنه الا الواحد من امتناع تعدد
اثر البسيط فانه على هذا القول يجوز ان يصدر عن البسيط شيئا ن بل اشيا فتكون عليته
لكل مفهوما اعتباريا مغايرا لعليته للآخر ولا يقدح ذلك في بساطته الحقيقية والا لما جاز

قال وقولهم المراد اى المراد بهذه الحملية التي في قوة قولنا كلما توحد الفاعل توحد المعلول شرطية هذه الحملية في قوة عكس
نقيضها وتلك الشرطية هي قولنا كلما تكثر المعلول اه قال تكثر المعلول اى بالذات قوله لذلك الشيء فيكون الخلاف لفظيا ق
تكثر المعلول اى بالذات ق كان وحدة الفاعل هذا مضمون الشرطية التي هي مآل الحملية ق وبعيد عطف المفرد على الجملة التي
محل من الاعراب صحيح نص عليه عبده ق من امتناع تعدد الا انه لا فرق بين المبني والمبني عليه الا ان يتم ان المراد بالبسيط البسيط
المخصوص وهو من جزئيات موضوع المبني عليه ق بل اشيا اه لان هذا القول مبني على كون الخلاف لفظيا وعلى تسليم الحكماء
كون المصدرية امرا اعتباريا غير قادح في البساطة وغير مستلزم للتسلسل الحاصل ق فتكون اى بناء على هذا القول
ق عليته اى مصدريته ق مفهوما اى عند الحكماء لا المتكلمين ق لعليته اى لمصدريته ق لما الحقيقية ولا يستلزم
التسلسل ايضا سكو

ان لا يصدر عنه شيئ اصلا لان علية ذلك الشيئ مغايرة لذات العلة بحسب التعقل ومن ان

الفاعل البسيط الحقيقي لا يكون قابلا لان الفعل والقبول اثران فان كان البسيط قابلا وفاعلا

فقد صدر عنه اثران وهو باطل فان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وعلى هذا القول الا منع

من كون البسيط مما يصدر عنه شيئان كما مر آنفا وقد يستدل على ان الفاعل لا يكون

لا مر لانه يجب مع تمام الفاعل وجود المعلول ...

قابلا بان نسبة الفاعل الى المفعول بالوجوب ونسبة القابل الى المقبول بالامكان فيكون قبول

الشيئ وفاعليته له متنافيين لتنافي لازميهما اعني الوجوب والامكان فلا يجتمعان ورد

ق اثران فيه مسامحة لان الفعل تاثير والقبول تاثر لا يقال المراد بالفعل المفعول وبالقبول المقبول لانا

نقول لا يكون الاثر واحدا ذاتا ومتعددا اعتبارا مع ان المراد من جانب المعلول التعدد الذاتي كما لا يخفى قد ورد

حاصل كلام المص على ما قرره الشارح ان المراد بالفاعل في قولهم الفاعل لا يكون قابلا ان كان ما لا يكون وحده

كافيا الصدور المفعول عنه بل يحتاج في الصدور عنه الى شرط فلا نم الفرق بينه وبين القابل بل نسبة كل منهما ان اخذ

وحده بالامكان والا فبالوجوب وان كان المراد ما يكون وحده كافيا فالفرق مسلم لكن لا نسلم امتناع اجتماع

الوجوب والامكان بجهتين ... سكوتي

ورد بان الفاعل اذا اخذ وحده لم يجب معه وجود المفعول كما ان القابل وحده لا
يجب معه وجود المقبول واذا اخذا مع جميع ما يتوقف عليه وجود المفعول والمقبول و
جب وجودهما فلا فرق بينهما في الوجوب والامكان وايضا نسبة القابل الى المقبول
بالامكان العام وهو لا ينافي الوجوب بعد التسليم بناء على ان الفاعل وحده قد يكون
في بعض الصور مستقلا موجبا لمفعوله كما مر ولا يتصور ذلك في القابل اذ لا بد له من الفاعل
وانه ليس معنى الامكان العام احد نوعيه اعني الوجوب بل الاعم بحيث يحتمل الامكان الخاص و
لذلك يمكن عدم المقبول من حيث انه مقبول رد بانه لا امتناع في اجتماع الوجوب و
اللاوجوب بجهتين لجواز كون الشيء واجبا الشيء من حيث كونه فاعلا له غير واجب
قابلا [illegible] الامكان العام المقيد بجانب الوجود والامكان العام المقيد بجانب الوجود يشمل الجهتين فيجب النسبة الناشئة من جهة
ولا يجب النسبة الناشئة من جهة اخرى ورد هذا الجواب بان كلامنا في ان البسيط لا يكون قابلا وفاعلا من جهة واحدة
وعلى ما ذكرتم يكون الجهة متعددة شرح مواقف هي الفاعلية منه وهي القابلية منه اقول في هذا التفريع نظر
اذ المراد ان الفعل والقبول من جهة لكن بعد حصولها نسبة [illegible] البسيط الى المفعول بالوجوب من حيث كونه
فاعلا وبالامكان من حيث كونه قابلا كالواجب تعالى اذا صدر عنه العلم وقبله من جهة واحدة هي الهوية مثلا فيكون
نسبته الى العلم من حيث كونه فاعلا بالوجوب ومن حيث كونه قابلا بالامكان منه

موجب كونه قابلا له خاتمة فيما يبتنى على اسناد الممكنات الى الله تعالى ابتداء يجوز

دوام افعال القوى الجسمانية الحالة في الجسم بمعنى لا تناهيها مدة وعدة فان نعيم اهل الجنة

وعذاب اهل النار دائمان ابدا وليس ذلك الا بدوام القوى الجسمانية وكونها فاعلة فعلا غير

متناه زمانا وعددا بخلق الله تعالى وعند الفلاسفة يلزم تناهيها بحسب الشدة بمعنى ان القوى الجسمانية

لا تقوى ان تفعل حركة لا تكون حركة اخرى اسرع منها والمدة بمعنى انها لا تقوى ان تفعل في زمان

غير متناه والعدة اى لا تقوى على فعل عدد غير متناه لان القسرى اى تاثير القوى الحالة في

الجسم تاثيرا قسريا وهو التاثير في جسم آخر غير محلها يختلف باختلاف القابل المقسور لانه كلما

كان القابل اكبر كان تاثير تحريك القاسر له اضعف لكون معاوقته ومما نعته اكثر واقوى والطبيعي

ق يجوز عند المتكلمين ق افعال اى تاثيرات ق ابدا ولا يتصور ذلك الا بدوام الابدان وقواها فتكون تلك القوى

مؤثرة في الابدان تاثيرا غير متناه زمانا وعددا ق القوى الجسمانية اى قوى الابدان على ما يشعر به عبارة شرح المواقف

فانه لا دليل على دوام قوى اجسام غير الابدان فليكن دوامها ودوام محالها بتجدد الامثال ق وكونها فاعلة اى

مؤثرة تاثيرا طبيعيا في الابدان او قسريا في غير محلها ق لا تقوى يعني لو توقف على فعل كذلك لا تكون لشدة غير متناهية

ق لا تكون اى لا تتصور حركة اه ق لان القسرى وهذا الدليل انما يتم لو كان التاثير مستلزما للحركة ق كلما كان القابل

قد بقى الى وقال كلما كان القابل اثقل كان اه ثم زاد في تفسير قوله في حركتها قوله والثقيل والخفيف لم يرد الدليل نظرا الى القسرى

لقوله انما يتم لو كانت القوى لقبداه فافهم ق معاوقته الناشئة من القوة الطبيعية تحريك ق واقوى فاذا فرضنا

تحريك جسم لقوة جسما من مبدء معين ثم جسما آخر مماثلا له بحسب الطبيعة واكبر منه بحسب المقدار بتلك القوة بعينها ومن ذلك

المبدء بعينه لزم ان يتفاوت منتهى حركة الجسمين بان يكون حركة الاصغر اكثر من حركة الاكبر لكون معاوقته اقل فيا

الضرورة ينتهى حركة الاكبر ويلزم منه انتهاء حركة الاصغر شرح للملخص

والطبعي اى تاثير القوى الجسمانية تاثيرا طبيعيا وهو التاثير في جسم هو محلها فائدة

قيد التحريك الارادي الصادر عن النفس الحيوانية لتختلف باختلاف الفاعل لانه كلما كان الجسم اعظم

مقدارا كانت الطبيعة فيه اقوى واكثر آثارا لان القوى الجسمانية المتشابهة انما تختلف باختلاف

محالها بالصغر والكبر لكونها متجزية بتجزيها فاذا فرض في حركتيهما اى الصغير والكبير المفهومين

من اختلاف القابل والفاعل الاتحاد في المبدء تفاوت الجانب الآخر وهو جانب الانتهاء فيكون

حركة القابل الصغير اكثر من حركة الكبير لكون المعاوقة فيه اقل وحركة الكبير بالطبع اكثر من

حركة الصغير لكون الطبيعة في الكبير اقوى فلزم التناهي بالمدة والعدة لانها بالضرورة تنتهي

حركة القابل الاكبر قبل الاصغر ويلزم منه انتهاء حركة الاصغر لانها انما تزيد على حركة الاكبر بقدر

زيادة مقداره وينقطع حركة الصغير بالطبع قبل الكبير ضرورة ان الجزء لا يقوى على ما يقوى

عليه الكل ويلزم منه انتهاء حركة الكبير لكونها على نسبة جسمها حل عقدة قال في شرح

ق فيه اقوى واكثر هذا انما يتم لو لم يكن معاوقة الاعظم اكثر نا مل سوبهح قوله الصغر والكبر فاذا فرضنا حركة الصغير

والكبير بالطبع من مبدء معين لزم التفاوت في الجانب الآخر ضرورة ان الجزء لا يقوى على ما يقوى عليه الكل فينقطع

حركة الصغير ويلزم منه انتهاء حركة الكبير لكونها على نسبة جسميهما تلميذ

لان الجزء [illegible] والترتيب [illegible]

المقاصد لما كان امتناع اللاتناهي بحسب الشدة وهو ان يقع الاثر في الزمان الذي هو غاية الصغر بل في الآن ظاهر الامتناع ان يقع الحركة الا في زمان قابل للانقسام بحيث يكون القوة التي توقع الحركة في نصف ذلك اشد تاثيرا اقتصروا على بيان امتناع اللاتناهي بحسب المدة والعدة ورد بعد تسليم التاثير للقوى فان الحوادث عندنا مستندة الى الله تعالى بانه انما يتم لو كانت القوة بقدر الجسم حتى لو كان مقدار الصغير نصف مقدار الكبير كانت قوة معاوقته او تحريكه نصف قوة معاوقة الكبير او تحريكه وهو ممنوع لجواز ان تكون القوة من الاعراض التي لا تنقسم بانقسام المحل كالوحدة والابوة فصل في الدور والتسلسل اوردها في هذا الباب لورودهما على العلية والمعلولية يستحيل الدور قدمه على ابطال التسلسل لتوقفه عليه وهو حقيقة كما قال بعض المحققين توقف كل واحد من الشيئين

ق امتناع اللاتناهي لكن الدليل الذي ذكره المصنف بل لا يتم على امتناع اللاتناهي بحسب الشدة ايضا ق بانقسام المحل فيجوز دوام تاثير قوة الجسم ثم على هذا التسليم ايضا لا يجوز ان يكون للجسم قوة وللآخر قوة اقوى وانه يحاكم وليست ايضا بل تنعدم بالانقسام كالوحدة او تكون للنصف قوة بقدر الكل لكون معاوقة الكل ازيد سمويه ق قوله في الدور والتسلسل اي في ابطالهما قرح ق لورودهما اي غالبا بالنظر الى الثاني ق لتوقفه اي توقف بعض دلائل ابطال التسلسل لا جميعها كما ستقف عليه ق عليه اي على ابطال الدور بل على ابطال الاخص الاعم كما سيصرح به الشارح فافهم ق بعض المحققين وهو عبد الحكيم ق توقف كل الاصول مجموع على توقفاه قرح

حاصله ان العلة ما لم توجد لم يوجد المعلول وتقدم
وجود العلة على المعلول بالذات وبعد ان وجدت العلة فوجد
المعلول فاذا كان كل من الشيئين علة للآخر لزم ان يوجد كل
منهما قبل الآخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه

الشيئين على الآخر ويلزمه توقف الشيئ على ما يتوقف عليه فهو تعريفه باللازم خبره لانه
اظهر استلزاما لتقدم الشيئ على نفسه وانما كان مستحيلا لان امتناع ما يستلزم على
تقدم الشيئ على نفسه ضروري وجه الاستلزام ان الشيئ اذا كان علة للآخر كان متقدما
عليه واذا كان الآخر علة له كان متقدما والمتقدم على المتقدم على الشيئ متقدم على ذلك
الشيئ فيكون الشيئ متقدما على نفسه ويلزمه كونه متاخرا عن نفسه والكل بديهي الا
ستحالة وليستحيل التسلسل وهو ترتب في جانب العلة معلولي العلية والمعلولية لا الى نهاية بان يكون
كل ما هو معروض للعلية معروضا للمعلولية ولا ينتهي الى ما يعرض له العلية دون المعلولية
وليس ذلك مطلق التسلسل لكنه اختاره لان بعض ما ذكره في بيان الاستحالة انما ينطبق
ق ويلزمه لزوم الشطر الذي الشطر فتامل ق باللازم المساوي الغير المحمول وفي جواز تعريف الشيئ به خلاف قوله
اظهر وجه الاظهرية اشتماله على مقدمتي قياس المساواة تفصيلا ق ما يستلزمه يستلزم الاخص للاعم لتحقق
تقدم الشيئ على نفسه بدون الدور فيما اذا وجد الشيئ نفسه ق ضروري فالمستلزم بالفتح محال لذاته والمستلزم
بالكسر محال للغير قوله معروض العلية هذا اذا كان في جانب العلل واما اذا كان في جانب المعلول فهو تنازل
معروضهما لا الى نهاية بان يكون كل ما هو معروض للمعلولية معروضا للعلية ق للمعلولية اي من غير عكس ق
ما ذكره وهو البرهان الاول تحريري ق ومطلق التسلسل وهو ترتب امور غير متناهية سواء في العلية والمعلولية
او في الوضع ممتنع او وجود امور غير متناهية لان المتكلمين لا يشترطون الترتيب تامل تحريري حرره

عليه ولانه المطلوب ههنا استحالته وانما يستحيل لان العلل والمعلولات لو تسلسلت من

غير ان تنتهي الى علة محضة لكان هناك جملة هي نفس مجموع الممكنات الموجودة المعلول

كل من احادها الواحد منها وتلك الجملة موجود ممكن والمؤثر المستقل لتلك الجملة ليس نفسها

والا كانت موجودة قبل وجود نفسها ولا يتوهم ان الجملة انما تطلق على المتناهي اذ المراد

بها هنا هو تلك الاحاد بحيث لا يخرج عنها واحد منها وهذا اعتبار معقول في الامور المتناهية

وغير المتناهية ولا جزء منها والا اوجد ذلك الجزء نفسه لان موجد الكل موجد لاجزائه ومن

جملتها ذلك الجزء وذلك محال للدور المستحيل والمراد بالدور هنا لازمه بل المؤثر المستقل لها

ق قوله استحالته لتوقف اثبات الواجب تعالى على استحالته مخ قوله هي نفس مجموع اه اي بدون الهيئة ق موجود

اي امر موجود تام ولست اجزاءها على سبيل التعاقب او على سبيل الاجتماع تامل ق ممكن فكما ان الكل من الاحاد

مؤثرا مستقلا فكذلك المجموع بلا اعتبار الهيئة مؤثرا مستقلا مخ قوله المؤثر المستقل للجملة اه ق لا يخرج عنها

واحد منها كما لا يخرج فيها غير تلك الاحاد حتى الهيئة قال ولا جزء منها ولو كان مجموع ما عدا المعلول الاخير ق لان موجد

على الملازمة قوله في الحاشية لان الكلام اه يعني لو لم يكن الكلام في الموجد المستقل لا مكن ان يكون الجزء موجد الكل ولا

يكون موجد النفس كما في ما عدا المعلول الاخير فانه موجد الكل ومعلول لما قبله بمرتبة لكنه ليس بمستقل ق وذلك محال

المقدمة رافعة تلك الدور لا ابطال ان يكون قول للدور علة الكل من قوله ليس نفسها وقوله ولا جزء منها الا للاخير فقط ق

بالدور هنا لازمه وان توقف الكل على الجزء لكنه لم يتوقف الجزء فما قال الشارح في الحاشية الى [illegible] ق لازمه

فلا يرد ان هذا دليل على اثبات الواجب من غير توقف على ابطال الدور والتسلسل لان اثبات الواجب جزء من دليل ابطال

التسلسل تحرير

لامكانه جزء من اجزاء السلسلة مع انا فرضنا انها جميع الممكنات

المستقل لها يكون خارجا فيكون واجبا بالذات لان الموجود الخارج عن سلسلة

الممكنات لا يكون الا واجبا لانحصار الموجود فى الواجب والممكن يوجد لا محالة شيئا

من الجملة اى جزء من اجزائها اذ لو وقع جميع الاجزاء بغير ذلك الخارج كان الواقع

الجموع واقعا بغيره اذ ليس فى المجموع شيئ سوى الاجزاء فلم يكن ذلك الخارج علة

للمجموع فاذا كان الخارج موجدا لجزء من اجزاء الجملة فينقطع الى ذلك الجزء سلسلة

المعلولات لكون الموجد الخارج عن جميع الممكنات واجبا بالذات وعدم جواز ان

يكون ذلك الجزء معلولا لشيئ من اجزاء الجملة لامتناع توارد العلتين المستقلتين

على واحد لان الكلام فى المؤثر المستقل فيلزم الخلف من وجهين لان المفروض ان

قوله اذ لو وقع كانه قيل فليكن الخارج علة للمجموع كشيئ لا من الاحاد ولم لا يجوز ان يكون علة المجموع غير علة كل

من الاحاد فلا ينقطع التسلسل قيل جميع بمعنى كل الافراد وقوله شيئ هو الهيئة [illegible] وواجبا بالذات

ولا بد ان يكون ذلك الجزء طرفا للسلسلة لعدم جواز كونه الواجب خلافها معلولا للجزء الفوق وعدم

جوازه ان يكون ذلك الا د [illegible]

ان السلسلة غير منقطعة وان كل جزء منها محلول الجزء آخر منها ولانا نفصل من السلسلة
جملة بنقصان واحد من طرفها المتناهي فيحصل جملتان احدهما من المحلول المحض والثانية
من الذي فوقه ثم نطبق بين هاتين الجملتين من طرفها المتناهي فالاول من احدهما
بازاء الاول من الاخرى والثاني بازاء الثاني وهلم جرا فان وقع بازاء كل جزء من الجملة
التامة جزء من الجملة الناقصة لزم تساوى الكل وهو التامة والجزء وهو الناقصة
وهو محال ضرورة وان لا يكن بازاء كل جزء من الزائدة جزء من الناقصة وجد في الزائدة
جزء لا يوجد بازائه من الناقصة شيء فعند هذا الجزء انقطعت الناقصة فتناهت
التامة لانها لا تزيد عليها الا بواحد والزائد على المتناهي بالقدر المتناهي متناه بلا
شبهة فلزم التناهي على تقدير اللاتناهي وهو محال ولانها اى سلسلة العلل

ق من السلسلة فيكون السلسلة كلا والجملة جزء ق من طرفها المتناهي اما حقيقة او باعتبار العقل
كما اذا كان التسلسل في جانب العلل والمعلول معا منه ق تساوى الكل والاظهر ان يكون الناقص
كل زائد فيحصل ق الا بواحد كما صوره المصنف منه

العلل والمعلولات لما اشتملت على معلول محض لا يكون علة لشيء لزم اشتمالها على
علة محضة لم تكن معلولة لشيء تحقيقاً للتكافؤ بين المتضايفين فان العلية والمعلولية
متضايفتان ومن لوازمهما التكافؤ في الوجود بمعنى اذا وجد احد المتضايفين
وجد الاخر فلا بد ان يوجد بازاء كل واحد من احدهما واحد من الآخر فلو لم تنته
السلسلة الى علة محضة مع اشتمالها على معلول محض لزم معلولية بلا علية لزيادة
عدد المعلوليات على عدد العليات بواحد فلا يتحقق التكافؤ ولانا نعزل المعلول المحض من
السلسلة ونجعل كلاً من الآحاد التي فوقه اي فوق المعلول المحض متعدداً باعتبار وصفي
العلية والمعلولية فيحصل جملتان متغايرتان بالاعتبار لان الشيء من حيث انه علة
(من الوضع الوصف وعددهما مختلف في هذه العبارة)
مغاير له من حيث انه معلول ثم نطبق بين سلسلتي وصفي العلية والمعلولية فيما فوق

ق لا يكون اي ق لم تكن اي ق نعزل المعلول اذ لا تعدد فيه لا بالاعتبار ق المعلول المحض هذا ان كان
في جانب العلل واما في جانب المعلولات فيقال نعزل العلة المحضة ونجعل اه ثم نطبق اه فيلزم لضرورة تأخر المعلول
عن العلة زيادة المعلولية بواحد فتناهيان ق ثم نطبق الاولى ثم نطبق بين سلسلتي العلة والمعلول ولذا جعل
كلاً من الآحاد متعدداً وكذا الاولى ان يقول زيادة العلة دون لا يرد ان المقام اقام المظهر موضع المضمر بلا
نكتة ق العلية والمعلولية اقامة المظهر مقام المضمر سهو

المعلول المحض فيلزم لضرورة سبق العلة على المعلول زيادة العلية على المعلولية

بواحد وتناهيان ضرورة تناهي الزائد على المتناهي بالقدر المتناهي ولانه

اي الشان لو انقسمت السلسلة المفروضة بمتساويين فزوج والا ففرد وكل منهما اي

من الزوج والفرد اقل بواحد مما فوقه كالاثنين من الثلثة والثلثة من الاربعة :

فتناهيان لان كل عدد يكون اقل من عدد اخر يكون متناهيا لانه محصور بين

حاصرين هما ابتدائه وذلك الواحد الذي مما فوقه هذا وقد يقال ان عدم الانقسام

بمتساويين اعم من ان ينتهي الانقسام لكن لم يكونا بمتساويين ومن ان لا ينتهي و

الاول هو الفرد والثاني ليس بفرد ولا زوج فانهما من خواص المتناهي خاتمة في بيان

ان كلا من الصورة والمادة والغاية قد يقال بالاشتراك لمعنى غير ما سبق فيقال

قوله زيادة العلية التي هي علة المعلول المعروف بثلثه قوله وكل منهما صغرى قوله اقل بواحد ضرورة قوله لان كل عدد

اشارة الى الكبرى تمت قوله مما فوقه فالسلسلة المحصورة زوجا كان او فردا متناهيان بالاتفاق لدى

الاستفادة تمهيد قوله ان عدم الانقسام المدلول عليه بقوله والا اه قوله في بيان وفي بيان معنى التاثير للفاعل

الحكم عندنا قوله بالاشتراك اللفظي قوله غير ما سبق في فصل العلة والمعلول تمت

فيقال الصورة لكل هيئة حالة في امر قابل لها وحدانى بالذات اولا لاعتبار فهو بهذا المعنى

عرض بخلافها بالمعنى السابق ويقال المادة لمحلها اى محل تلك الهيئة بمعنى الامر القابل كالبياض و

الجسم وبهذا الاعتبار يضاف كل منها الى الاخر بخلاف الاعتبار السابق فانه لما كانت الجزئية

معتبرة بذلك الاعتبار في مفهوميهما لم تكونا مادة وصورة الا باعتبار الاضافة الى المركب منهما

والغاية لما ينتهى اليه الفعل وان لم يكن له اى لما ينتهى اليه جهة علية ولم يكن يحتاج من الفعل اليه بل و

ان لم يكن للفاعل قصد سواء كان مختارا كالعثور على الكنز في حفر البئر اولا كغاية الحركات الغير

الارادية مثل الوصول الى الارض لهبوط الحجر بخلاف الغاية بالاعتبار السابق فانها ما لاجله الشيء

بمعنى ان ذلك الشيء يحتاج في وجوده العينى بواسطة انه يحتاج الى العلة الفاعلية وهى في كونها

فاعلة بحدانى اى موصوف بوحدة ذاتية او اعتبارية كالبياض في الجسم وصورة السرير في قطع الخشب المركبة على وجه مخصوص و في

كلام الشارح اشعار بان الصورة بالمعنى الاول عندهم جوهر حيث قال والظاهر ان اطلاق الصورة والمادة في المركبات الصناعية مثل السيف

والسرير والبيت لا يكون بهذا المعنى لان الهيئة التى احدثها النجار وسموها الصورة السريرية انما هو عرض قائم بالخشبات لا جوهر

حال فيها انتهى فيشكل على ان الصورة الجوهرية التى هى غير المادة والهيئة هى وكيف شرحه للكلية انتزع على ترتيب اللف بتغيير

الكلام المصنف في شرح المقاصد حيث فيكون في التمثيل بها للمعنى الاول مسامحة حيث ق بالمعنى السابق فانها قد تكون جوهرا كا

الجزء الذى به يكون الجسم بالفعل وقد تكون عرضا كالجزء الذى به يكون العرض ق لمحلها من اقامة المظهر مقام المضمر قوله

بمعنى الامر القابل وباقى انواع الاعراض انه يقال لذلك الامر القابل الموضوع ق وجه عليه بيانية ق ولم يكن كان تفسير ق قصد اى

للغاية اصلا لا بالذات ولا بالتبع ق مختارا فيكون للفاعل قصد للفعل وان لم يكن له قصد للغاية التى هى مادة افتراق الغاية

بهذا المعنى عن الغاية بالمعنى المار بل للغاية التى هى مادة الاجتماع تمت

علة الخارج الى التصور الغاية وقصدها ثم جعل بعض الممكنات علة لبعض ومؤثرا فيه رأى

الفلاسفة ولبعض المليين ولما كان الموجود عندنا هو الله وحده فمعنى العلية والتأثير

في الممكن هو السبب العادي فانه جرى عادة الله بان يخلق ذلك الشيء عقب ذلك الممكن بحيث

يتبادر الى العقل ان وجوده موقوف على وجوده الباب الثالث في الاعراض قدمها على الجواهر

مع تقدم الجوهر بالطبع لانه يستدل باحوال الاعراض على احوال الجواهر كالاستدلال باحوال الحركة و

السكون على حدوث الاجسام وبقطع المسافة المتناهية في زمان على عدم تركبها من الجواهر

الفردة الغير المتناهية وفيه فصول الفصل الاول في مباحث المبحث الاول في تقسيم الموجود

الموجود ان لم يسبق بالعدم فقديم وهو الواجب وصفاته الحقيقية والا فحادث وهو قسمان جوهر

ق في الممكن ظرفية الموصوف للصفة لا المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر كما هو الشائع هو السبب العادي كما يقولون علة الاحراق هي

النار وسبب الارواء هو الماء وباعتبار انه تعالى يخلق الاحراق عقب مماسة النار الحطب والارواء عقيب شرب الماء وليس لهما تأثير

وايجاد شرح المقاصد ق بالطبع بناء على ان التقدم الطبعي تقدم المحتاج اليه على المحتاج لا هو خصوص تقدم الجزء على الكل ق

باحوال الاعراض لكون الاعراض ابسط احوالها علة بحسب التعقل والجواهر معلولة بسبب احوالها كذلك ق باحوال الحركة هي النار

في الاضافة الظلية الجعلية شرح ق وبقطع اي كون الحركة مقطوعا بها المسافة شرح فلا يرد ان القطع المصدر

المبني للفاعل صفة الجسم المتحرك والمبني للمفعول صفة المسافة التي هي المكان الحالي او البعد الموهوم وعلى كلا التقديرين ليس

من احوال العرض واما ما ذهب اليه ان موضوع السطح الباطن فلم يقل به المستدل ولا الخصم شرح ق في مباحث كلية

للاعراض باسرها ق قديم ذاتي اي زماني الاول هو الله والثاني صفاته شرح

جوهر وعرض فانه ان تحيز بذاته فهو جوهر او بتبعية بان حل في المتحيز بالذات فهو عرض وان

لم يكن متحيزا بذاته ولا حالا فيه فلم يعدوه من اقسام الوجود لانه لم يثبت عندهم لعدم الدليل

عليه وربما يستدل على امتناعه بانه لو وجد لشارك الباري في التجرد ويحتاج في الامتياز الى فصل

فيلزم التركيب في الباري من الجنس المشترك والمميز ثم العرض اما مختص بالحي كالحياة وما يتبعها من العلم

والادراكات بالحواس الظاهرة والباطنة وسائر ما يتبعها او غير مختص كالاكوان الاربعة من الاجتماع

والحركة والسكون والمحسوسات اي المدركات بالحواس الظاهرة كما سيجيء تفصيلها ان شاء الله تعالى و

قال بعض الفلاسفة الموجود ان كان وجوده لذاته بمعنى انه لا يفتقر في الوجود الى شيء اصلا فواجب والا

ق وان لم يكن اي الحادث والا فالواجب وصفاته ليس متحيزا بالذات ولا بالتبع وفاقا ق فلم يعدوه وكذا

لم يعدوا منها قديما غيرا له وصفاته لم يكن متحيزا اصلا كالمتحيز وكذا بعضهم اي المتكلمون بخلاف من قال بحدوث النفوس الناطقة

كارسطو ومتابعيه فانها عندهم حادثة ليست متحيزة لا بالذات ولا بالتبع بل جمهورهم فان الغزالي قائل بتجرد

النفوس ق لانه لم يثبت فالتقسيم استقرائي ق وربما اي بعضهم قال بالان التجرد ليس ذاتيا ولا يلزم من الا

شتراك في العرض خصوصا اذا كان سلبيا التركيب فيه تعالى كما ان الموجود الممكن شاركه تعالى في الوجود ولا قائل بالتركيب لذلك

ق والباطنة الاولى ترك الحواس الباطنة لانكار المتكلمين لها وهذا التقسيم على رأيهم ق والحركة الاينية فانهم لا يثبتون

الوضعية وغيرها ق اي المدركات اي الموجودات الاصلية لا الظلية فانهم قالوا بالحواس الظاهرة لا اعرف وجها لذكر ادراكات

الحواس الباطنة سابقا وتركه هنا لانها هنا ... والوجه انه المدرك الاصلي للحس المشترك هو المدرك الاصلي للحواس

الظاهرة واما الظلي فالمتكلمون غير قائلين به والاصلي للحواس امر اعتباري كالعداوة والصداقة والمحبة والبواقي ليس لها

غير جالها فتامل

والا فممكن وهو ان استغنى في الوجود عن محل يقومه وسمي ذلك المحل الموضوع فجوهر والا فعرض فا

الصور الجوهرية انما تدخل في تعريف الجواهر دون العرض لانها وان افتقرت الى المحل لكنها مستغنية

عن الموضوع فان المحل كان الحال اعم من العرض لان الحال قد يكون بحيث لا يتقوم ولا يتحصل المحل بدونه

فيسمى صورة ومحلها مادة وقد يكون بخلافه فيسمى الحال عرضا والمحل موضوعا واجناسه العالية بحكم الا

ستقراء تسعة الكم والكيف والاين والاضافة والمتى والوضع والملك ويسمى الجدة وان يفعل و

ان ينفعل ولما كان هذان المقولان امرين متجددين غير قارين اختير لهما لفظان يفعل وان

ينفعل دون الفعل والانفعال لانهما قد يقالان للحاصل بعد الحركة والمبحث الثاني في امتناع

اي بالاعتبار

قيام العرض بنفسه او باكثر من محل واحد بالذات او بالاجتماع كوحدة العشرة فان الوحدة عرض

ق في الوجود الاصلي تحقيق والا فعرض ومعنى وجود العرض في المحل ان وجوده في نفسه هو وجوده في محله بحيث يكون الاشارة
الى احدهما اشارة الى الاخرى بخلاف وجود الجسم في المكان فانه امر مغاير لوجوده في نفسه مترتب عليه فزائل عنه عند الانتقال الى مكان
اخر شرح للتلميذ ق الى المحل لان تشخص الصورة بالمحل كما مر من الشارح ق اعم من الموضوع ق ولا يتحصل المحل كما مر من الشارح
من ان الهيولى محتاج الى الصورة في البقاء ق ومحلها مادة بمعنى داخل في المركب منهما به وجود الشيء بالقوة ق عرضا وصورة بمعنى
اخر ق موضوعا ومادة بمعنى آخر [illegible] ق واجناسه وههنا اشكال هو انهم ذكروا العرض في تعريف المقولات التسع و
لم يجعلوه جنسا لها متمسكين بانه لو كان جنسا لها لامتنع تصورها بدون تصور العرض لكونه جزءا ذاتيا لكنه لم يمتنع اذ نتصورها
بالحقيقة مع الذهول عن كونها اعراضا واجيب بمنع الملازمة اقول الاولى ان يقال لم يجعلوه جنسا لعدم العثور على كونه ذاتيا
ق قيام العرض ثم تفرع على هذا ان الله تعالى مريد بارادة حادثة عرضية لا في محل قائم بنفسه مكابرة والله الهادي الى سبيل
الرشاد شرح للتلميذ

عرض قائم بمجموع عدد صار باعتبار الاجتماع شيئا واحدا وحيوة البنية المتجزية فان الحيوة

[اى البدن كرميه]

عرض قائم بالاعضاء الصائرة بالاجتماع شيئا واحدا ضروريه حتى ان الاول لا يحتاج الى التنبيه

[تنبيه كرميه اى ما ذكروه فى الاستدلال]

ايضا واما الثانى فقد ينبه عليه بان حصول عرض واحد فى محلين كحصول الجسم الواحد فى مكانين

ولو جاز ذلك لجاز هذا وهو ضرورى البطلان ولخفائه وافتقاره الى التنبيه جوزه البعض عما

ان القرب قائم بالمتقاربين والاخوة بالاخوين الى غير ذلك من الاوصاف المتحدة من الجانبين

[من الاربع كرميه]

بخلاف مثل الابوة والبنوة ورد بانا لا نسلم ان العرض فى مثل القرب والجوار والتركب واحد با

لشخص قائم بالطرفين بل متعدد والقائم بكل منهما فرد مغاير للقائم بالآخر غاية الامر تماثلهما و

اتحادهما بالنوع ولا يلزم من اشتراك النوع اشتراك الشخص والمبحث الثالث ان العرض يتمايز

فى عرض قائم واحد بالشخص بمحوية قوله عرض قائم بنا وعلى ان الوحدة امر موجود سواء كانت داخلة تحت الكيف

اولا فرجحه قوله باعتبار الاجتماع بناء على ان العدد مركب من الوحدات والهيئة الاجتماعية صورة نوعية وعلى ان الا

عداد من الاعيان فرجحه قوله عرض قائم واحد بالشخص بمحوية قوله ان القرب واحد بالشخص قائم اه قوله الاوصاف المتحدة

نوعا قوله مثل الابوة والبنوة فانهما متحدتان جنسا لا نوعا بمحوية قوله والتركب امر مع الغير لا من الغير فانه قائم بالمجموع من

حيث هو مجموع فيكون المحل واحدا قطعا فرجحه

باتفاق جمهور العقلاء من المتكلمين والحكماء

انتقاله من محله الى محل آخر لان وجوده في نفسه هو وجوده في محله بحيث يكون الاشارة الى احدهما

عين الاشارة الى الآخر فيكون زواله عن ذلك المحل زوالا عن وجوده بخلاف وجود الجسم في المكان

فانه مغاير لوجوده في نفسه يترتب عليه آثار عند انتقاله الى مكان آخر وليس ذلك زوالا عن

وجوده فتامل ولان تشخصه ليس لذاته والا انحصر نوعه في فرد لامتناع تخلف المعلول عن علته

ولا المنفصل لان نسبته الى الكل سواء فافادته هذا التشخص دون ذاك ترجيح بلا مرجح فتعين

انه لبعض محله فيستحيل انتقاله لان الانتقال لا يتصور الا مع بقاء الهوية ورد بانا لا نسلم ان نسبته الى الكل

سواء لجواز ان يكون له نسبة خاصة الى هذا سيما اذا كان مختارا وقد يتوهم من حدوث البرد في

الماء وحدوث الحرارة من مجاورة النار والرائحة من مجاورة المسك وغير ذلك انه

ق زوالا عن وجوده في نفسه قوله فتامل اشارة الى ما قال المحقق الشريف في بحث تعريف العرض بعد ما قال صاحب المواقف

ان معنى قيامه عند الحكماء ماهية اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ومعنى وجوده في كذا انه يكون وجوده هو وجوده

في الموضوع حتى انه قد يتوهم من هذه العبارة ان وجود السواد في نفسه مثلا هو وجوده في الجسم وقيامه به وليس بشيء

اذ ليس معناه ان له وجودا في نفسه فقام بالجسم ولا يخفى انه امكان ثبوت شيء في نفسه غير امكان ثبوته لغيره انتهى

منه ق ولا المنفصل لا يكون حالا فيه ولا محلا له شرح مواقف انتهى ولا لازماله بتجويز

وغير ذلك انه انتقال وليس كذلك بل هو حدوث مثل فيه باحداث الفاعل المختار عندنا او
بحصول الاستعداد للمحل ثم الافاضة عليه من المبدء عند الحكماء والمبحث الرابع انه في
جواز قيامه بالعرض الآخر اذ لا اختلاف في امتناع قيامه بعرض هو نفسه خلاف مبني على الاختلاف
الوارد في معنى القيام انه اى معنى القيام التبعية في التحيز بمعنى ان تحيز الصفة يكون تبعا لتحيز المو
صوف فلا يتصور القيام بالعرض لانه متحيز بالتبع للجوهر فليس كونه متبوعا للثالث اولى من كونه تابعا
لدوام كون الجوهر متبوعا لذلك الثالث ابقي بل هذا اولى لانه قائم بنفسه متحيز بالذات او الاختصاص الناعت

قال المتكلمون في تجويز ان يكون للعرض تحيز بالذات بتبعية التحيز الآخر وقد علمت انه العرض لا تحيز له بنفسه

ق الافاضة اى افاضة المثل قوله من المبدء الفياض قوله اذ لا اختلاف اى خلافا يعتد به والا فالهذيلي قائل بانه تعالى
تعالى مريد بارادة حادثة قائمة بنفسها لا بمحل قوله الوارد لا حاجة الى هذا قال معنى القيام اى القيام بالنفس او بالشيء
كما هو مقتضى الاطلاق الا ان ضمير انه راجع الى القسم منه اعني القيام بالشيء قال انه بدل من قوله معنى القيام قوله اى معنى القيام
اى القيام بالشيء والا فمعنى القيام بنفسه هو الاستقلال في التحيز فعلى راي المتكلمين لا يتصور القيام مطلقا الا في ذاته تعالى ولا
في صفاته ق لتحيز الموصوف المستقل في التحيز واعترض بان التحيز لكونه صفة للجوهر قائم به وليس متحيزا تبعا لتحيزه والا لكان
مشروطا بنفسه الا ان قيل بالاتحاد او التسلسل ان قيل بالتعدد ويدفع بانه اعتباري عقلي ويرد بان المتكلمين قالوا بوجوده لانه
من الاين ق بالتبع للجوهر لا بالذات فكيف يجعل الغير متحيزا ق فليس كونه اى كون العرض المقوم به ق من كونه تابعا اى
فلو جعل الثاني متبوعا للثالث يلزم الترجيح بلا مرجح ويمنع بان الثاني قائم بالجوهر والثالث قائم بالثاني لانه حال فيه لا بالجوهر
لانه لم يكن فيه الا التبعية الثانية ق وتحيز بالذات فلو لم يجعل الجوهر متبوعا للثالث يلزم ترجيح المرجوح وجوابه يعلم مما ذكرنا انهما
شرح تجريد قال او الاختصاص الناعت كما قال الفلاسفة قالوا النقطة قائمة بالخط وهو بالسطح والسرعة والبطء قائمان بالحركة
واجيب بان النقطة والخط عدميان او جوهران ويمنع قيام السرعة والبطء بالحركة اذ لا نسلم انهما زائدان بل الحركة كلام
تتخللها سكنات اقل فتسمى سريعة او اكثر فتسمى بطيئة وقد قيل انهما قائمان بجسم يقوم به الحركة شرح تجريد رحمه الله

وهو ان يختص شيء بآخر اختصاصا صار به بحيث يكون ذلك الشيء نعتا للآخر والآخر منعوتا له كاختصاص السواد بالجسم لا كاختصاص الماء بالكوز والقيام بهذا المعنى لا يختص بالمتحيز كما في صفات الله تعالى عند المتكلمين وصفات العقول عند الفلاسفة فضلا عن ان يختص بالمتحيز بالذات ثم انتهاء قيام العرض الى الجوهر مما لا نزاع فيه لكن لا يجب قيام الكل به لجواز ان يكون بمعنى الاختصاص الناعت فيما بين الاعراض بان يكون عرض نعتا لعرض لا للجوهر الذي اليه الانتهاء كالسرعة للحركة فان المنعوت حقيقة بالسرعة هي الحركة لا الجسم فلهذا جوزت الفلاسفة قيام العرض بالعرض واجاب المتكلمون بان كلا من السرعة والبطء ليس عرضا زائدا على الحركة قائما بها اذ هما من الاعتبارات اللاحقة بحسب الاضافة الى حركة اخرى ولهذا يختلفان باختلاف

عن عين او بالمتحيز بالتبع اذا كان هو مختصا بالتحيز الذاتي لا المقوم به ورحمه

ق وهو ان الخ كانه تعريف لفظي فلا يرد انه تعريف الشيء بنفسه تدبر ق كاختصاص السواد لا كاختصاص الصور الجوهرية بالمادة الجوهرية ق والقيام اي كون الشيء قائما او مقوما به لا يختص بمطلق المتحيز سواء كان بالتبع اذا كان قائما او بالذات اذا كان مقوما به وقوله فضلا عن انه يختص بالمتحيز بالذات اي بالمقوم به المتحيز بالذات الا ان يزيد او يختص بالمتحيز بالتبع اي بالقائم المتحيز بالتبع ق والقيام بالشيء ق عند المتكلمين اي الاشاعرة منهم ق مما لا نزاع اي ممن يعتد به والا فالنظام والنجار من المعتزلة ذهبا الى ان الجوهر مطلقا اعراض مجتمعة كما صرح به في المواقف في اوائل الجواهر في المقصد الثاني من المرصد الاول وفي كتب آخر والا فيتسلسل او يكون جميع الاعراض لا محل ق لا يجب قيام الكل عند الحكماء ق بمعنى الاختصاص حال الآخر ق واجاب حاصله منع وقوع قيام العرض بالعرض بمعنى الاختصاص الناعت في الخارج لا منع الجواز العقلي والا لكان الجواب ممنوعا ق ليس عرضا الخ ليس المفيد فقط اذ لا ينكر المتكلمون اختصاص العرض بالامور الاعتبارية تحويه

باختلاف الاضافة والخامس من المباحث ان الجمهور من المتكلمين على امتناع بقاء

العرض زمانين وانه على التقضي والتجدد ينقضي واحد ويتجدد آخر مثله وتخصص

كل من الآحاد المنقضية والمتجددة بوقته انما هو للفاعل المختار وبقائه عبارة عن

تجدد الامثال بارادة الله تعالى وبقاء الجوهر مشروط بالعرض ومن ههنا احتاج في بقائها

أي ذلك

الى المؤثر مع ان علة الاحتياج عندهم الحدوث لا الامكان كام لان مفهومه اللغوي ينبئ عن

عدم البقاء ولهذا يسمى السحاب عارضا ورد بانه انما ينبئ عن عدم الدوام لا عن

بقائه أي اثنين ق وبقائه أي ان ق وبقاء أي ان ق مشروط قد بقاء الى كان بقاء الجوهر مشروطا ببقاء

العرض الممتنع البقاء وكان ما يفيد هذيته الجوهر العرض يلزم القول بعدم بقاء الجوهر ايضا دائما في الآن الثاني

شخص مغاير للذات له في الآن الاول فافهم ق في بقائها لا يخفى ان بقاء العرض كما صرح به الشارح آنفا بمعنى

تجدد الامثال وبقاء الجوهر بمعنى استمرار الوجود ونسبته الى الزمان الثاني والثالث فلفظ البقاء اما مشترك او

حقيقة ومجاز مع ان الشارح جمع بين معنييه فتأمل شرح وجهه ان المراد بالبقاء هو استمرار الوجود

اما للشخص كما في الجوهر او للنوع كما في العرض فالمراد بتجدد الامثال بقاء النوع في ضمن الاشخاص تم ق مع ان

علته يعني ان سبب قولهم بامتناع بقاء العرض كون العالم عندهم علة الاحتياج الى المؤثر دون الامكان فيلزم

استغناء العالم حين البقاء الى عن الصانع لو قيل ببقائه ثم لا يخفى ان هذا الاحتجاج يدل على ان المراد بعلة الحدوث

للاحتياج العلية بحسب الخارج وكونه وسطا في الثبوت لا العلية بحسب العقل وكونه وسطا في الاثبات شرح أي

بيان سبب القول بامتناع بقاء الاعراض [illegible] ق علة الاحتياج الى المؤثر ق أي عن عدم البقاء أي زمانين

ق يسمى السحاب وهذا مشعر بان السحاب لا يبقى زمانين مع ان الضرورة قاضية بخلافه ق عن عدم الدوام بان

الحدوث شرح

عدم البقاء ولانه اى بقاء العرض يستلزم قيام عرض آخر هو البقاء به وقيام العرض بالعرض باطل لان القيام هو التبعية في التحيز ورد بانا لا نم ان البقاء عرض بل هو امر اعتباري لانه عبارة عن استمرار الوجود وانتسابه الى الزمان الثاني على انه لا نم عدم جواز قيام العرض بالعرض بناء على انه هو الاختصاص الناعت ولامتناع زواله على تقدير بقائه وذلك لانه اى زواله على تقدير البقاء اما بنفسه فيمتنع وجوده لان ما يكون عدمه مقتضى ذاته لم يوجد اصلا ومنع لجواز ان يقتضى ذاته العدم لا مطلقا بل في الزمان الثالث او الرابع خاصة كان الحركة تقتضى العدم عقب الوجود خاصة او بزوال شرطه فان كان عرضا الخ فيتسلسل لانا ننقل الكلام الى ذلك وهلم وان كان جوهرا دار لان بقاء

قوله البقاء اشارة الى ان الاضافة في كلامه بيانية ق وجوده اى اولا وابتداء ق خاصة ولا يلزم الانقلاب لان الممتنع ما يقتضي ذاته العدم مطلقا لا في وقت من الاوقات تحرير ق فيتسلسل اى او يدور اذ المراد ولو بطريق الدور ق دار اى او تسلسل اما في الجواهر او في الاعراض والجواهر فرحل

اى بالعرض يعني بواسطته البقاء قرحل

اذ التقدير انه لا زوال له على تقدير البقاء بان كان عدمه من ذاته ولذا كان ممكنا فيلزم الانقلاب من الممتنع

اي بعد هذا في زماني وجوده

اي العرض المشروط او الشرط او الجوهر فتدبر

بقاء الجوهر مشروط بالعرض ورد بجواز ان يكون مشروطا باعراض تتجدد في محاله على
سبيل البدل بان يصير اللاحق بدل السابق في الشرطية حتى تنتهي الى عرض لا يوجد الفاعل
بدله فحينئذ يزول العرض لزوال الشرطية او لطريان ضده فيدور لان طريان احد الضدين
على المحل مشروط بزوال الاخر وموقوف عليه فلو توقف زوال الاخر على طريانه لزم الدور ورد
رد بجواز ان يكون حدوث الطاري وزوال الباقي في زمان واحد فاللازم الدور المعي
وهو ليس بمحال او بفاعل مختار كان او موجبا فيلزم ان يكون له اثر ليصح انه مؤثر ولا يصلح
ان يصير النفي المحض اثرا وفيه انه لا نم انه لا يصلح اثرا كيف وهو حادث مفتقر الى محدث و
لو سلم فنختار انه لفاعل بمعنى ان لا يفعل العرض اي يترك فعله لا بمعنى ان يفعل عدمه والكل

ق احد الضدين المسبوق بوجود الضد الاخر ايا ما ق بزوال الاخر اي بزوال المتقدم ق في زمان واحد مع عدم المتقدم
الان لشيء منهما ق وهو ليس بمحال وما قيل من ان رفع الطاري للباقي ليس اولى من رفع الباقي له بل هذا اهون
فيكون اقرب من الرفع الى الوقوع فالزوال لا يكون بطريان الضد للزوم ترجيح المرجوح فمدفوع بان الطاري لقربه من
السبب ولحيلولة عنه اي الحادث اقوى فلا ترجيح للمرجوح ق فيلزم اشارة الى المقدمة الشرطية ق ولا يصلح اشارة الى
المقدمة الرافعة ق وفيه منع للمقدمة الرافعة ق وهو حادث اي باعتبار وجوده في غيره ق الى محدث اي
مفيد للوجود في غيره ق ولو سلم انه لا يصلح اثرا تسليم للمقدمة الرافعة ومنع للمقدمة الشرطية ق بمعنى ان لا يفعل
اي فعولا فيلزم ان يكون له اثر ليصح اه ممنوع سيالكوتي

من الادلة الثلثة ضعيف لما مر على انه لو تم الدليل الاخير لزم ان لا يكون الاجسام

باقية بل لزم ان لا يوجد شيء من الاجسام والاعراض ثم انه اراد ان يفصل الاجناس

المذكورة للعرض مقدما الكم لما يأتي فقال فصل في بيان الكم هو عرض يقبل القسمة لذاته

[بالعرض خرج به الاعراض المتقررة]

حتى ان غيره من الاجسام والاعراض انما يقبلها بتبعه فرض شيء غير شيء بواسطته فانك اذا

تصورت شيئا ولم تعتبر معه عددا ولا مقدارا لم يكن لك فرض انقسام وانما فسر القسمة

بما ذكر وهي القسمة الوهمية لان الفعلية وهي الفصل والفك بالفعل لا يقبله الكم المتصل

لان القابل يبقى مع المقبول وعند الفك الوارد على الجسم لا يبقى الكم المتصل الاول بل يزول

ويحصل هناك كمان آخران نعم الكم المتصل معد المادة لقبول الانقسام لكن لا يلزم حصول الذي

ق باقية او تكون باقية ولا تفوت ابدا ق ان لا يوجد اي ابتداء ق شيء اولا ينتفي صلا ق يقبل القسمة

اي الوهمية ق لذاته رسم نا فصل لان الاجناس العالية لا حد اصلا بناء على عدم جواز تركيبها من امرين متساويين

ولا تركيبها رسما نا ثانيا ق لا يقبله الكم المتصل لكن يقبله المنفصل ق على الجسم الطبيعي ق بل يزول بنعدم ق كمان آخران

لم يكونا موجودين قبل ق لا يبقى الكم خطا كان او سطحا او جسما تعليميا او زمانا ق نعم الكم اي لكن

وهو استدراك من قوله لا يقبل القسمة الكم المتصل المفيد لنفي الاستعداد فانه توهم منه انه اذا لم يكن مستعدا

لم يكن معدا فعلى هذا يلزم استدراك قوله لكن لا يلزم حصول ق لقبول الانقسام الفكي [illegible] ق بما ذكر

لا بالافتراق بحيث يحدث منه هويتان ليحرز فيه المتصل والمنفصل كما بيننى

لان العدد لا يجب اجتماعه مع الآخر كالحركة فانها لا تجتمع مع السكون مع انها معدة لما ينبغي

ذلك الاستعداد في نفس المقدار اي الكم المتصل ولا بقاء المقدار عند حصول الانقسام اذا

عرفت هذا فاعلم انه منفصلا ان لم يكن لاجزائه حد مشترك وهو ما يكون نهاية لاحد الاجزاء

وبداية لآخر بعينه وهو العدد لا غير لان حقيقة المنفصل ما يجتمع من الوحدات بالذات ولا

معنى للعدد سوى ذلك ومتصلا ان كان لاجزائه حد مشترك فهو ما يمكن ان يفرض فيه اجزاء

متلاقية عند حد مشترك يكون بداية لاحد الاجزاء ونهاية بعينه للآخر وهو اي المتصل ان

كان غير قار بحيث لا يمكن اجتماع اجزائه في الوجود فزمان والا فمقدار وهو ان قبل القسمة في

جهة واحدة فقط فهو خط او قبلها في جهتين فهو سطح او قبلها في الجهات الثلث فهو جسم

تعليمي وقد يوخذ المقدار مع اضافة فيسمى الطول والعرض والعمق فيقال الطول على البعد المفروض

قوله عند حصول بل يلزم بقاء المادة عنده غاية الامر انه زال الامر المتصل الذي هو العرض قوله الانقسام الفكي للمادة

ق وهو ما يكون ثم في قوله ما يكون اه ليس عبارة عن الجزء لان جزء المقدار لا يكون حدا مشتركا بين جزئين آخرين

منه بل النقطة جزء من النقطة الخط بحويز ذاك قدس سره سيوطي ق حد مشتركا كالنقطة للافراد كالخط والخط

الخط للسطح والسطح للجسم التعليمي فركوبي ق فهو ما اي كم ق يكون بداية صفة كاشفة للحد المشترك ق ان قبل

القسمة اي الوهمية سيوطي

اولا وعلى اطول الامتدادين والعرض على المفروض ثانيا المقاطع للاول على زوايا قوائم وعلى

اقصر البعدين والعمق على الامتداد الثالث المقاطع للاولين كذلك وكل منها مقدار ماخوذ

مع اضافة فهي لا تكون من الكميات الصرفة واما نفس الامتدادات اعني الخط والسطح والجسم

من الكميات المحضة وعند المتكلمين العدد اعتباري لان مركب من الوحدات والوحدة من الامور

الاعتبارية لما مر في باب الامور العامة وكان الخلاف منهم في وجود العدد مبني على نفي الوجود

الذهني والا فالفلاسفة لا يجعلونه من الموجودات العينية بل من الامور الذهنية كما ذكره في شرح المقاصد

والمقادير عندهم جواهر مجتمعة اذ الجسم عندهم مركب من اجزاء لا تتجزى وهي منفصلة الا انه

ق من الامور الاعتبارية وكونها الجزء اعتباريا مستلزم لكون الكل اعتباريا ق لما مر من انها لو كانت موجودة لكانت

متصفة بالوحدة فيلزم التسلسل ولكن الفلاسفة قالوا وحدة الوحدة نفس الوحدة على قياس ما قيل من ان وجود الوجود

عين الوجود فلا يلزم التسلسل ق والا اي والا فلا خلاف بينهم لان الفلاسفة ايضا ق والمقادير اما نفس

الجسمية او جزء الجسمية او محض اعتباريات وعلى ان الاجسام مركبة من اجزاء لا تتجزى وليست المقادير امرا زائدا على

الجسمية حالا فيه والا لزم انقسام المقادير بانقسام الجسم الذي هو محلها فلزم انقسام الخط عرضا والسطح

عمقا كميته

الا انه لصغر المفاصل التي تماست الاجزاء عليها لا يحس بانفصالها فلا اتصال ولا عرض

هو متصل في نفسه او نهايات وانقطاعات فان نهاية السطح وانقطاع للجسم والخط للسطح

والجسم التعليمي مركب منه السطوح التي هي امور عدمية فالكل امور عدمية والزمان وهمي اذ هو

اما ماض او مستقبل او حاضر ولا حاضر للماضي والمستقبل وهو ظاهر ووجود الحاضر يستلزم (وجود)

وجود الجزء اذ لو وجد فاما ان يكون منقسما اولا وعلى تقدير الانقسام اما ان يكون اجزائه

معا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان والضرورة قاضية ببطلانه واما ان تكون مترتبة

فيتقدم بعض اجزاء الحاضر على بعضه فلا يكون الحاضر كله حاضرا هذا خلف فلا بد ان يكون

غير منقسم فكذا الكلام في الجزء الثاني الذي يحضر عقيبه فيكون هو ايضا غير منقسم وهكذا

فيكون اجزاء الزمان غير منقسمة وهي المسماة بالآنات ويلزم من ذلك كون الحركة مركبة من

ق والمستقبل اي في الحال اي فضلا عن ان يكون موجودين في الماضي والمستقبل تامل ق كل حاضر ابل

بعضه شيء

من اجزاء لا تتجزى لانها تنطبق عليها وكذلك الجسم لانها من عوارضه منطبقة عليه
وبالجملة فالزمان والحركة والمسافة امور متطابقة بحيث اذا فرض في احدها جزء
فرض بازائه من كل واحد من الاخرين جزء فاذا تركب احدها من اجزاء لا تتجزى كان
الاخران كذلك وذلك يستلزم خلاف ما انتم عليه ولان الزمان لو وجد كان بعض اجزائه
متقدما على البعض للقطع بانه ليس امرا قار الذات مجتمع الاجزاء والا لكان الحادث الان حادثا
يوم الطوفان وتقدم اجزائه ليس الا بالزمان ضرورة امتناع اجتماع المتقدم مع المتاخر

قوله ومنطبقة عليه لهم ان يقولوا ان الحاضر غير منقسم بالفعل فلا يلزم اجتماع اجزاء الزمان لكنه
منقسم بالوهم فلا يلزم الجزء تامل قوله ولان الزمان صغرى ق وتقدم اشارة الى الكبرى الاولى اى لو كان
بعض اجزائه متقدما على الاخر لكان له تقدم بالزمان والكبرى الثانية اعني ولو كان تقدمه بالزمان يتسلسل
مطوية وقوله فيتسلسل تالي النتيجة [illegible] قوله وتقدم اجزائه لانحصاره عندكم ايها الحكماء في الخمسة
فاذا انتفى اربعة منها تعين الخامس شرح مواقف فهذا الدليل الزامي وما يشعر به ظاهر كلام المص في
رد هذا الدليل عنه هنا سبب فيتسلسل [illegible] وجهه انه يمكن ان يكون المراد في الرد ان التقدم والتاخر عارضان
لذات الاجزاء من غير ان يكون اسناده اليها مجازا كما في غير اجزاء الزمان

مع المتاخر هنا وامكانه في سائر اقسام التقدم فيكون للزمان زمان فيتسلسل لانا
تنقل الكلام الى ذلك الزمان وتقدم اجزائه وهلم ولانه لو وجد الزمان لامتنع عدمه
بعد وجوده لكونه اي لكون عدمه بعد الوجود زمانيا كما مر واذا امتنع عدمه فيلزم
وجوبه مع تركيبه لانه يقبل الانقسام الى الماضي والحال والاستقبال وتقتضيه لانقضاء
اجزائه شيئا فشيئا وكل ذلك ينافي الوجوب ورد الاول بان الماضي والمستقبل
موجودان كيف لا ومعنى الماضي ما فات بعد الوجود والمستقبل ما يحصل له الوجود
غاية الامر انه لا وجود لهما في الحال والعدم في الحال لا يستلزم العدم مطلقا فان قيل الموجود
قوله لانا ننقل ولك ان تقول انا ننقل الى الزمان الذي هو ظرف الزمان المتقدم والزمان الذي هو ظرف الزمان المتاخر
فان الظرف الاول مقدم على الظرف الثاني وهلم قوله ولانه لو صغرى قوله لكونه اي البعدية المذكورة بيانا ودليلا للتاخر ولذا
قال في الجواب بان بعدية العدم اه قوله واذا امتنع اشارة الى ان الفاء في قوله فيلزم فصيحة ومدخولها تالي الكبرى و
يجوز ان يكون مدخولها تالي النتيجة بان يكون الكبرى مع مقدم النتيجة مطوية قوله فيلزم وجوبه هذا الدليل ايضا الزامي
لان البعدية عندنا ذاتي كما سبق قوله مع تركيبه رفع لتالي النتيجة قال ورد الاول اقول لو قرر الاول بان الزمان
اما ماض او حال او مستقبل ولا وجود له متصفا بالمضي والاستقبال وهو ظاهر ووجوده متصفا بالحضور يستلزم
لوجود الجزء لم يرد بهذا الرد وكتب ايضا حاصله ان قولكم لا وجود للماضي والمستقبل ممنوع وقولكم وجود الحاضر
يستلزم وجود الجزء مسلم قوله غاية الامر بيان منشا الغلط قوله في الحال كما لا وجود لهما في الماضي ولا في
المستقبل قوله والعدم في الحال وكذا في الماضي والمستقبل ايضا منه

الموجود منحصر في الموجود في الماضي والمستقبل والحال فاذا لم يكن موجودا في احدها

كان معدوما قطعا قلنا انحصار الموجود في الاقسام الثلثة ممنوع لجواز ان يكون من

الموجودات ما لا يكون وجوده في الزمان كالزمان نعم يتم انحصار الزمان في الماضي والمستقبل

والحال بل في الاولين لان الحال ليس قسما برأسه بل هو الآن الموهوم الذي هو حد مشترك بينهما

ويجوز ان يكونا موجودين في الجملة وان لم يوجدا في شيء من الازمنة فان قيل الموجود في

الجملة اما منقسم فيلزم اجتماع اجزاء الزمان او غير منقسم فيلزم الجزء قلنا منقسم ولا اجتماع

قوله نعم يتم بيان لمنشأ الغلط يعني لا يتم انحصار الموجود في الموجود في الاقسام اه قوله فان قيل من جانب

المتكلمين قوله اما منقسم بالفعل فيلزم اجتماع اه كان بناء السؤال على ان الموجود ما كان بجميع اجزائه موجودا

ولذا فرع لزوم الاجتماع على الانقسام وبناء الجواب على ان الموجود قد يطلق على ما كان بعض اجزائه متصفا بالوجود

وان كان بعضها الآخر متصفا بالعدم فعلى هذا لا انطباق بين السؤال والجواب فالحق ان يحمل جواب الشارح على اختيار

الشق الاول على تقدير ان يراد بالموجود في الجملة المعنى الثاني وعلى اختيار الثاني على تقدير ارادة المعنى الاول

ولا اجتماع لان معنى الاجتماع المقارنة والمعية اى عدم مسبوقية البعض بالبعض وغير

منقسم ولا جزء لجواز الانقسام بالوهم وان لم ينقسم بالفعل ورد الثانى بان تقدم بعض

اجزاء الزمان على بعض وان كان بالزمان لكنه ليس بزمان آخر لان التقدم الزمانى لا يقتضى ان

يكون كل من المتقدم والمتاخر فى زمان بل يقتضى امتناع الاجتماع والتقدم بهذا المعنى بين اجزاء

الزمان بالذات بمعنى ان تقدم بعض اجزائه على بعض بالنظر الى ذاته من غير احتياج الى

ق ولا اجتماع اى لاجزاء الزمان بل بينها ترتب وتعاقب فى الوجود وكتب ايضا فيرد هنا ما اورد على كون الحاضر

منقسما وغير مجتمع فى الوجود من انه يلزم ان لا يكون الماضى بتمامه ماضيا لاتصاف بعض اجزائه بالوجود وكذا المستقبل

ق بالوهم اى ولا يلزم ان اجتماع الاجزاء الوهمية للزمان محال ق بالفعل على ما مر ان القسمة بالفعلية من خواص الكم

المنفصل ق لكنه ليس بزمان حاصل منع الكبرى الاولى ان اريد بالتقدم بالزمان التقدم بزمان جزو منع الكبرى

الثانية ان اريد به التقدم بزمان هو نفس المتقدم ق لان التقدم الزمانى سند المنع ولما اورد المنع والسند فى

صورة الدعوى والدليل اورد المنع على مقدمة من السند بقوله الاتى ولعلك اه ق بالنظر الى ذاته اى لا بالنظر الى

ظرفه حتى يكون هنا التقدم مجازا لتعويض قوله بالذات فظهر ان التقدم بالذات انما هو لاجزاء الزمان لا لغيرها

بوسطتها والشارح المحقق منع ذلك وقال انه انما يكون بين الشيئين اللذين يكون بينهما تناف نظرا الى ذاتيهما واجزاء

الزمان ليس كذلك بخلاف الوجود والعدم فظهر انه انما يكون بينهما وبين غيرهما بوسطتهما وكتب ايضا حاصل ان تقدم بعض

اجزاء الزمان على البعض ليس الا بالزمان لكن لا يلزم ان يكون للزمان زمان لان التقدم الزمانى عبارة عن كون السابق

قبل المتاخر قبلية لا يجامع القبل مع البعد سواء كان كل منهما فى زمان كما فى الزمانيات ام لا كما فى اجزاء الزمان و

التقدم الذاتى راجع الى التقدم الزمانى بالتفسير المذكور فان الحكما وقائلون بالتقدم الذاتى لكنهم لا يجعلونه قسما برأسه

بل يدرجونه فى التقدم الزمانى بخلاف المتكلمين وبما حررناه يندفع ما يختلج فى الوهم من ان المراد الحكما ومع انهم

غير قائلين بالتقدم الذاتى تامل حتى تنل بابا شيخ رحمه الله

عارض هو زمان جزئيكون الامس قبل اليوم نظرا الى مجرد مفهوميهما من غير احتياج الى العارض

ولعلك تقول ان امتناع الاجتماع لاجزاء الزمان ليس بالذات وانما يكون كذلك لو كان

بين اجزائه على فرض وجوده تناف بالنظر الى ذاتيهما وليس كذلك لانها متساوية في الذات وانما

التنافي بواسطة وصف المضي والحضور مثلا فالحق ان التقدم والتاخر بهذا المعنى انما يكون با

لذات بين وجود الشيء وعدمه لتنافيهما وعروضه لغيرهما انما هو بواسطتهما وتوهم الزمان

انما هو من ملاحظة تقدم وجود الشيء على عدمه وعكسه وعدم اجتماعهما ومن ملاحظة استمرارهما

ورد الثالث بان بعدية العدم في طرف الماضي وهو الآن فان كون العدم بعد الوجود لا يقتضي ان

قوله ولعلك قد يقال ان هذا الرد على وفق مذهب الحكيم وهم لم يقولوا بالتقدم الذاتي فليكن مراد المصنف ان التقدم زماني

لكنه عارض لذات الاجزاء وليس اسناده اليها مجازا كما كان كذلك في غير اجزاء الزمان فتامل قوله امتناع الاجتماع الذي

هو مقتضى التقدم قوله ليس بالذات بل بالزمان فعلى تقدير الوجود يلزم التسلسل فليس الوجه الثاني مردودا بما ذكره المصنف

لكن الذي تقتضيه قواعد الائمة والحق ان المراد بل بواسطة الوجود والعدم فعلية لو وجد الزمان لا يلزم التسلسل حقيقة

قوله الى ذاتيهما ومفهوميهما قوله في الذات والمفهوم قوله بواسطة وصف المضي في الامس والماضي وهذا الوصف ومثله

خارجة عن مفهوم اجزاء الزمان وان لم يكن خارجا عن مدلول لفظ الامس والماضي والحاضر واليوم ونظيره ان

الاولية خارجة عن مفهوم الخط وان كانت داخلة في مدلول لفظ الطول قوله والحضور في اليوم والحاضر قوله

وعدمه السابق او اللاحق قوله على عدمه الطاري قوله بان بعديته الخ منع للصغرى تحرير رحمه الله

ـــ

يجوز عروض التقدم والتاخر لاجزاء الزمان بالذات لاجتماعهما وانفصال الامس قوله ... الخ

لا يقتضي ان يكون في زمان بل يجوز ان يكون في الآن الذي هو طرف الزمان الماضي اعني

الطرف الذي به انقضى وانقطع الزمان ولو سلم فامتناع العدم بالغير الحاصل بعد الوجود لا يقتضي

الوجوب الذاتي الذي ينافي الامكان الذاتي لجواز ان لا يقتضي الوجود نظرا الى ذاته

غايته ان يكون دائما بتجدد الاجزاء على الاستمرار ولا استحالة فيه وقالوا يعني الحكماء

الزمان مبتدء وقوله وجود امتداد مبتدء ثان موصوف بما اضيف اليه بقوله يتصف ذلك

الامتداد بالذات بالمضي والاستقبال اقتصر عليهما لما مر من ان الحال ليس برأسه ويلحقه

التقدم والتأخر بالذات بحيث لا يصير قبله بعدا ولا بعده قبلا وغيره يكون قبلا بالمطابقة

قال وانقطع الزمان فعلى هذا التقدم والتأخر الزمانيان كما يكونان صفتين لنفس المتقدم والمتأخر حقيقة

كما في تقدم امس على اليوم او لزمانيهما كما في تقدم موسى على عيسى عليهما السلام او يكون الاول صفة لنفس المتقدم

والثاني لزمان المتأخر كما في تقدم امس على عدمه الطاري كذلك يكون الاول صفة لنفس المتقدم والثاني للآن

الذي هو طرف المتأخر قال فامتناع العدم منع للكبرى قوله لا يقتضي فان الواجب ما اقتضى ذاته امتناع العدم مطلقا

لا امتناع العدم بعد الوجود نظيره ما مر في بحث بقاء الاعراض ان الممتنع ما اقتضى ذاته العدم مطلقا لا ما

اقتضى ذاته العدم بعد الوجود قوله ما اضيف اليه الاولى ما اضيف هو اليه تأمل قوله اقتصر عليهما ولم يقل بالحضور

قال ويلحقه وهذا الانباء مذهب القدماء من الحكماء الآتي بيانه قوله لا يصير اي لا يصير بالذات جزئه القبل

مجتمعا مع جزئه البعد وبالعكس واما غيره فيكون قبلا ولا يجتمع مع البعد بواسطة الجزء القبل من الزمان

يكون بعدا ولا يجتمع مع القبل بواسطة الجزء البعد منه قال ولو سلم بناء على ان الطرف الذي هو الآن ليس

بزمان وقد سبق ان الزمان المتأخر في غير اجزاء الزمان لا يكون الا في زمان [illegible]

قال ولو سلم كان وجه التسليم ان كون عدمه آنيا لا زمانيا خلاف مذهبهم مع انه ننقل الكلام الى عدم الآن المذكور

ح اى غاية التمهيد هذا ... على كون الزمان موجودا ابديا ... وما يترتب عليه ... امتناع العدم بعد الوجود ... الزمان لا وجوبه الذاتي

الجزء القبل وبعد المطابقة الجزء البعد وقوله ضروري خبر المبتدء الثاني والثاني مع خبره

خبر الاول واستغنى عن الضمير العائد اليه لوضع الظاهر موضعه فان الامتداد المذكور هو الزمان

كانه قال الزمان وجوده ضروري الا انه غير هذه الصيغة لنوع توضيح ويجوز ان يكون

وجود امتداد خبرا وقوله ضروري خبرا بعد خبر يعترف به العامة ولهذا يقسمونه الى السنين

والشهور والايام والساعات وانما الخفاء في حقيقته واليه اشار بقوله واما حقيقته

فقيل القائل ارسطو ومتابعوه هو مقدار يعني كم متصل به يقدر به حركة الفلك الاعظم

لانه لتفاوته وقبوله المساوات واللامساوات فان زمان

ق يقسمونه تقسيم الكل الى الاجزاء لا الكلي الى جزئياته ق يقدر به اي الشيء قليل منه شيء كثير من حركته بناء على تقدير الكثير بالقليل كتقدير دورة منها بساعة اربعا وعشرين مرة او شيء مساو منها بناء على تقدير المساوي بالمساوي كتقدير دورة بزمان دورة اخرى ثم انه اشار بقوله يقدر الى ان الاضافة في المتن اضافة المقدار الى المقدر ويجوز ان تكون اضافة العارض الى المعروض ق حركة الفلك لا نفس تلك الحركة ولا نفس ذلك الفلك خلافا لمن ذهب الى الاول او الى الثاني كما سيأتي في الشرح الاشارة اليهما ق لتفاوته اي لتفاوت اجزائه وجودا او عدما وبهذا يتم تفسير الشارح بطريق العطف لكن فيه نشر معكوس ق واللامساوات اي بالذات

فان زمان دورة من الفلك مساو لزمان دورة اخرى منه واقل من زمان دورتين

واكثر من نصف دورة كم لان التفاوت من خواص الكم ولامتناع تالف من الانات

لان تالفه منها كما مر يستلزم الجزء متصل فانه لو كان منفصلا لانتهى الى ما لا ينقسم كوحدات

العدد لان هذا حقيقة الانفصال فيكون تالفه من الانات ويلزم منه الجزء ولعدم استقرار

مقدار لهيئة غير قارة هي الحركة والا لكان هو الضم قار الذات مجتمع الاجزاء في الوجود

والضرورة حاكمة ببطلانه ولامتناع فنائه لما مر من ان بعدية العدم بالزمان مقدار الحركة

المستديرة اذ الحركة المستقيمة تنقطع لما سياتي من تناهي الابعاد وانه لا بد بين كل حركتين

والزمان لا ينقطع ولا ينعدم

مستقيمتين سكون ولتقدير جميع الحركات به مقدار لاسرعها لان زمان اسرع الحركات

فان قلة الزمان تقتضي سرعة الحركة والاقل يقدر به الاكثر من غير عكس كتقدير الفرسخ با

لذراع والماة بالعشرة واسرع الحركات هي المنسوبة الى الفلك الاعظم فالزمان مقدار

و فان زمان علة الصغرى ق لان التفاوت علة العلية وفيه اشارة الى الكبرى المطوية في المتن ق ولامتناع

صغرى ق فانه لو اه علة العلية ق الى ما لا اى اجزاء ق لان هذا علة الملازمة ق والا ان كان مقدار الهيئة

القارة ثم

لربما فان قيل هذا تعريف للزمان لتحصل لذاتياته فكيف يطلب بالحجة قلنا الشيء اذا لم

يتصور بحقيقته بل بوجه ما لم يمتنع اثبات اجزائه بالبرهان كجوهرية النفس وتركب الجسم

من الهيولى والصورة وهنا لم يتصور الزمان الا بانه شيء باعتباره يتصف الاشياء بالقبلية

والبعدية وليست المقدارية من ذاتيات هذا المفهوم بل من ذاتيات حقيقته هذا واعترض

على هذا البيان بان مبناه على اصول الفلاسفة من بطلان الجزء الذي لا يتجزى وامتناع اتصال

الحركات المستقيمة وامتناع فناء الزمان وقيل والقائل من المتكلمين الزمان متجدد معلوم

يقدر به متجدد موهوم اي مبهم غير معلوم وانما يقدر به لازالة الابهام وقد يتعاكس التقدير

بين المتجددات بحسب علم المخاطب فيقدر تارة هذا بذاك واخرى ذاك بهذا فاذا قيل متى

جاء زيد يقال عند طلوع الشمس ان كان السائل مستحضرا لطلوع الشمس وقصدهم من هذا

ق فكيف يطلب بالحجة مع انهم قالوا ثبوت الذاتي للشيء ضروري فرنجي ق قلنا منع للكبرى المطوية ق ما لم يمتنع تعلق

الحكم واما حقيقته فيعني واما تفسيره اعم من ان يكون حقيقة اولا بان لا يوجد في الخارج ق اجزائه المحمولة اذ لبعض

الحمولية يدل عليه التمثيل ق لم يتصور الزمان اي عند غير ارسطو ومتابعيه [illegible] ق الا بانه شيء الا نسب الا بانه

امتداد موجود يتصف بالمضي والاستقبال والحجة اه فكانه اراد ملزوم ما ذكره ق وقصدهم من هذا التفسير اه

بهذا الى ان قوله وقيل الزمان متجدد اه عطف على قوله وقالوا لا على قوله وقيل فرنجي

كانه يشير الى دفع الاعتراض الذي اورده شارح المواقف

من هذا التفسير افادة ان ليس الزمان امرا محققا بل هو اعتبارى كما لا يخفى بل الحقيقة اذ لا حقيقة للوهميات والقدماء من الحكماء على انه جوهر لا عرض مستقل اى مجرد عن المادة لا جسم مقارن لها فمنهم من زعم ان انه واجب الوجود اذ لا يمكن عدمه لا قبل الوجود ولا بعده لان التقدم والتاخر بين وجوده وعدمه ليس الا بالزمان فان كان عين الزمان الاول لزم وجود الشيء حال عدمه وان كان غيره لزم التسلسل فلعله لم يرد بالجوهر ما هو قسيم للممكن (اى فمنهم من زعم انه واجب الوجود) بعد تسليم المقدمات بان امتناع العدم بعد الوجود او قبله لا ينافى الامكان ومنهم من

قوله وهو اعتبارى فان المراد انه امتداد موهوم لمتجدد معلوم يقدر به امتداد متجدد موهوم وظاهر ان الامتداد امر اعتبارى ففى كلامهم مسامحة قوله مقارن لها مقارنة الكل للجزء قوله انه واجب الوجود يراد به ذاته تعالى ان لم يقل بتعدد الواجب قوله ولا بعده وكل ما هو كذلك فهو واجب الوجود قوله عدم السابق او اللاحق قوله الا بالزمان الذى هو ظرف العدم لا موصوفه وموصوف الوجود لا ظرفه تامل قوله فان كان اى الزمان الذى هو ظرف العدم قوله لزم التسلسل لانا ننقل الكلام الى ذلك الزمان ونقول انه واجب الوجود ايضا لعدم امكان عدمه السابق او اللاحق لان التقدم والتاخر بين وجوده وعدمه ليس الا بالزمان الى آخر الكلام وهكذا ثم ان التسلسل بالنسبة الى العدم السابق فى الامور الماضية المتعاقبة الموجودة بالفعل وبالنظر الى العدم اللاحق فى الامور المستقبلة الغير المتناهية بمعنى لا تقف عند حد وهذا جائز وفاقا والاول باطل عند المتكلم ومن وافقهم ان كان قوله امتناع العدم اى الامتناع الذاتى للعدم بعده والحاصل ان العدم المطلق له ثلثة افراد عدم قبل الوجود وعدم بعد الوجود وعدم مستمر وامتناع الاولين لا يستلزم الوجوب لجواز الثالث وانما المستلزم للوجوب امتناع الثلثة باسرها بخطه قوله تسليم المقدمات كان المراد بالمقدمات قوله اذ لا يمكن عدمه لا قبل الوجود ولا بعده اذ هو فى الحقيقة قضيتان فالمراد بالجمع ما فوق الواحد بخطه

اعترف بامكانه وعمدتهم في اثبات كونه جوهرا مستقلا دعوى ضرورة انه لقطع بوجوده
وان لم يوجد جسم ولا حركة حتى لو فرضنا ان الفلك كان معدوما فوجد ثم فني كنا قاطعين بوجود
ذلك الامر وبتقدم عدم الفلك على وجوده وتاخره عنه فلا يكون فلكا ولا حركة ولا شيئا من
عوارضها بل جوهرا ازليا يتبدل ويتغير بحسب النسب والاضافات الى المتغيرات لا بحسب الحقيقة و
الذات ثم باعتبار نسبة ذاته الى الامور الثابتة يسمى سرمدا والى ما قبل المتغيرات دهرا
والى مقارنتها زمانا هذا ثم لا يخفى انه على الفرض المذكور انما يقطع بتقدم عدم الفلك على وجوده
ق وان لم يوجد جسم كلي ق جسم انتفاء الجسم يستلزم انتفاء الحركة المستلزم لانتفاء مقدارها ق ولا حركة وكل
ما يقطع بوجوده عند انتفاء كل جسم وحركة ليس بجسم ولا مقدار لها ففيه رد على ثلثة مذاهب ق حتى لو فرضنا تنبيه
على الصغرى وفيه اشارة الى ان مراد المص بعدم وجود الجسم وحركته العدم الذي يعقبه الوجود او يعقب الوجود لا العدم
المطلق ق كان معدوما او فرض معدوميته فرض لمعدومية حركته ومقدارها ق وبتقدم لا يبعد ان يكون في عطف
المسبب على السبب قوله وتاخره وكل من المتقدم والمتاخر زماني على ما مر قال ولا حركة اشارة الى ان في تعيين
حقيقة الزمان مذهبين آخرين احدهما انه الفلك الاعظم واستدل له بانه محيط بكل الاجسام المتحركة والزمان محيط
بها ايضا والثاني انه حركة الفلك لانها غير قارة والزمان ايضا غير قار ورد بان كلا من الاستدلالين بموجبتين من الشكل
الثاني فلا ينتج على ان الاوسط غير متكرر في الاول لكون الاحاطة في المقدمتين مختلفة المعنى وان الحركة توصف بالسرعة
والبطء حقيقة بخلاف الزمان ق من عوارضها وليعارض بالنظر الى من قال بامكانه بانا لو فرضنا الجوهر المجرد كان
معدوما فوجد ثم فني كنا قاطعين بوجود امر وبتقدم عدم ذلك الجوهر او بخلاف من قال بوجوبه لانه فرض
عدم ج محال والمحال جاز ان يستلزم المحال ق الى المتغيرات لا الى الامور الثابتة يعني

وجوده وتاخره عنه واما انه يقطع بوجود الزمان فلا بل هو امر متوهم من امتداد الوجود

او العدم ومن تقدم وتاخر بالذات بين وجود الشيء وعدمه فصل في المكان لا خفاء

في تحقق شيء يشغل الجسم منه واليه ولا يسع معه غيره وهو المسمى بالمكان واختلف في حقيقته

قيل هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للجسم للسطح الظاهر من الجسم المحوي واليه ذهب ارسطو

واتباعه من المشائيين ولكونه بهذا المعنى راجعا الى اقسام الكم المتصل اورده عقيب الزمان

وقيل قائله اكثر الحكماء والمتكلمون هو البعد الذي ينفذ فيه بعد الجسم البعد ما مادي يحل في الجسم

ويقوم به وهو المسمى بالجسم التعليمي او مفارق عن المادة لا يقوم بمحل بل فيه الجسم ويلاقيه بجملته و

هو المسمى بالمكان الا انه عند المتكلمين عدم محض وامر موهوم يشغله الجسم ويملاه على سبيل التوهم

ق لا خفاء كان فيه ردا على المتكلمين ق في المكان اورده ههنا امران احدهما انه ذكرهما بلا فصل بينهما والثاني

انه اخر لبحث المكان عن بحث الزمان والدليل الذي ذكره دليل لهذا فقط لا للثاني ايضا ق البعد اما مادي اي البعد الطويل

العريض العميق والافلا ينحصر في الجسم التعليمي والمكان ق في الجسم الطبيعي ق لا يقوم بمحل ولا يحل في الجسم بل يحل فيه الجسم

موهوم ق في تحقق شيء في نفس الامر او في الوهم فلا ينافي ما ياتي من قول المتكلمين من ان المكان عدم محض وامر موهوم

قزلجي

اي يحيط بالجسم ويلاقيه وقال الفاضل ... من ان المكان لا يخلو عن ... ما ... او ... في ... ويكون ... اي ... بعد خارج ... عن الجسم ... ذاهب في ...

البعد المادي

الطبيعي هذا من البعد

وعند الحكماء امر موجود مجرد قائم بذاته لتوارد الممكنات عليه مع بقائه بتشخصه ويسمى بعدا

مفطورا لانه فطر عليه البديهة فانها شاهدة بان الماء انما حصل فيما بين اطراف الاناء

من الفضاء قيل كانه جوهر متوسط بين عالمي الجواهر المجردة التي لا تقبل اشارة حسية والاجسام

الكثيفة التي تقبلها والامارات التي ذكروها للمكان مثل مساواة المكان للمتمكن لان المتمكن يجب

ان يكون منطبقا على المكان مالئا له فيجب ان يكونا متساويين ومثل عمومه اي المكان لكل جسم

لان كل جسم مشار اليه بهنا وهناك والمشار اليه بها هو المكان لا غير ومثل كون الطير في الهواء

وقوله لتوارد اي المكان توارداه تامل وكتب الخ على لكونه قائما بذاته قوله قائم بذاته لا يخفى انه هذا الجوهر له عرض

وعمق وطول فينقض بحد الجسم الطبيعي الا ان يقال انه تحديد الجسم بهذا الحد على راي ارسطو وهو لا يقول بوجود ذلك

الجوهر قوله فطر عليه اي على الاذعان الشهادة على وجوده قوله الامارات في التعبير بالامارات اشارة الى ضعف كل ما

سيشير اليه الشارح قوله مساواة المكان اشارة الى الصغرى يعني المكان مساو للمتمكن واذا ضمت اليه لا شيء من السطح

المذكور بمساو ينتج من الشكل الثاني لا شيء من المكان بالسطح المذكور وكذا قوله وعمومه لكل جسم اشارة الى الصغرى

اعني المكان عام لكل جسم واذا ضمت اليه ليس السطح المذكور بعام لا ينتج منه النتيجة المادة الا انه ظاهر كلام الشارح

مشعر بان الامارتين الاوليين مقدمة لا فقط كالاخيرة قوله يجب ان يكون منطبقا اي يجب ان يكون جزء المتمكن بعدد

اجزاء المكان من غير زيادة قوله ومثل كون الطير اشارة الى رافعة الاستثنائي والتقدير لو كان المكان السطح المذكور لم يكن

الطير في الهواء المتحرك ولا الحجر في الماء الجاري ساكنا لكن الطير والحجر المذكورين ساكنان فلم يكن المكان السطح المذكور

المتحرك عليه عليه ساكنا والحجر في الماء الجاري عليه ساكنا لذلك الامارات الثلث على

الثاني اى كون المكان بعدا فانه لو كان سطحا لزم عدم حسا وانه لو فيما اذا جعلنا الشمعة

المدورة صفحة رقيقة فان السطح المحيط بها اضعاف المحيط بالمدورة مع ان المتمكن في الحالين

واحد ولزم ايضا ان يحوي الجسم المحيط بالكل جسم آخر يكون سطحه الباطن مكانا له والا لم يكن المكان

عاما للكل جسم وان يكون الطير في الهواء المتحرك متحركا وكذا الحجر في الماء الجاري ضرورة تبدل

السطوح المحيطة بهما والجواب منع كون المتمكن في الحالين واحدا ومنع عموم المكان لان المشار

اليه بهناك قد يكون ما به تمايز الاجسام في الاشارة الحسية اعني الوضع الذى به تمايز

المشار اليه من غيره وان الحركة عندهم حالة مستمرة للمتحرك في اول المسافة الى آخرها

وهذه الحالة غير مستبدل المكان هذا ثم التفسير المذكور للمكان هو ما عليه اهل العلم والتحقيق

ق مع ان المتمكن اى مع ان المتمكن بحاله لم يزد ق مكانا له فلا يكون المحيط بالكل محيطا بالكل هف ق المكان عاما

واللازم باطل ق تبدل السطوح وليس الحركة الا تبدل السطوح ق والجواب منع للملازمات على تقريرات ثم والاول

منع للكبرى والثاني للصغرى بمنع كبرى دليلها على تقريرنا للمتن ق في الحالين واحدا بناء على انه المقدار من الشمعات

فبدل المتمكن بتبدله ق في الاشارة الحسية اى الى الاجسام بهذا وهذه او الى ما به التمايز بهنا وهناك ق الذى

به هذا التوصيف مستدركة تامل ق المشار اليه بهذا وهذه او ذو المشار اليه بهنا وهناك ان تدبر ق مستمرة اى

قارة وهي المسماة بالحركة بمعنى التوسط ق غير مستبدل على ان السطح الذى تحت الجلجل يتبدل [illegible]

ق غير مستبدل اه بل بينهما عموم من وجه لاجتماعهما في طير يطير وافتراق تلك الحالة في بيضة في بطنها دورة في جهة

السفلى وافتراق الاستبدال في الطير الواقف في الهواء المتحرك [illegible]

وأما العامة فيطلقونه على ما يمنع الشيئ من النزول فيجعلون الارض مكانا للهواء والحيوان
دون الهواء المحيط به ودون البعد الموجود او الموهوم واختلفوا في ان المكان سواء كان سطحا
او بعدا موجودا او موهوما هل يجوز خلوه عن الشاغل فان قيل ما معنى القول بامكانه عند من
يجعله نفيا صرفا قلنا هو انه يمكن ان يكون الجسمان بحيث لا يتماسان ولا يكون بينهما ما
يماسهما قيل نعم يجوز لانا اذا رفعنا صفحة ملساء دفعة عن صفحة اخرى ملساء مثلها
حين ما تماس سطحاهما المستويان بحيث لا جسم حائل بينهما لزم في اول زمان الارتفاع
خلو الوسط ضرورة فان الهواء انما يشغل البعد من الاطراف ويمر بالاجزاء بالتدريج ويصل
بالاخرة الى الوسط فعند كونه على الاطراف يكون الوسط خاليا وهذا الزامي مبني على ما هو مسلّم

ق دون الهواء اي السطح الباطن له ق فان قيل كان حاصل السؤال ان الخلو وان كان سلبا للشغل الا ان القضية
مركبة لكونها ممكنة خاصة والمركبة تقتضي وجود الموضوع مع ان الموضوع معدوم عند من يجعل المكان نفيا صرفا فاد
حاصل الجواب ان الحكم بالخلو عند من ذكر حكم على الجسمين حقيقة فلا محذور ق ان يكون الجسمان يعني امكان الخلاء عبارة
عن امكان كون الجسمين بحيث اه فالخلاء هو ذلك الكون وعبارة المواقف صريح في ان الخلاء بمعنى كون الجسمين
هو مكان المتكلمين ق قيل نعم وهذا مذهب المتكلمين شمرک

مسلم عند الخصم لا برهاني فانه عند المتكلم لا يجب انتقال الهواء اليه من الاطراف بل قد يخلق الله

دفعة وانت خبير بانه لا يتم هذا الالزام عليهم الا ببيان جواز الارتفاع دفعة اي في آن والحكيم يمنع

فان الارتفاع حركة وكل حركة عنده في زمان اذ لا بد ان يكون الحركة على مسافة منقسمة و

قطع بعضها على قطع كلها فوقوعها انما هو في زمان وانه منقسم الى غير النهاية ففي زمان ارتفاعها ينتقل

الهواء من طرفيها الى الوسط فلا يلزم خلوه ولانا اذا رفعنا احد جانبي الزق الملاصق احد جانبيه با

لآخر بحيث لا يكون بينهما هواء المشدود الرأس والمسام جميعا عن الجانب الآخر خلا جوفه واجيب

بجواز ان يبقى بين جانبي الزق قليل الهواء يتخلخل عند الارتفاع وقيل لا يجوز الخلو عن الشاغل

والا لزم تساوي زمان الحركة مع وجود المعاوق وزمان تلك الحركة مع عدمه واللازم ظاهر البطلان

بيان الملازمة فيما اذا فرضنا حركة جسم في فرسخ خلاء ولا محالة تكون في زمان ولتكن

قال فيما اذا فرضنا كلمة ما اما كافة والمعنى بيان الملازمة حاصل في هذا الدليل اعني اذا فرضنا الخ او موصوفة والمعنى

انه حاصل في دليل حاصل في طرح هذا الدليل حصول العام في الخاص وكتب ايضا قوله اذا فرضنا الخ صغرى الى قوله اضعف قوام

الاول دتاليها فيكون ساعة وقوله ولتكن ساعة ولتكن ساعتين في قوة العطف على فرضنا اي وفرضنا كونها ساعة

وكونها ساعتين فهما من تتمة المقدم والكبرى مطوية اعني وكلما كان زمان الحركة الاخيرة ساعة يلزم تساوي الزمان

مع وجود المعاوق والزمان مع عدمه مطوية وقوله فيلزم تساوي زمانيهما تالي نتيجة هذا القياس قوله ولتكن

اي تلك الحركة اي زمانها ثمرتي

ساعة وفرضنا حركة اخرى لذلك الجسم مثلها في القوة في فرسخ ملاء ولا محالة تكون في زمان اكثر

لوجود العائق ولتكن ساعتين وفرضنا حركة اخرى لذلك الجسم مثلها بتلك القوة في فرسخ

ملاء قوامه نصف قوام الملاء الاول فيكون زمان الحركة في هذا الملاء الارق ساعة الضرورة

ضرورة ان المسافة والمتحرك والقوة المحركة اذا اتحدت يكون تفاوت الزمان في القلة

والكثرة بحسب تفاوت المعاوق فيهما فيلزم تساوى زمان حركة ذى المعاوق اعنى الجسم في الملأ

الارق وزمان حركة عديم المعاوق وهو ما اذا كان في الخلاء واعترض بانه لا يلزم من كون

الزمانين على نسبة المعاوقين ان يكون زمان قليل المعاوق مساويا لزمان عديمه وانما

يلزم لو لم يكن الزمان الا بازاء المعاوقة واما اذا كانت الحركة بنفسها تستدعى شيئا من الزمان

كالساعة المفروض في الخلاء فلا اذ في المعاوق القليل يكون ساعة بازاء نفس الحركة كما في

الخلاء وتامل الزمان وقت لا معاوق الا العدم اى حين المعاوقة

ق اذا اتحدت صغرى قوله بحسب تفاوتهما وكلما كان تفاوت الزمان بحسب تفاوت المعاوق يكون زمان الحركة الاخيرة

ساعة ق اعنى الجسم المتحرك في اه ق وهو ما اى جسم ق كان في الخلاء متحركا ق و عرض منع للملازمة الصغرى في

القياس الاول بمنع كبرى دليلها قوله نسبة المعاوقين اى فيكون نسبة الزمان الى الزمان كنسبة المعاوق الى المعاوق

فان كانت النسبة الثانية بالنصفية كانت الاولى كذلك وهكذا

كما في الخلاء ونصف ساعة بازاء المعاوقة التي هي نصف المعاوقة الكبيرة التي تقع ساعة

بازائها ومن امارات اي من امارات امتناع الخلاء انه لو وجد لزم انتفاء امور نشاهدها

مثل ارتفاع اللحم في المحجمة فانه عند انجذاب الهواء يتبعه اللحم لئلا يلزم الخلاء وارتفاع الماء

في الانبوبة التي فم الملاص اذا انغمس احد طرفيه في الماء ومص الطرف الآخر مع اقتضاء طبعه النزول

دون الارتفاع فما ذلك الا لان سطح الهواء ملازم لسطح الماء لامتناع الخلاء فاذا ارتفع

سطح الهواء بالمص تبعه سطح الماء وعدم نزول الماء من ثقبة ضيقة في اسفل الكوز المسدود

الرأس لئلا يبقى حيز الماء خاليا ونزوله عند فتح رأسه لدخول الهواء واجيب بانه يجوز ان يكون ذلك

لاسباب اخر فان غاية هذه الامور لزومها لانتفاء الخلاء واللازم قد يكون اعم فلا يصح

الاستدلال بوجوده على وجود الملزوم وقد عرفت مما تلوناه ان المعترض مستظهر منه

قوله بازاء المعاوقة فقوله فيكون ساعة وهو بان يكون ساعة واضعاف قوله لزم انتفاء فيه اشارة الى ان كلا من تلك

الامارات تكون في الاستدلال مقدمة رافعة وانها من المشاهدات

اي من المتكلمين والحكماء

الجانبين فلا تكن من الغافلين فصل في الكيف قدم مباحثه على سائر المقولات لانه

اصح وجودا من جميعها لانه المحسوسات التي هي اظهر الموجودات الا انه قدم الكم لما انه

يعم الماديات والمجردات فان قيل المجردات متصفة بالعلم وهو من مقولة الكيف فيعم هو ايضا

اجيب بان علم المجردات حضوري فليس من الكيف وهو عرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة فخرج

الجوهر والكم وسائر الاعراض النسبية ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض زاد قيد عدم

اقتضاء اللاقسمة احترازا عنهما ولا يخرج من التعريف العلم بالمركب او البسيط حيث يقتضي القسمة

واللاقسمة نظرا الى المتعلق واعترض بان من الكيفيات ما يتوقف تعقله على تعقل شيء اخر كالعلم

[illegible]

ق قدم الكم على عبارة شرح المواقف لما مر من انه يعم الخ ولما لم يسبق في كلام الشارح ذلك اسقط لفظ من فالاولى
اسقاطها في قوله لما انه فيكون ما في كلامه كافة ق يعم باعتبار الكم المنفصل ق فيعم باعتبار العلم ق زاد قيد عدم
اي ان الحكيم باندراجهما تحت مقولة الكيف كما نقل شارح المواقف عن المباحث المشرقية في بحث انحصار المقولات في
التسع ق واللاقسمة اي الذاتية والعرضية والا فالكيف مثلا مقتضي اللاقسمة الذاتية ق ولا يخرج بيان لفائدة قوله لذاته
ق من التعريف اي التعريف الذي زيد فيه قيد عدم اقتضاء القسمة بالنظر الى العلم بالبسيط والتعريف الذي لم يزد فيه ذلك القيد
بالنظر الى العلم بالمركب ق واعترض فيه ان هذا الاعتراض ثانيا بسبب ذكر المصنف بدل قوله ولا نسبة قوله ولا يتوقف
تصوره على تصور الغير فافهم ق على تعقل شيء اخر فلا يخرج الاعراض النسبية بقوله ولا نسبة كذلك لا يخرج ذلك

كالعلم واجيب بانه ليس توقفا وانما هو استلزام واستعقاب بمعنى ان تصوره يستلزم تصور

متعلق له بخلاف النسبيات فانها لا تتصور الا بعد تصور المنسوب والمنسوب اليه وذلك لكون

النسبة نفس حقيقتها او داخلة فيها بخلاف مثل العلم وفيها مر بحسب الاستقراء اربعة القسم

الاول الكيفيات المحسوسات قدمها لانها اظهر الاقسام الاربعة ثم انواع الكيفيات المحسوسة

خمسة بحسب الحواس الخمس الظاهرة النوع الاول الملموسات المسماة باوائل المحسوسات قيل وجه

ق بانه اي بان ما ظنه المعترض توقفا ق بخلاف النسبيات والحاصل ان ما ظن موقوفا عليه في نحو العلم تعقله متاخر

بخلاف الموقوف عليه في النسبيات فان تعقله متقدم عن تعقلها ق او داخلة هذا مبني على كون المقولات النسبية داخلة

تحت واحد هي النسبة وعدم كونها اجناسا عالية ثم لا يخفى ان كون النسبة عين حقيقة الاضافة مستلزم لكون الاضافة

داخلة في سائر المقولات النسبية وكونها جنسا عاليا لها ولم تقل به احد ق مثل العلم فان النسبة ليست نفس حقيقته

ولا داخلة فيه ولا عارضة له ق ثم انواع الكيفيات اي انواع الاضافية ق المسماة اشارة الى وجه تقديمها ق قيل وجه

اشارة الى ضعفه لان عموم القوة اللامسة وخصوص سائر القوى انما يفيد اولية تلك القوة بالنسبة الى سائر القوى لا اولية الملمو

سات بالنظر الى سائر المحسوسات والكلام فيها الا ان يقال ان اوليتها باولية القوة المدركة لها مجازا ولان العموم في الصغرى

لغوي بمعنى الشمول وعدم الاختصاص وفي الكبرى اما عرفي بمعنى الحمل على الخاص كليا وسلب الخاص عنه جزئيا فلا يتكرر الاوسط

او لغوي فنتيجة المنع على الكبرى على ان العام بالمعنى العرفي انما يتقدم على الخاص اذا كان ذاتيا له تامل سكوتي

التسمية ان القوة اللامسة تعم جميع الحيوانات ولا يخلو عنها حيوان بخلاف سائر
الحواس الظاهرة والعموم مقدم على الخصوص واصول الملموسات اربعة الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة لثبوتها للبسائط العنصرية وتحصل المركبات منها بتوسط المزاج
المتفرع عن هذه الاربعة ثم اطلاق الحرارة كما في شرح المقاصد على حرارة النار والحرارة
الغريزية والفائضية من الاجرام السماوية كالشمس والحادثة بالحركة ليس بحسب اشتراك اللفظ على
ما يتوهم لانه مفهوم واحد هو الكيفية المحسوسة وان كانت الحرارات متخالفة بالحقيقة فافهم
واختلاف المفهوم انما هو في الحار اذ قد يقال الحار لما يحدث الحرارة وان لم تقم به فيسمى بالحار
ق والحادثة بالحركة لم يتعرض للحادثة بملاقات الاغذية والادوية بالبدن ق الحرارة المحسوسة ق متخالفة فهي انواع
والحرارة جنس لها ق فافهم وجهه انه يجوز ان تكون الحرارة متحدة بالنوع ومختلفة بالصنف فيكون اطلاق الحرارة نوعا واحدا
وتحته اصناف ق لانه مفهوم اي الحرارة والتذكير باعتبار الخبر لانخلاع معنى الوصفية عنه ق انما هو في الحار ظاهره ان لفظ
الحار مشترك لفظي هذا وعندي ان اطلاق الحار على ما يحدث الحرارة مجاز كما قال الاشاعرة ان المتكلم بمعنى خالق الكلام مجاز
ق وقد يقع الحار حقيقة عند الشارح ومجازا عندي ق سائر الحواس الظ فانه قد يخلو عنه بعض الحيوان كما في الخراطين
الفاقدة للسامع الاربعة غير اللامس ق الخلاف ق اربعة والخشونة والليونة متفرعة على هذه الاصول بالامتزاج ق ثم اطلاق
والظاهر ان الرطوبة والبرودة واليبوسة والرطب اليابس الا البارد كالحرارة والحار ق لانه اي لفظ الحرارة ذو مفهوم واحد ق
فافهم وجه الامر بالفهم انه مشترك معنوي فيكون حقيقة ق بالحقيقة لان الحرارة الكوكبية الفائضة من الاجرام السماوية
والحرارة النارية مختلفتان لاختلاف اثارهما بالتتبع

بالحرارة كما يقال لما يقوم به هذا المعنى اما بسبب ملاقات البدن الحيواني كالاغذية

والادوية حتى يظهر منها حرارة في بدن الحيوان او لا بسببها كالاجرام السماوية النيرة

التي تفيض منها الحرارة واما الحرارة الغريزية التي بها قوام الحيوة للحيوان فقيل نارية خرجت

عن مزاجها واستفادت بالمزج مع سائر العناصر مزاجا معتدلا حصل به التيام تام بين

اجزاء المركب وقيل سماوية لان العناصر اذا امتزجت وانكسر سورة كيفياتها حصل للمركب

(اي البسائط السماوية)

نوع وحدة وبساطة بها يناسب البساطة السماوية ففاضت عليه حرارة غريزية بها قوام

الحيوة وقيل مخالفة لهما لاختصاصها بمقاومة الحرارة الغريبة ومدافعتها حتى ان

السموم الحارة لا يدفعها الا الحرارة الغريزية فانها آلة للطبيعة تدفع ضرر الحرارة الواردة

بتحريك الروح الى دفعه ومنها اي من الكيفيات الملموسة الاعتماد بمعنى المدافعة المحسوسة

ق كما يقال اي حقيقة ق فقيل وهذا مختار الامام الرازي ق عن مزاجها عبارة المواقف بل مزاجها حرافتها قوله

لان العناصر غير النار ق وقيل سماوية وهذا محكي عن ارسطو كما في القسطنطيني ق بتحريك الروح كما من شأنه المطر

موضع المعترينا على ان الروح هي الطبيعة او بسبب تحريك الطبيعة اياها اي تلك الحرارة الغريزية لاجل دفعه

وثبوته ضروري فان من حمل حجرا ثقيلا احس منه اعتمادا وميلا الى جهة السفل ومن

وضع يده على زق منفوخ فيه مسكن تحت الماء احس بميله الى العلو ثم هو غير الحركة لانه

توجد عند السكون كما في مثال الزق فانا نجد فيه مدافعة صاعدة وفي الحجر المسكن في الهواء

مدافعة نازلة واما الاعتماد بمعنى ما يوجب للجسم تلك المدافعة فليس بمحسوس وقد يجعل انواعه

بحسب الحركات في الجهات الست ستة وحصر الجهات في الست بحسب العرف واعتبره العوام من حال

الانسان فان له راسا وقدما وظهرا وبطنا ويدين والخواص من حال الجسم في ان

له ابعادا ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم ولكل بعد طرفين واما بحسب الحقيقة فالجهات

متكثرة وبالجملة الطبيعي الذي لا ينفك اصلا منها اي من انواع الاعتماد ما يكون الى فوق

ق وثبوته وعليه المعتزلة وكثير من الاشاعرة وكتب بعضهم على الاستاذ ابي اسحق الاسفرايني واتباعه ق صاعدة من المركز
ونازلة الى المركز ق بعضها على ما فسره ابن سينا ق تحريره فضلا عن الملموس ق بحسب الحركات انواع ق وبالجملة اي
الحاصل بحيث ما ذكر ههنا فكل الطبيعي الاظهر ولكن الطبيعي تامل [illegible] قال الطبيعي سيأتي في الباب الرابع ان
الاجسام متماثلة عندنا وان الحركات بقدرة القادر المختار ولا اثر للطبيعة فيها الا ان يقال هذا بعد جعل الله الطبيعة او
الحقيقة المجعولة كذلك وذلك بالنظر الى الطبيعة اي الصورة النوعية بلا جعل الله كما هو مذهب الفلاسفة قوله [illegible]

الى فوق وهو الخفة يعني الميل الصاعد او الى تحت وهو الثقل اى الميل الهابط وذلك

وذلك لان الجهة الطبيعية العلو والسفل المتمايزان بالطبع فيكون الاعتماد الطبيعي

نحو احدهما وهما متضادان لان بينهما غاية الخلاف والفلاسفة يسمونه اى الاعتماد الميل

ويجعلونه اقساما ثلثة قسريا وطبيعيا واراديا لان مبدئه اما من خارج اى عن محل الميل كالسهم

المرمي الى فوق قسري والا فان كان من شعور وقصد كاعتماد الانسان على غيره فارادي

والا فطبيعي كميل الحجر المسكن في الهواء الى السفل فميل مثل النبات الى التبرز والتزايد

في الاقطار طبيعي اذ هو ليس من مبدء خارج عن محل الميل ولا من قصده وما يقال من ان الطبعي

قوله دون الجهة الطبيعية يعني ان طبيعية الاعتماد بطبيعية الجهة بخلاف طبيعية الميل عند الفلاسفة فعلى هذا الاعتماد الا
رادي والقسري وغيرهما الى كل واحد من الفوق والتحت طبيعي عندنا الا انه في تسمية الكل بالثقل او الخفة بعد او يمكن
ان يقال ان الارادي والقسري عندنا ليسا داخلين في المقسم فالمراد بالثقل والخفة المدافعة المحسوسة المدافعة الغير الارادية
او القسرية تدبر قوله الاعتماد الطبيعي لا يكون نحوه وهما متضادان تضادا حقيقيا [illegible] قوله متضادان هذا بناء
على ان المتضادين ما يمكن ان يتواردا على محل واحد لا ما يجب [illegible] الا فمحل الخفة النار ومحل الثقل التراب [illegible] قسريا
وطبيعيا وقد يجتمعان كما في الحجر المرمي الى سفل فان فيه ميلا طبيعيا وقسريا ولذلك كانت حركته اسرع مما اذا تحرك بالطبيعة
واحدة

لا يكون الا صاعدا او هابطا فانما هو في البسائط العنصرية والقسم الثاني من الكيفيات

المحسوسة قالوا اصول المبصرات اي اوائلها التي هي مبصرة بالذات الالوان والاضواء و

ان كانت رؤية اللون مشروطة برؤية الضوء فمعنى كونهما مبصرين بالذات ان لكل منهما

رؤية على حدة متعلقة به دون الاخر ولهذا انكشف كل منهما عند الحس انكشافا تاما بخلاف

غيرهما من الكيفيات المختصة بالكميات ومن المقادير والاوضاع وغير ذلك مما لا يعد في الكيفيات

المحسوسة فانها مبصرة لتوسطها بمعنى ان الرؤية المتعلقة باللون اولا وبالذات هي بعينها

متعلقة بها ثانيا وبالعرض على قياس قيام الحركة بالسفينة وراكبها ولهذا لم تنكشف انكشافهما ولم

قوله فانما هو الخ انما هو على اصطلاح المتكلمين فان طبيعته الميل الطبيعية الجهة عندهم كما مر قال التي هي صفة

كاشفة قوله بالذات احترازا عن الواسطة في العروض فقط قوله برؤية الضوء فان الضوء واسطة في الثبوت دون العروض

قوله لا يعد سواء لم يكن من مقولة الكيف اصلا او كان ولكن لم يكن من الكيفيات المحسوسة قوله فانها مبصرة اي عند الحكماء والا المتكلمين

اولا اي حقيقة لا مجازا قوله ثانيا اي مجازا قوله بالسفينة فان الحركة قائمة بالسفينة فقط ومستندة اليها حقيقة والى

الراكب مجازا فتكون السفينة واسطة في العروض ثم هذا بناء على ان يكون الحركة تبدل السطوح واما اذا كانت الحالة المتوسطة

فهي مستندة اليها حقيقة وتكون السفينة واسطة في الثبوت قوله لم تنكشف ولذا اختلف في وجودها اما الاوضاع

والمقادير فظاهر حيث لم يقل بوجودها المتكلمون واما الكيفيات المختصة بالكميات فلانها قائمة بالكميات وهي غير موجودة

عندهم واما الالوان الاربعة فقد اختلف في كونها محسوسة بل في كونها موجودة ايضا قال اصول المبصرات سواء كانت اصولا

او فروعا كما هو الظاهر الكل فيخرج من الفروع ما ليست داخلة تحت مقولة الكيف فضلا عن الكيفيات المحسوسة ومنها ما كانت

داخلة تحتها لكن كانت مباينة للكيفيات المحسوسة تحرير

ولكل منها انواع كالسواد والبياض وكضوء الشمس والسراج وغير ذلك الا ان لكل
نوع من انواع اللون اسما خاصا بخلاف الضوء فانه انما يتعين نوعه بالاضافة ثم انه
زعم البعض ان لا حقيقة للون اصلا والبياض انما يتخيل من مخالطة الهواء المضيء للا
جسام الشفافة الصغيرة والسواد بضد ذلك اي عدم نفوذ الهواء والضوء في عمق الجسم و
باقي الالوان يتخيل بحسب اختلاف السبب وتفاوت مخالطة الهواء واما المحققون فعلى انها
كيفيات حقيقية وتخيل حصول البياض مثلا من مخالطة الهواء للاجسام الشفافة كما في الثلج فان
البياض ظهر فيه بسبب مخالطة الهواء ونفوذ الضوء في اجزاء صغار جوهرية وكما في زبد
الماء ومسحوق الزجاج والبلور فان ظهر فيها بذلك السبب ايضا لا يوجب ذلك التخيل كون

ق انواع حقيقية ق بخلاف الضوء رفع للايجاب الكلي اي لان كل من الضياء والنور والشعاع والبريق كما سيأتي
اسما لنوع من الضوء والا وهو الظاهر فسلب كلي ق للاجسام الشفافة عبارة الواقف للاجزاء الشفافة ق وتخيل
ان ظهوره تامل ق فانه ان البياض ق ظهر الظهور بعد ما شدت [illegible]

كون البياض امرا تخيلا في نفسه فان حصول الشيء بالاسباب لا يمنع كونه امرا محققا
بل لا يوجب ان حصوله انما هو من ذلك لجواز كونه حقيقة يحصل باسباب اخر غاية الامر ان
ظهوره هنا كان بسبب المخالطة المذكورة والضوء غني عن البيان كسائر المحسوسات وهو ان
كان لذات المحل بان لا يكون فايضا عليه من مقابلة جسم آخر مضيئ لذاته كما للشمس
ويسمى ضياء والا فعرضي كما للقمر ويسمى نورا اخذا من قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس
ضياء والقمر نورا والعرضي ان كان حصوله من مقابلة المضيئ لذاته كضوء القمر
وضوء وجه الارض المقابل للشمس فهو ضوء اول او لا بان كان من مقابلة المضيئ
لغيره فهو ضوء ثان او ثالث وهلم والظلمة عدم ملكة له لا كيفية وجودية
على ما ذهب اليه بعض ومجعوليتها كما في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور

قوله فان حصوله اي ظهوره تامل قوله ان حصوله اي وجوده سمرى ق وثالث ان كان بتوسطين كضوء داخل البيت
المقابل لهواء الدار المقابل للهواء المقابل للشمس وهلم جرا ق فهو ضوء ان كان بتوسط واحدة كضوء وجه الارض قبل
طلوع الشمس حيث قابل الهواء المقابل للشمس تلميذ او من مقابلة القمر سمرى ق والظلمة عدم ملكة لانا اذا غمضنا
العين لا نرى شيئا فكذا عند الظلمة تحقيق عدم ملكة لم يقل عدمه بل اقام المظهر موضع الضمير لئلا يتوهم انه تقابل
الايجاب والسلب فلم يكتف بذلك بل ذكر لفظة له صلة للعدم ليعلم ان المراد بالملكة هنا الضوء سمرى

الظلمات والنور لا توجب كونها كيفية موجودة فان الجاعل كما يجعل الموجود يجعل

العدم الخاص وانما المنافي للمجعولية العدم الصرف كيف ولو كان اي لو وجد الظلمة بين

الفعلين لكان حائلا او مانعا للجالس في الغار المظلم من ابصار الخارج ومن الغار كالعكس

اي كما انه مانع للخارج من ابصار ما هو في الغار لعدم الفارق كوجود العائق عن الرؤية

بينهما في الصورتين فتعين انها عدم الضوء وترجح اختلاف حالهما بانتفاء كون الحالة في الغار

ومرئيا فلا يرى دون شرط كون الخارج مرئيا فيرى وفي المواقف لو قيل كما ان شرط الرؤية

ضوء محيط بالمرئي فقد يكون العائق عن الرؤية ظلمة محيطة به لم يكن بعيدا والذاتي منه

المتفرق اي ما يتلألأ ويلمع كما للشمس من التلألؤ واللمعان يسمى شعاعا والعرضي

كما للمرآة التي حاذت الشمس يسمى بريقا ونسبة البريق الى الشعاع كنسبة النور الى الضياء

قوله والظاهر ولا المشتقان جوهرها في المتن والاخر في الشرح وكذا ... في شرحه كما العكس حائلا اي الموجودية

للظلمة مانع لكونه موجودا على زعم الخصم بانتفاء شرطه وهو الكون محاطا بالضوء ما يتلألأ في المواقف انه المتفرق

عن الضوء ... ويسمى شعاعا فالشعاع مشترك لفظي حيث سبق انه يقال للضوء الذاتي الضعيف

المتوهم بعض الحكماء

وقد يتوهم ان الضوء اجسام صغار تنفصل من المضيء وتتصل بالمستضيء وانما يتوهم ذلك

بناء على ان حدوثه اي حدوث الضوء في المستضيء دفعة بخلق الله تعالى من مقابلة مضيء عال

كالشمس او من مضيء متحرك كالسراج المنقول من موضع الى اخر او من متوسط بينه اي المضيء وبين

وهو متحرك وجسم

المستضيء يوهم بهذا الحدوث الدفعي حركته انحداره من الشمس الى الارض واتباعه للسراج في الانتقال

وانعكاسه من المتوسط الى المستضيء وكل من ذلك حركة بالذات والحركة بالذات انما هي للجسم

ضرورة وهو جسم لو فرضنا انه لو كان ذلك حركة لكانت بالطبع اذ لا قسر ولا ارادة

والحركة بالطبع ممتنع الى جهات مختلفة وعدم رؤية اللون في الظلمة قيل لان الضوء شرط

لوجوده فان الالوان تضعف بحسب ضعف الضوء وكلما كان الضوء اقوى كان اللون اشد فكل

طبقة من الضوء شرط لطبقة من اللون فاذا انتفى طبقات الاضواء كلها انتفى طبقات

الالوان باسرها والحق انه شرط لرؤيته وانكاره قريب من انكار الضروريات واما

ق وانعكاسه كما في انعقاد الغيم كما في المياه عند وقوع الشمس على الماء وكذا للدليل الجسمية والجواب بمنع الصغرى لان المضيء

لما كان عاليا توهم نزول الضوء منه ولان الاتباع لا يدل على الجسمية اذ العرض يتبع محله ولان الانعكاس لا يستلزم الحركة

بل حدوث الضوء فيه بواسطة المحاذات لا يختص بالغير والنقض بالظل مع انه ليس جسما اتفاقا تلميذ ق والحركة بالطبع للاجسام

المتعددة المتماثلة كحركة الجسم الواحد الشخصي والا فالضوء عند المتوهم اجسام لا جسم واحد فلا منع لكون بعضها

متحركا بالطبع الى العلو وبعضها الى غيره من سائر الجهات ق قيل القائل الشيخ ابو علي كما في شرح الطوالع والكثير من الحكماء

فان الالوان على ما استدل به ابن الهيثم [illegible]

وايضا واعترض بان ما ذكر من دليلهم جار في الظل لانه ينتقل بانتقال ما هو ظل له مع انه ليس بجسم بالاتفاق

واما المسموعات التي هي القسم الثالث من الكيفيات المحسوسة فالاصوات والصوت

عندنا يحدث بمحض خلق الله تعالى وعند الفلاسفة سببه القريب تموج الهواء والمعلوم هذا

التموج للقرع اي الامساس الشديد او القلع اي التفريق الشديد فهما سببان بعيدان

لكن انه قد يتوهم انه لا وجود للصوت في الخارج عن الصماخ وانما يحدث في الحس عند وصول

الهواء المتموج الى الصماخ ولهم تردد في انه اذا وصل الهواء الى الصماخ فالمسموع هو الصوت

القائم بالهواء الواصل فقط او بالهواء الخارج ايضا ويدل على وجوده خارج الصماخ وعلى

تعلق الاحساس به هناك اي خارج الصماخ وانه ليس المسموع مجرد الصوت القائم بالهواء

في الهواء المتموج يعني ان الهواء المتموج لا يعرضه الصوت الا اذا وصل الى الحس فقط ولهم تردد اقول التردد على ما يؤخذ من كلام المواقف في انه هل يتوقف الاحساس على وصول الهواء الحامل الى الصماخ اولا بل يجوز ان يكون المسموع الصوت القائم بالهواء الخارج فقط فعلى هذا كان على الشارح ان يقول ولهم تردد في ان المسموع هل هو الصوت القائم بالهواء الحامل فقط او بالهواء الخارج فقط فاختار المصنف ما هو الحق اعني كون المسموع كليهما تدبر ولست ايضا بعد الحكم بوجوده خارج الصماخ قوله اذ هو اي توجه لا انفسنا طرق الهواء الحامل للصوت قوله او بالهواء الخارج هذا وقوله الاتي وانه ليس المسموع اه مشعران بان كلا من هذين الامرين دال على تعلق الاحساس بالصوت القائم بكل من الواصل والخارج وليس كذلك فانهما انما يدلان على التعلق بالخارج واما الدال على التعلق بالواصل فالامران الاخيران فتامل

تموسعه

الواصل امران احدهما ادراك جهته ولو من الجانب المخالف للاذن السامعة ولو لم يوجد

الا في الحس ولم يكن المسموع الا الصوت القائم بالهواء الواصل لما ادركنا عند سماعه جهته

المخالفة للسامعة واللازم باطل لانا اذا سمعنا صوتا نعرف جهته ولو من الجانب المخالف و الامر

الثاني هو التميز بين قريبه وبعيده فلو لم يوجد خارج الصماخ ولم يتعلق الاحساس به هناك

لم يحصل التميز المذكور واللازم باطل وتبدل على وصوله بسبب تموج الهواء كون ادراكه بوصول الهواء

انه يميل مع الرياح ولا يسمعه من كان هبوب الريح من جهته لعدم وصول الهواء الى صماخه

وانه يتفرد بسماعه من يتفرد بذلك كمن وضع طرف انبوبة في فمه وطرفها الاخر في صماخ

انسان وتكلم فيها يسمعه ذلك الانسان دون غيره من الحاضرين وما ذلك الا لمنع الانبوبة

ق ولم يجب الاولى او ق لما ادركنا بالضرورة ق لانا اذا قد يقال ان فيه مصادرة ق ولم يتعلق الاولى او قلم يحصل

بالضرورة ق واللازم باطل بالضرورة ق بوصول الهواء بوصول تموجه ق بوصول الهواء حقيقة او حكما

في القريب فلا ينافي ما سبق من انه يتعلق الاحساس به خارج الصماخ فافهم

اى الهواء الحامل للصوت فينفعل بانفعاله

الاسنان ووصول الهواء الى الصماخ غيره واذا رجع الصوت بمصادمة جسم املس فان ذلك الجسم يقاوم

الصوت فيصير الى خلف فهو اى ذلك الصوت الراجع الصدى واما غيره اى الصوت كيفية بها يمتاز

الصوت المعروض للكيفية عما اى عن صوت آخر يماثله فى الحدة اى الزيرية والثقل اى البمية احترازا

عن الحدة والثقل فانهما وان كانتا كيفيتين عارضتين للصوت فيمتاز بهما ذلك الصوت عما

يخالفه فى تلك الكيفية العارضة الا انه لا يمتاز بالحدة صوت عن آخر يماثله فى الحدة ولا بالثقل صوت

عما يشاركه فيه تميزا فى نفس المسموع بان يختلف باختلافه ويتحد باتحاده كما فى الحروف احترازا عما

ليس كذلك كالغنة والبحوحة اذ قد يختلف الصوت فيهما والمسموع واحد وقد يتحد والمسموع مختلف

فهو اى فذلك الصوت المعروض لتلك الكيفية الحرف فيرجع على انه مجموع العارض والمعروض وينقسم

الى مصوت وهو اما مقصور وهى الحركات الحاصلة من امالة مخرجه الى مخرج احدى المدات فالى الف كفتحة

ق عن صوت آخر معروض لكيفية اخرى لكن يماثله فالحدة والثقل الواقعة معه وكتب ايضا اى فقط لا فى الكيفية العارضة اذ لا يمتاز

الصوت المعروض للكيفية التى بها يكون الا عن صوت يماثله فى تلك الكيفية بل عن صوت معروض لكيفية بها يكون حرفا آخر ق

فيمتاز اى تميزا فى المسموع والافتوضيحان بما يخرج به الغنة والبحوحة بهذا لكون الفرق لحكم كما صرح به القوشجى ق احتراز عنه

الحدة اى عن الصوت المعروض للحدة والثقل لوجوب كون المحترز عنه من جنس المعرف اعنى الحرف وكذا الكلام فى قوله الاتى احترازا عما ليس

كذلك ق عما يشاركه فيه تعلق ق فى نفس المسموع وهو مجموع العارض والصوت كما صرح به قدس سره فى شرح المواقف ق كالغنة

والقصر والطول والطيب وعدم الطيب ق قد يختلف الكيفية الصوت ق والمسموع واحد اذ الغنة والبحوحة لا يتعلق بهما السمع

ق مقصور اى مقصور تامل بل الظاهر ان يقول وهو اما او ق هى الحركات ولم يجعل صاحبا المواقف والطوالع الحركات قسما من

الحروف ق فالى الف اى من امالة الحرف الى الالف بجعل الفتحة وهكذا تحرير

والياء الكسرة والواو الضمة او ممدودة هي المدات وهي الالف والواو والياء اذا كانت ساكنة متولدة

من اشباع ما قبلها من الحركات المجانسة لها او الى صامت وهو ما سوى المصوت ويسميان بالمصوت والصامت

لتعذر التكلم ونحوه بدون الحركات والمدات والصمت السكوت فاطلقا عليهما تجوزا والصامت

مع المصوت المقصور يسمى مقطعا مقصورا ومع المصوت الممدود يسمى مقطعا ممدودا مثل ك

بالحركات الثلث وكا وكي وكو والمؤلف منها اي من الحروف مطلقا يسمى باسم الكلام وباسم اللفظ

وقد يخص الكلام بما يفيد فائدة يصح السكوت عليها سواء كانت النسبة فيه انشائية كقم او اخبارية

كزيد قائم وقد يخص اللفظ بما يتألف من المقاطع ويلزم ان لا يكون مثل ق امرا لفظا وقد تبين

ان اللفظ من مقولة الكم اذ قد يقدر جميعه بجزء منه فان اجزاءه الاقل مقطع مقصور او ممدود او تقدر

ق والصامت ويقابله الصمت ق ويسميان اي القسمان المذكوران ق المصوت فالالفاظ بدونهما صامت وباحدهما

مصوت فهما حقيقة اسماء الالفاظ ثم اطلق الثاني على سبب التصويت اعني الحركات والمدات والاول على السكوت عليه ق

اي من الحروف المراد به ما فوق الواحد ق مطلقا اي سواء كانت الحروف مقاطع او صامتا او مصوتا او سواء كان المؤلف مفيدا

اولا ق بما يفيد ظاهره ق لم يتألف من المقاطع كق امرا ق من المقاطع المراد به ما فوق الواحد ق مثل ق ولا لا

امرا اي وان كان مؤلفا من حرفين صامت ومصوت ق لفظا فيكون بين اللفظ بهذا المعنى والكلام بالمعنى الثاني عموم وخصوص

من وجه فلا يتوهم المتوهم الفارابي كما في التلميذ والقسطنطيني ق من مقولة الكم اي الكم المنفصل فعلى هذا الكم المنفصل

ينقسم الى قسمين ما هو العدد وغير ما هو الفوارق اذ يقدر اشارة الى الصغرى اي اللفظ ذو جزء ويتقدر به وقوله

وكل ما هو كذلك فهو كم كبرى وقول المص ورد منع للكبرى ق فان اجزاءه دليل للصغرى تمت ك

يقع فيها التركيب والقول ربما يقدر بواحد منها وربما يحتاج الحال يقدر باثنين او اكثر منها

كسائر المقادير فان منها ما يقدر بذراع ومنها ما يحتاج الى ذراعين فاكثر وكل ما هو كذلك

فهو كم وبرد بانه اى التقدير ليس بالذات بل بالعرض لانه من جهة الكثرة التى فيه كما ان الجسم يقدر

بالذراع لما فيه من الكم المتصل وانما يكون كما لو كان التقدير فيه بالذات النوع الرابع من

الكيفيات المحسوسة المذوقات ولاختصار الكلام فيها اخرها عن المبصرات والمسموعات مع

ان الاولى جعلها رديفة للملموسات لان ادراك القوة الذائقة مشروط باللمس واصول

المذوقات اى بسائطها الطعوم التسعة لان الطعم لا بد له من فاعل هو الحرارة او البرودة او

و فهو كم بالاتفاق قد وبرد حاصله منع الكبرى اذ الاتفاق الذى نقل انما يتم على تقدير ان يكون التقدير لذاته ولا نزاع انه

هنا الذات اللفظ بل عرض له باعتبار الكثرة التى عرضت شرحه للعلامة و لانه من جهة الكثرة التى هى من الكم المنفصل مشروط

باللمس مع ان المذوقات معلول البعض الملموسات كما صرح به الشارح محمود

الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل هو الكثيف او اللطيف او المتوسط بينهما والحاصل من ضرب

الثلثة في الثلثة ذلك والخامس من المحسوسات المشمومات وهي الروائح وانواعها غير

مضبوطة ومراتبها في الشدة والضعف غير منحصرة القسم الثاني من مطلق الكيف الكيفيات

النفسانية المختصة بذوات الانفس الحيوانية ومعنى الاختصاص بها ان تلك الكيفيات

توجد في الحيوان دون النبات والجماد فلا يرد ان بعض هذه كالحيوة والعلم والقدرة و

الارادة ثابتة للواجب فلا تكون مختصة بالحيوان على ان القائل بثبوتها له تعالى لا يقول بانها

راجعة تحت الكيف ولا في سائر الاعراض ولا الجواهر ايضا وتسمى مع الرسوخ في موضعها واستحكامها

فيه بحيث لا تزول عنه اصلا او يعسر زوالها ملكة وبدونه حالا والاختلاف بينهما بالعارض

ق بذوات الانفس الحيوانية من الاجسام العنصرية فخرج المراد الانفس الحيوانية ... دون الاجرام الفلكية ...

من دون الجماد بعنوان الاختصاص اضافي ق تحت الكيف فيكون الاختصاص حقيقيا ق في موضعها في شرح المواقف في

موضوعها ... منه

بالعارض فان الحال تصير ملكة بالتدريج ومنها اورد من التبعيضية اشارة الى عدم انحصار

في الانواع المذكورة واما تخصيص الذكر بها فلكثرة مباحثها الحيوة قدمها على سائر الانواع

لكونها اصلا ومستتبعة اياها وهي قوة هي مبدء لقوة الحس والحركة الارادية ويدل على انها

غير قوة الحس والحركة وجودها في العضو المفلوج اذ هي الحافظة في الحيوان للاجزاء العنصرية

المتداعية الى الانفكاك عن البعض وليس فيه قوة الحس والحركة وعلى انها غير قوة التغذية وجودها

في العضو الذابل من غير اغتذاء والمراد من القوة هنا ما يصدر عنه الاثر بالفعل بمعنى انا نريد

ان القوة التي يصدر عنها الحس والحركة والتغذية بالفعل غير باقية فلا تكون هي هي ولا تشترط

الحيوة باعتدال المزاج ولا بوجود البنية وهي عند الحكماء جسم مؤلف من العناصر الاربعة له

قوله والمراد اشارة الى دفع اعتراض ذكره صاحب المواقف على دليل ذكره ابن سينا لكونها غير قوة الحس والحركة وقوة

التغذية لكن لا يخفى انه لا يثبت به المقدمة الممنوعة منه

صورة نوعية وعند المعتزلة مبلغ من الجواهر الفردة التي يقوم بها تأليف خاص ولا يقوم الحيوة

بأقل منها ولا بوجود الروح الحيواني قالوا هو جسم لطيف حامل قوة الحيوة الى اعضاء البدن

يتولد من بخاريتها الاخلاط ينبعث من التجويف الايسر من القلب ويسري الى البدن من عروق نابتة

من القلب تسمى بالشرائين وذلك للقطع بامكان ان يخلقها الله في البسائط بل في الجزء الذي لا

يتجزى وان كانت قد تنتفي بفقدها اي المزاج والروح والبنية ولذا قالوا بالاشتراط والموت

عبارة عن زوالها عما اتصف بها فهو عدم ملكة لها وقيل كيفية وجودية تضادها كقوله تعالى

خلق الموت والحيوة والخلق لكونه بمعنى الايجاد لا يتصور الا فيما له وجود ورد بانه هنا بمعنى التقدير

وهو يتعلق بالموجود والمعدوم ايضا ولو سلم فالمراد بخلق الموت احداث اسبابه على حذف

ق وعند المعتزلة اي عند متأخري المعتزلة كما سيأتي في الجواهر في فصل احكام الجزء ق يتولد المتبادر من هذه العبارة
ان الروح غير البخار المتولد من الاخلاط ق من عروق ق عبارة شرح التجريد وعبد الحكيم في بدل من يسمى ق اتصف بالفعل
هذا معنى ما قيل انه عدم الحيوة عما من شأنه اي عما يكون من امره وصفته الحيوة بالفعل فيكون عدم ملكة الحيوة كما في العمى
الطاري بعد البصر لا كمطلق العمى ولا يلزم كون عدم الحيوة من الجنين عند استعداده للحيوة منها قسطنطيني
ق بمعنى التقدير التقدير هنا بمعنى تعيين قدر الوقت او بمعنى الابراز والثاني قال القاضي زكريا في لب [illegible]

حذف المضاف ومثل ذلك كثير في الكلام وقد يطلق الموت على عدمها كما في الجماد فالتقابل بينهما

ح تقابل الايجاب والسلب ومنها الادراك وهو تميز وحضور وظهور للشيء عند العقل اعترض

عليه بان الادراك صفة المدرك والتميز ونحوه صفة المدرَك واجاب عنه المص بان الحضور

عند المدرك صفته ثم لا اخفاء انه بهذا التفسير اضافة لا كيف الا ان يحمل على المسامحة ويكون

الادراك هو الصورة الحاضرة والمتميزة عنده من حيث هي كذلك لكنه ح يكون من الامور

الاعتبارية فلا يكون من الموجودات فضلا عن كونه من اقسام الكيف الا على القول بالشبح فافهم

ق على عدمها اي بدون اعتبار الاتصاف بالفعل بها ق تقابل الايجاب والسلب فلا يكون واسطة بين الحي والميت بخلاف

المعنيين الاولين ق صفة المدرك فهو صفة من صفات النفس ق ونحوه صفة المدرك فلا يكون من الصفات النفسانية

ق صفته فيكون من الصفات النفسانية ق اضافة فلا يصح قوله ومنها الادراك فيجب بعينه تفسير جمهور المتكلمين المنكرين

للوجود العقلي كما يأتي بل يكون على وفق مذهب الامام الرازي القائل بكون العلم التعلق مع القول بوجود الصورة ق هو الصورة

الخارجية كما في العلم بالنفس وصفاتها او الذهنية كما في غيره واكتفى المص بقوله هو الحقيقة او الصورة الحاضرة حتى

يشمل العلم الحضوري اشارة الى ان المص انما ذكره استطرادا اذ ليس من الكيف فضلا عن الكيفيات النفسانية تامل قوله

والمتميزة والظاهرة ق على القول بالشبح فانه عليه لا حاجة لكونه كيفا عارضا للنفس الى اعتبار قيد الحيثية بخلاف على

القول بالوجود الذهني فانه لكونه متحدا مع الخارج لا بد لكونه كيفا من اعتبار قيد الحيثية سمرقندي

اي زيادة قيد الحيثية ليس بلازم فلا يتوجه عليه ان الادراك ... وانما ... ان الصورة في هذا التعريف ... وانما ذكره فيه ...

اما الحقيقة المحققة في الخارج ويقال له العلم الحضوري لان المدرك حاضر بنفسه لا بصورته عند

المدرك كما في العلم بالنفس وصفاتها فان النفس مدركة لها ولصفاتها بلا واسطة صورة مغا

يرة لصورتها الخارجية واعترض بان الحضور يقتضي شيئين ضرورة فيمتنع علم الشيء بنفسه

اجيب بان النفس من حيث انها شاهدة غيرها من حيث انها مشهودة وهذا القدر كاف او

بصورتها المنتزعة منه المساوية له المرتسمة في العقل الآلة كما في الماديات او بصورته الحاصلة

في العقل ابتداء من غير افتقار الى الانتزاع كما في المجردات والمعدومات وهي اي الصورة مع كونها

مغايرة للهوية الخارجية التي بها الاتصاف فان الهوية فاعلة للصفات الخارجية وعليها يترتب

ق مغايرة مغايرة حقيقية على القول بالاشباح واعتبارية على القول بالوجود الذهني ق شاهدة اي بالامكان ق

مشهودة اي بالامكان ق اي الصورة والمراد بها هنا ما هو معلوم بالذات صورة في المعدومات خاصة عند المصنف وفي الكل

عند البعض كما سيظهر الا ما هو علم فعلي الضرب شانيه استخدام ق مغايرة اقول المناسب له ان يقول لكونها مغايرة اه ادعى كونها

مساوية تذنيب محوي اشارة الى ان مجرد التعلق لاجل عدم اتصاف المدرك بالمدرك لانه على القول ليس

اه وانه ليس معتد هنا موقوف ان التاكيدية ق للهوية الخارجية اشارة الى دفع ما اورده المتكلمون فرانه محصول

صورة الجبال والسماء المنتزعة منه المساوية له في ذهننا معلوم الانتفاء وتجويزه مكابرة محضة وحاصل الدفع ان المنتفي

بالعلم الضروري الحصول في الاذهان هو الهوية الخارجية دون الصورة التي هي الماهية المغايرة لها اذ ليس فيها ما يمنع من الحصول

ق بها الاتصاف التقديم للحصر ق فان الهوية صغرى الشكل الثاني محوي

لترتب الآثار بخلاف الصورة ومعنى مساواتها لها انها بحيث اذا وجدت في الخارج كانت

اياها ليست حصولها في الذهن كحصول العرض في المحل فلا يوجب حصولها فيه دون مسا

واتها للخارجية اتصاف المدرك بالمدرك لان لزوم الاتصاف انما هو في حصول العرض لمحله

وحصول الصورة في الذهن ليس كذلك بل هو عبارة عن حضورها وظهورها عنده فا

لكريم يتصور البخل ولا يتصف به ويتصف بالكرم ولا يتصوره فان قيل اذا لم يكن حصولها فيه

حصولا اتصافيا واتصاف الذهن بالعلم ضروري فكيف يكون العلم عبارة عنها قلنا

ق بخلاف الصورة اشارة الى كبراه ق ليست حصولها صغرى الشكل الثاني والكبرى مطوية والتقرير ان الصورة ليس
حصولها في الذهن كحصول العرض والموجب للاتصاف ما كان حصوله كحصول العرض فالصورة ليست موجبة للاتصاف قوله
حصولها الذي يقوله الارتسام ق كحصول العرض الذي يقوله الاتصاف في القيام ق في المحل حتى يرد انه يلزم ان يكون
ذهن من عقل السواد والبياض اسود وابيض مع انه ضرورة البطلان وانه يجتمع الضدان فيها كما اورده المتكلمون
ق لان لزوم علة التفريع لا يوجب عما قبله ق فان قيل انه نفي اجمالي الدليل عدم ايجاب الاتصاف باستلزامه محذورا هو عدم
صحة كون العلم عبارة عن تلك الصورة ق فكيف نتيجة القياس من الشكل الثاني اشار الى الصغرى بقوله واتصاف الذهن
بالعلم آه والى الكبرى بقوله واذا لم يكن حصولها فيه حصولا اتصافيا تقرير القياس هذا العلم حاصل في الذهن حصولا
اتصافيا والصورة ليست حاصلة فيه حصولا اتصافيا ينتج ان العلم لا يكون صورة ق قلنا حاصل الجواب منع
القضية القائلة بان الصورة ليست حاصلة في الذهن حصولا اتصافيا ان اريد بالصورة الصورة من حيث الحصول وتسليمها
والتزام النتيجة مع منع لزوم المحذور ان اريد به الصورة من حيث الذات والاتحاد مع الخارج فتامل
قوله في الكلام من حيث اتحادها مع الخارج واما من حيث الحصول فهو كحصول العرض كما صرح به الشارح فركب جر الـ
مع قطع النظر عن القيام به وذ القيام به

الصورة قد تؤخذ من حيث الحصول في النفس فتكون عرضا قائما بها حاصلا لها حصولا

متأصلا اتصافيا فيكون موجودا عينيا كسائر صفاتها وفيه ما مر وقد تؤخذ من

حيث ذاتها مع قطع النظر عن الحصول فتكون صورة للموجود العيني الذي ربما يكون

من الجواهر فلا تتصف بها النفس ومن انكر الوجود العقلي جعل الادراك مجرد اضافة

بين العالم والمعلوم بها يكون العالم عالما والمعلوم معلوما وعليه فالتعريف المذكور على ظاهره

وهذه الاضافة لابد منها في كون شيء عالما بآخر ولم يثبت غيرها مما يعول عليه فلذلك

ق قائما بها كما سيصرح به المصنف في العلم بالمعدوم ق فيكون موجودا والعلم عبارة عن هذه الصورة ق كسائر

صفاتها ولا يكون الكريم المتصور للبخل بهذا الاعتبار بخيلا بل متصورا للبخل وهو ظ ق من حيث ذاتها وهي من حيث اتحادها

مع الخارج ق عن الحصول في الذهن ق فتكون صورة موجودة في ضمن الصورة الاولى ولذا قال عبد الحكيم في حواشيه على

الشمسية ان ههنا وجودا واحدا للعلم اصالة وللمعلوم ضمنا ولكن الكيف موجودة بالوجود الظلي والعلم وهذه هي المعلوم

مط عند بعض وفي المعدوم عند المصنف ق الوجود العقلي اي الموجود العقلي المتحد مع الخارج على ما سيأتي من قول الشارح

في الحاشية لكن القائلين بان العلم هو الاضافة لم يكونوا قائلين بالصورة او المطلق الا ادعوه على ما يشعر به قول الشارح

ولم يثبت غيرها ما يعول عليه محمد محسن فعلى هذا ينبغي ان يكون القضية اتفاقية ثم فعلى هذا القضية لزومية

ق مجرد اضافة وتعلق لا يخفى انه على ما سيأتي اول مقولة الاين من ان الحكماء اثبتوا المقولات النسبية

والمتكلمين انكروها الا الاين ينبغي ان يكون العلم عند الجمهور من المتكلمين القائلين بانه مجرد اضافة من الامور الا

عتبارية وما مر اول الاعراض من جعل العلم من اقسام الموجود مبني على كونه صفة الكون صفة ذات اضافة ق

على ظاهره لكن ليس الادراك التميز بالصورة المنتزعة اولا حصلها ابتداء وهو ظ ق وهذه الاضافة المسماة بالتعلق

عند المتكلمين ق غيرها اي حتى يجوز اطلاق الادراك والعلم عليه لم نقل حتى يلزم اذ على تقدير ثبوت الغير لا يجب

القول بان الادراك هو ذلك الغير دون التعلق والاضافة وذلك ظاهر محمد محسن

ح الا لان الصورة المتحدة مع الخارج ولا من الشيخ ولا من الحكماء الا بنية وهذا بناء على ان مع الجمهور من المتكلمين بناء على ان الشيخ الخ فالاولى الاولى ان يعبر مندفع بما ذكره الشيخ وانما يندفع بما ذكره عبد الحكيم في ما ينبغي ان يقال في ان التعلق العلمي يكفي في التعدد والتكثير في الغير والغير في الخارج او الذهن حتى ما يكفي محمد محسن

بنفسها لا بعلم بنفسه

فلذلك اقتصر عليها جمهور المتكلمين او جعله صفة ذات اضافة والاعتراض فى علم الشيء

بنفسه بان التعلق لا يتصور الا بين شيئين مدفوع بان التغاير الاعتبارى كاف كما

مر فان شكل عليه العلم بالمعدومات سيما الممتنعات فانه لا تحقق لها فى الخارج فاذا لم

تتحقق فى الذهن ايضا لم تتصور الاضافة بينها وبين العالم بها فلزم القول بالصورة

فى العلم بالمعدوم حتى لا يرد ذلك بل فى الكل فانه اذا علم انه غير الاضافة فى فرد علم انه

كذلك مطلقا لما انه اى الادراك فى الكل معنى واحد وحدة نوعية فلا يجوز اختلاف افراده

قوله المتعلق كان هذا الاعتراض مختص بالشق الاول الا فالمتعلق بالكسر فى الشق الثانى الصفة والمتعلق بالفتح النفس

وهما متغايران بالذات نعم يرد عليه اعتراض آخر وهو لزوم اتحاد العالم والمعلوم فان كلا منهما هو النفس لا ان العالم

الصفة والمعلوم هى كما لا يخفى فيجاب بما ذكره الشارح قوله الاعتراض على منكرى الوجود العقلى قوله شنع عليه اى على منكرى

الوجود العقلى قوله فلزم القول بخلاف القول بان العلم والادراك هو ذلك الصورة دون التعلق والاضافة فانه

حينئذ لازم قوله بالصورة فيجوز اطلاق الادراك على تلك الصورة دون الاضافة فى غير لزوم قوله علم انه اى الادراك

قوله غير الاضافة على سبيل الموازنة قوله وحدة نوعية من حيث قيامه بالذهن لا من حيث اتحاده مع الخارج قوله

اختلاف افراده بان يكون لبعض افراده صورة ولبعض آخر غيرها على تقدير كون الادراك عبارة عن الصورة فى

المعدوم او يكون احدهما فى بعض الصور صورة وفى بعض اخرى غيرها على تقدير كون الادراك عبارة عن الا

ضافة فى المعدوم تحرير

لكن الاشكال مندفع بان الاضافة انما تتوقف على الامتياز الذى لا يتوقف على وجود المتمايزين كما اشرنا اليه فى باب الامور العامة ولما كان الاشكال بالمعدومات واردا على القول بالصورة ايضا لان الصورة انما يكون لذى الصورة اشار الى دفعه بقوله ومعناها اى الصورة للمعدوم ان للمعدوم وجودا غير متأصل بحيث لو امكن تحققه فى الخارج لتحقق ذلك المعدوم لكان اياه وهو اى الوجود الغير المتأصل له والثابت باعتبار الصورة من حيث قيامها بالذهن وحصولها فيه علم وصورة يتصف بها الذهن ومن حيث ذواتها

وانا اعبر ان هنا امر ذا صورة موجود بالوجود الظلى الذهنى من حيث قيامها بالذهن

ق مندفع لو لم يكن قوله كما اشرنا اليه فى باب الامور العامة وكذا تفسيره فى الحاشية ما نعا لقلت مراده بهذا الكلام عين ما ذكره عبيع ما نقلناه سابقا بان يكون المراد بالامتياز التكثر والتعدد فى نفسها ق على الا متياز لانا قال ان الاضافة هو التميز ولا فرق بينه وبين الامتياز فكيف يتوقف عليه لانا نقول الاضافة هو التميز عند المدرك على ما مر والمراد بالامتياز التميز فى نفسه ولا شك ان الاول مترتب على الثانى او المراد بالاضافة هو التمييز لا التميز فافهم ق على وجود المتمايزين وجودا حقيقيا بل انما يتوقف على الشيء والمثال وليست ايضا لا فى الخارج ولا فى الذهن قال ومعناها على حذف المضاف اى معنى ذيها اى ذى الصورة ق وهو اى الوجود كان الداعى على الحكم بان الضمير عائد الى الوجود الغير المتأصل القريب والا فيجوز ان يكون عائدا الى ما يعود اليه ضمير معناها فى لا احتياج الى التأويل ق وحصولها حصولا انضماميا فيه مع ان الوجود الغير المتأصل هو الصورة المأخوذة بالحيثية الثانية فلا يصح جعلها امرا مشتركا بينها وبين المأخوذة بالحيثية الاولى تأمل

ومن حيث ذواتها وماهيتها العقلية مع قطع النظر عن قيامها بالذهن معلوم و
ذو صورة بخلاف الموجود فان العلم ما في الذهن والمعلوم ما في الخارج وقيل العلم و
المعلوم في الكل الصورة الذهنية فباعتبار قيامها بالعاقل علم وباعتبارها في نفسها
معلوم وانواع الادراك اربعة حس وهو ادراك للشيء الموجود في الخارج الحاضر عند
المدرك على هيئة مخصوصة به من الاين والوضع وغير ذلك وثانيها تخيل وهو ادراكه
مع الهيئة المذكورة لكن بلا شرط حضوره وثالثها توهم وهو ادراك لمعان غير محسوسة
مخصوصة بالشيء الجزئي الموجود في المادة ورابعها تعقل وهو ادراك الشيء من حيث هو هو
ق معلوم فالعلم هو الصورة الماخوذة بشرط شيء ملاحظة القيام والمعلوم هو الصورة الماخوذة بشرط لا شيء من
ملاحظة القيام وان شئت قلت ان العلم هي الصورة الماخوذة بشرط لا شيء من ملاحظة الاتحاد مع الخارج والمعلوم
هي الماخوذة بشرط شيء من ملاحظة الاتحاد واما الصورة المنتسبة اليهما فهي ماخوذة لا بشرط شيء ق فان العلم
والصورة ق ما في الذهن لكن من حيث القيام به ق المعلوم وذا الصورة ق احساس بالحواس الظاهرة ق فهو ادراك
اي صورة متميزة للشيء اه ق للشيء من الاعراض ق من الاين اه كانت له حتى يشمل الادراك بالشم والذوق
تامل ق وهو ادراك المعان والمدرك هنا عند الحكيم الواهمة ق غير محسوسة باحدى الحواس الظاهرة ق المحجود فيه
ق تعقل وهو ادراك والمدرك النفس الناطقة ق من حيث هو هو اي بشرط لا شيء من الحضور والهيئة

فالاحساس مشروط بثلثة اشياء حضور المادة واكتناف الهيئة وكون المدرك جزئيا
والتخيل مجرد عن الشرط الاول والتوهم عن الاولين والتعقل عن الجميع بمعنى ان يكون الصورة
مجردة عن العوارض المادية الخارجية وانه لم يكن بد عن الاكتناف بالعوارض الذهنية وقد
يقال العلم لمطلق الادراك الشامل للاربعة كما ذهب اليه الشيخ الاشعري حيث قال الاحساس
بالشيء علم به فالابصار علم بالمبصرات وهكذا لكن اطلاقه على الاحساس مخالف للعرف و
اللغة وقد يقال للثلثة الاخيرة اي التخيل والتوهم والتعقل كما عليه الجمهور وقد يقال للاخير اي
التعقل خاصة وللتصديق مطلقا فيعم اليقين وغيره وللتصديق الجازم المطابق للواقع الثابت
اي الغير الزائل بتشكيك المشكك فيعم الخالي عن الجزم ظنا وعن المطابقة جهلا مركبا وعن

ق جزئيا اي ماديا ق عن الجميع فقد يقال الجزئي عن الاقسام الاربعة ادراك المعاني الجزئية المخصوصة بالمجردات مثلا [illegible]
ق بمعنى [illegible] اشارة الى ان المراد بالجزئي المجرد عنه التعقل هو الجزئي المادي لا مطلقا فما ذكرنا داخل في التعقل منه
ق فالاحساس اي الادراك بالحواس ق عليه الجمهور من المتكلمين ق جهلا مركبا ومنه تقليد المخطئ [illegible]

وعن الثبات اعتقادا وقد يراد بالظن ما ليس بيقين فيعم الظن الصرف والجهل المركب واعتقاد المقلد وبالجملة ينحصر التصديق في العلم والجهل المركب والاعتقاد والظن لان غير الجازم لا بد ان يكون راجحا لانه اقل مراتب الحكم اعني اذعان الوقوع او اللاوقوع واما ما ذكره جمع من ان غير الجازم ان كان راجحا فظن او مساويا فشك او مرجوحا فوهم فلم يرض به المص لان الشك عنده عبارة عن نفس التردد والوهم ملاحظة الطرف المرجوح فكلاهما تصور بلا حكم فان قيل المراد بالشك الحكم بتساوي الطرفين عند العقل قلنا هذا تصديق يكون احد الاقسام الاربعة بمنزلة قولك انا شاك في كذا والذهول عن الصورة الادراكية ان انتهى الى زوالها فنسيان والا فسهو وقد لا يفرق بين السهو والنسيان والجهل قسمان

ق اعتقادا اقول الاعتقاد اعم من تقليد المصيب اذ يجوز ان يكون لنا تصديق جازم مطابق غير ثابت من غير ان يكون مستندا الى تقليد وقد جاء الاعتقاد بمعنى مطلق التصديق ق وبالجملة توطئة لقول المص واما الشك ق في العلم بالمعنى الاخير المراد فيه اليقين ق لان غير الجازم اي وانما انحصر التصديق في المذكور ولم يشمل الشك والوهم لان ان ق بمنزلة قولك الخ لان الباء في قولكم الشك هو الحكم بتساوي الطرفين داخل على المحكوم ومرادنا بالشك ان يكون النسبة معروضة له لا ان يكون الشك طرفا للنسبة تمت

بسيط ومركب والبسيط عدم العلم عما من شانه ان يكون عالما فهو عدم ملكة للعلم والمركب

مضاد له لانهما معنيان وجوديان يستحيل اجتماعهما في محل واحد وقيل مما ثل له وامتناع ا

جتماعهما انما هو للمماثلة لا للتضاد اذ لا اختلاف بينهما الا بعارض هو الطباق فان العلم مطابق

لمتعلقه والجهل غير مطابق له والطباق واللاطباق نسبتان والنسبة خارجة عن المنتسبين

عارضة لكونها متاخرة عن طرفيها والجواب ان الطباق واللاطباق اخص صفاتهما فيلزم

من الاختلاف فيهما الاختلاف في الذات ثم العلم اما قديم لا يسبقه العدم وهو علم الله تعالى

او حادث يسبقه وهو علم المخلوق والعلم الحادث قد يكون بالقوة المحضة وهو الاستعداد

للعلم الضروري بالفعل وحصول الاستعداد للعلم الضروري يكون بالحواس كما يستفاد من حس اللمس

قوله ومضاد له اي للعلم بالمعنى الاخير المرادف لليقين والا فهو قسم من التصديق وكذا العلم في قوله عدم ملكة للعلم ويجوز

ان يكون في الضمير استخدام قوله وقيل مماثل له القائل كثير من المعتزلة كما في شرح المواقف قوله فان العلم بمعنى اليقين قوله وهو

الاستعداد وهذا مرتبة اولى من العلم قوله للعلم الضروري او النظري التصوري او التصديقي قوله للعلم التصوري او التصديقي

قوله يكون بالحواس كلامه ككلام شارح التجريد مشعر بان الاستعداد للعلم الاولي كقولنا الكل اعظم من الجزء يكون با

لحواس ايضا مع انهم اطبقوا على ان الحكم في الاوليات لا يتوقف الا على تصور الطرفين والنسبة تحرير

وبانه اللازم خروج العلم بالمقيد بالاطلاق عن الاعتقاد اللازم فيعلم
لانه ضربها خرج العلم والجهل المركب [illegible] بنظيره واله الناصفة
وانا لم يخرجا [illegible] تعريفنا اليه ولدخلنا في تعريف الا
نسان والحمار تحرير

حصل اللمس ان هذه النار حارة فتستعد النفس للعلم بان كل نار حارة وللعلم النظري بكسب
وهو مجموع الاقضية النظرية
مجهول الضروريات وقد يكون بالفعل اما اجمالا بان يلاحظ امر بسيط هو مبدء التفاصيل
اى تفاصيل الاجزاء كمن علم مسئلة فسئل عنها فانه يحضر الجواب اعنى المسئلة فى ذهنه دفعة من
غير تفصيل او تفصيلا بان ينظر الى اجزاء العلوم ويلاحظ التفصيل واحدا بعد واحد وتشبيه
ذلك بمن يرى نعما كثيرة تارة دفعة فانه يرى فى هذه الحالة جميعها ضرورة وتارة بان
يحدق البصر نحو بعض واحد واحد ويميزه ويفصل الاجزاء بعضها عن بعض فالرؤية الاولى اجمالية
والثانية تفصيلية والفرق بينهما معلوم بالوجدان فقس حال البصيرة بالنسبة الى مدركاتها
على حال البصر بالنسبة الى مدركاتها فى ثبوت الحالتين فيها الخ ويجوز بالاتفاق انقلاب العلم

قوله تحصيل الضروريات بلا واسطة او بواسطة ق اما اجمالا العلم الاجمالى مرتبة ثانية من العلم ق الاجزاء اى الجزئيات ق كمن علم مسئلة اى يكون له ملكة استنباط مسئلة كما يظهر من كلامه قدس سره ق فيسئل عنها اى تفرع عنها ثم يسئل عنها كما فى شرح الطوالع قال قدس سره فى حواشيه واما قبل السؤال فليس العلم بها الا بالقوة القريبة من الفعل ق او تفصيلا العلم التفصيلى مرتبة ثالثة من العلم ق الى اجزاء او جزئياتها تمت

النظري ضروريا فعندنا بان يخلق الله تعالى في العبد علما ضروريا متعلقا بما يتعلق به علمه

النظري والمعتزلة اعتمدوا في الجواز على تجانس العلوم ومنعوا الوقوع فيما يكون مكلفا به

اشارة الى المقدمة الثانية فانهم

كالعلم بالله وصفاته لئلا يلزم التكليف بغير المقدور وانه قبيح ممتنع ووقوعه في الله

تعالى والجواز بالنظر الى كونه وانما امتنع وقوعه لعارض التكليف به وفي عكسه اي انقلاب

المراد بالتجانس هنا هو التماثل اي التشارك في النوع فلوجود بعضها بانه قد يجب

الضروري نظريا خلاف وجوزه البعض لتجانس العلوم فيصح على كل ما يصح على الآخر ورد

عليه بجواز ان يكون التنوع والتشخص مانعا عن ذلك ومنعه آخرون لانه يفضي الى

ق ومنعوا اي حكموا بامتناع الوقوع امتناعا بالغير في الجواز اي في جواز وقوع الانقلاب بالنظر الى الذات في الظرف

اه ق على ما فيه اشارة الى ان جواز هذا البعض كليته اي يجوز انقلاب كل ضروري الى النظري ق ورد عليه المراد الآمدي قول

ومنعه آخرون من متأخري المتكلمين وكتب ايضا اي بطل وقالوا لا يجوز انقلاب شيء من الضروري الى ذلك الادى الى جواز

خلو العاقل عن ضروريات تلزمه والتالي باطل وحاصل اعتراض الشارح منع الملازمة ان اريد خلو من هو عاقل عما

هو ضروري بعد الانقلاب ومنع بطلان التالي ان اريد خلو من هو عاقل عما هو ضروري بعد الانقلاب

يفضي الى جواز الخلو عن الضروري المؤدي الى جواز خلو العاقل الناظر في العلوم عند

العلم باستحالة اجتماع الضدين وان الكل اعظم من الجزء وغيرها من الضروريات

التي تلزم العاقل وانه محال بالوجدان فيه ان الخلو عن الضروري انما يمتنع مادام ضروريا

وبعد الانقلاب لا يبقى هذا الوصف وههنا قول آخر انه لا يجوز في ضروري هو شرط لكمال

العقل لان كاله شرط للنظر والنظر شرط للنظري لتوقفه عليه كما اختلف في تعلق العلم

الحادث بتعدد المعلوم وبنى الامام الرازي هذا الاختلاف على الاختلاف في تفسير العلم انه

قوله محال اشارة الى المقدمة الرافعة وفيه منع للمقدمة الرافعة وهذا غير مذكور في شرح المواقف كانه

انما لم يتعرض له لانه لا يتمشى على راي من قال ان العقل علم بالضروريات اذ يلزم حينئذ ان لا يكون العاقل عاقلا

فضلا عن ان يكون ناظرا في العلوم فليتامل قوله ان الخلو اي خلو العقل الناظر قوله هذا الوصف اي فلا يلزم خلو

العاقل عما يستحيل انفكاك العقل عنها اذ بعد انقلاب جميع الضروريات نظرية لا يوجد عاقل يخلو عالم ببعض الضروريات

حتى يلزم ذلك بل انما يلزم خلو الجاهل عما يستحيل انفكاك العقل عنها وهو جائز بل واقع قوله الحادث اي بخلاف

العلم القديم فانهم اتفقوا على عدم تعدده بتعدد المعلوم بناء على انه صفة ذات الاضافة عندهم تقليلا

للقدماء ما امكن ولئلا يتوهم بكون العلم القديم من الصفات الاعتبارية بخلاف ما اذا قيل انه الصورة الحاصلة

او الاضافة فانه حينئذ يتكثر القدماء بما لا يتناهى على الاول ولا يكون صفة حقيقية بل اعتبارية على الثاني

بتكون

اضافة فيكون التعلق بهذا غيره بذلك او صفة ذات اضافة فيجوز للواحد

تعلقات بامور متعددة وكثرة التعلقات الخارجة عن الصفة لا تجعلها متعددة متكثرة

والادلة السمعية دلت على ان محله اى العلم الحادث القلب وان لم يتعين هو لذلك عقلا

بل يجوز ان يخلقه الله تعالى فى اى جوهر شاء الا ان الكلام فى القلب والظاهر من كلام

كثير من المحققين ان ليس المراد بالقلب العضو المخصوص الموجود للحيوان بل الروح الذى به امتياز

الانسان ولا كلام فى توسط الالات اى المشاعر الظاهرة والباطنة فى العلم بالجزئيات

وسيجيء ان شاء الله تعالى فى باب الجواهر تفصيله ومناط التكليف الشرعى القوة الحاصلة عند

العلم الحاصل بسبب احساس الجزئيات والتنبه للمشاركات والمباينات ببعض المعلومات

الكلية الضرورية فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت صورها فى

قه دلت اى دلالة قطعية فانهم قد يريدون الروح الدراكة لا بالمعنى السابق فى مسئلة اشتراط الحيوة بالبنية فانه مشترك

بين الحيوانات قه ولا كلام فى توسط اه ان اراد انه لا كلام من الحكماء ففى ذلك ففيه ان القدماء منهم على استقلال

النفس فى ادراك الجزئيات والقائلين بالتوسط هم الاخيرون او من المتكلمين كما هو المناسب بالسياق ففيه ان النفس

عندنا مستقلة فى ادراكها ولذا جوزت الشريعة ادراكها بعد المفارقة كما سيأتى كل ذلك فى بحث النفس قه بالجزئيات

المادية تدبر فى القوة وهى التى يقال لها العقل بالفعل قه وارتسمت عطف السبب

وارتسمت صورها في آلاتها ولاحظت نسبة بعضها الى بعض استعدت لان يفيض
عليها من المبدء الفياض صور كلية واحكام تصديقية فيما بينها فهذه علوم ضرورية بحيث
يتمكن بها من اكتساب النظريات بان يرتب الضروريات فيكتسب النظريات منها وهي القوة
المميزة بين الامور الحسنة والقبيحة حتى لا يتوجه التكليف على فاقدها من المجانين والصبيان
والبهائم ومنها اي من الكيفيات النفسانية الارادة وهي كسائر الوجدانيات في انه يسهل
معرفتها ومعناها واضح عند العقل غير ملتبس بغيرها ويعسر تعريفها بكنه الحقيقة ولهذا اختلف
في تفسيرها وتفارق التمني الشهوة التي هي توقان النفس نحو الامور المستلذة في الوجود فان

قوله استعدت قد يقال ان القول بارتسام الصور في الآلات وباستعداد النفس والفيضان مذهب الفلاسفة والكلام في
مذهب المتكلمين تامل ق بحيث يتمكن اشار بهذه الحيثية الى ان القوة المذكورة لا تصير مناط التكليف في ابتداء الحصول
بل لابد فيه من لحاق الضروريات التصورية والتصديقية قال الحسنة كان المراد بالحسن والقبح العقليان لا الشرعيان
فالمراد بالمميزة المميزة بالفعل تدبر ق والبهائم قد يقال ان العلم ببعض الضروريات الكلية كاف لعدم توجه التكليف الى
البهائم كالصبيان والمجانين الغير المميزة وان لم يكف للمميزة ق معرفتها ضمير معرفتها وتعريفها للارادة وسائر الوجدانيات
اذ كلمة في للتعليل فلا يرد ان وجه الشبه لا بد ان يكون مشتركا بين الطرفين ق ومعناها عطف على اسم ان في المتن

اي تفارق الشهوة كلا منهما مقابلا وهي الكراهة تقابل النفرة فليتدبر

فان الانسان قد يريد شرب دواء كريه ولا يشتهيه بل ينفر عنه وقد يشتهي الطعام

اللذيذ ولا يريده اذا علم ان فيه هلاكه ولشدة تعلقها اي الارادة بالقوة الادراكية كتعلق ا

الشهوة بالطبيعة اي بالقوة الطبيعية فهذا الفهم يدل على تغايرهما قيل في تفسير الارادة هي اعتقاد النفع وا

القائل اكثر من المعتزلة لان نسبة القدرة الى طرفي الفعل على السواء فاذا حصل اعتقاد النفع

في احد طرفيه يترجح على الآخر عند القادر واثر فيه قدرته او ميل يعقب ذلك الاعتقاد واليه

ذهب بعضهم لان القادر كثيرا يعتقد النفع ولا يريده ما لم يحدث هذا الميل او العلم به عند

العالم كالاوخير كما هو مذهب الفلاسفة فانهم لما ذهبوا الى انه تعالى موجب بالذات لا فاعل با

الاختيار وعلموا ان في نفي الارادة عنه شناعة والحاق الافعال بالجمادات حاولوا اثبات

ق فهذا اي كون الارادة متعلقة بالقوة الادراكية وكون الشهوة متعلقة بالقوة الطبيعية ق الفهم اي كفا فيها

للشهوة في الوجود ق لان نسبة اه اشارة الى قياسين احدهما مثبت لكون القدرة ليست بارادة والثاني مثبت

لكون الاعتقاد هي الارادة تقرير الاول القدرة نسبتها الى الطرفين على السواء وكل ما هو كذلك ليست بارادة فا

لقدرة ليست بارادة وتقرير الثاني ما ذكره عبع ق يترجح اي به ق ذهب بعضهم من المعتزلة ق لما ذهبوا اي قدمائهم

واخرائهم ق موجب بالذات لكون الايجاب كمالا بزعمهم ق حاولوا اي جميعهم تمت

فالارادة على هذا التعريف كما يع الاصحاب كالبارى تعالى وغيره وكالحيوانات قد يعتبر كما على التعريف السابقين فليتأمل

اثبات كونه مريدا على وجه لا ينافي كونه موجبا فزعموا ان الارادة عبارة عما ذكر و

عترض عليهم بان الارادة لو كانت نوعا من العلم لاختصت بذوى العلم وليست كذلك

لان الحركة الارادية ماخوذة في تعريف مطلق الحيوان والتفسير لها الصفة بها يرجح

الفاعل احد مقدوريه من الفعل وتركه كما ذهب اليه اصحابنا لانها غير مشروطة باعتقاد

او ظن لنفعه فان الهارب اذا عن له طريقان متساويان في النجاة يختار احدهما بارادته

ولا يتوقف على ترجيح احدهما لنفع يعتقد فيه او ظن لنفعه لا يكشف هذا التفسير ايضا

عن حقيقتها لانا لا نعلم وجود صفة كذلك لانه ان تساوت نسبتها الى الطرفين امتنع في

التعلق باحدهما الى مخصص لامتناع الترجيح بلا مرجح وينقل الكلام اليه فيلزم الدور او التسلسل

قد زعموا اي خرائهم قد عبارة لا يخفى ان دفع الشناعة انما هو بحسب اللفظ الا يرى ان القدماء ايضا لا ينفون

عنه العلم تامل ق بذوى العلم لا يبعد التعميم في العلم بحيث يشمل سائر الحيوانات كما في اعتقاد النفع فانهم

قد لانها اي ترجيح الارادة على حذف المضاف تدبر ق على ترجيح احدهما فالعلم بمصلحة النجاة انما يرجح الذهاب على عدم

لا الذهاب باحد الطريقين على الآخر فعلم من هذا انه ينفك الارادة عن العلم مع ان الشارح سيصرح بانها تابعة للادراك

والعلم بالمصالح عند الاصحاب ايضا فان قيل ان العلم بالنجاة في كلا الطرفين كاف لتبعية الارادة قلنا للمعتزلة القول

بمثله لذلك فلا بد لهذا الدليل على بطلان مذهبهم ق كذلك بل هو ممتنع لانه الحق وينقل الكلام فنقول ان تساوت

الى الطرفين فيحتاج الى المخصص آخر والا فيلزم الايجاب ق علم جزاف او التسامح في الادراك او تعلقات الارادة واحدة

لا وجه لما ذكره لانه العلم بان يريد الارادة لا يريد بل ان ... يعني مع الاعتقاد ... والاختيار ...

تسوي

اولا فيلزم الايجاب قلنا هي نسبتها الى الطرفين سواء لكنها لكونها تابعة للادراك

يرجح بها الفاعل ايا شاء وزعم الاشعري ان ارادة الشيء نفس كراهة ضده اذ

لو كانت مثلها او ضدها لما جاز اجتماعهما ولو كانت مخالفة لها لجاز اجتماع كل منهما مع

ضد الاخر كالسواد المخالف للحلاوة يجتمع مع ضدها الذي هو الحموضة فيلزم جواز اجتماع

ارادة الشيء مع ارادة ضده لان ضد كراهة الضد نفس ارادة الضد واجيب بانا لا نسلم

جواز اجتماع كل من المخالفين مع ضد الاخر لجواز ان يكونا متلازمين ويمتنع اجتماع الملزوم

مع ضد اللازم ثم لا يخفى انه ربما يراد شيء ولا يخطر بالبال ضده فضلا عن ان يكره ومنها

ق فيلزم الايجاب اي ولا يجري هذا في التفسيرين السابقين واجيب باختيار الشق الاول وبالتزام التهم في
تعلقات ارادة واحدة لكونها امورا اعتبارية وهو الذي ارتضاه بعض المحققين لكن لا يخفى انه على هذا لا يكون
تعلق ارادته تعالى ازليا الا على القول بان تقدم العقدة زوال بكون القول بتبرز ذلك في تعلقات القدرة مع استواء
نسبتها الى طرفي المقدور فلا وليرجح على عدم كون القدرة ارادة ق قلنا هذا الجواب اختيار الشق الاول وتسليم
الاحتياج الى المخصص واختيار عدم احتياجه الى المخصص حتى يتسلسل او يدور وعدم تسليم لزوم الايجاب حتى
يكون المرجح ايجابيا فافهم ق للادراك ليس المراد به الادراك المعهود لان نسبته الى الطرفين على السواء ولا
التصديق بالوقوع لكونه تابعا للارادة لا متبوعا لها بل المراد به العلم بالحكم والمصالح ولذلك ابعد هو المراد بالا
دراك العلم بالحكم والمصالح حتى لا يكون هذا التفسير الاخير والثاني فرق في ورود الاشكال بالهارب وفي كون
صفة تابعة للادراك انا نفهم ق هو الحموضة مثلا ق فيلزم ناش التنبيه ق هو الحموضة وفي الملاذة المخالفة للسواد يجتمع
مع ضده الذي هو الباطن انتهى ق واجيب منع الصغرى مع ارادة ضده كما لزم جواز اجتماع كراهة الشيء مع
كراهة الضد لان ضد ارادة الشيء نفس كراهة ذلك الشيء ولم يتعرض لهذا العدم كونه محذورا فيما اذا كان للشيء ضدان
فانه بالقياس الى كل من الضدين مقصود فان هو واحد الثلثة كاره للكل من الاخرين دون العكس ق لان ضده
كما ان ضد ارادة الشيء نفس كراهة ذلك الشيء ق ضده انتم وبالعكس كان اللازم مساويا كما ينافي فيه

ومنها القدرة وهي صفة تؤثر وفق الارادة فخرج ما لا يؤثر كالعلم اذ لا تأثير له وان توقف

تأثير القدرة عليه وما يؤثر لا على وفق الارادة كالقوى النباتية والعنصرية او هي مبدأ

الافعال المختلفة كما قيل فان قيل القدرة الحادثة غير مؤثرة عندنا فلا تدخل في شيء من

التعريفين قلنا ليس المراد التأثير بالفعل بل بالقوة بمعنى انها صفة من شأنها التأثير والايجاد

والقدرة الحادثة كذلك ولكن لم تؤثر لوقوع متعلقها بقدرة الله تعالى والقوة اعم من القدرة

بكلا المعنيين اذ هي صفة هي مبدأ للتغيير في آخر من حيث هو آخر وقيد الحيثية للاشعار

بانه يكفي التغاير الاعتباري قال البعض الافاضل لفظ القوة معناه المتعارف عند الجمهور ما هو

قال تؤثر وفق الارادة اي تعلقها ق كالقوى النباتية استقصائية على تقدير تقديم العطف على الربط ق عندنا وكلما

دخل في شيء من التعريفين مؤثرة فالقدرة الحادثة ليست مما دخل في شيء منهما ق قلنا جواب بتجويز المراد من التأثير حاصله

منع الصغرى ان اريد التأثير بالقوة ومنع كلية الكبرى ان اريد التأثير بالفعل ق بمعنى انها صفة فيكون التعريف بمعنى اه

ق صفة لموصوف ق للتغيير اي التغيير صفة ق في آخر غير الموصوف لتباينه والمصرح في شيء هو آخر في الجملة ق التغاير

الاعتباري ليشمل قوة النفس الناطقة اذا عالجت نفسها ق قال البعض اه افاد بهذا النقل ان اطلاق لفظ القوة على هذا

المعنى الاعم اطلاق مجازي عرفي من قبيل اطلاق اسم الشيء على ما هو في سببه بعد اطلاقه على سببه فهو مجاز بعد مجاز

او عرفي بعد عرفي تأمل سكوتي

ان يتمكن الحي من الافعال الشاقة ثم نقل منه الى مسببه المسمى قدرة وهي صفة بها يتمكن الحي

من الفعل وتركه بالارادة والى لازمه ايضا وهو كونه بحيث لا ينفعل بسرعة ثم عمم فاستعمل

في كون الشيء مطاوعا اوغيره بهذه الحيثية ثم نقل من القدرة الى لازمها بالنسبة الى الفعل

المقدور وهو امكان حصوله مع عدمه وهذا المعنى مقابل الفعل بمعنى الحصول المتعارف بين

المنطقيين ثم نقل ايضا من القدرة الى ما هو كالجنس لها من الصفة المؤثرة المشتركة بينها وبين

القوة بهذا المعنى هو مبدأ التغيير اما مع القصد او بدونه وكل منهما اما مختلفة الآثار والافعال

او لا فالاولى وهي الصفة المؤثرة مع القصد والشعور واختلاف الآثار القوة الحيوانية

التي يقال لها القدرة على التفسيرين والثانية وهي القوة المؤثرة مع القصد والشعور لكن على

نهج واحد هي القوة الفلكية المسماة بالقدرة على التفسير الاول والثالثة وهي مبدأ الآثار

قوله الى لازمها اي اللازم المتلبس بنسبته الى الفعل المقدور والحاصل ان اللازم صفة للفعل المقدور لا للقدرة ولا لمحلها

قرره

مبدء الآثار المختلفة لا على سبيل القصد والشعور القوة النباتية المسماة بالقدرة على

التفسير الثاني، والرابعة التي هي مبدء الآثار على نهج واحد بدون القصد والشعور وهي

القوة العنصرية التي ليست قدرة على شيء من التفسيرين ثم القدرة الحادثة انما توجد مع الفعل

لا قبله اذ لو كانت قبله لانعدمت حال الفعل لامتناع بقاء الاعراض فيلزم وجود المقدور بدون القدرة

والمعلول بدون العلة وهو محال ولا يرد النقض بالقدرة القديمة لانها ليست من قبيل الاعراض

ورد بعد تسليم امتناع بقاء الاعراض بانها يجوز ان تستمر بتجدد الامثال الى حال الفعل كالعلم

وغيره مما هو قبل الفعل وفيه ان وجود المقدور ح ان كان بالقدرة الزائلة يعود المحذور وان

الحاصلة فهو المطلوب قوله القوة النباتية فانها مبدء الافعال مختلفة كالتغذية والتنمية وتوليد المثل على التفسير

الثاني دون الاخير ثم ههنا ظهر ان بين التفسيرين عموما من وجه لصدق التفسيرين بل القوة العنصرية مادة الافتراق للتفسير الاخير

عن التفسيرين الاولين قوله ثم القدرة هذا عند الشيخ واصحابه ووافقه في ذلك اكثر من المعتزلة كالنجار ومحمد بن عيسى وابن

الراوندي وابن عيسى الوراق وغيرهم كذا في شرح المواقف قوله الحادثة ويقال لها الاستطاعة قوله مع الفعل اي معه بحسب الزمان لانه

[illegible] هما اذا كانت القدرة في آن والفعل في آخر لذلك المحذور قوله لامتناع علة اللازمة قوله لانعدمت هذه صغرى

والكبرى اعني ولو انعدمت يلزم وجود المقدور بدون القدرة والمعلول بدون العلة مطوية قوله فيلزم هذا تالي النتيجة وقوله

وهو محال دفع له فينتج رفع مقدمها قوله ولا يرد النقض اي الاجمالي قوله ورد بعد تسليم اه اشارة الى منع الصغرى وقوله

بانها منع للكبرى المطوية اي لا نم انها لو انعدمت لزم وجود المقدور اه لم لا يجوز ان ينعدم الفرد السابق ويوجد فرد

آخر حال الفعل قوله مما هو قبل الفعل ومن المعلوم ان علمنا بعد [illegible] بعد ساعة مثلا وارادتنا موجودان بالضرورة قبل

الفعل ولو بتجدد الامثال فكذا الحكم في القدرة اذ لا فرق قوله قبل الفعل ضرورة واتفاقا قوله وفيه ان اه اجاب السيد [illegible]

قوله فهو المطلوب ولا يخفى ان هذا مبني على تسليم وجود القدرة قبل الفعل واستمرارها بتجدد الامثال وان المطلوب ليس تجدد وجود

القدرة مع الفعل بل هو عدم وجودها قبله فكيف يحصل المطلوب [illegible]

قالوا اى المعتزلة لو لم يكن القدرة الا مع الفعل لم تتعلق الا حال وجود الفعل ولو لم تتعلق

الا حال وجوده ومعنى تعلق القدرة به ايجاده لزم ايجاد الموجود وتحصيل الحاصل ولزم ايضا

امتناع التكليف لان التكليف به انما يكون قبل حصوله ضرورة انه لا معنى لطلب حصول

الحاصل واذا كان الفعل قبل الوقوع غير مقدور كان جميع التكاليف الواقعة تكليفا بما لا

يطاق وهو باطل بالاتفاق ورد الاول بانه مبنى على تاثير القدرة وهو ممنوع ولئن سلم فيما

سبق ذكره فى الباب الثانى من ان ايجاد الموجود بالوجود الذى هو اثر ذلك الايجاد غير

ق مع الفعل وجود ق الا حال وجوده اى ان وجوده ق لم يتعلق اى بحلول ما اذا كانت القدرة قبل الفعل فانها يجوز

ان تتعلق بالفعل قبل فعلية آنية حتى لا يلزم تخلف المعلول عن العلة اذ الممتنع وقوع الآن بينهما لا وقوع العلة فى آن

والمعلول فى آن عقيبه ق ايجاده قد يقال ان تعلق القدرة غير الايجاد الا يرى ان الاشاعرة قائلون بان قدرة العبد

متعلقة وغير موجدة للفعل وانه لا حاجة الى القول بالايجاد فانه اذا كان وجود القدرة وتعلقها حال وجود الفعل

كان الايجاد المتأخر عنها حال وجوده ايضا والا تغاير فيلزم ايجاد الموجود ق ولزم ايضا لو قال الشارح هنا ولو لم يكن

القدرة الا مع الفعل فكان الفعل قبل وقوعه غير مقدور للزم ايضا امتناع التكليف لم يتجه عليه ان صنيعه يوهم ان الملازمة

الثانية فى المتن تثبت بالقياس الذى اشار اليه لاثبات الملازمة الاولى فيه ق قبل حصوله بالاتفاق ق واذا كان

الفعل اشارة الى كبرى القياس المثبت للملازمة الثانية فى المتن ق وهو باطل اى وقوع التكليف بما لا يطاق كما اشار اليه

بتوصيف التكاليف بالواقعة باطل غير واقع اذا كان مستحيلا عقليا او عاديا لا علميا فلا يرد على هذا القول منع كما يجب

من قبل ق بالاتفاق ممنوع ق بانه مبنى على منع الملازمة الكبروية ق وهو ممنوع يتجه ان قدرة العبد وان لم تكن مؤثرة الا

ان تعلق قدرة الله وايجاده مشروط بتعلق قدرة العبد عند الاشاعرة القائلين بكون العبد كاسبا فاذا كان وجود قدرة

العبد وتعلقها المتأخر عنه حال وجود الفعل كان تعلق قدرته تعالى المتأخر عنها حال وجوده بالطريق الاولى فيلزم ايجاد

الموجود ولا تندفع عنه الا بما اجاب به المصنف ق فيما سبق منع الرافعة لنا الى النتيجة تحريرى

فان ... [illegible] ... ولا القصد بوجود الفعل ... [illegible] تحريري

غير مستحيل وانما الممتنع ايجاد الموجود بوجود سابق والثاني بانه يكفي في التكليف عند

من يقول يكون القدرة مع الفعل كون الفعل مما يتعلق به القدرة في الجملة ولا يلزم ان يكون

مقدورا حال التكليف كايمان الكافر بخلاف خلق الجسم ونحوه مما لا يتعلق به قدرة العبد اصلا

فعلى الاول اي القول بوجود القدرة مع الفعل لا قبله الممنوع من فعل يصح صدوره عنه في الجملة

لا يكون قادرا اذ لا فعل ح فلا قدرة عليه كالزمن الذي هو عاجز عن الفعل وعلى القول الثاني

الممنوع ليس كالزمن بل هو قادر والمنع لا ينافي القدرة وانما ينافي المقدور وذلك للفرق الظاهر

بين الصحيح الممنوع من الفعل والزمن الذي اصابته آفة القدرة قلنا لا فرق الا بجريان عادة

الله بخلق القدرة في الممنوع المقيد حال ارتفاع القيد لان ارتفاعه معتاد وعدمه في الزمن

ق والثاني بانه يمنع للكبرى التي اشار اليها الشرح في الجملة اي في الوجود او الترك ق ان يكون ارادة وجود الفعل قوله

حال التكليف بل يكفي ان لا يكون تركه مقدورا ق اصلا اي لا وجودا ولا تركا ق الممنوع كالمريد لفعل بعد ساعة الفعل

الممنوع منه لكنه قادر على الترك ق لا يكون قادرا وسيعلم انه ليس عاجزا بالاتفاق وكتب العجز على الفعل كالاكون

قادرا على الترك ق هو عاجز غير قادر عليه وفاقا ق لا ينافي القدرة فيجوز اجتماعهما في محل واحد تمت حاشية

لان ارتفاع زمانيته غير معتاد وكذا على الاول القدرة الواحدة لا تتعلق بالمقدورين

لانها مع الفعل ولا شك ان ما نجده عند صدور احد المقدورين مغاير لما نجده عند صدور

الاخر والحق ان القدرة بمعنى القوة التي هي مبدء الافعال المختلفة وهي التي بحيث اذا انضمت

اليها ارادة احد الضدين حصل ذلك الضد تاثيرا عند المعتزلة او تسببا عاديا عند الاشاعرة

توجد مع الفعل وقبله وبعده وبمعنى القوة التي تكون مع جميع شرائط التاثير او التسبب العادي

لا تكون الا معه ويمتنع تعلقها بمقدورين فان الشرائط لهذا غيرها لذاك هذا وكان

ذلك مبني على منع امتناع بقاء الاعراض فافهم والعجز المقابل

اتحدّ ولو نوعيه الحمل مع حيث وحدة الموقت فافهم

والواحدة اي بالشخص بمقدورين ق مغاير فيه انه ان اراد المغايرة بينهما بالذات فممنوع وان اراد المغايرة

بينهما باعتبار الشرائط والالات فمسلم لكن لا يثبت المدعى وهو عدم تعلق القدرة الواحدة بهما مع ان هذا المنع

انما ياتي اذا كان وجود المقدورين معا واما اذا كان على سبيل البدل فكون تغايرهما ذاتيا على راي الاشعري ضروري

قوله الافعال المختلفة هذا شامل للقوة النباتية فالاولى تقييد الافعال بالحيوانية ق ارادة احد يخرج القوة النباتية

ق توجد مع الفعل ولا تنافي المنع فيكون الممنوع فادلق وقبله ولا يمتنع ان تتعلق بمقدورين بقرينة قوله الشارح

فيما ياتي ويمتنع تعلقها بمقدورين ق شرائط التاثير وارتفاع الموانع ق ويمتنع تعلقها وتنافي المنع ق غيرها

لذلك الاول ان ارادة هذا غير ارادة ذاك قوله فافهم اشارة الى جواز ان يكون ذلك مبنيا على استمرارها بتجدد

الامثال مع القول بامتناع بقاء الاعراض ولكن لا يتعلق القدرة الواحدة بالشخص بمقدورين على سبيل البدل

منه

والعجز المقابل للقدرة قيل هو وجودي ضد القدرة للقطع بان في الزمن معنى لا يوجد في الممنوع
من الفعل مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل فان كل عاقل يجد من نفسه تفرقة بين كونه زمنا
وكونه ممنوعا من القيام مع سلامته وما هي الا ان في الزمن صفة وجودية هي العجز وليست في
الممنوع فلا يتعلق الا بالموجود لان تعلق الموجود بالمعدوم خيال محض فالزمن عاجز عن القعود
الموجود لا عن القيام المعدوم ورد بانه بعد تسليم كونه وجوديا مكابرة فلا امتناع في تعلقه با
المعدوم كالعلم والارادة ولهذا اطبق العقلاء على ان المتحدين انما هو عن الاتيان بالمثل
المعدوم وقيل هو عدم ملكة للقدرة للقطع بان عجز المتحدين بمعارضة القرآن انما هو عن

قوله قيل وجودي وعليه اتفاق الاشاعرة وجمهور المعتزلة كذا في شرح المواقف ق ضد القدرة من جهة التعلق ق للقطع
اللام داخلة على الرافعة والتقرير لو لم يكن وجوديا ضد القدرة لما وجد في الزمن معنى لا توجد في الممنوع لكن وجد فيه معنى كذلك
قطعا ق في الممنوع سواء كان في الممنوع معنى مضاد لوصف القدرة كما هو عند المعتزلة او لم يكن فيه ذلك كما ليس فيه العجز كما هو
عند الاشاعرة ق في عدم التمكن كون التمكن من الفعل معدوما في الممنوع ظاهر على راي الاشاعرة فانه اذا لم يوجد فيه القدرة لم
يوجد فيه سببها الذي هو التمكن بحاله وراما على راي المعتزلة فلوجود المانع مع ان وجود السبب متحقق فيه فتامل ق فلا يتعلق
ظاهر التفريع مشعر بان علة عدم التعلق بغير الموجود هو كونه ضدا للقدرة فيعلم منه ان القدرة ايضا لا يتعلق الا بالموجود لا
يقال ان القدرة تتعلق بالترك كالفعل لانا نقول المراد بالمعدوم ما كان منتفيا عن صاحب القدرة والعجز ولهذا مثلوا بالاتيان
بالمثل فافهم ق لان تعلق دليل الكبرى المطوية حقيقة واشير الى الصغرى بالمفرع عليه والتقرير لانه موجود وكل موجود لا يتعلق
الا بالموجود لانه اه ق الموجود في الزمن ق المعدوم فيه اي في الزمن ق ورد بانه اي بان الحكم بعدم تعلق العجز بغير الموجود
ق مكابرة منع للكبرى ق بالمثل المعدوم اي في المتحدين ق وقيل القائل ابو هاشم في اخر اقواله كما في شرح المواقف ق للقطع اي
لانه متعلق بالمعدوم وكل متعلق بالمعدوم معدوم اما الصغرى فللقطع اه واما الكبرى فلما مر ان تعلق الموجود بالمعدوم خيال
محض

عن الاتيان بالمثل المعدوم لا عن السكوت وعدم الاتيان بالمثل لان العقل يحكم بان المعارضة
انما هي بالامثال لا باعدامها وحديث التفرقة بين الزمن والممنوع معكوس بان في الممنوع صفة
وجودية هي القدرة دون الزمن وجعل اي لفظ العجز مشتركا بين المعنيين حتى يكون الزمن عاجزا
عن القعود بالمعنى الاول دون الثاني وعن القيام بالمعنى الثاني دون الاول خلاف اللغة لم يحكى
نقله مشتركا فالكلام في المتعارف الشائع الاستعمال ان القدرة تضاد الخلق وهو ملكة يصدر عن
النفس بسببها افعال بسهولة من غير تقدم فكر وروية فغير الراسخ من صفات النفس لا يكون خلقا
كغضب الحليم وكذا الراسخ الذي هو مبدء افعال الجوارح بسهولة ولما كانت القدرة يصدر عنه الفعل
لا بسهولة واستغناء عن روية وكانت نسبتها الى الفعل والترك على السواء حكم بانها تضاد

ق بالمثل المعدوم اي التحدي ق وعدم الاتيان الموجودين في التحدي ق دون الزمن فانهما يتعلقان بالمعدوم
في العالم والمريد كما يتعلقان بالمعدوم في نفسه نعم يمتنع تعلق القدرة الازلي وبالعدم الطارئ الجهة على القول بان العدم
لا يكون اثرا اصلا ق بين المعنيين حتى يكون الخلاف لفظيا قال والقدرة بمعنى صفة تؤثر وفق الارادة لا بمعنى مبدء الافعال
تشعر بذلك قوله واستغناء بروية ق بسهولة اي بالايجاب لا بالاختيار يدل عليه قوله الاتي ولا يكون صالحا للاله يعني به الرفع
ق لا يكون خلقا سواء صدر بسببه عن النفس افعال ايجابية فيكون مضادا للقدرة او اختيارية فلا يكون مضادا ق افعال الجوارح
او افعال النفس بفكر وروية ق بسهولة اي حالة كان مضادا للقدرة تمت

تضاد الخلق لما ان افعاله كما هي صادرة بسهولة بلا تقدم فكر وروية ولا يكون صالحا الا ان

يقع به الطرفان فمع تضادهما تضاد احكامهما وهل هي تضاد النوم فيه تردد لا خفاء في جواز

بعض الافعال من النائم وامتناع البعض واختلفوا فيما يصدر عنه فذهب المعتزلة وبعض اصحابنا

الى انه مقدور له والنوم لا يضاد القدرة وقال الاستاذ ابو اسحق بالتضاد وتوقف القاضي وكثير

من صحابنا ومنها اي من الكيفيات النفسانية اللذة والالم وتصورهما بديهي كسائر

الوجدانيات وقد يفهم من تفسيرهما قصد الى تعيين المسمى بادراك الملائم والمنافر من حيث هما

كذلك اي ملائم ومنافر لان الشيء قد يكون ملائما من وجه دون وجه واللذة ادراكه من حيث

قوله تضاد احكامهما قد يقال ان السهولة داخلة في حقيقة الخلق كالسهولة اعني الارادة في ماهية القدرة فتضادهما
لذاتيهما فتامل قوله بادراك الملائم وعندي ان المراد بالملائم والمنافر الامر اللذيذ والكريه كالحلاوة والمرارة والمراد با
لادراك في عبارة الشارح ذلك المعنى والمراد من الاصابة والوجدان في كلام المصنف والتعلق والادراك والنيل في كلام الشارح
واحد هو الوصول الى ذات المدرك اعني الامر اللذيذ لا الى شبح ومثاله وكان الاستاذ دام الله بقاءه انما حكم بان المراد
بالملائم التكيف وفسر المدرك في كلام الشارح به لزعمه ان التكيف في عبارة شرح المواقف مثال للملائم وليس كذلك بل هو مثال
للادراك الذي بمعنى الاصابة والوجدان فبما ذكرنا ظهر ان الادراك الاول في اللذة والالم العقليين ليس بلذة والم
اذ هو وصول الى شبح ومثال بل هو الامر اللذيذ كالحلاوة وانما اللذة والالم الادراك والوصول الى ذات ذلك الادراك
قوله واللذة ادراكه اي في الشيء الذي يكون ملائما من وجه دون وجه [illegible] ق بادراك الملائم كان المراد بالملائم
مثلا تكيف الذائقة بالحلو مثلا والمراد بادراكه العلم بها والمراد بنيله في قولهم ادراك ونيل الوصول اليها اي حصولها للشيء
ويختبر انه يكون المراد بالملائم الامر اللذيذ وبنيله التكيف به ثم المراد بقول المصنف الاصابة والوجدان هو ذلك النيل فرجوع

انه ملائم والالم ادراك من حيث انه منافر انهما نوعان من الادراك اعتبر فيهما الاضافة الى

الى الملائم والمنافر على احتمال ان يراد من الادراك الاصابة والوجدان والوصول الى ذات

المدرك لا الى مجرد صورته لان تخيل اللذيذ غير اللذة واللذة لا تحصل بتمام حصول ما يساوي

اللذيذ بل بحصول ذاته وبعضهم على ان اللذة خروج عن الحالة الغير الطبيعية وهو معنى الخلاص

عن الالم كالاكل فانه رفع لالم الجوع وابطله ابن سينا بانه قد تحصل اللذة من غير سابقة الم و

حالة غير طبيعية كما في مصادفة مال ومطالعة جمال من غير طلب وكل من اللذة والالم اما حسي كتكيف

العضو الذائق بالحلاوة والمرارة او عقلي كان يتمثل في العقل ما يتعقل تمثلا مطابقا خاليا عن

شوائب الظنون والاوهام ولا شك ان هذا الكمال خير للجوهر العاقل وانه يدركه ويدرك

قال على احتمال ان لا يحمل على سبيل التنصيص بل على ما قال استاذنا في الفرق والوصول الى ذات كان فيه مسامحة والمراد
ذات المدرك الواصلة بشعوره بتمثيل الشيء للحس من اللذة والالم بالتكيف لكن يقع شيء وهو ان التكيف من مقولة الانفعال
فكيف يكون من الكيفيات النفسانية فتامل قوله ذات المدرك اي الامر اللذيذ والكريه كالحلاوة والمرارة وهذا مما شاة
مع المتن وتفسيرا والا فيأتي ان هذا الوصول شرط لا نفس اللذة والالم قوله ما يتعقل تصورا او تصديقا بناء على جريه
المطابقة واللامطابقة في التصور ايضا قوله هذا الكمال الاولى كما او خير فاعرف قوله وانه سبب يكون هذا مبني على
ما ذكره الاستاذ قدس سره من تفسير المدرك واللذيذ بالتكيف وليس بشيء على ما حققناه سابقا

خ اشعر بان التلذذ عقيب الادراك الا ان يكون الباء
للمصاحبة وحينئذ لا يقتضي وجوب وهذا الاشعار حق تمت

ويدرك حصوله له فاذن يتلذذ بادراك هذا الكمال وهذا هو اللذة العقلية والالم
العقلي هو ان يحصل له ضد هذا الكمال ويدرك حصوله من حيث هو ضد وهو اي العقلي منهما اقوى
لان العقل يصل الى كنه المعقول والحس لا يدرك الا ما يتعلق بظواهر الاجسام فيكون
الادراك العقلي اقوى واتم فكذا اللذة والالم التابعان له فان قيل الحسي من اللذة والالم
ينبغي ان يعد من الكيفيات المحسوسة دون النفسانية قلنا المدرك بالحس هو الكيفية التي
يلتذ بها او يتألم كالحرارة والمرارة مثلا واما نفس اللذة والالم التي هي من جنس الادراك و
النيل فلا سبيل للحواس الظاهرة الى ادراكها هذا والظاهر انهما ليسا من جنس الادراك والنيل
وان كانا مشروطين بهما لكنهما كيفيتان عارضتان للنفس كما في الحسي والحسي من الالم

قوله لان العقل هل يجري هذا الدليل في الالم العقلي ق التابعان لم يقل اللذان هما عينه لان هذا الادراك وصول الى
المنال والشيء وامر لذيذ وانما اللذة والالم الوصول الى ذات هذا الادراك وهذا الوصول متاخر وتابع في الوجود
قوله فان قيل الحسي اي بالحواس الظاهرة والا فالحسي بالحواس الباطنة لا وجه لعده من الكيفيات المحسوسة ق الكيفية التي
بالشيء الحلو والمر ق والنيل القائم بالنفس وكتب ايضا القائم بالحاسة ق وان كانا بيان منشاء الغلط ق لكنهما
استدراك التوهم ورود الاعتراض السابق ومن جنس الادراك حتى يكونا من المقولات النسبية دون مقولة الكيف
فضلا عن الكيفيات النفسانية تمت

سيما اللمس ليس وجعا فان لفظ الوجع مختص بالحسي في العرف بل قال المص الظاهر اختصاصه

باللمس على ما صرح به البعض وان كان ظاهر كلام ائمة اللغة انه مرادف للالم ومنها الصحة

والمرض فالصحة ملكة او حالة ليست كلمة او للترديد المنافي للتحديد بل للتنبيه على ان جنس

الصحة هو الكيفية النفسانية سواء كانت راسخة او غير راسخة ولا يختص بالراسخة كما زعم البعض

الا انه قدمها للاتفاق على كونها صحة دون غير الراسخة فقيل انها صحة الضعف وقيل وسط والتنقيح عليه ذكره الامام فخر

قوله يصدر عنها الافعال يشعر بان المبدء هو تلك الكيفية وقوله من الموضوع لها يشعر بانه الموضوع

المراد به البدن او العضو والجواب عنه بوجهين احدهما ان الصحة مبدء فاعل والموضوع قابل

والمعنى يصدر عنها الافعال الكائنة من الموضوع الحاصلة فيه وثانيهما ان الموضوع فاعل والصحة

واسطة والمعنى يصدر لاجلها وبوسطتها وقوله سليمة حال من الافعال والسلامة في الافعال محسوسة

ومرادف للالم الحاصل العقلي ق انها صحة وعليه المص ق وقوله يصدر بيان اضطراب وجوابه ذكرهما الامام الرازي

والحاصلة فيه فعلى هذا يكون من بمعنى في ق ولو سطتها نص للسببية ق والسلامة اشارة الى شك اورد على التعريف

وجوابه ذكره الامام الرازي تمرك

وفي البدن غير محسوسة فعرف الثانية بالاولى لكونها اجلى فلا دور والمرض ملكة او حالة
مضادة لها اي للصحة فهو كيفية يصدر عنها الافعال غير سليمة فيكون وجوديا وقيل عدم ملكة
الصحة فلا يكون من الكيفيات وقد يوفق بين القولين بانه عند المرض تزول كيفية الصحة وتحدث
كيفية اخرى فان جعل المرض عبارة عن عدم الاولى فبينهما تقابل العدم والملكة وان جعل عبارة
عن نفس الكيفية الثانية فتقابل التضاد وكانه مبني على ان لفظ المرض مشترك بينهما اي حقيقة
في احدهما مجاز في الاخر وقد يتسامح فيهما بجعلهما من المحسوسات ثم اذا اعتبر فيهما سلامة جميع الا
فعال وآفة الجميع كانت بينهما واسطة ليست صحة ولا مرضا كما للاطفال والمشايخ والا لم يعتبر فيهما
ذلك فلا واسطة الثالث من اقسام الكيفيات المختصة بالكميات وهي التي ليس عروضها (الكيف م)
بالذات الا للكم متصلا كان كالاستقامة والانحناء العارضين للخط وكالتقعير والتثليث
العارضين للسطح او منفصلا كالزوجية والفردية العارضتين للعدد ثم انها تكون مفردة

قوله وفي البدن اي مثلا ليشمل النبات ق وقد يوفق فيكون الخلاف لفظيا ق اذا اعتبر كما اعتبره جالينوس
قوله جميع الافعال اي في جميع الفصول ق وآفة الجميع اي في جميع الفصول ق والانحناء المفهوم من شرح التجريد ان
الانحناء يعرض للسطح ايضا تمت

كما مر ومركبة كالخلقة اعني مجموع الشكل واللون الذي بحسبه اي بحسب المجموع يوصف الشيء با

لحسن والقبح كان مبنى عدّ ذلك المجموع من الكيفيات المختصة بالكميات على ما قيل من ان اللون

من خواص السطح ومعنى كون الجسم ملوّنا ان سطحه ملوّن ولا تنافي بين كون كيفية محسوسة وكونها

مختصة فان قيل لو اعتبر التركيب لكان هناك اقسام لا تتناهى مع انهم لم يعتدّوا بها

ولم يعدّوها انواعا قلنا لما وجدوا الاجتماع اللون والشكل خصوصية اي كيفية غريبة بها اتصاف

الجسم بالحسن والقبح عدّوه نوعا على حدة وفي شرح المقاصد ان كلامهم متردد في ان الخلقة

مجموع الشكل واللون او كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا اقرب الى جعلها نوعا على حدة

وكالزاوية وهي هيئة احاطة الخطين بالسطح العارضة تلك الهيئة عند الملتقى اي ملتقى

قوله كما مر وسيأتي من الزاوية في ذلك المجموع الذي هو جزئيا اعني الشكل من الكيفيات المختصة بالكميات والآخر

اعني اللون من الكيفيات المحسوسة المقابلة للكيفيات المختصة بالكميات عدّوه نوعا فقوله المصنف الذي بحسبه

اشارة الى وجه العد نوعا على حدة قوله العارضة للسطح [illegible]

اى ملتقى الخطين من غير ان يتحدا خطا واحدا فانه ان اتصل خطان على نقطة فى سطح من غير ان يتحدا كذلك عرض لذلك السطح عند ملتقاهما هيئة الحدابية فيما بين الخطين المتصلين هى الزاوية وما قيل انها سطح احاط به خطان يلتقيان عند نقطة من غير ان يتحدا كذلك والمراد انها ما يلى تلك النقطة من السطح فيظن من هذا انها من الكميات وليس كذلك اذ الزاوية قد تنعدم بالزيادة بخلاف الكم ففيه تسامح مبنى على انهم يريدون بالزاوية ذا الزاوية كما يريدون بالشكل المتشكل فيقولون مثلا المثلث شكل يحيط به ثلثة اضلاع الرابع من الاقسام الكيفيات الاستعدادية التى هى من جنس الاستعداد كما قال وهى استعداد شديد على ان ينفعل اى تهيأ لقبول اثر ما بسهولة وسرعة ويسمى ضعفا ولا قوة كالممراضية واللين او على ان لا ينفعل ويقاوم اى تهيؤ للمقاومة وبطء الانفعال ويسمى قوة ولا ضعفا كالمصحاحية

قوله ان يتحدا خطا فانه لو اتحدا خطا لم تكن زاوية كما فى السطح البسيط المحاط بخطين لكن مع الاتحاد قوله من هذا التعريف قوله بالزيادة اى بزيادة ما يجعلها مساوية لقائمتين فى ذا الزاوية فيكون المراد لفظيا [illegible]

والصلابة وهي الكيفية التي بها صار الجسم بحيث لا يقبل المرض فصل في الاين اثبت

الحكماء المقولات النسبية وانكرها المتكلمون الا الاين ولذا قدم على سائرها ولكثرة

مباحثه وهو عند المتكلمين الكون اي الحصول في الحيز ثم انهم حصروه في اربعة انواع الاجتماع

والافتراق والحركة والسكون فان اعتبر حصول جوهر في حيز باعتبار جوهر اخر فاما ان يمكن

تخلل جوهر ثالث بينهما فافتراق وانما اعتبر امكان توسط ثالث ليشمل افتراق الجوهرين بتوسط

الخلاء والا يمكن ذلك فاجتماع وان لم يعتبر حصول جوهر في حيز بالنسبة الى اخر فان كان مسبوقا

بحصوله في ذلك الحيز فسكون او كان مسبوقا به في حيز اخر فحركة وعلم من تقييدهم الحصول بالحيز انهم

لا يثبتون الحركة في سائر المقولات وعلى ما ذكر من بيان الاكوان الاربعة لو فرضنا انه تعالى

خلق جوهرا فردا ولم يخلق معه اخر فالحصول

قوله الصلابة عد الصلابة واللين من هذا النوع مذهب الامام وعدهما صاحبا المواقف والطوالع من الكيفيات الملموسة سمرقندي قوله من تقييدهم اي مع ان الظاهر ان الحركة قسم لا قسيم ثم قرر كمال لا يقع لا يقال انه لا يلزم من تقييد الحصول في تعريف مطلق الاين بالحيز العلم بانهم لا يثبتون الحركة في سائر المقولات لجواز ان يكون الحركة قيد للقسم لا قسما والقيد يكون اعم من المقسم وحاصل الدفع انه خلاف الظاهر لكن ذلك مبني على ان المراد بالحصول في كلام الشارح الحصول المعتبر في تعريف الاين واما اذا كان المراد به الحصول المعتبر في تعريف الحركة فلا حاجة الى ذلك سمرقندي قوله في سائر المقولات فليس حركة الرحى باعتبار مجموع اجزائه متحركا بل ساكنا سمرقندي

فالحصول الاول للجوهر في آن الحدوث خارج ليس بحركة ولا سكون ولا افتراق ولا اجتماع و
قيل بل هو سكون لكونه مماثلا للحصول الثاني في ذلك الحيز لاشتراكهما في كون كل منهما موجبا للاختصاص
بذلك الحيز وهو سكون بالاتفاق واللبث امر زائد غير مشروط فيه ورد بمنع التماثل والا
شتراك المذكور ليس اخص صفاتهما كيف والحصول الاول في الحيز الثاني حركة وفاقا ولو كان مماثلا
للحصول الثاني فيه لزم ان يكون هو ايضا حركة ولا قائل به فان اجيب بان عدم المسبوقية بالحصول
في ذلك الحيز معتبر في الحركة فتصدق على الاول دون الثاني قلنا فكذا عدم الاتصال بالحصول في
حيز اخر معتبر في السكون فيصدق على الثاني دون الاول ثم انه اختلف في ان التمايز والتغاير بين
الاكوان ذاتي او اعتباري والحق ان حقيقة الكون وهو الحصول في الحيز في الكل واحدة وانما التمايز

قوله خارج اي في الواقع ولذا اخرجه عن الاقسام الاربعة جعلا ق وقيل القائل ابو هاشم واتباعه ق بل سكون اي
في الواقع فجعله خارجا عن السكون غير صحيح ق ورد الراد الآمدي ق والاشتراك اي المشترك فيه المذكور تامل ق حركة
وفاقا حتى عند ابي هاشم القائل بان الحصول آن الحدوث سكون فانه حركة عنده وانه كان عنده ايضا سكونا ق للحصول
الثاني حتى يصح القول بانه سكون ايضا كما هو عند ابي هاشم ق فان اجيب كما اجاب به صاحب المواقف ق في ذلك الحيز
مع المسبوقية بالحصول في حيز آخر ق قلنا يعني انكم تخرجون الحصول الثاني في الحيز الثاني عن الحركة بالاشتراط فنحن نخرج الحصول
الاول عن السكون بالاشتراط ايضا فافهم ق دون الاول الذي هو سكون عندهم ق بين الاكوان الاربعة ق واحدة وحقيقة
نوعية فتكون تمام الماهية بين الاكوان الاربعة فلا يكون الاين من الاجناس العالية على رأي المتكلمين تمت

بالحيثيات والاعتبارات لا الفصول المنوعة ولا يوجب ذلك اختلافا في الماهية ولا في الهوية

الشخصية حتى ان الكون الواحد بالشخص ربما يكون افتراقا بالنسبة الى جوهر واجتماعا با

لنسبة الى آخر وحركة من جهة كونه مسبوقا بحصول في حيز آخر وسكونا لا من تلك الجهة بل من جهة

كونه مسبوقا بالحصول في ذلك الحيز لو كان فاجتمع الكل في واحد باعتبارات مختلفة كما

ذكر فلم يختلف بها نفس الكون والحصول اصلا وان اختلف بها وصف كونه افتراقا واجتماعا

وحركة وسكونا والقول بتضاد الاكوان الاربعة مع القول باتحاد الحقيقة ليس معناه امتناع

الاجتماع بالذات المعتبر في التضاد بل مجرد امتناع الاجتماع عند تميزها في الوجود كما في اجتماع

جوهر في حيز مع جوهر معين فانه لا يجامع افتراقه عنه بعينه في ذلك الحيز وكما في الحركة من حيز

قوله الهوية الشخصية وانما الموجب للاختلاف في الهوية الشخصية التمايز باعتبار المحل والامكنة والازمان ق لو كان فيه

اذ ان كان مسبوقا بذلك لم يكن حركة فالظاهر ان قوله وسكونا مبني على مذهب من لم يشترط اللبث فافهم ولا تتوهم

منافاته ح لقوله والقول الى قوله عند تميزها في الوجود ق في واحد في كون واحد بالشخص ق الاجتماع بالذات

لا يخفى صدق تعريف التضاد على الاجتماع والافتراق اذ المعتبر في تعريفه امتناع الاجتماع من جهة واحدة فكما

يصدق التعريف على الصغر والكبر والقرب والبعد على ما مر فكذلك يصدق على الاجتماع والافتراق وكما ان صغر زيد

بالنسبة الى الجبل وكبره بالنسبة الى النمل لا ينافي التضاد الذاتي كذلك اجتماعه مع عمرو وافتراقه مع بكر لا ينافيه

بعينه وان جامع افتراقه عن حيز تحرك على ان الظاهر من السابق ان الحركة والسكون متضادان حقيقة منه

مع السكون فيه هذا وعلم ان الحركة قد يراد بها اي قد يطلق لفظة الحركة ويراد بها ما
هذا هو المحقق منها وهو الحصول في حيز بعد الحصول في حيز آخر وقد يطلق ويراد بها ما
هو الموهوم منها وهو الحصولات المتعاقبة في احياز متلاصقة على الاستمرار في
تلك الاحياز دون الاستقرار في واحد منها والسكون ان لم يشترط باللبث كما ذهب
اليه البعض فالحركة في الحيز سكون واحد بالمعنى الاول لها او مجموع سكنات في احياز
متلاصقة بالمعنى الثاني الموهوم والتضاد انما هو بين الحركة من الحيز والسكون فيه لا
بين الحركة والسكون فيه وهل هو اي السكون الحصول الثاني من الحصولين في حيز واحد
او مجموع الحصولين فيه فيه تردد والظاهر من عبارة التقسيم هو الحصول الثاني منهما لكن
الاقرب كما قال في شرح المقاصد ان المراد مجموع الحصولين كما قد يحمل قولهم الحركة حصولين
ق قد يراد كان اطلاقها على ذينك المعنيين مذهب المتكلم وهذا بمنزلة عند الاوائل عند ارسطو على الحركة
بمعنى التوسط فالحركة بمعنى القطع الآتي بيانها ق هو المحقق الوجود ق بعد الحصول بلا واسطة فهو السكون ان
اه الاوضح ان يقول فالحركة المحققة سكون واحد والموهومة سكنات على رأي من لم يشترط اللبث ق ان
لم يشترط واما اذا شرط فبين الحركة بالمعنيين والسكون تضاد ق في الحيز الاول الى ق في الحيز الاول الى الحيز
في ق او مجموع سكنات فعلى هذا كل جزء من اجزاء الحركة سكون ولا يلزم من ذلك كون كل سكون جزءا من الحركة
كالحصول الثاني في الحيز الثاني ق اي السكون الواحد ق انه المراد اي مراد المصنف بعبارة التقسيم ق مجموع الحصولين

فعلى هذا يكون الحصول الاول في الحيز الثاني بالنسبة الى ما قبله جزء من الحركة وبالنظر الى ما بعده من الحصول الثاني في ذلك الحيز جزء من السكون وأما الحصول في آن الحدوث فيكون جزءا من السكون با لكنه النظر الى الحصول الثاني جزء من الحركة بالنظر الى الحصول الاول في الحيز الثاني ولما الحصول الاخير فلا يكون جزءا من الحركة قوله الحركة اي الحركة المحققة تامل

في الحيز بعد الحصول في حيز آخر على انها مجموع الحصولين ثم انهم اختلفوا في امرين احدهما

حال الاجزاء الباطنة من الجسم المتحرك والآخر حال الجسم المستقر المتبدل محاذياته بواسطة

حركة ما يحيط به واختار المصنف ان الاول حركة والثاني سكون كما قال والحق ان الباطن

من اجزاء المتحرك متحرك وان الواقف عند هبوب الرياح كالطير الواقف عنده والواقف

عند جريان الماء عليه كالحجر المستقر على الارض في الماء الجاري ساكن بشهادة العرف

ومبنى التردد في ذلك على التردد في حقيقة الحيز انه البعد الموهوم الذي ينفذ فيه بعد

الجسم او السطح الباطن وعلى الثاني باطن المتحرك ساكن لعدم مفارقته عن السطح الباطن

والواقف متحرك لتبدل السطوح المحيطة به بخلافه على الاول كما لا يخفى وقول الفلاسفة

ق ومبنى التردد يعني ان الخلاف لفظي ق انه البعد المفطور او الموهوم الخ ق المتحرك ساكن وكذا المستقر في

في السفينة وان فارق بعضا من الجواهر المحيطة به من الهواء الذي حاط به من فوقه ق بخلافه اي بخلاف كل

من الباطن والواقف ق كما لا يخفى لا يخفى ان الحركة عند القائل بان المكان هو السطح الحالة المستمرة للمتحرك

بين المبدء والمنتهى وهي غير غير استبدال المكان كما سبق في بحث المكان وبانه في حركة راكب السفينة وتلك

الحالة ثابتة للاجزاء الداخلة وغير ثابتة للواقف عنده ايضا فالاول متحرك والثاني ساكن بالاتفاق فمذهب

القائل بالسطح لا يخالف العرف ق وقول الفلاسفة اي قدمائهم

يعني التوسط او بمعنى القطع (قرب)

اي باعتبار الاجزاء كما في الحركة بمعنى القطع او باعتبار العوارض والنسب الى الحدود كما في الحركة بمعنى التوسط (قرب)

الفلاسفة الحركة خروج من القوة الى الفعل تدريجا او يسيرا يسيرا بدل تدريجا او لا دفعة بدل ذلك

والخروج دفعة لا يسمى حركة بل كونا وفسادا ومبنى هذا القول منهم على بداهة تصور هذه المعاني

المتناولة في الذكر في تفسير الحركة وانها واضحة عند العقل من غير احتياج الى تصور الزمان المفتقر

الى تصور الحركة فلا يرد ان معنى التدريج ان لا يكون دفعة ومعنى الحصول دفعة ان يكون في آن هو

طرف الزمان المقدار للحركة فيكون التعريف دوريا وذلك لان الآن والزمان سببان لهذه

المعاني في الوجود لا في التصور والموجود منها اي من الحركة عندهم كون الجسم متوسطا بين المبدأ و

المنتهى اللذين للمسافة لا للحركة حتى يلزم الدور على الاستمرار دون الاستقرار في حيز واحد سواء

ق الحركة من اي مقولة كانت ق فلا يرد المورد ارسطو وتابعوه ولا يخفى انه لا يرد على رأي القدماء القائلين بان
الزمان هو الجوهر المجرد بل انما يرد على مذهب ارسطو وهو لم يعرف الحركة بهذا التعريف قوله والموجود منها اشارة الى ما ذهب
اليه ارسطو من ان الحركة تقال بالاشتراك اللفظي لمعنيين يقال للاول الحركة بمعنى التوسط وللثاني الحركة بمعنى القطع ق كون
الجسم كلام المواقف صريح في ان الحركة بمعنى التوسط صفة هي سبب للتوسط لا عينه وعرفها بالتوجه الى المقصد يزدي

كان منتقلا عنه او اليه لمنافاة الحركة ذلك اما مع الاول فظاهر واما مع الثاني فلانه

لو استقر المتحرك بعد المبدء في حيز لكان حاصلا في المنتهى لا متوسطا بينه وبين المبدء واما

كلية اي الكون المذكورة المعقولة تلك الكلية بواسطة استمراره وسيلانه بالنسبة الى منتهاها

حدود المسافة المتصلة الممتدة من اول المسافة الى منتهاها فوهمية لا وجود لها في الاعيان

لانها قبل وصول المتحرك الى المنتهى لم توجد تماما واذا انتهى فقد انقطعت وتسمى حركة بمعنى

القطع والكون المذكور حركة بمعنى التوسط ثم اعلم ان مبنى الحركة بمعنى التوسط ووجودها في الخارج

على اتصال الاحياز وعدم تفاصلها بناء على نفي الجزء وعدم تركب الجسم والمسافة من الاجزاء

اذ على تقدير التركب لو انتقل جوهر من جوهر الى اخر متصلا به فقد حصلت الحركة وليس هناك توسط

ق منتقلا عنه المراد بالمنتقل عنه المبدء وبالمنتقل اليه ما بعده كما يشعر به قوله فانه لو استقر بعد المبدء او نقول

المراد بعدم الاستقرار في المنتقل اليه فقط اذ المراد عدم الاستقرار بعد ثبوت ذلك التوسط كما لا يخفى ق لكان حاصلا اه

ومنافاة الحركة ق واما كلية وعبر صاحب المواقف عن الحركة بمعنى القطع بالامر الممتد من اول المسافة الى اخرها وكتب الفيه

اي لوازم الكون المذكور [illegible] والتاء مصدرية ق المتصلة اي معروض تلك الكلية ق متصلا به قال ذلك

لانه لو كان [illegible] التوسط [illegible] او الحصول حركة لان الاحركة واحدة على ما يظهر [illegible] ق وقد حصلت

على مذهب المتكلم الا اشتراط التدريج في الحركة فتدبر

توسط بين المبدء والمنتهى كما حققه بعض المحققين ولا بد لها اى للحركة من امور ستة الاول ما

منه الحركة والثانى ما اليه الحركة وهو المنتهى والثالث ما فيه الحركة وهو مقولة من المقولات

الاربع اعنى الكم والكيف والاين والوضع والرابع ما به اى سببها الفاعلى وهو المحرك فان الحركة

امر ممكن الوجود فلا بد لها من علة فاعلية والخامس ما له الحركة اى محلها لانها عرض فلا بد لها

من محل تقوم به والسادس الزمان وفيضا والحركة ما سوى الرابع والخامس من الامور الاربعة

من اجزائها انتقاله تدريجا فالحركة فى الاين ظاهرة لانها المتبادرة من استعمالات اهل اللغة و

فى الوضع كحركة الفلك فانه لا يخرج بهذه الحركة من مكان الى اخر حتى يكون حركته اينية ولكن يتبدل

بها وضعه لانه يتغير بها نسبة اجزائه الى امور خارجة عنه اما حاوية واما محوية وفى الكم على

اربعة اوجه لان الحركة فيه اما بطريق الازدياد او الانتقاص والاول اما بانضمام شيء اولا

ق اى للحركة اى عند الحكيم واما عند المتكلم فلا تقتضى الثالث ولا السادس كما فى الحركة من جوهر الى اخر منفصلا فانها غير بد

محجبة وليست هناك ما فيه وكتب ايضا بمعنى التوسط وبمعنى القطع ق ما به الحركة ق ما سوى الرابع اى كل ما سوى اه قوله

تدريجا فيه انه لو لم يكن تدريجا لا تقتضى الاول بعد ايضا فالظاهر ان يقول واقتضا الحركة الثالث والسادس من اجزائها الى

ق وضعه اى من جزء منه الى جزء اخر ق واما محوية لمنع الخلو لا الجمع تمت

والثاني اما بانفصال شيء او لا كالنمو وهو ازدياد حجم الجسم بما ينضم اليه ويداخله في
جميع اقطاره بنسبة طبيعية والذبول وهو عكس النمو فهو انتقاص بسبب ما ينفصل عنه في الا
قطار بنسبة طبيعية والتخلخل وهو ازدياد حجم الجسم من غير ان ينضم جسم اخر اليه كالماء اذا
انجمد صغر حجمه بلا انفصال واذا ذاب عاد الى حجمه الاول وازداد بلا انضمام والتكاثف
هو ضد التخلخل فهو الانتقاص من غير انفصال ومثال ما مر في الكيف كتسود العنب وانتقاله من البياض
الى السواد شيئا فشيئا وتسخن الماء اي انتقاله من البرودة الى الحرارة شيئا فشيئا على سبيل ا
لتدريج مع الجزم بعدم الكمون وانتشار الاجزاء النارية فيه تبرزا بالاسباب الخارجية
على ما زعم البعض وذلك لانه لو كانت الاجزاء النارية كامنة في الماء البارد لوجب ان
يحس بحرها من ادخل يده فيه وليس كذلك بل ربما يجد باطنه ابرد من ظاهره والورود اي ورود
اجزاء نارية من الخارج عليه على ما زعم البعض الآخر وفساده ظاهر وتكون الحركة بالذات

قوله كالنمو مثال الوجه الاول ق بنسبة طبيعية بخلاف السمن والورم ق والذبول مثال الوجه الثالث ق في الاقطار
احتراز عن الهزال اذ لا [illegible] ق والتخلخل مثال الثاني ق والتكاثف مثال الوجه الرابع ق فتكون الحركة بالذات كون الحركة با
لذات وبالعرض بالمعنى الاول انما هو عند من فسر المكان بالسطح الباطن الخ واما عند من فسره بالبعد فلا تكون له الا بالذات

تكون

بالذات اي بلا واسطة عروضها لشيء اخر كحركة السفينة وتكون لجسم بالعرض كحركة راكبها
لان الحركة هي الانتقال من مكان الى مكان حتى مغاير للاول بجميع اجزائه ومكان الراكب
ليس متبدلا بجميع اجزائه اذ لا تبدل لسطح السفينة وان كان الهواء متبدلا فلا توجد للراكب
وانما يوصف بها تبعا للسفينة ولا يخفى ان هذا الوهم لدال على انها لا توجد للسفينة ايضا حتى
يوصف الراكب بها تبعا لها ضرورة ان مكانها ايضا لم يتبدل بجميع اجزائه لبقاء السطح الذي
يلاقيها من الراكب فالحق ان الحركة هي الحالة المستمرة من اول المسافة الى اخرها وهي غير مستلزم لتبدل
المكان وهي عارضة للراكب كالسفينة الا ان عروضها له بواسطة عروضها لها والمتحرك ان

ق بالذات والحق اعلم ان بالذات يستعمل بمعنى بالحقيقة المقابل للمجاز وبمعنى اولا وبلا واسطة كما فسرناه به اولا والتوجيه
الاول مبني على الاول والثاني على الثاني فافهم فتدبر فيكون لنفي الواسطة في العروض تحرير فيكون لنفي الواسطة في الثبوت
بمعنى الظاهر تقديره على قوله بمعنى اولا وبلا واسطة او بقوله كما اشرنا اليه ثانيا تحرير اشارة الى قسم في قوله كما فسرناه به
فانه فسره بما هو قسم من الواسطة في الثبوت المقابلة للواسطة في العروض اللتين هما قسمان من الواسطة في الثبوت المقابلة
للواسطة في الاثبات اعني ما يكون الواسطة متصفة بمبدأ صفة ذي الواسطة كالنار والقدر لحرارة الماء فيكون بالمعنى الاعم ب
بالمعنى الاخص تحرير والحاصل انه فسر بالذات بما هو قسم الواسطة في العروض تحرير ق للسفينة ايضا ح فالحق ان الواقع لما ذكر
حركة الجسم واجزائه الداخلة وحركة الحقة وما فيها لحق وهي غير مستلزم الخ ولا يلزم من انتفائه انتفاء الحركة كما في حركة الراكب و
الاجزاء الداخلة في الجسم والدرة في الحقة اذ ليس لازما لها فقول صاحب المواقف في بحث المكان ان استبدال المكان من لوازم
الحركة اللوازم فيه ليس بالمعنى المتعارف ق بواسطة عروضها لها السفينة واسطة في الثبوت لا في العروض كما يتبادر من
عبارة الشارح اذ الشرط في الواسطة في العروض ان يكون العارض والمعروض واحدا ولا يوجد العارض في الثاني وانما ينسب
اليه بالمجاز تحرير

كان خارجا عن المتحرك فحركته قسرية والا يكن خارجا بان كان جزء منه او متعلقا به كتعلق

النفس بالبدن فمع القصد والشعور اي شعور مبدء الحركة بتلك الحركة ارادية وبدونهما

اي القصد والشعور طبيعية فيدخل فيها اي الطبيعية حركة النمو اذ النامي يقتضي الزيادة

في الاقطار عند ورود الغذاء بلا قصد وشعور وحركة النبض لانها ليست بحسب القصد والا لتقاس

في الخارج بما في القلب من القوة الحيوانية وكذا يدخل فيها حركة النفس بفتح الفاء من حيث

الاحتياج الى مطلقها اي مطلق حركة النفس واما من حيث الامكان لتغيير جزئياتها عن اوقاتها

التي وقوعها فيها على مجريها الطبيعي فارادية لتمكن المتنفس من ان يقدمها على اوقاتها وان يؤخرها

عنها بحسب ارادته وما قيل

قوله قسرية سواء كان بقصد وشعور اولا قوله فمع القصد كون الجزء مع القصد كما في الصورة النوعية المحركة للفرس

مثلا وكون المتعلق مع القصد كما في النفس المحركة للانسان قوله طبيعية الاقسام الثلثة في الاين ظاهرة واما

الاولان في الوضع فكحركتي الرحى والفلك ولا طبيعة فيه على ما صرح به في شرح التجريد واما الاول والاخير في الكيف

فكتسخن الماء بالماء وتسود العنب في الكرم فكذا تبرد الماء بالجمودة ونحو النبات ولا يتحقق مثال الارادية فيهما قوله

فارادية كما هو وان لم يغيرها المتنفس منه قوله وحركة النواس الطبيعية اي الصورة النوعية التي تخدمها القوة

النامية وغيرها منه

وما قيل ان الحركة الطبيعية لا تكون الا هابطة او صاعدة فلا تكون حركة النبض
طبيعية مدفوع بان ذلك انما هو البسائط العنصرية واما الطبيعة الحيوانية او النباتية
فقد تفعل حركات الى جهات وغايات مختلفة ثم اعلم ان اختلاف الحركات قد يكون
بالماهية وقد يكون بالعوارض واتحادها قد يكون بالشخص وقد يكون بالنوع وقد يكون
بالجنس ثم قد توصف بالتضاد وقد توصف بالانقسام وقد مر ان الحركة مفتقرة الى امور ستة
فاتفقوا على ان ماهية الحركة لا تختلف باختلاف ثلثة منها ما به وماله والزمان بل باختلاف
ما به لا يختلف هوياتها ايضا فاذن النوعية بوحدة ما فيه لانه اذا اختلفت الحركة كالحركة الاينية
والكيفية وبوحدة ما منه وما اليه لانه اذا اختلف المبدء والمنتهى اختلفت كالصاعدة و
الهابطة بخلاف ما له الحركة فان تنوع المحل لا يوجب تنوع الحال فسود العنب والانسان
ق بالماهية وقد يكون بالجنس ق والزمان وسيأتي انه لا يتنوع الزمان ق بوحدة ما فيه وحدة نوعية ق اذا
اختلف ما فيه بحسب النوع ق اختلفت الحركة وان اتحد ما منه وما اليه ق كالحركة الاينية لا يخفى ان اختلاف الحركة
الاينية والكيفية ليس لاختلاف ما فيه بحسب النوع بل بحسب الجنس فالاولى التمثيل بحركة الجسم من مبدء معين الى منتهى كذلك
تارة بالاستقامة واخرى بالاستدارة ق اذا اختلف المبدء اي بحسب النوع ق اختلفت وان اتحد ما فيه نوعا قوله
فسواد العنب الاولى التمثيل بالفرس اذ العنب والانسان متخالفان بالجنس

من نوع وبخلاف الزمان لانه نوع واحد لا يتصور فيه اختلاف الماهية وكذا ما به الحركة

فان اختلافه لا يوجب اختلاف الشخص فالنوع اولى وحدتها الشخصية بوحدة ما سوى المحرك

من الامور الخمسة للقطع بان حركة زيد غير حركة عمرو ولان العرض الواحد بالشخص لا يقوم بمحلين

وان حركة زيد اليوم غير حركته امس لعدم استقرار الزمان وحركته في هذا الموضع غيرها في آخر

وحركته من نقطة الى نقطة غير حركته بالعكس وكذا في الكم والكيف والوضع واما وحدة المحرك

فلا عبرة بها في وحدة الحركة التي لا تكثر فيها بالفعل قد تقع بمؤثرات كحركة الجسم في مسافة بتلاحق

حتى الحوادث وحركة الماء في الحرارة بتلاحق النيران ولا يلزم من ذلك اجتماع المؤثرين على اثر

واحد لان تأثير كل انما يكون في امر آخر هو بمنزلة البعض من الحركة وهذا التبعيض لا يقدح

قوله نوع وكذا نحو الفرس والحمار من نوع لكنه فيهما ق اختلاف الماهية واما اختلاف الشخص ق اختلاف الشخص على
ما يأتي ق ما سوى المحرك اراد به في ايجاد الحركة والا فوحدة المستقل في ايجاد الحركة معتبرة البتة ق في الحركة اي من
الحركة التي لم تكن واحدة الا فالظاهر ترك لفظ المنزلة وكتب البعض ان هذا التبعيض وان لم يقدح في وحدة الحركة الا
المنبنية على الاتصال الا انه يقدح في وحدة الحركة الكيفية حيث يحصل بالمؤثر الاول حرارة ضعيفة وبالمؤثر الثاني حرارة
شديدة وبالثالث اشد وتلك الحرارة متغايرة بالعدد وكذا الوضعية حيث يحصل بالاول فرد من الوضع وبالثاني فرد
الثالث فرد اخر انتهى تمت

لا يقدح في وحدتها على الاتصال لانه بمجرد الوهم من غير انقسام بالفعل ق وحدتها الجنسية

بوحدة ما فيه جهة جنسية واعتراض بانه انما يصح اذا لم يكن مطلق الحركة جنسا لما تحته بل

يكون مقولية الحركة على الحركة الكمية والكيفية والاينية والوضعية بالاشتراك اللفظي

حتى لا تكون اعم او بالتشكيك حتى يكون عرضا للاقسام وتضادها بتضاد ما منه وما

اليه ولا عبرة بتضاد المحرك لتضاد الحركة مع اتحاد المحرك كما في حركة الجسم صعودا وهبوطا

بالارادة او بالقسر وتماثلهما مع تضاد المحركين كما في الحركة الصاعدة للحجر والنار بالقسر و

الطبيعة ولا بتضاد المتحرك لان حركة الحجر قسرا الى فوق وطبعا الى تحت متضادتان

مع اتحاد المتحرك ولا بتضاد ما فيه لان الصاعدة والهابطة فيها متضادتان مع اتحاد

ق وحدتها المبنية على انه ق جنسا عاليا ق بتضاد المحرك اي ليس وجود تضادها لتضاده ولا انتفائه لانتفائه

ق او بالقسر او لمنع الحلوق ق تضاد المحركين وهما في المثال الصورتان النوعيتان للحجر والنار فانهما متضادتان و

انه لا تضاد في الجوهر بناء على انه الحمل الماخوذ في المتقابلين اعم من الحمل المقوم ق بالقسر بناء على ترتيب اللف ق مع اتحاد

المتحرك ولان صعود الفرس والحمار الى فوق الجبل متماثلان مع تضاد المتحركين

الاولى تركه هو بالتشكيك حتى يكون يكون عطفا على
تنويه ومنه اي في قوله بان يكون متحرك

ما فيه ولا بتضاد الزمان لانه ليس فيه اختلاف ماهية فضلا عن التضاد ثم التضاد قد يكون

بالذات كالنسود اى الحركة من البياض والتبيض بالعكس وقد يكون بالعرض كالصعود

اى الحركة من الحضيض الى الاوج والهبوط عكس الصعود لما بين مبدئيهما من التضاد بعارض

كون احدهما فى القرب من المركز والبعد من المحيط والاخر بالعكس وكذا المنتهى فليس بينهما تضاد

بالذات لانهما جزآن من جسم عرض لهما التضاد بالقرب والبعد مع التساوى بالحقيقة

وانقسامها بانقسام الزمان وهو ظاهر فان الحركة فى نصف ساعة نصف الحركة فى ساعة

وبانقسام ما فيه فان الحركة فى نصف مسافة نصف الحركة فى كلها وبانقسام ما له الا ان ما

ق ما فيه قد يقال انه لا فرق بين ما منه وما اليه وبين ما فيه فانه كما يتضاد الحركة مع اتحاد ما فيه كالصاعدة

والهابطة كذلك تتضاد مع اتحاد ما منه وما اليه كحركة الجسم تارة بالاستقامة وتارة بالاستدارة من مبدء معين

الى منتهى كذلك فان تينك الحركتين لكونهما نوعين مختلفين على ما فى شرح المواقف ليسا متماثلين بل متضادين

فينبغى ان يقول وتضادها بتضاد ما منه وما فيه الا ان يقال انهما ليستا متضادين لانتفاء غاية الخلاف ق

ثم التضاد بين المبدئين لا بين الحركتين اذ التضاد للتى الصعود والهبوط بالذات كما صرح به قدس سره ق جدها

وهو الحضيض ق وبعارض اى بعرض له فى الوجود هو قرب احدهما من المركز العالم وبعده من السطح المحدب وبعد الاخر

من الاول وقربه من الثانى فان التضاد يسند الى القرب والبعد حقيقة والى نقطتى الحضيض والاوج مجازا لا يقال ان القرب

والبعد ليسا متضادين عند الحكماء بل هما متضايفان كما انهما ليسا كذلك عند المتكلمين لعدم وجودهما لانا نقول مضاف

قرب الشئ قرب الاخر عنه لا البعد كما ان مضايف بعده بعد الاخر عنه لا القرب فهما متضادان عند الفلاسفة كما ان مضايف

اخوة احد اخوة الاخر له لا الابوة بل هما متضادان عندهم ق والاخر بالعكس وهو الاوج تمحو رحمه الله

لان ما يقوم بجزء من المتحرك غير ما يقوم بالجزء الآخر ومن لوازم الحركة كيفية متفاوتة

بالشدة والضعف اذا قيست الى حركة اخرى تسمى باعتبار الشدة وقلة الزمان با

لنسبة اليها سرعة وباعتبار الضعف وكثرة الزمان بالنسبة اليها البطؤ ثم المعاوقة التي تكون

في نفس المتحرك كثقل الجسم تصلح سببا لبطؤ الحركة القسرية كما في تحريك احد الصخرة العظيمة

الى فوق والارادية كما في صعود الانسان الجبل لا الطبيعية لامتناع ان يكون لشيء مقتضيا

لامر ومانعا عنه والمعاوقة التي تكون في الخارج كغلظ قوام ما يتحرك فيه تصلح سببا البطؤ

الحركة الطبيعية كنزول الحجر في الماء والقسرية والارادية كحركة السهم والانسان فيه وقد يكون

السبب في بطؤها نفس الارادة كما في رمي الحجر وتحريك اليد برفق ولا خفاء في سببيته هذه

قال ومن لوازم الحركة اي الحركة بمعنى ما هو الموهوم عند المتكلم وبمعنى التوسط والقطع عند الحكيم المشترط للتدريج

والا فما هو المحقق عند المتكلم اللامشترط التدريج فيه بكونه آنيا فلا يتصور ما هو سريع منه حتى يحكم بكونه الاول

بطيئا وبكون الثاني سريعا فافهم قوله متفاوتة اي موصوفها تارة حركة اخرى غير مساوية لها في تلك

الكيفية قوله كنزول الحجر البطئي بالنسبة الى نزوله في الهواء قوله كحركة السهم البطيئة بالنظر الى حركتها في الهواء

قوله نفس الارادة اي في الحركة القسرية والارادية تمت

هذه الامور في الجملة لكن عند المتكلمين من جهة انه يكثر تخلل السكنات التي لا تخلو

الحركة عن ثبوتها وتختلف بالسرعة والسرعة والبطء بسبب قلتها وكثرتها وعند الفلاسفة

من جهة انها تصير سببا لضعف الميل الذي هو العلة القريبة للحركة فيضعف المعلول وليس هو بتخلل

السكنات بين الحركات لوجوه ثلثة الاول ان في الحركة البطيئة علة الحركة موجودة تبرا

والموانع مرتفعة لامتناع الحركة مع خلوص المقتضي لها وعدم رفع المانع اي لو لم تكن الموانع مرتفعة

لا مرتفعة الحركة وان كان المقتضي وهو الميل موجودا لكنها واقعة في البطيئة فلا بد مع وجود

المقتضي لها من ارتفاع موانعها ايضا فلو وقع مع ذلك سكون هناك لزم تخلف المعلول عن

تمام العلة والثاني ان البطئ لو كان بتخلل السكنات لامتنع تلازم الحركتين مع اتحاد الزمان واختلاف

المسافة لان الحركة التي في المسافة القصيرة تكون ابطا فيكون تخلل السكنات فيها اكثر فقد

لا تتحرك الثاني عند تحرك الاول وذلك محال لاستلزامه

قوله في الجملة قال في الجملة لانها اسباب بعيدة قوله لكن عند اي لكن البطئ قوله من جهة اي لاجل انه اه قوله حينئذ اي حين

وجود الاسباب قوله بين الحركات الاولى اجزاء الحركة انا قوله لكنها واقعة مقدمة رافعة قوله فلا بد نتيجة قوله تخلف

المعلول وكذا لزم وجود المقتضي وعدمه لانه كان السكون لانتفاء مقتضي الحركة او خلوصه وعدم خلوصه انه كان

السكون لوجود مانع قوله الحركتين المتفاوتتين بالسرعة والبطئ يشعر به قوله واختلاف المسافة قوله واختلاف

المسافة زمانا وقصرا وطولا قوله وذلك محال مقدمة رافعة [illegible] قوله لا تخلو الحركة اي بسبب تلك الامور لان

الحركة في نفسها يلزمها السكنات [illegible] واما صيرورة تلك الامور علة لتخلل السكنات والتخلل علة للبطئ [illegible]

لاستلزامه لزوم الانفكاك في مثل حركتي طوقي الرحى اي الدائرة العظيمة والصغيرة وا
لثالث انه لو كان سبب البطئ تخلل السكنات لزم زيادة سكنات الطائر مثلا على حركته بما لا
يحصى لان تلك الحركات لا تقطع في يوم وليلة الا بعض وجه الارض وجميع وجه الارض با
النسبة الى الفلك الاعظم ليس له قدر محسوس فيلزم ان تتخلل حركة الطير سكنات بقدر زيادة
حركة الفلك الاعظم عليها فتكون حركاته مغمورة لا يحس بها فيرى الطائر ساكنا او يحس بها
في زمان اقل من زمان السكنات بتلك النسبة لان السكون وان كان عدميا لكن لا خفاء
في ان الجسم قد يرى متحركا وقد يرى ساكنا ويفرق الحس بين الحالين واجيب عن الاول بان
الحركة بل جميع الممكنات بمحض خلق الله فلم لا يجوز ان يوجد الحركة في زمان والسكون في آخر مع
كون المتحرك بحاله وعن الثاني بان الانفكاك ثم الالتيام جائز ولا نم تلازم الحركتين بحيث
في من زمان حتى وان كان عدميا على ما هو مذهب الحكماء تمت قوله واجيب حاصل الجواب منع كون المبدا علة موجبة
بل العلة الموجبة هو الله تعالى قوله فلم لا يجوز ان يوجد بحاله من وجود المبدا وعدمه فيه تمت اى في المتحرك قوله ثم ما قوله جائز
حاصله منع قوله وذلك محال فرنگي

اي مع فرض وجوده فليحب

بجعل امتناع الانفكاك عقلا وانما هو عادي يجوز ارتفاعه وعن الثالث بان الحركات

لكونها وجودية ومع ذلك كانت متجددة شيئا فشيئا متميزة في الحس عن السكنات

بل غالبة عليها بحيث تسترها وان كانت السكنات اضعاف الاولى فيرى الطير متحركا دائما

وفي شرح المقاصد لا يخفى قوة الادلة وضعف الاجوبة قالوا اي الفلاسفة لا بد بين كل حركتين

مستقيمتين كصاعدة وهابطة من سكون لان الوصول الى المنتهى آني فان الحد الذي هو

منتهى المسافة الممتدة لا يكون منقسما في ذلك الامتداد والا لم يكن بتمامه حدا والرجوع

عن المنتهى ايضا آني وان الوصول غير الرجوع ضرورة امتناع اجتماع الميل الى الشيء مع الميل

عنه فلو لا زمان السكون بينهما اي زمان يكون الجسم فيه عديم الميل فيكون عديم الحركة لزم تتالي

الآنين وتركب الزمان من الآنات بزيادة واحد واحد المستلزم لوجود الجزء لكون الزمان

ق بان الحركات هذا الجواب الزامي لاشعاره بكون السكنات عدمية مع انها وجودية ايضا عند المتكلمين قال

اضعاف الاولى كحب رمانة تامل ق لان الوصول منه دليل الحال ودليل الحيا في غير مذكور في الكتاب وكتب ايضا هذا

ما اورده ابن سينا ق في غير ان الرجوع فلا يكفي لهما آن واحد ق فيكون عديم الحركة اشارة الى ان السكون

عندهم عدمي وعلة العدم عدم علة الوجود ق المستلزم اشارة الى المقدمة رافعة شكوك رحمه الله

لكون الزمان منطبقا على الحركة المنطبقة على المسافة واجيب بعد تسليم نفي الجزء وكون

الميل علة موجبة لا معدة حتى لو كان آن الوصول هو آن الرجوع لزم اجتماع الميل الى الشيء

مع الميل عنه وذلك خلاف الضرورة بانه لا آن عندكم بدون الانقطاع اي انقطاع الزمان

لانه عندكم عبارة عن طرف الزمان ونهايته فكيف يقع فيه الوصول والرجوع وان اردتم به

زمانا لا ينقسم الا وهما فلا نم تغاير الميلين لجواز ان يقعا في آن واحد بحسب ما له من الا

نقسام الوهمي ولو سلم فلا نم استحالة تتالي الآنين بهذا المعنى وانما يستحيل لو لزم منه الجزء

الذي لا ينقسم بالوهم ايضا وليس كذلك كما لا يخفى وعورض بانه لو لزم السكون بين الحركتين لكان

اما سكونا طبيعيا وهو ظاهر البطلان او قسريا والتقدير عدم القاسر سواء كان ارادة

قوله منطبقا انطباق الظرف على المظروف ق حتى لو غاية لتسليم الثاني قوله تسليم نفي الجزء حتى لو لم يكن زمان السكون بين آني الوصول والرجوع لزم تتالي الآنات وذلك مستلزم لوجود الجزء ق ونهايته ولا نهاية عندكم للزمان ق وان اردتم قد يقال لم لا يجوز ارادة آن وهمي لا ينقسم اصلا الا انه يقال انه مستلزم للجزء الوهمي ولا استحالة فيه ق به زمانا اي لكن سميتموه انا مجازا ق وان اردتم عطف على المتن بحسب المعنى والتقدير بانه ان اردتم بالآن الآن الحقيقي فنقول لا آن عندكم اه وان اردتم به زمانا ق الا وهما اي لا بالفعل فالوهم مقابل للفعل قوله الا انقسام الوهمي فلا يلزم اجتماع الميلين تمو ك ق ولو سلم بناء على ان هذا يستلزم جواز انقسامه بالفعل والمفروض خلافه ع اذ وقوع الميلين في آن مع القول بعدم اجتماعهما مستلزم للانقسام العقلي لذلك الآن الذي بمعنى الزمان منعا ق عدم القاسر اي للسكون وان وجد القاسر للحركة ؛ وكتب ايضا لانه لو وجد القاسر لم يكن محل النزاع تمو ك

اوغيرها فكان السكون بلا سبب وانه محال ولكان هو لا فى زمان معين لان كل زمان يفرض

فاقل منه كاف فى دفعه تالى الآنين لقبوله الانقسام الى غير النهاية فامتنع كونه فى زمان ما والا

لزم الترجيح بلا مرجح وايضا لو لزم ذلك لوقف الجبل الهابط بملاقات خردلة صاعدة

لوجوب السكون بين حركتى الصعود والهبوط للخردلة ووقوف الجبل بملاقات الخردلة لا

يقبله العقل واجيب عن الاول بان السبب للسكون عدم الحركة عند تعادل القوتين العائقة

والهابطة الداعية الى السكون وعن الثانى بانه يقع السكون فى زمان لا ينقسم السكون فعلا

وان انقسم وهما والزمان الغير المنقسم بالفعل يمتنع ان يكون بعضه مقدار السكون

وبعضه لا والا لزم الانقسام بالفعل وهو خلاف المفروض وعن الثالث بان الخردلة ترجع

بمصادمة هواء الجبل فسكون الخردلة انما هو قبل ملاقاة الجبل ولو سلم فوقوف الجبل مستبعد لا

مستحيل فصل قد يتحرك الجسم حركتين الى جهة واحدة وقد يتحرك الى جهتين او جهات مختلفة

فاذا تحرك الجسم

قوله لا فى زمان اى لا فى زمان له مقدار مخصوص كالثانية والثالثة والرابعة الى غير ذلك قوله لان كل آن

علة الملازمة قوله عدم الحركة اى عدم علتها التامة قوله القاسر اى الموجب له قوله الى جهة واحدة وهذا لم يتعرض

له المصنف قوله يتحرك حركتين قوله او جهات اى حركات تالى ...

فاذا تحرك الجسم بحركتين الى جهة كالمتحرك في سفينة الى الجهة التي تتحرك اليها السفينة فبعده
عن المبدء بقدر الحركتين واذا تحرك الى جهتين متقابلتين كالمتحرك في السفينة الى خلاف جهتها
فبعده عن المبدء بقدر الفضل لاحدى الحركتين على الاخرى والا يكن لاحدهما فضل فيرى انه
يسكن في المبدء ولا يتحرك واذا تحرك الى جهتين غير متقابلتين كالمتحرك شمالا في سفينة
تجري غربا فبعده منه الى الجهتين [اي بالنسبة اليهما ق] بقدر الحركتين واذا تحرك الى جهات كحركة نشرقا في سفينة
تدفع شمالا في ماء تجري غربا وتحرك الريح جنوبا فيكون متوسطا بين الجهات على حسب
اقتضاء الحركات والسكون كالحركة يقع في المقولات الاربع ففي الاين بقاء النسب الحاصلة
للجسم الى اشياء ذوات اوضاع بان يكون الجسم مستقرا في مكان واحد وفي غيره اي الثلثة

ق بحركتين الاولى تركة الباء ق الى خلاف جهتها وكذا النملة على الرحى ق في المبدء اي من مكان السفينة شرح
ق بقدر الحركتين على التوزيع فرتحي فالمتحرك في المثال المذكور صار شماليا بالنسبة الى المبدء بقدر حركته وصار غربيا
بقدر حركة السفينة ق وتحرك حالية لا عاطفة ق بقاء النسب اي امر مستلزم لذلك والا فالنسب وضعوا ان كان
عبارة عن نسبة الشيء الى الامور الخارجة وسببه انه كانه هيئة حاصلة منها وبقاؤها صفتها والى ذلك اشار الشارح بقوله
ما به يكون اه وكتب ايضا عبارة التجريد حفظ النسب شرح

الباقية بقاء النوع الحاصل بالفعل من غير تغير وذلك بان يقف في الكم من غير ذبول

ونمو وتخلخل وتكاثف وفي الكيف من غير اشتداد وضعف وفي الوضع من غير تبدل الى وضع

آخر فهو بهذا المعنى وجودي يضاد الحركة وقيل هو عدم الحركة عما من شانه ان يكون متحركا فيكون

عدم ملكة للحركة وهو كالحركة ايضا في انه يكون طبيعيا كسكون الحجر على الارض وقسريا كسكونه

معلقا بالهواء وارادياً كوقوف الطير في الهواء ويتضاد بتضاد ما فيه ولا عبرة بتضاد الساكن

والمسكن والزمان كما لا عبرة بها في الحركة ولا تعلق للسكون بما منه وما اليه وذلك كالسكون

في المكان الاعلى والاسفل فصل في الاضافة وهي النسبة المنعكسة التي لا تتعقل الا بالقياس

قوله بقاء النوع اي في ضمن فرد مخصوص ولا يبعد ان يكون المراد أن السكون يجب النوع بقاؤه دائما كان ذلك حركة كب

الضعف والتشخص فعلى الاول معنى قوله الشارح من غير ذبول الخ من غير تبدل فرد من الذبول بفرد آخر منه ومن غير تبدل فرد من النمو

بفرد آخر منه وعلى الثاني معناه من غير تبدل نوع الذبول بنوع النمو وعكسه الآن هذا المعنى يحتاج لجعل الواو لتقديم

العطف على الربط قوله من غير اشتداد قد يتوهم ان هذا نفي للتبدل الصنفي فالموافق لعبارة المتن ان يقول من غير انتقال

من البياض الى السواد مثلا وقوله في الوضع من غير تبدل نفي لمطلق التبدل اعني النوعي والصنفي والفردي فالموافق للمتن نفي

التبدل النوعي بان يقول من غير انتقال من القعود الى القيام مثلا تدبر قوله ايضا تأكيد للكاف قوله لا عبرة بها اي بالمتوسط و

الحركة والزمان قوله المنعكسة اي تفسير للمنعكسة تلازم النسبتين لا ترتبهما بالمعنى الاخص للاخرى فعقيلا للنسبتين

تم بحث سائر اللوازم البينة المادية

بالنسبة الا بالقياس الى نسبة اخرى معقولة بالقياس الى الاولى كالابوة والبنوة وهذه النسبة

تسمى مضافا حقيقيا كما تسمى اضافة والمجموع المركب منه اي من الحقيقي ومن المعروض كالاب

مع وصف الابوة والابن مع وصف البنوة تسمى مضافا مشهوريا والنسبتان المتعاكستان قد

تتوافقان من الجانبين كالاخوة وقد تتخالفان كالابوة والبنوة والانعكاس اي تعقل كل بالقياس

الى الاخرى قد يستغني عن اعتبار حرف النسبة كما في الكبير والصغير وقد يفتقر اليه اما على تساوي الحرف

في الجانبين كقولك العبد عبد للمولى والمولى مولى للعبد او على اختلافه كقولك العالم عالم بالمعلوم و

المعلوم معلوم للعالم وقد يفتقر عروضها اي النسبة الى رابطة كذي الجناح للطير لان الجناح اسم

لاحد المتضايفين ماخوذ مع اضافته وليس للمضاف الاخر اعني الطير اسم كذلك فاعتبروه بلفظ دال على

النسبة وهو ذو الجناح وقد يكون عروضها لصفة في الطرفين كعروض العاشقية المفتقرة الى صفة

ق تسمى مضافا فلفظ الاضافة كلفظ المضاف يطلق على ثلثة معان العارض وحده والمعروض وحده والمجموع المركب

منها شرح ق قد تتوافقان في الماهية كالاخوة ق كالاخوة والتماثل والتشابه والتساوي والتقابل والتضاد الى غير

ذلك ق والانعكاس ويعبر عنه بالتكافؤ في النسبة وهو من خواص الاضافة ق اي النسبة المتعلقة ولتنبيه الى ... اي الاتفاق

باعتبار الانعكاس والحكم باضافة كل الى الاخر ق وقد يكون اي قد يكون عروض الاضافة الواحدة لصفة موجودة في

كل من المضافين المشهورين كالعاشقية المفتقرة الى الادراك والجمال والمعشوقية المفتقرة اليها ايضا ففي كلام الشارح

احتباك ولذا كانتا معلولتي علة واحدة تمت

الادراك والمعشوقية الى الجمال او في احدهما كالعالمية الى العلم بخلاف المعلومية وتعرض الاضافة

لكل موجود فالواجب كالاول والجوهر كالاب والكم كالاقل والكيف كالاحر والاين كالاعلى والمتى

كالاقدم والاضافة كالاقرب والوضع كالاشد انحناء او انتصابا والملك كالاكسى والاعرى

والفعل كالاقطع والانفعال كالاشد تسخنا وتتكافؤ الطرفان للاضافة في التحصيل والاطلاق نعم

اذا كانت الاضافة في طرف محصلة ففي الطرف الاخر كذلك وان كانت مطلقة ففي الطرف الاخر كذلك

فالنصف المطلق في مقابلة الضعف المطلق وهذا النصف في مقابلة هذا الضعف وكذا في الوجود و

العدم ذهنا وخارجا قوة وفعلا وكلما وجد احدهما في الذهن او الخارج قوة او فعلا وجد الاخر

كذلك وكلما عدم احدهما في احدهما عدم الاخر فيه فان قيل المتقدم والمتاخر بحسب الزمان متضايفان مع

ق الادراك والجمال ق الى الجمال والادراك ق او في احدهما اي قد يكون عروضها لصفة موجودة في احد الطرفين

لا في كل منهما كالعالمية والمعلومية وكالابوة والبنوة فان كلا من الاوليين لصفة موجودة في العالم هي العلم وكلا من

الاخيرتين لصفة موجودة في ذات الابن هي التولد كما صرح به بعض في حواشي شرح الشمسية فقول الش بخلاف المعلومية

ليس بشيء ق كالعالمية المفتقرة ق كالاقل والاكثر ق كالاحر فعل التفضيل فالاحرية معقولة بالقياس الى قليل الحرارة

لا بالقياس الى الابردية وهو ظاهر وعليه فقس تمت

مع انهما لا يوجدان معا فعقلنا التضايف انما هو بين مفهوميهما لا ذاتيهما بل بين مفهومي التقدم و

التأخر وهما امران ذهنيان لا انفكاك بينهما في الذهن وانما الافتراق بين الذاتين وما ذكره ان

كان مشعرا بان الاضافة قد توجد في الخارج لكن الجمهور من المتكلمين كلهم وبعض الحكماء على انه امر اعتباري

لا تحقق له في الخارج اصلا والا تسلسل لان وجودها في الخارج يستلزم كونها في محل والحلول في المحل

اضافة بين الحال والمحل ولها حلول ايضا فينقل الكلام اليه وهلم جرا بخلاف ما اذا كانت امرا اعتباريا

وايضا لو كانت موجودة لزم لا تناهي اوصاف كل عدد بحسب ما له من الاضافة الى ما عداه من الاعداد

الغير المتناهية فان الاثنين مثلا نصف الاربعة وثلث الستة وربع الثمانية وهكذا الى لا نهاية

وقد يجاب بان غاية ذلك امتناع ان يوجد كل اضافة لان المحال المذكور انما يلزم على تقدير ان يكون كل

ما هو من افراد الاضافة موجودا فاللازم من ذلك هو لا يوجد الكل وهذا سلب الكل وسلب الكل لا يقتضي

السلب الكلي الذي هو المطلوب فان قيل هي طبيعة واحدة فلا تختلف افرادها بامتناع الوجود في

قول من المتكلمين تبيينية لا تبعيضية قوله على انه امر اعتباري في الخارج يستلزم كونها اي حلولها في محل وهكذا اي

خمس العشرة وسدس الاثني عشر وسبع الاربعة عشر وثمن الستة عشر وتسع الثمانية عشر الى غير ذلك قوله هو الكل وهذا انه الاعم

من الدليل اعم من المدعى فلا تقريب بينه وبين الدليل قوله هي طبيعة واحدة اي الاضافة ماهية نوعية واحدة كان لقول المعنى

على ان يكون النسبة جنسا للمقولات النسبية بل على ان الاضافة تمام ماهية ما تحتها سواء كانت النسبة جنسا لها

اولا بان كانت نوعا مفردا منحصر

وامكانه قلنا ممنوع بل هي طبيعة جنسية فلا يمتنع فيها ذلك والتمسك في وجودها بانا نقطع بفو

قية السماء وتحتية الارض وابوة زيد وبنوة عمرو الى غير ذلك وان لم يوجد عتبار العقل فيكون

كل من ذلك موجودا عينيا لا بمجرد عتبار العقل ضعيف لان القطع انما هو بصدق قولنا مثلا السماء

فوقنا كما في قولك زيد عمى وذلك لا يستدعي وجود الفوقية والعمى لجواز اتصاف الاعيان الخارجية

بالامور الاعتبارية ثم انها في جنسيتها ونوعيتها وتشخصها وتضادها كالتابعة تابعة للمعروضات

بناء على ما ذكروه من ان الاضافات لكونها طبايع غير مستقلة بانفسها بل تابعة لمعروضاتها

كانت تابعة لها في الاحكام والمتى هي النسبة الى الزمان او الى الان فانه كثيرا ما يستعمل بمعنى

قوله في وجودها المحمولي ق لان القطع دحاصل الجواب انه ان اريد بالقطع بفوقية السماء مثلا القطع بوجودها فممنوع او القطع بصدقها فمسلم وغير مفيد اذ لا يلزم من القطع بالصدق القطع بالوجود وكتب البعض والحاصل ان القطع انما هو بالوجود الرابطي للفوقية والابوة لا بالوجود المحمولي مع انه المطلوب ق في جنسيتها اقول يلزم من هذا ان لا يكون قرب زيد وقرب حمار من حجر مثلا متماثلين بل متغايرين بحسب النوع كالشخص وكذا يلزم ان يكون ابوة زيد وبنوة عمرو متماثلين مع ان شارح المواقف صرح بان البنوة والابوة متخالفتان بحسب الماهية فافهم سكوتي رحمه الله

بمتى عن وقوع الشيء في طرف الزمان وهو الآن كالوصول الى منتهى المسافة والوضع و
هو كون الجسم بحيث يكون لاجزائه نسبة فيما بينها او يكون لها نسبة الى الامور الخارجة
عنها كالقيام هيئة للانسان بحسب انتصابه وهي نسبة فيما بين اجزائه وبحسب كون رأسه من
فوق ورجله من تحت وهي نسبة الى الامور الخارجة ولهذا يصير الانتكاس وضعا آخر والملك
هو نسبة الجسم الى حاصر له كنسبة البدن الى الثوب الشامل له او لبعضه كنسبته الى الخاتم و
العمامة والخف والقميص وغيرها ويكون الحاصر بحيث ينتقل بانتقاله اي بانتقال الجسم ا
احتراز عن المكان فانه لا ينتقل بانتقال المتمكن وان يفعل هو تأثير الشيء في الشيء
ما دام سالكا ولذا عبر به دون الفعل كما سبق كحال المسخن ما دام يسخن فان لم ما دام

ق لاجزائه ككون بعضها فوق بعض وفي يمينه ويساره ق الى الامور الخارجة ككون الاجزاء محوية بالامور الخارجة او
حاوية لها او قريبة او بعيدة الى غير ذلك ق كالقيام فان القيام لاجزائه نسبة بعضها الى البعض ونسبة الى الامور الخا
رجية فاذا فقد تبدلت النسبة وحدث اخرى اين آدم منه الا النسبة الاولى علة ناقصة للوضع كون ق كالقيام
والقعود والاستلقاء والانحناء ق وهي نسبة الثانية باعتبار الخرق ولهذا اي ولكون القيام هيئة معلولة
للنسبتين لا للنسبة الاولى فقط ق عن المكان اي عن الاين المتعلق به ق كحال المسخن وحال القاطع ما دام يقطع
تمت

يسخن حالة غير قارة هي التأثير التسخيني وأن ينفعل هو التأثر عن الغير كذلك كحال

المتسخن ما دام يتسخن فإن له حالة غير قارة هي التأثر التسخني وأما الحاصل بعد الاستقرار كا

السخونة الحاصلة للماء والقيام الحاصل للانسان فليس من هذا القبيل وإن كان قد يسمى أثرا وا

انفعالا بل يكون كيفا كما في المثال الأول أو وضعا كما في الثاني أو غير ذلك من الأعراض الباب

الرابع في الجواهر قد سبق تفسير الجوهر وأما تقسيمه فقال المتكلمون إن انقسم فجسم وإلا فجوهر فرد و

الحكماء وقالوا إن كان الجوهر قابلا للأبعاد الثلثة الطول والعرض والعمق فجسم وإلا يكن قابلا لها فأما

جزء له أي للجسم أو القابل بالفعل البتة فصورة أو جزء له بالقوة في الجملة فمادة وأما خارج

عنه يتعلق به ويتصرف فيه بالتحريك فنفس وإلا يتعلق به فعقل فصل قال في شرح المقاصد لا نزاع

في أن لفظ الجسم في لغة العرب وكذا ما يرادفه في سائر اللغات موضوع بإزاء معنى

ق ما دام يتسخن وحال المنقطع ما دام ينقطع ق من الأعراض كالقرب الذي هو من مقولة الإضافة الحاصل بالتقرب
الذي هو من مقولة الانفعال أو بصدر قرب زيد مثلا ق فقال المتكلمون أي الأشاعرة ق والحكماء أي المشائين
وإلا فالإشراقيون لا يقولون بالمادة والصورة كما يأتي وكذا يقولون بكون المكان بعدا موجودا ق ثم النفس مع أنه
ليس داخلا في شيء من الأقسام الخمسة وبعضهم قالوا بكون الزمان جوهرا مجردا ق فصورة أي بالنظر إلى الخارج
وأما بالنظر إلى الذهن ففصل ق فمادة أي بالنظر إلى الخارج وأما بالنسبة إلى الذهن فجنس وكتب أيضا ويقال
لها الهيولى منه

بازاء معنى واحد واضح عند العقل من حيث الامتياز عما عداه لكن لخفاء حقيقته وتكثر
لوازمه كثر النزاع في تحقيق ماهيته فالجسم كما علم من تقسيم الجوهر عندنا معاشر الاشاعرة
الجوهر القابل للانقسام من غير تقييد بالابعاد الثلثة فيتناول المؤلف من جزئين اي جوهرين
فردين فصاعدا واما عند المعتزلة فهو ما له عرض وعمق وطول اي ما يعرض له تلك فلا
فلا ينتقض بالجسم التعليمي فانه على تقدير ثبوته هذه الاجسام ابعاد اجزاء لا اعراض منه فيخرج ما
يكون تركيب اجزائه على سمت او على سمتين وكذا ما يكون عددها اقل من ادنى ما يتركب منه الجسم
اعني بادنى ما يتركب منه ثمانية كما قال به الجبائي بان يوضع جزآن فيحصل الطول واجزان

قال ما له عرض اي جوهر بقرينة اعتبار المقسم في الاقسام فيخرج الجسم التعليمي من غير احتياج الى اعتبار قيد قوله
فانه كانه اشارة الى جواب آخر فافهم ق هذه الابعاد فيه ان هذه الابعاد غير موجودة في الجسم التعليمي بالفعل
وانه ليس مركبا من السطوح كما ان السطح ليس مركبا من الخطوط والخط ليس مركبا من النقاط صرح به قدس سره اوائل الكم ق
اجزائه ما فوق الواحد ق ما يكون عددها اشارة الى اختلاف المعتزلة في اقل ما يتركب منه الجسم بعد اتفاقهم على ذلك
الحد كذا قال قدس سره ق اقل من ادناه ان قيل لا يخلو اما ان يكون ذلك الاقل على سمت او سمتين فقد ذكرهما
المصنف آنفا او على سموت فهو يصدق عليه الحد المذكور قلنا نختار الاخير ولا نسلم صدق الحد عليه لجواز ان يريد الجبائي
حصول العمق في اربعة جوانب العلاقة وحصوله في ثلثة سموت

وهو تسمى بالسطح ويكون واسطة بين الجسم والجوهرين

فيحصل العرض واربعة اخرى فوقها فيحصل العمق او ستة كما قال العلاف بان يوضع ثلثة

على ثلثة فيحصل الابعاد الثلثة او اربعة وهو الاقرب لامكان ان يحصل الابعاد الثلثة

منها بان يوضع جزآن ويجنب احدهما ثالث وفوقه رابع وعلى جميع التقادير فالمركب من جزئين

او ثلثة ليس جوهرا فردا ولا جسما عندهم بل خطا لانقسامه في جهة او سطحا لانقسامه في

جهتين فهما واسطتان عندهم داخلتان في الجسم عندنا وعند الفلاسفة الجسم هو الجوهر الذي

يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا قوائم والتقييد بالامكان لان الابعاد

المتقاطعة ربما لم تكن موجودة فيه بالفعل كما في الكرة واذا كانت موجودة فيه كما في

المكعب فليست جسميته باعتبار تلك الابعاد الموجودة فيه بالفعل لانها قد تزول مع بقاء

ق والتقييد بالامكان الظاهر ان يقول والتقييد بالفرض اذ الواجب انه يبين اولا فائدة قيد الفرض ثم فائدة
قيد الامكان وعدم الاكتفاء بقيد الفرض ثم بيان ان قيد الامكان لا يغني عن قيد الفرض الا ان يقال ان اللام
للعهد والمراد وانما قيد بامكان الفرض ولم يقل بدلهما الجوهر الذي يوجد فيه الابعاد فقط بالفعل ولا ممكنة يجب نفي اللازم
فاندفع قول الكل الظاهر اه تمت ق كما في المكعب المكعب جسم محيط به ستة سطوح مربعة متساوية على زوايا قائمة
نظام الدين قال الاستاذ ليس في المكعب ابعاد متقاطعة بالفعل بل ابعاد متلاقية تمت

بقاء الجسمية الطبيعية واكتفى بامكان الفرض لان مناط الجسمية ليس هو فرض الابعاد

حتى يخرج عن كونه جسما لعدم فرض الابعاد فيه بالفعل لكن الظ انه يكفي امكان الابعاد

من غير حاجة الى اعتبار الفرض ولهم تردد في ان هذا التعريف حد او رسم وفي شرح المقاصد

ان الظ انه رسم بالخاصة المركبة اذ على تقدير جنسية الجوهر فالقابل للابعاد اعم من جهة ولا يكون

حال الفصل ولهذا اتفقوا على ان المركب من امرين بينهما عموم من وجه ماهية اعتبارية ثم انقسامات

الجسم البسيط الذي لا يتالف من اجسام مختلفة الطبائع اي الانقسامات الممكنة له حاصلة با

لفعل عنده وينتهي الى جزء لا يتجزى خلافا للفلاسفة فالانقسامات الممكنة له ليست حاصلة بالفعل

عندهم ولا ينتهي هو الى حد لا يبقى له قبول الانقسام وهم فرقتان جمهورهم على انه مركب من

ق بامكان الفرض ولم يقل الذي يفرض فيه اه ق الى اعتبار الفرض ولذا قالوا في التقسيم المار الجوهر ان كان

قابلا للابعاد ولم يقولوا الفرض للابعاد ق انه رسم اذ المركب من الذاتي اعني الجوهر على تقدير جنسيته والعرضي عرضي

ق جنسية الجوهر يعني لانم ولان الجوهر جنس بل عرض عام ق فالقابل للابعاد الخ [illegible] ق اعم من وجه لصدقه

على الجسم التعليمي لكن ذلك مم لان الجسم التعليمي نفس الابعاد لا قابل لها [illegible] لا يخفى ان المراد بالابعاد الابعاد

المفروضة التي هي حدود مشتركة وهي عرض قائم بالجسم التعليمي فالقابل للابعاد صادق على الجسم التعليمي الا ان التعريف

رسم ق الذي لا اي الذي [illegible] اجسام مختلفة يعني ان المتالف منها ليس محل النزاع فان اجزاءه المختلفة متناهية

بالفعل [illegible]

وبعولانه بحية الوحدة بانه صحيح العقد

مادة تسمى بالهيولى بها الانقسام ومن صورة حالة فيها علیها تتبدل الامتدادات

الفرضية اى الابعاد المفروضة فيه وبعضهم على انه بسيط فى نفسه ليس فيه تعدد اجزاء اصلا

كما هو عند الحس وانما يقبل الانقسام بذاته لنا معاشر المتكلمين طريقان احدهما اثبات ان

قبول الانقسام يستلزم حصوله تقريره ان كل جسم فهو قابل للانقسام وكل ما هو كذلك فانقسامه

حاصل لوجهين الاول ان القابل للقسمة لو لم يكن منقسما بالفعل لكان واحدا فى نفسه

لو كان واحدا فى نفسه لكان الوحدة على تقدير ورود القسمة عليه منقسمة ايضا لانها عارضة

له حالة فيه وانقسام المحل يوجب انقسام الحال لان الحال فى احد الجزئين غير الحال فى الآخر فلم

تكن الوحدة وحدة هذا خلف واجيب بان هذا

ق بها الانقسام اى انقسام الصورة اذ القابل لابد وان يبقى مع المقبول ق بذاته اى لا بمادة تسمى بالهيولى قوله

احدهما اى اثبات ان كل جسم مركب من اجزاء لا تتجزى باثبات ان قبول الانقسام اه اى باثبات هذه المقدمة الكبرى

ق فهو قابل وفاقا ق وكل ما هو كذلك هذا فى قوة ان يقع كل انقسامات ممكنة فيه حاصلة بالفعل وينعكس بعكس النقيض

الى ان كل انقسام لم يكن حاصلا فيه لم يكن ممكنا بل ممتنعا فيلزم الجزء تدبر ق لوجهين علة الكبرى ق لكان واحدا

الملازمة بديهية ولذا لم يثبتها الشارح ق واحدا فى نفسه اى واحدا وحدة حقيقية لا اعتبارية كما هو عندنا ق لانها

عارضة علة الملازمة تمكن ق وبعضهم على انه بسيط وهو مذهب الاشراقيين وهم الذين يدعون انه يستدلالانهم

بالانوار القدسية والاشراقات الكشفية وهم فى جانب المشرق تلميذ

بان هذا انما يتم لو كانت الوحدة صفة حقيقية سارية في محلها لكنها اعتبارية متعلقة
بمجموع المنقسم من حيث هو مجموع فاذا اورد عليه القسمة زالت الوحدة والثاني ان القابل
للقسمة لو كان واحدا لكان التفريق الوارد عليه اعداما له وايجادا لغيره لان التفريق اعدام
لهوية واحداث لهويتين لم تكونا في تلك الهوية والا كان منقسما بالفعل والمفروض خلافه
واللازم باطل لانه يوجب ان يكون شق البعوض بابرته للبحر المحيط اعداما له وايجادا لبحرين
اخرين والبداهة العقل تنفيه واجيب بانه ان اريد بالبحر ذلك الماء مع ما له من الاتصال فلا خفاء
في انعدامه عند عروض الانفصال وان اريد ذلك الماء بدون اعتبار الاتصال فليس في شق زوال
بحر واحداث بحرين والطريق الثاني ان يبين تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى من غير استعانة بان

قوله بمجموع المنقسم ههنا فائدة هي ان الوحدة الحقيقية عند الحكيم ما كان معروضه غير منقسم بالفعل سواء لم يقبل الانقسام
كالعقول او قبلها كالاجسام وعند المتكلم ما لم يقبل الانقسام اصلا كالجوهر الفرد والباري تعالى ق زالت الوحدة الحقيقية
وحدث الاثنينية ق ان القابل للقسمة لو لم يكن منقسما بالفعل لكان واحدا او لو كان اه ق اعدام لهوية اذ كل جسم عندهم
في حد ذاته واحد وحدة حقيقية غير منقسم بالفعل ففي الجواب الاتي دغدغة تامل ق شق البعوض شقا ما يفرض طول
ابرته ق لبحرين ان لم يكن البحر المحيط حلقيا او لبحر آخر ان كان كذلك ق واحداث لهويتين هذا اذا لم يكن الجسم كالحلقة
والا ففيه احداث لهوية الا اذا فرق من الجانبين ق واجيب بانه هذا الجواب غير مذكور في شرح المواقف ق في انعدامه
وبداهة العقل تنفيه ق ان يبين اي يثبت هذا المدعى بدون الاستعانة بالكبرى السابقة والا لم يكونا طريقين كما
ق من غير استعانة اي بان يجعل كبرى الدليل كما في الطريق الاول مجموعا لدعى في الطريق واحد م م

كل قابل للانقسام فهو منقسم بالفعل وذلك لوجوه الاول انه لولا انتهائه الى الاجزاء الغير

القابلة للانقسام بل كان قابلا له الى غير النهاية لما كان الجبل اعظم من الخردلة لكونهما غير

متناهي الاجزاء لقبولهما الانقسام الى غير النهاية بلا فضل لاحدهما واجيب بان العظم والصغر

ليس بكثرة الاجزاء وقلتها بل بحسب تفاوت الامتداد الحاصل في الجسم والثاني انه لولا الانتهاء الى

الجزء الذي لا يكون له امتداد وقبول انقسام لما يتناهى قدر امتداد الجسم الحاصل حتى الخردلة

لتالف من امتدادات غير متناهية العدد والجواب انه ليس معنى قبول الانقسامات الغير المتناهية

امكان خروجها من القوة الى الفعل بل معناه انه لا ينتهي الى حد لا يمكن فوقه جزء واما الخارجة الى الفعل

قوله بوجوه ثلثة بل اربعة ق بكثرة الاجزاء هذا الجواب مشعر بان اجزاء الخردلة بقدر اجزاء الجبل بل بقدر اجزاء

الفلك والا ان التفاوت بالتقادير الكمية وبداهة العقل تنفيه ق الحاصل اى الموجود في الخارج مع انه تناهي

الاجسام من لوازم الوجود الخارجي ق امكان خروجها بان يكون المضاف اعني الخروج محذوفا على قوله الانقسامات

فيكون المعنى قبول خروج الانقسامات من القوة الى الفعل ق الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي الامتداد الحاصل للجسم

ق لا يمكن فوقه اي لا يمكن للعقل فوقه فرض آخر والحاصل انا نسلم ان الجسم يقبل الانقسام وينتهي انقسامه الى جزء لا

ينقسم قطعا ولا كسرا فلا يلزم ما ذكرتم لكن لا نسلم انتهاء انقسامه الى جزء لا ينقسم فرضا فالمضاف اعني لفظ

الفرض محذوف على قوله الانقسامات ق فوقه آخر ولا يلزم ح عدم تناهي الامتداد الحاصل للجسم ق واما الخارجة

اى واما الانقسامات الممكنة الخروج من القوة الى الفعل ١٢ منه

الى الفعل فمتناهية قطعا والثالث انه لولا الجزء في الجسم لما وجد الزمان اصلا اذ لا
يوجد منه غير الزمان الحاضر الذي لا ينقسم ووجود الحاضر اللامنقسم المنطبق على الحركة
المنطبقة على المسافة يستلزم وجود الجزء فيها والا فيلزم ان لا يوجد الحاضر ايضا بل الحركة
ايضا والجواب ان الفلاسفة لا يثبتون الحاضر من الزمان كما مر ويجعلون الموجود من
الحركة الحالة المتوسطة بين المبدء والمنتهى ويجعلون حالها في قبول الانقسام كحال الاجسام
ولنا ايضا ان النقطة طرف الخط الموجود وطرف الموجود موجود وايضا بها تماس الكرة الحقيقية
لسطح مستو وبها قيام الخط على الخط والتماس والقيام بالعدم الصرف محال فتوجد النقطة

قوله فمتناهية وانما اللامتناهي للانقسامات الفرضية ق لما وجد الزمان استدل صاحب المواقف بوجود الحركة من
غير استعانة بوجود الزمان ق والا فيلزم على تقدير انتفاء الجزء ق لا يثبتون الحاضر اقول نعم لكن المعنى قال ان انتفاء
الحاضر مستلزم لانتفاء الماضي والمستقبل اذ لا وجود للماضي بوصف المضي ولا للمستقبل بوصف الاستقبال فلو لم يوجد الحال
لم يوجد الزمان اصلا ق الحالة المتوسطة المسماة بالحركة بمعنى التوسط التي لا جزء لها ق بين المبدء اي وتلك الحالة
وان كانت غير منقسمة الا انها لا انطباق لها على المسافة ق ولنا ايضا اشارة الى انه عطف على قوله لنا ان العالم
ولكن لا يخفى ان بهذا الوجه مما يثبت به تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى فهو من وجوه الطريق الثاني فالمعنى جعله وجها رابعا
ق طرف الخط الجوهري او العرضي تمت

وهو اما جوهر كما هو رأينا او عرض وهي تفتقر الى جوهر تحل فيه بالذات ان لم تجوز قيام
العرض بالعرض او بالوسط ان جوز ومحلها غير منقسم لعدم انقسام الحال واجيب بان
انقسامه بانقسام المحل مختص بما يكون بطريق السريان كالبياض في الجسم والنقطة انما تحل في
الخط من حيث انها نهاية له لا سارية فيه ثم ان الاجزاء والانقسامات الحاصلة بالفعل متناهية
والا تكن متناهية كما زعم النظام لم تقع بين الطرفين الحاصرين لان انحصار ما لا يتناهى بين
حاصرين محال الا ان يلتزم التداخل فيما بين تلك الاجزاء لكن البديهة تشهد ببطلانه وايضا لو
لم تكن الاجزاء متناهية لم يصل المتحرك في زمان متناه الى الغاية لتوقفه على قطع المسافة ولا
يمكن قطعها الا بعد قطع نصفها ولا قطع نصفها الا بعد قطع نصف نصفها وهلم جرا الى ما لا يتناهى
وذلك لا يتصور في زمان متناه ولا السريع الى البطيء اذا توسط

قوله او بالوسط كما هو عند الحكماء فان النقطة عندهم قائمة بالخط القائم بالسطح القائم بالجسم التعليمي القائم بالجسم
الطبيعي ... قوله يلتزم التداخل وهو ان ينفذ احد الجزئين في الآخر ويلاقيه باسره بحيث لا يصير حجمهما ازيد من حجم واحد
تلميذ

اذا توسط بينهما مسافة قليلة فان تلك المسافة مركبة من اجزاء غير متناهية لا يمكن
للسريع قطعها في زمان متناه حتى يلحق البطيء والقول بالطفرة مما يشهد البداهة ببطلانه
ويمكن ان يقال كما ان المسافة المتناهية مركبة من اجزاء غير متناهية كذلك الزمان المتناهي
فيقابل اجزائها فيمكن قطعها فيه وللنافي للجزء الذي لا يتجزى وجوه خمسة الاول ان ما منه اي من
الجزء الى جهة غير ما منه الى جهة اخرى ضرورة فيتعدد جوانبه واطرافه فلزم انقسامه مع فرض
عدمه فاستحال وجوده الثاني ان تلاقي الجزئين المنضم احدهما الى الآخر اما بالاسر بحيث لا
يزيد حجم الجزئين على حجم الجزء الواحد فلا حجم حاصل بانضمام الاجزاء فلا يحصل جسم والا يكن با
لاسر بل بشيء دون شيء فيكون له طرفان فانقسم الجزء الثالث اذا فرض اجزاء ثلثة وتماست

ق بالطفرة وهو ان يترك المتحرك حدا من المسافة ويحصل في حد آخر من غير محاذات وملاقات بينهما شرح مقاصد
ق ان يقال من طرف النظام ق ان ما منه هذا الوجه يدل على بطلان الجزء في نفسه والوجوه الثلثة التالية تدل على
بطلان تركب الجسم منه ق الثاني هذا كالتبيين مما يتعلق بالمماسة ق بالاسر اي بالكلية ق والا يكن بالاسر
اولا اقول اما بالاسر شمس

على الترتيب فالوسط ان منع الطرفين عن التلاقي فما به يماس احد الطرفين غير ما به يماس الآخر

فانقسم الجزء المتوسط مع فرض عدم انقسامه والا يمنعهما عنه فلا حجم ولا مقدار حاصل

الرابع انه اذا وقع جزء على ملتقى جزئين انقسمت الثلثة لان التماس بينه وبين كل منهما

انما يكون بالبعض اي يكون شيء منه مماسا لشيء من ذاك اذ لو ماس احدهما بالكلية لكان عليه

لا على الملتقى والجواب ان مبنى هذه الوجوه على ان تعدد جهات الشيء يستلزم الانقسام

في ذاته وهو ممنوع لجواز ان يكون لشيء واحد غير منقسم في ذاته اطراف وهي انقطاعات له

الخامس ما تبنى على ان تفاوت الحركتين بالسرعة والبطء ليس بتخلل السكنات وهو انه

على تقدير تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى يلزم التفكيك في كل جسم متحرك وقطع البعض منه جزء

لمسافة او اكثر من جزء ووقف البعض كطوق في حجر حجر الرحى فانه ان تحركت الدائرة العظيمة منه

وقطعت جزء من المسافة وقفت الصغيرة اذ لو تحركت فاما ان تقطع جزء منها ايضا لزم انتفاء

قوله انما يكون بالبعض اي من الكل لا من الواقع على الملتقى فقط قوله على ان تعدد في كونه هذا مبنى عليه لما عدا الوجه

الاول خفاء تموت قوله انقطاعات لا اجزاء ولا اعراض موجودة فيه تمت قوله تتخلل السكنات لكنه عند المتكلمين

تتخللها ويجوزون الانفكاك والالتيام بين الاجزاء تمت

انتفاء تفاوت الحركتين بالسرعة والبطء او اقل من جزء يلزم تجزي الجزء لثبوت ما هو اقل

منه وذلك خلاف المفروض فيلزم التفكيك مع شدة الاستحكام وشعبتي فرجار ذي ثلث شعب

تثبت واحدة منها وتدور ثنتان حتى ترتسمان دائرتين عظيمة عظيمة وصغيرة والانفكاك

بين الشعبتين مع عدم التناسر والتساقط ظاهر البطلان وعقب الانسان عطف على طوق

مع سائر اطرافه حين يدور على نفسه فانه يرتسم ح بعقبه دائرة صغيرة وباطرافه اخرى

اكبر منها وهما متلازمان لانه اذا تحرك العقب لم تقف الاطراف وبالعكس والا لزم تقطع

ذلك الانسان وبطلانه ظاهر كيف والتفرق يوجب الالم والجواب عنه ما اشير اليه فيما سبق

وقد علم مما ذكر ان المعترض مستظهر من الجانبين فلا تغفل قالوا اي الجمهور من الفلاسفة

اذا لم يكن اتصال الجسم باجتماع الاجزاء المفردة ولا انفصاله بافتراقها بل كان واحدا في نفسه كما هو عند

الحس فله هوية امتدادية هي اولما يدرك من الجسم لا تنتفي تلك الهوية بتبدل المقادير

ق حتى تورث ان الظاهر ترسما ق فيما سبق في بحث تخلل السكنات قوله اي الجمهور اي المشائيون كارسطو

الشيخين ابي علي وابي نصر الفارابي ق فله هوية امتدادية اي هوية منسوبة الى الامتداد الجوهري ثم ان دالي

كونه ذلك الامتداد جوهرا لقوله لا تنتفي الخ الذي هو في قوة قياس من الشكل الثاني تقريبه القياس هكذا لا شيء

من الهوية بمنتفية عند تبدل المقادير وكل مقادير منتفية عند تبدلها ٢٣٨

تفرق الاتصال [illegible] يوجب الالم [illegible] ولا انه وجوده فيما نحن فيه [illegible]

المختلفة التي من قبيل الكميات كالشمعة التي تجعل تارة مدورة وتارة مكعبا وتارة صفحة
رقيقة مع بقاء تلك الهوية بتبدل المقادير فهي غير المقادير بل هي الجوهر الذي شأنه
الاتصال وفرض الابعاد الثلثة فيه ويسمى صورة وهي لا تبقى بعينها مع الانفصال لامتناع
الاتصال والانفصال بل تنعدم وتزول الى هويتين اخريين اتصاليتين فلابد من امر
اخر وراء تلك الهوية قابل للاتصال تارة وللانفصال اخرى باق في الحالتين لان القابل
يبقى مع المقبول وهو المسمى بالهيولى وهو ليس في نفسه بواحد ولا متصل بل وحدته واتصاله
بحلول الصور الاتصالية فيه وكثرته وانفصاليته بطريان الانفصال عليه فهو قبل ورود
الانفصال واحد متصل بالصورة الواحدة الحالة فيه وبعده متكثر بالصورة المتعددة
الحالة فيه والاخرون منهم على ان الامر القابل للاتصال والانفصال هو الجسم نفسه وهو

قوله غير المقادير اشارة الى النتيجة قوله وفرض الابعاد عطف تفسير على ما قاله النورشي ق قوله وتسمى صورة
جسمية وهي التي عبرت بلفظ قابل الابعاد الثلثة وكتب بعضهم والاتصال الجوهري ق لامتناع الانفصال يمكن
حمله على الاتصال الجوهري والعرضي ق قابل للاتصال والمراد به على ما قاله استاذي النورشي الاتصال الجوهري
ق بواحد ولا كثير ق ولا متصل ولا منفصل ق والاخرون هم الاشراقيون كافلاطون والشيخ المقتول ق
منهم اي من الحكماء ستوري

وهو بسيط في نفسه كما هو عند الحس لا تركيب فيه اصلا لا من اجزاء لا تتجزى ولا من الصورة و
الهيولى وما يطرء عليه من الاتصال والانفصال اعراض وليس الاتصال امتدادا جوهريا جزء من
الجسم لان الامتداد طبيعة واحدة يمتنع كون بعض افراده جوهرا والبعض عرضا بل هو ما
يقابل الانفصال ام اتصال الاجزاء المفروضة بعضها بالبعض وهو عرض والباقي هو الجسم نفسه
وما يتوهم من الامتداد الباقي عند تبدل الابعاد هو نفس المقدار ومطلق الامتداد العرضي ا
المستحفظ الباقي بتعاقب الخصوصيات كما يقطع ببقاء الشكل عند تبدل الاشكال مع القطع
بانه عارض فالمتصل في ذاته انما هو الجسم التعليمي وهو الذي ينعدم ويحدث واما الطبيعي فهو ليس
متصل في ذاته ولا منفصل فصل في احكام الجزء اختلف القائلون بالجزء الذي لا يتجزى

ق وهو بسيط كما مر قد في نفسه فعلى هذا ينبغي ان لا يكون الجوهر اتياله بل هو عرض عام له والا لاحد لكونه جنسا
عاليا فافهم قد وليس الاتصال يعني ان ذكر الانفصال استطرادي قوله لان الامتداد والاتصال ق جوهرا كالصورة الجسمية
ق عرضا كالجسم التعليمي ق بعضها بدل الاجزاء ق هو الجسم الطبيعي ق الباقي اي ق مع القطع والاتفاق على انه
ق بانه عارض من مقولة الكيف كما سبق ق انما هو الجسم التعليمي وانما يتصف الطبيعي بالاتصال بواسطة الجسم التعليمي قوله
ويحدث وقت التفريق دون الطبيعي قد ليس متصل اي ولا واحد وكتب ايضا فلا يلزم الانعدام والحدوث وقت التفريق
ولا يلزم ايضا ان يكون الاتصال امتدادا جوهريا ق ولا منفصل في ذاته اي ولا كثير بل اتصاله وانفصاله با
الجسم التعليمي وكتب ايضا حتى يلزم تركب الجسم الطبيعي من اجزاء لا تتجزى واعترض بانه يلزم ان يكون الجسم الطبيعي جوهرا

محمد اسمعيل

لا يتجزى فى انه هل يقبل الحيوة وتوابعها من الاعراض المشروطة بها كالعلم والقدرة و

الارادة فجوزه الاشعرى وجماعة من قدماء المعتزلة وانكره المتاخرون منهم وهو مسئلة

كون الحيوة مشروطة بالبنية د فى انه هل يمكن وقوع جزء على مفصل الجزئين فانكره الاشعرى

لاستلزام الانقسام كما مر وجوزه ابو هاشم وعبد الجبار ر فى انه هل يمكن جعل الخط المؤلف

من الاجزاء دائرة فجوزه امام الحرمين وانكره الاشعرى لانه على تقدير جعله دائرة اما ان

يتلاقى ظواهر اجزائه كبواطنها فيلزم مساوات باطن الدائرة مع ظاهرها اولا فيلزم الانقسام

لان الجوانب الملاقية غير الجوانب الغير الملاقية فعلى امكان الدائرة ينافى الجزء و فى

انه هل له شكل فانكره الاشعرى واثبته اكثر المعتزلة لكن قال فى شرح المقاصد هذا ما ذكره

الامام ونقل الامدى اتفاق الكل على نفيه لاقتضاء الشكل محيطا ومحاطا واما الخلاف فى

انه يشبه شيئا من الاشكال فقال القاضى لان ما لا شكل له كيف يشبه كالا غيره و قال غيره نعم فاختلف

ق من قدماء كان من تبيينه او المراد وانكره المتاخرون وبعض القدماء ق محيطا اذ الشكل كما سيظهر هيئة

احاطة ما به الانتهاء بالشئ فالمحيط ما به الانتهاء والمحاط ما له ذلك ق واما الخلاف الاولى وانما ه ق من

الاشكال الا من المتطلات فى الشكل ق نعم لان انتفاء الشكل لا ينافى المشابهة كما زعمه القاضى يجوز

[illegible] انتقاضه محيطا ومحاطا فيلزم انقسام الجزء [illegible]

فاختلف المثبتون فقيل شكله شبه الكرة اذ لا اختلاف جوانبه كما ان الكرة كذلك و
لو كان مشابها للمضلع لكان له جوانب مختلفة فكان منقسما وفي هذا الكلام اضطراب
فان قوله يشبه اه يشعر بانه لا شكل له وانما هو يشبه الشكل بخلاف ما قبله الا ان يقال
بالتجوز في الشكل وقيل يشبه المثلث لانه ابسط الاشكال المضلعة وقيل يشبه المربع
اذ يتركب منه الجسم بلا خلو الفرج وذلك انما يتاتى اذا كان مشابها للمربع لان الشكل
الكري وسائر المضلعات لا يتاتى فيها ذلك الا الفرج هذا وقد يستدل على وجوب
الشكل بانه متناه ضرورة فيكون له نهاية وانما يتم لو اريد بالنهاية الانقطاع اما

وهو مبني على انه يتعين انتفاء الاول والاولى بكونه بديهي

ق لا شكل له والا لقال فقيل كرة وقيل مثلث وقيل مربع قوله الا ان يقال ويمكن دفع الاضطراب بوجه
اخر هو ان المراد بالكرة الكرة الجسمية لا ما يشمل الجوهر الفرد وكذا المثلث والمربع ق بالتجوز في الشكل
ولقائل ان يقول معنى قوله لا شكل له انه ليس له ما يشبه الشكل والمراد بقوله والمثبتون غير القاضي ق لانه ابسط اه تمام
الدليل لانه يتركب منه الجسم بلا خلو الفرج وكل ما يتركب منه الجسم بلا خلو وشبهه ابسط الاشكال المضلعة
وكل ما هو شبيه ابسط الاشكال المضلعة هو شبيه المثلث فالجزء شبيه المثلث ثم الكبرى الاولى ممنوع عندنا
القائل الثالث ق متناه ضرورة وكل متناه له نهاية وقوله فيكون له نهاية نتيجة

لو اريد بها الجزء الذي ينتهي اليه المتناهي فهو نفس النهاية لا امالة النهاية واتفقوا على

انه لا حظ له من الطول والعرض والعمق اي لا يتصف بشيء من ذلك والا لكان منقسما ضرورة

وعلى ان طبيعة الاجزاء واحدة وانها متماثلة فاذن اختلاف الاجسام انما هو بالاعراض

دون الماهيات المختلفة تلك الاعراض بارادة القادر المختار عندنا وقيل اختلاف الا

مع تشويه ما انتفاع شبه

عراض باختلاف الاشكال اي اشكال الاجزاء ومنه يعلم ان من مبنى الشكل المجزء من يقول باختلاف

والتوضيح

الاجزاء في الشكل وعلم ان في اثبات الجزء سد طريق كثير بالاضافة من اصول الفلاسفة

وابطال مسائلهم المبنية على اثبات الهيولى وسهولة الامر في كثير من القواعد الاسلامية كحدوث

العالم وامر المعاد وخرق السماوات فصل في احكام الاجسام زعمت الفلاسفة ان الا

قوله الجزء اي الكبرى المطوية ق فهو نفس الماهية اي في الكبرى ممنوعة ق ومنه يعلم انما يعلم منه ذلك اذا فسر قوله
باختلاف الاشكال بما فسره الشارح به واما اذا فسر بقولنا ان الشكل مركب من الاجزاء فلا ق كحدوث العالم ويلزمه كون
الصانع مختارا ق وامر المعاد عطف المسبب على السبب ق من اصول الفلاسفة مثل ما قالوا الجسم مركب من المادة
التي هي قديمة لامتناع تسلسل المواد ومن صورة هي لازمة لها فيكون قديمة ق وخرق السماوات في استناد الكل
الى الفاعل المختار ثم بين مسائل تبين منها طريق السد والسهولة فقال بلا عاطف زعمت الفلاسفة تلميذه رحمه الله

ان الاجسام انواع مختلفة باختلاف الصور النوعية التي بها اختلاف الآثار قالوا

كما ان الهيولى لا يخلو عن الصورة الجسمية كذلك لا يخلو عن صورة اخرى جوهرية بحسبها تتنوع

الجسم انواعا وذلك لان الاجسام مختلفة في اللوازم كقبول الانفكاك والالتيام بسهولة

كما في الماء او عسر كما في الحجر او عدم كما في الفلكيات فلا بد من امر ثابت لبعض دون بعض

لازم ليمكن استنادما هو لازم اليه فان كان هو ما الجسم فهو المطلوب وان احتاج

الى امر اخر يستند هو اليه فيتسلسل وقال الامام هذا وارد عليهم في الصور فان اختصاص الاجسام

بصورها النوعية لا بدان يكون لما يختص بها وهلم فيتسلسل الخ والمتكلمون على انها

متماثلة اي المتحدة الحقيقة لا يختلف الا بالعوارض المستندة الى القادر المختار اذ نسبة المؤثر

الى الكل على السواء وانما كانت متماثلة لتماثل الجواهر الفردة التي تتركب هي منها ومن عترف

ق باختلاف الصور واما الصورة الجسمية فمتحدة في الكل واما الهيولى فمختلفة في الفلكيات ومتحدة في العناصر

ق النوعية المراد بها النوعية الاضافية حتى يشمل الصورة الحيوانية وغيرها ق عن الصورة جنس ق ومن اعترف

وكان عنه الشيخ الاشعري القائم بان كل اثنين مختلفان بالماهية كما صرح به قدس سره في الالهيات شيخ [illegible] رحمه الله

بتماثل الجواهر واختلاف الاجسام جعل بعض اعراض الاجزاء داخلا في حقيقة الاجسام

ولما كانت متماثلة فيجوز على كل ما يجوز على الاخر كخرق السماء وبرودة النار ونحو ذلك

لما ان الاختلاف بالعوارض المستندة الى المختار ثم انها باقية زمانين فالكل بحكم الضرورة

وبداهة العقل لا الحس فلا يرد ان شهادة الحس لا تصلح للتعويل لجواز ان يكون البقاء بتجدد

الامثال كالاعراض وذلك لانا نعلم بالضرورة العقلية ان ذواتنا هي التي كانت من

غير تبدل في الذات بل انما في العوارض وفانية بدلالة النص كقوله تعالى كل شيء هالك

الا وجهه وكل من عليها فان الى غير ذلك ولا يخلو كل عن شكل لوجوب تناهيها لما يجيء من استحالة

لا تناهي الابعاد وكل متناه فله تشكل اذ لا معنى له سوى هيئة احاطة النهاية بالجسم ولا

يخلو كل عن حيز بمعنى فراغ يشغله واما بمعنى السطح الباطن فلا يعم بحكم الضرورة واستناد

ق ثم انها لما فرغ من ذاتيات الجسم ومقوماته شرع في احكامه فقال ثم انها اه ق من غير تبدل بيان الحصر المستفاد
من الضمير ق لوجوب تناهيها صغرى ضرورية ق احاطة النهاية اي نهاية الابعاد ق بمعنى فراغ موهوم عند المتكلم او
موجود عند الاشراقيين تكرر

واستناد خصوصيات الاشكال والاحياز الى القادر المختار ويمتنع خلوه اى كل عن العوارض
وضدها كالحركة والسكون والاجتماع والافتراق ان اراد انه يجب ان يوجد في كل جسم
شيئ من العوارض فمسلم لان تشخص الاجسام انما هو بالاعراض المستندة الى قدرة القادر المختار
لكونها متماثلة بتماثل الجواهر المركبة هي منها كما مر وان اراد انه يجب ان يوجد في كل جسم احد
الضدين من كل عرض فممنوع وسند المنع ظاهر واستدل على تناهيها اى تناهي الجسم القادم
جعله من احكام الاجسام نظرا الى ان البعد الجسمي هو المحقق بلا نزاع بخلاف الخلاء بوجوه
ثلثة الاول انه لو وجد بعد غير متناه لامكن بالضرورة ان يتحرك الكرة اى الجرة هذا
البعد كرة واذا تحركت الكرة فيميل لا محالة قطرها الموازي له اى لذلك البعد من الموازاة
الى المسامتة اى يصير بحيث يلاقيه ويلزم تعين نقطة لاولية اى اولية المسامتة لكونها
لكونها معدومة حال الموازات المتقدمة عليها لكن تعين نقطة هي اول المسامتة محال اذ

ق الى القادر المختار لا الى الطبيعة كما زعم الحكماء ق الجواهر الفردة ق بخلاف الخلاء والاولى الوجوه الآتية تدل
على تناهي الخلاء ايضا تامل ق ان تتحرك حركة وضعية تمت

وانما خص هذا بكرة لان الميل من الموازاة الى المسامتة
هنالك في غاية الوضوح تدبر

وبعد الخط الذي يتحرك به

كل نقطة تفرض فالمسامتة مع ما فوقها من جانب لا تناهي البعد قبل المسامتة معها وذلك

لان المسامتة مع اي نقطة تفرض انما تحصل بحركة وزاوية عند مركز الكرة احد ضلعيها هو

الخط الحاصل على وضع الموازاة والآخر هو الحاصل مع وضع المسامتة وكل منهما يقبل

القسمة الى غير النهاية اما الحركة فظاهر واما الزاوية فلان كل زاوية مستقيمة الخطين

يمكن تنصيفها بخط مستقيم ولا شك ان كل واحد من النصفين زاوية كذلك فتقبل التنصيف

كذلك وهكذا ثم لا شك ان حدوث نصفها قبل حدوث كلها وفي حال حدوث النصف توجد

المسامتة لزوال الموازاة فتلك المسامتة مع نقطة فوقانية بلا شبهة فلا تكون النقطة

الاولى اولى نقطة المسامتة ولا هذه لان حدوث نصف النصف قبل حدوث النصف و

هكذا فلا نقطة تتعين لاولية المسامتة الوجه الثاني هو ان نفرض من نقطة خطان ينفرجان

كساقي المثلث بحيث يكون البعد ما بينهما بقدر امتدادهما ويتزايد البعد بينهما بقدر ازديادهما

فيلزم من عدم تناهيهما عدم تناهي البعد ما بينهما واللازم باطل لانه محصور بين حاصرين وهذا

يسمى بالبرهان السلمي الثالث

الثالث برهان التطبيق وهو هنا ان تنقص من البعد الغير المتناهي ذراعا ثم تطبق

بين البعد التام والناقص فاما ان يقع بازاء كل ذراع من التام ذراع من الناقص فيتساويان

ويستحيل لظاهرة اولا يقع فينقطعان لانه لا محالة يكون ذلك بانقطاع الناقص

فيلزم منه انقطاع التام لانه لا يزيد عليه الا بذراع فان قيل ما وراء العالم متميز فان ما

يلي الجنوب اي جنوب العالم غير ما يلي الشمال اي شماله فلا يكون عدما محضا لعدم التمايز بين

بين الاعدام فهو بعد موجود ما دياً كان او مجرداً وايضا الواقف على طرف العالم ان امكنه

مد اليد فيما وراءه فثمه بعد موجود لما مر من ان المكان هو البعد الموجود او لا يمكنه ذلك

فثمة جسم مانع لليد من النفوذ وعلى التقديرين يثبت فيما وراءه بعد مجرداً او مادي قلنا الاول

وهم محض لا عبرة به اصلا والثاني مردود بانا نختار الشق الثاني وهو عدم امكان مد اليد ولا

ق فان ما يلي صغرى ق لعدم التمايز اشارة الى كبرى الشكل الثاني لكن الشارح جعله لتفرع النتيجة من الصغرى ق

الاول اي التميز فيما وراء العالم ق وهم محض اي ليس بحسب نفس الامر [illegible]

نسلم انه لوجود المانع بل العدم الشرط وهو الفضاء الذي يمكن فيه مد البعد ثم طرف الامتداد

اى البعد من حيث انه طرف نهايته ومن حيث كونه منتهى الاشارة وكونه مقصد المتحرك بالحصول

فيه جهة ولذلك عقب بحث تناهى الابعاد بمبحث الجهات فقال واعتبارها للانسان من الراس

والقدم اللذين بحسبها الفوق والتحت والظهر الذي بحسبه الخلف والبطن الذي بحسبه القدام

واليدين بحسبها اليمين واليسار الاول بحسب ما اقوى في الغالب والثاني بحسب ما يلي ضعف كذلك

تنحصر الجهات في ست ولا حصر لها في الحقيقة بحسب ما للجسم من الاجزاء والطبيعي الذي لا يتبدل

اصلا جهة العلو وهو ما يلي راس الانسان بالطبع والسفل وهو ما يلي قدميه بالطبع فانه اذا صار

القائم منكوسا لا يصير ما يلي رجليه تحتا وما يلي راسه فوقا بل يصير راسه من تحت ورجليه

من فوق والفوق والتحت بحالهما بخلاف الباقية فانها تتبدل لان المتوجه الى المشرق يكون

المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال يساره ثم اذا توجه الى المغرب صار المغرب

صار المغرب قدامه والمشرق خلفه والشمال يمينه والجنوب بشماله ومن احكام الاجسام

انها محدثة عندنا بالزمان بذواتها الجوهرية وصفاتها العرضية وجمهور الفلاسفة على ان

الفلكيات قديمة بموادها وصورها الجسمية والنوعية وعراضها سوى الجزئي من الاو صح

والحركات فانها حادثة قطعا ضرورة ان كل حركة شخصية مسبوقة باخرى لا الى بداية وكذا

الاوضاع المعينة التابعة لها واما مطلق الحركة والوضع فقديم ايضا لان مذهبهم ان الافلاك

متحركة حركة مستمرة من الازل الى الابد بلا سكون وان العنصريات قديمة بلا سكون

بموادها وصورها الجسمية نوعا لان المادة لا تخلو عن الصورة الجسمية التي هي طبيعة واحدة

لا تختلف الا بامور خارجة عن حقيقتها فتكون نوعها مستمر الوجود بتعاقب افراده ازلا وابدا

ق وان العنصريات هذه النسبة اعم من نسبة الفرد الى الكلي ومن نسبة المركب الى المركب منه الاولى كما في نفس العناصر

والثانية كما في المواليد الثلثة ق بموادها شخصا الا لافنا والمهيولى عندهم وكتب ايضا الباء للاعتبار المذكور وقوله

نوعا تمييز عن نسبة قديمة الى الصور بواسطة الباء ق عن الصورة اي عن نوعها بنحو من

وصورها النوعية جنسا لان مادتها لا تخلو عن صورتها النوعية باسرها بل لا بد ان تكون

معها واحدة منها وهي متشاركة في جنسها فيكون جنسها مستمر الوجود لتعاقب انواعها

ولا امتناع في حدوث بعض الصور النوعية العنصرية كان يكون نوع النار حادثا لجواز

حصوله من نوع اخر بالكون والفساد وبعضهم على ان هناك مادة قديمة هي العناصر الاربعة

بجملتها او واحد منها هو الارض او الماء او الهواء او النار والبواقي حصلت بتلطيف او تكثيف

وحصل السماء من دخان يرتفع منها اي من تلك المادة او المادة القديمة جوهر اخر غيرها

اي غير العناصر الاربعة حدثت منه السموات والعناصر او هي اجسام صغار صلبة لا تقبل الانقسام

قوله وصورها النوعية الاضافية تامل ولكتب الخ والفصول هي الصور النوعية الا ان الفصول باعتبار الوجود
الذهني والصور النوعية باعتبار الوجود الخارجي قوله جنسا كان المراد بالجنس ما هو بمنزلة الجنس من العرض العام والا
ان الفصول مطلقا اما بسيطة او مركبة من امرين [illegible] وبين بعضها عدا وليست مركبة من الجنس والفصل والا لزم ان يكون
لماهية واحدة تماما المشتركة في مرتبة واحدة صرح به بعضهم في حواشي شرح الشمسية فراجعه قوله عن صورتها اي عن جنسها قوله
باسرها حتى يكون جنسها حادثا قوله بعض الصور اي بعض انواع الصور النوعية قوله من نوع اخر كالهواء قوله هو الارض الاول
مذهب قوم من قدماء الفلاسفة والثاني مذهب تاليس الملطي والثالث مذهب انكسمانيس والرابع مذهب ابرقليطيس كذا في
القواعد الدينية شرح العقائد العضدية قوله اي غير العناصر كان هذا مذهب الحرانيين القائلين بان القدماء خمسة الباري
والنفس والهيولى والفضاء والدهر قوله او هي اجسام هذا مذهب ديمقراطيس قال ورث به اجزاء الخلاء لم يكن لها جزء معين
في حيز معين راجحا على تحيز جزء اخر فيه فلزم تحركها دائما فاتفق لها تصادم فتكونت السموات وعرض للقريب سخونة حتى
صار نارا ثم هواء ثم ارضا كذا في القواعد الدينية ينبوي

لاتقبل الانقسام الا بحسب الوهم كرية او مختلفة الاشكال حصل من تركيبها او هي نور وظلمة

تولد العالم من امتزاجهما او وحدات تحيزت فصارت نقطا ثم اجتمعت النقط فصارت خطوطا ثم اجتمعت الخطوط فصارت سطوحا ثم

ثم اجتمعت السطوح فصارت جسما وقد يقال اكثر هذه الكلمات رموز واشارات لا يفهم

من ظواهرها مقاصدهم لنا في حدوث الاجسام بذواتها وصفاتها وجوه ثلثة الاول ان

الجسم لا يخلو عن الحادث وكل ما هو كذلك فهو حادث اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلوجهين

الاول انه لا يخلو عن العرض لما مر من امتناع البقاء كما سبق فيكون حادثا لان القديم دائم

البقاء والثاني انه لا يخلو من خصوص الحركة والسكون لان الجسم لا يخلو عن الكون في الحيز

كونه في الحيز ان لم يسبقه كون في غير ذلك الحيز فسكون وبخلافه الكون في آن الحدوث والا

فحركة وكل منهما وجودي لكونه من الاكوان ومع كونه وجوديا في معرض الزوال المنا

في اوهم لرد مذهب الثنوية والمانويه او وحدات مذهب فيثاغورس ق اما الكبرى فظا اي بالنسبة

الى الصغرى والا فهي نظرية اية نظرية ق لم يسبقه اي بلا فصل وواسطة ق وكل منهما اي وكل منهما حادث لان

كلا منهما وجودي الخ فاقام الكبرى مقامها ق في معرض الزوال ان اراد به انهما من شانهما الزوال فمسلم

ولكن لا نم ان امكان الزوال مناف للقدم او انهما يزولان بالفعل فلا نم ذلك في السكون ق المنافي المستلزم

للحدوث سكون [illegible] اي اريد شانية الزوال بالنسبة الى الذات والا فبالنظر الى العلة ممنوع [illegible]
ان نم

للقدم وانما قيدناه بالوجودي لان عدم الحادث قديم يزول الى الوجود والزوال المنافي للقدم
انما هو في الموجود لان القديم الموجود اما واجب او مستند اليه بالايجاب فالحركة ظاهرة انها
في معرض الزوال لتقضيها على التعاقب واما السكون فلان كل جسم قابل للحركة اما اولا فبالاتفاق
وعدم نزاع الخصم في ذلك واما ثانيا فبدلالة التماثل ابتداء وانتهاء لتركب الاجسام من
من الجواهر الفردة المتماثلة كما مر فيصح على كل ما يصح على الاخر فما للابتداء من الحيز مجوز للانتهاء
وبالعكس وما ذلك الا بالحركة فان قيل لعل الزوال المنافي للقدم انما يطرء جزئيات الحركة لا
كليتها فيجوز ان يكون لها اي للاجسام حركات لا بداية لها وبدوم الكلي منها بتعاقب جزئياتها
الحادثة فحينئذ يتاتى للخصم منع ان ما لا يخلو
عن قديم ازلي تامل ق فان قيل منع للكبرى المطوية كما يفصح عنه الشارح ق لجزئيات الحركة اي بخلاف حركات
اي بخلاف حركة لا جزئياتها اي حين اذا كان طريان الزوال المنافي للقدم لجزئيات الحركة لا لكليها يتاتى للخصم منع
الكبرى عنوان ما لا يخلو اه ان اراد المستدل بذلك واما اذا اراد ان ذلك الطريان لكليها فلا يتاتى للخصم منع الصغرى
اعني ان الجسم لا يخلو عن الحادث بمنع كبرى دليلها فافهمه ق منع ان اه اي منع الكبرى منه

منع ان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث وانما يلزم لو كانت الحوادث متناهية فلا بد من

ابطال تعاقب الحوادث من غير بداية قلنا يبطل ببرهان التطبيق وهو ههنا ان نفرض جملة

من يومنا هذا واخرى من يوم الطوفان مثلا ثم نطبق فتتساويان او تنقطعان وبرهان

التكافؤ بان يفرض سلسلة من حادث مسبوق وليس بسابق على حادث آخر فلغزوه تضايف

السابقية والمسبوقية لزم اشتمال تلك على سابق غير مسبوق وهو المنتهى وايضا ماهية الحركة

لو كانت قديمة موجودة في الازل لزم ان يكون شيء من جزئياتها ازليا لانه لا وجود للكلي

الا في ضمن الجزئي لكن اللازم باطل بالاتفاق ويرد عليه ان ليس معنى قدم الحركة وجودها

بوجود خاص في الازل حتى يلزم قدم شيء من جزئياتها بل وجودها في الازل ولو بوجودات

متعاقبة لا الى بداية وذلك لا يقتضي وجود جزئي منها بخصوصه في الازل فلا بد من ابطال قدمها

ق وانما يلزم اي الحدوث لما لا يخلو عن الحوادث ق ماهية الحركة النوعية ق موجودة بوجود خاص
ق لكن اللازم باطل في كلام الشارح ابقاه الله اشارة الى ان المصنف اقام دليل المقدمة الشرطية مقامها وطوى
المقدمة الرافعة راسا ق ويرد عليه اي على ما ذكر من الملازمة ق قدم الحركة اي قدم ماهيتها ق بل وجودها
اي وجود ماهيتها الكلية ق ابطال قدمها اي قدم ماهيتها تمت

مطلقا وما ذكر لا يدل عليه فنقول قدم الكلي ينافي حدوثه لكن حدوثه ثابت بما التزمتم من

حدوث كل واحد من جزئياته اي كون كل واحد منها مسبوقا بالعدم اذ لا معنى لحدوث الكلي الا

حدوث كل واحد من جزئياته ولزم من حدوثه تناهي جزئياته من جانب الابتداء وذلك ظ

فصدق قولنا ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ولا اظنك في مرتبة من ذلك والوجه الثاني

من الوجوه الثلثة ان الجسم محل الحوادث لما نشاهد من حدوث الحركات القائمة له وتجدد الا

عراض الحالة فيه كالاضواء والالوان والاشكال ولا شيء من القديم كذلك لما سيأتي في

الالهيات والوجه الثالث ان الجسم بل كل ممكن اثر الفاعل المختار لما سيأتي في صفاته تعالى

ق مطلقا اي سواء كان قدمها بواسطة تحققها في ضمن فرد ازلي او بواسطة تحققها في ضمن افراد غير متناهية ق فنقول

لا يخفى ان عبارة المص ظاهرة في هذا المعنى فلا وجه لحملها على الاول حتى يعترض عليه بما ذكر ق قدم الكلي هذا في قوة لو كان

الكلي قديما لم يكن حادثا ق حدوثه اي الزماني ق لكن حدوثهم مقدمة رافعة ق بما التزمتم كانه علة للمقدمة

الرافعة ق اذ لا معنى كانه علة العلية ق كل واحد من جزئياته اي مسبوقية كل واحد بالعدم ق ولا اظنك وكيف لا

الكون في مرتبة وهذا الدليل منقوض بالاعراض الغير القارة الابدية كلها التي لا تخلو دار الخلد عنها كالحركات والالفاظ

والتعينات الصادرة من اهلها بان يقال ابدية الكلي تنافي فنائه لكن فنائه ثابت بما التزم من زوال كل واحد من

جزئياته اذ لا معنى لفناء الكلي الا فناء كل واحد من جزئياته ولزم من فنائه تناهي جزئياته من جانب الانتهاء بل هو منقوض

بحركات الافلاك من يوم خلق آدم عليه السلام مثلا الى يومنا هذا المسمى كلها الايام السنين بان يقال ان الكلي لكونه كل

واحد من جزئياته لم يبق الى ساعة مثلا فانه بعد قليل من الزمان وبالجملة لا نم ان الحكم الثابت للجزئيات يلزم ثبوته

للكليات سمرك قوله بل كل ممكن موجود ما عدا صفات الواجب عند القوم بل ايضا دونها سمرك

صفاته تعالى من جنس الواجب واثر المختار حادث لما مر من ان القصد الى الايجاد يقارن

العدم ضرورة قالوا اي القائلون بالقدم ان وجد في الازل جميع ما لا بد منه لوجود العالم لزم

وجوده في الازل لامتناع تخلف المعلول عن علته التامة وان لم يوجد جميعه بل توقف وجود العالم

على امر حادث ننقل الكلام بعينه اليه اي الى هذا الحادث فيتسلسل والتسلسل باطل فلزم قدم

العالم قلنا بطريق النقض لو صح هذا لزم ان لا يكون ما يوجد في اليوم من الحوادث حادثا

لجريانه فيه وبطريق الحل العزم من جملة ما لا بد منه الارادة التي شأنها الترجيح والتخصيص للفعل

بالوقوع اي وقت شاء الفاعل وقوع الفعل فيه حسب علمه بالحكم الموقتة بوقوع الفعل

فيه فان الارادة تابعة للعلم فالعلم بالحكم والمصالح يصير داعيا لا موجبا لتعلق الارادة في

قوله من ان القصد وقد مر انه يجوز ان يكون تقدم القصد على الايجاد كتقدمه على الوجود في التقدم الذاتي ق اي الى هذا

الحادث فنقول ان وجد في الازل جميع ما لا بد منه لوجود هذا الحادث لزم وجوده فيه وان توقف على حادث آخر فننقل

الكلام اليه وهلم جرا ق بطريق النقض الاجمالي ق بوقوع الفعل فيه كما من حيث التعلق يدل عليه التفريع ق تابعة

للعلم قد يقال ان حديث الهارب من السبع والعطشان والجائع يدل على عدم التبعية للعلم كما سبق منا في بحث الارادة

ق والمصالح اقول لقائل ان يقول ان الحكم والمصالح لكونها متجددة حادثة فلا بد ان يكون لها علل فاما ان توجد في الازل فلا

بد من ازليتها ايضا الى آخر ما مر فتامل

في الازل بايقاع الفعل في وقت مخصوص فيما لا يزال فنختار الشق الاول ولا نسلم وجوب

وجود المعلول وقت تمام العلة وانما يجب لو كانت العلة موجبة واما اذا كانت مختارة

فلا لان الارادة التي هي من تمام العلة انما تعلقت بوقوع الفعل في وقت معين لا بوقوعه

مطلقاً فهي انما تقتضي وقوعه في هذا الوقت لا مطلقاً حتى تستلزمه عند تمامها دفعاً للترجيح بلا

مرجح ولنا اختيار الثاني لان من جملة ما لا بد منه ما هو فيما لا يزال وهو تعلق القدرة حسب

تعلق الارادة فانها صفة تؤثر وفق الارادة ولا تسلسل لان تاثير القدرة ليس امراً موجوداً

محتاجاً الى تاثير آخر والا لزم التسلسل على تقدير الايجاب ايضاً وانما يحتاج الى داع ومخصص هو

تعلق الارادة في الازل بايجاده فيما لا يزال في وقت مخصوص كما يأتي واما حدوث قدم المادة

ق بلا مرجح ولا يلزم ذلك لان تخلف المعلول المراد عن الارادة فان المراد هو الوقوع فيما لا يزال وقد كان مخصوصه ق ولنا

كان حاصل الجواب ان الله كان تعلق القدرة من جملة المعتبرات فنختار الثاني والا فالاول ق اختيار الثاني وفي هذا

الجواب تسليم وجوب وجود المعلول وقت تمام العلة ق لان تاثير القدرة التاثير والايجاد والخلق وتعلق القدرة

بمعنى قال الاستاذ الغزالي قوله امراً موجوداً اي موجوداً في نفسه قوله تاثير آخر اي بالنسبة الى الوجود في نفسه قوله وانما

يحتاج اي بالنظر الى الوجود في غيره تامل ق تعلق الارادة التابعة للعلم بالحكم والمصالح الموقتة كما مر سعيد

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني اوله قدم المادة

النهاية